



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغفلة



الرأيا  
عليكم يا صابغين

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

# الأشباه والنظائر في السحر

تأليف

الإمام إسماعيل الأديني رحمه الله تعالى

الطبعة الأولى ١٩١١ هـ

رقم مخطوئته

١٠٠٠

المجلد ٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الاشباه و النظائر فى النحو

كاتب:

جلال الدين عبدالرحمن بن ابى بكر سيوطى

نشرت فى الطباعة:

دار الكتب العلميه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١١	الاشباه و النظائر فى النحو المجلد ٣
١١	اشاره
١١	اشاره
١٣	الطراز فى الألفاظ
١٣	اللغز النحوى قسمان
١٣	بعض ألفاظ الحريرى
١٤	ذكر بقيه ألفاظ الحريرى التى ذكرها فى مقاماته
١٦	أحاجى الزمخشريّ
٣١	أحاجى السخاوىّ
٥٧	شذرات من ألفاظ التّحاه
٦٤	ألفاظ متفرقه
٦٨	من ألفاظ السيوطى
٧٢	من ألفاظ الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام
٧٤	طائفه أخرى من ألفاظ التّحاه
٨٢	ألفاظ ابن لبّ النحوى الأندلسيّ
١١٧	الفنّ السادس : [التبر الذائب فى] الأفراد والغرائب
١١٧	اشاره
١١٧	باب الكلمه والكلام
١١٩	باب الإعراب
١١٩	باب الإشاره
١١٩	باب أداه التعريف
١١٩	باب الابتداء
١١٩	باب (كان)

١٢٠	باب (إِن)
١٢٠	باب (كاد)
١٢٠	باب (ما)
١٢١	باب المفاعيل
١٢٣	باب المصدر
١٢٣	باب العطف
١٢٣	باب لا يجوز جعل مفسر المركب مضمرا
١٢٣	باب النداء
١٢٤	باب نواصب المضارع
١٢٥	باب الجوازم
١٢٧	باب (كم)
١٢٨	باب جمع التكسير
١٢٩	باب التصغير
١٢٩	باب النسب
١٣٠	فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات
١٣٠	اشاره
١٣٠	مناظره سيبويه والكسائي في المسأله الزنبوريه
١٣١	مجلس الخليل مع سيبويه
١٣٢	مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعته
١٣٣	مناظره بين الكسائي واليزيدي
١٣٤	مجلس بين ثعلب والمبرد
١٣٧	مناظره بين أبي حاتم والتّوري
١٣٧	اشاره
١٣٧	هل الفردوس مذكر أم مؤنث
١٣٩	مناظره بين ابن الأعرابي والأصمعي
١٣٩	اشاره

- ١٣٩ ..... قد يحمل جمع المؤنث على المذكر والعكس
- ١٤١ ..... مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر
- ١٤١ ..... اشاره
- ١٤١ ..... الكلام فى قولهم : ليس الطيب إلا المسك
- ١٤١ ..... مجلس أبى إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج مع رجل غريب
- ١٤١ ..... اشاره
- ١٤١ ..... مسائل نحويه متفرقه
- ١٤٥ ..... مجلس ابن دريد مع رجل
- ١٤٦ ..... مجلس بكر بن حبيب التهمى مع شبيب بن شبيه
- ١٤٦ ..... اشاره
- ١٤٦ ..... مسائل لغويه
- ١٤٨ ..... مجالس ذكرها صاحب الكتاب المسمى «غرائب مجالس النحويين الزائده على تصنيف المصنفين»
- ١٤٨ ..... مجلس أبى العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان
- ١٥٢ ..... مجلس محمد بن زياد الأعرابى مع أحمد بن حاتم
- ١٥٢ ..... اشاره
- ١٥٢ ..... بعض المعانى اللغويه
- ١٥٦ ..... مجلس أبى محمد اليزيدى مع ياسين الزيات
- ١٥٨ ..... مجلس أبى عثمان المازنى مع يعقوب بن السكيت
- ١٥٨ ..... مجلس أبى عثمان المازنى مع أبى عمر الجرمى
- ١٥٩ ..... مجلس أبى عثمان المازنى مع أبى الحسن سعيد بن مسعده
- ١٦١ ..... مجلس أبى العباس ثعلب مع جماعه
- ١٦٢ ..... مجلس أبى العباس أحمد بن يحيى مع أبى الحسن محمد بن كيسان
- ١٦٣ ..... مجلس سعيد الأخفش مع المازنى
- ١٦٤ ..... مجلس مروان مع أبى الحسن سعيد بن مسعده الأخفش
- ١٦٤ ..... مجلس أبى العباس ثعلب مع جماعه
- ١٦٦ ..... مجلس أبى العباس مع رجل من النحويين

- ١٦٨ ..... مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيده
- ١٦٨ ..... مجلس أبي عمرو مع الأصمعي
- ١٦٨ ..... مجلس الأصمعي مع الكسائي
- ١٧٠ ..... مجلس أبي يوسف مع الكسائي
- ١٧٢ ..... مجلس الرشيد مع المفضل الضبي
- ١٧٣ ..... مسأله بين الزجاجي وبين ابن الأنباري في معنى المصدر
- ١٧٤ ..... مسائل سأل عنها أبو بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي
- ١٧٤ ..... اشاره
- ١٧٤ ..... المسأله الأولى
- ١٧٥ ..... المسأله الثانيه
- ١٧٦ ..... المسأله الثالثه
- ١٧٧ ..... المسأله الرابعه
- ١٧٩ ..... المسأله الخامسه
- ١٧٩ ..... المسأله السادسه
- ١٨١ ..... المسأله السابعه
- ١٨٢ ..... المسأله الثامنه
- ١٨٤ ..... المسأله التاسعه
- ١٨٥ ..... المسأله العاشره
- ١٩١ ..... المسأله الحاديه عشره
- ١٩٢ ..... رأى ابن خالويه في تشنيه وجمع (البضع)
- ١٩٢ ..... من الفتاوى النحويه لابن الشجرى
- ١٩٣ ..... نسخه جواب الشيخ أبى منصور موهوب بن أحمد
- ٢٠٣ ..... مسأله نحويه لابن السيد البطليوسى
- ٢٠٧ ..... مسأله نحويه من كتاب (المسائل) للبطليوسى
- ٢١٠ ..... مسائل أخرى سئل عنها البطليوسى
- ٢١٠ ..... اشاره



- ٢١٢ ..... جواب المسأله الأولى
- ٢١٥ ..... جواب المسأله الثانيه
- ٢١٧ ..... جواب المسأله الثالثه
- ٢١٩ ..... مسأله نحوته فى أمالى ثعلب
- ٢٢٠ ..... مسأله فى تذكره ابن هشام
- ٢٢٢ ..... مسأله فى (طبقات النحويين) لأبى بكر الزبيدى
- ٢٢٤ ..... مناظره بين ابن ولآد وبين ابن النحاس
- ٢٢٧ ..... القول فى فاضت نفسه وفاظت
- ٢٣٠ ..... المسائل التى جرت بين السهيلي وابن خروف رحمهما الله تعالى
- ٢٣٠ ..... اشاره
- ٢٣٧ ..... مسأله : مناظره بين ابن خروف والسهيلي
- ٢٣٨ ..... مسأله : بين السهيلي وابن خروف
- ٢٣٨ ..... مسأله : لابن العريف يبلغ وجوه إعرابها أكثر من ألف وجه
- ٢٤٤ ..... رأى نحوى لابن الصانغ
- ٢٧٤ ..... قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى تذكرته ومن خطّه نقلت
- ٢٨٣ ..... عود الضمير فى (لكن) فى قول الحسن البصرى (كأنك بالدنيا لم تكن)
- ٢٨٨ ..... مسأله لابن مكتوم فى تذكرته
- ٢٩١ ..... مسأله نحويه للحريرى
- ٢٩٣ ..... مسائل جرت بين أبى جعفر بن النحاس وابن ولآد
- ٣١٣ ..... المسائل العشر المتبعات إلى الحشر
- ٣٣٤ ..... من أبيات المعانى المشكله الإعراب
- ٣٣٤ ..... الكلام فى قوله تعالى : (وَرَوْحٌ مِّنْهُ)
- ٣٣٧ ..... من مراسلات الشيخ ضياء الدين أبى العباس
- ٣٣٨ ..... ما اختلف فيه من شعر أبى القاسم الحريرى
- ٣٣٩ ..... من الفوائد المتعلقه بالمقامات
- ٣٤٠ ..... من الفتاوى النحويه لابن هشام

- ٣٤٤ ..... رأى فى قولهم : الإعراب لغة البيان
- ٣٥١ ..... الكلام فى قوله يجوز كذا خلافا لفلان
- ٣٥٤ ..... الكلام فى (هلم جزا)
- ٣٥٩ ..... إعراب قوله صلى الله عليه وسلم : كلمتان خفيفتان... -
- ٣٦٤ ..... بحث فى النفى والإثبات عند تعارضهما
- ٣٦٧ ..... فوائد نحوته من معجم الأدباء لياقوت الحموى
- ٣٨٤ ..... مناظرات ذكرها أبو بكر الزبيدى فى (طبقات النحاه)
- ٣٨٦ ..... ما ذكره أبو الطيب اللغوى فى مراتب النحويين من مسائل
- ٣٨٩ ..... فهرس الجزء الثالث -
- ٣٩٩ ..... تعريف مركز

سرشناسه : سيوطى، عبدالرحمن بن ابى بكر، ٨٤٩ - ٩١١ق.

عنوان و نام پديدآور : الاشباه و النظائر فى النحو / تأليف الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى؛ وضع حواشيه غريد الشيخ

مشخصات نشر : بيروت : دارالكتب العلميه ، ١٤٢٨ق = ٢٠٠٧م = ١٣٨٥.

مشخصات ظاهرى : ٤ جلد

يادداشت : عربى.

يادداشت : كتابنامه.

موضوع : سيوطى، عبدالرحمن بن ابى بكر، ٨٤٩ - ٩١١ق.

موضوع : زبان عربى -- نحو

شناسه افزوده : الشيخ، غريد

توضيح : «الاشباه و النظائر فى النحو»، اثر جلال الدين عبدالرحمن بن ابى بكر سيوطى (٩١١ ق)، با تصحيح غريد الشيخ، بررسى و بحث پيرامون مباحث نحوى براساس روش معمول در علم فقه مى باشد كه به زبان عربى و حدودا در نيمه اول قرن دهم هجرى نوشته شده است. انگيزه نويسنده از تأليف كتاب، آن بوده كه به روش كتب فقه، به بررسى و بحث پيرامون زبان عربى پردازد.

كتاب حاضر، از جمله مهم ترين آثار و مؤلفات نويسنده بوده كه اكثر مباحث نحوى را در خود جاى داده است. وي كتاب را مبنى بر هفت فن قرار داده و براى هر فنى، عنوان خاص و خطبه اى برگزيده است؛ به گونه اى كه هريك، صلاحيت آن را دارد كه كتابى مستقل به حساب آيد.

در پاورقى ها، علاوه بر ذكر منابع، توضيحاتى توسط مصحح، پيرامون برخى كلمات و عبارات متن داده شده است.

ص: ١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لموليه ، والصلاه والسلام على نبيه محمد وآله وذويه.

هذا هو الفن الخامس من الأشباه والنظائر وهو فن الأَلغاز والأحاجي والمطارحات والممتحنات والمعاياه ، وهو منشور غير مرتب وسميته :

## الطراز فى الأَلغاز

### اللغز النحوى قسمان

قسم يطلب به تفسير المعنى وقسم يطلب به تفسير الإعراب

قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى كتابه (موقف الوسنان وموقد الأذهان) :

اعلم أن اللغز النحوى قسمان ، أحدها : ما يطلب به تفسير المعنى ، والآخر : ما يطلب به وجه الإعراب.

### بعض أَلغاز الحريرى

ما يطلب به تفسير المعنى : فالأول كقول الحريرى (١) : وما العامل الذى يتصل آخره بأوله ويعمل معكوسه مثل عمله؟ وتفسيره (يا) فى النداء ، فإنه عامل النصب فى المنادى ، وهو حرفان ، فأخره متّصل بأوله ، ومعكوسه وهو (أى) حرف نداء أيضا.

وكقوله : أيضا : وما منصوب أبدا على الظرف ، لا يخفضه سوى حرف؟

وجوابه : لفظه (عند). تقول : جلست عنده ، وأتيت من عنده لا يكون إلا منصوبا على الظرفيه ، أو مخفوضا بمن خاصه. فأما قول العامّة : سرت إلى عنده فخطأ.

فإن قيل : لذن وقبل وبعد بمنزله عند فى ذلك ، فما وجه تخصيصك إياها؟

قلت : (لذن) مبتته فى أكثر اللغات ، فلا يظهر فيها نصب ، ولا خفض. و (قبل وبعد) يكونان مبنيين كثيرا ، وذلك إذا قطعا عن الإضافة ، وإنّما تبين الأَلغاز والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهرا.

ص: ٣

وكقوله : وأين تلبس الذّكران براقع النسوان ، وتبرز ربّات الحجال بعمائم الرجال؟

وجوابه باب العدد من الثلاثة إلى العشرة ، تثبت التاء فيه في المذكّر ، وتحذف في المؤنث.

ما يطلب به تفسير الإعراب : والثاني : وهو الذي يطلب فيه تفسير الإعراب وتوجيهه ، لا بيان المعنى كقول الشاعر : [السريع]

٣٤٢- جاءك سلمان أبو هاشما

فقد غدا سيدها الحارث

شرحه : جاء فعل ماض ، كسلمان جارّ ومجرور وعلامه الجرّ الفتح لأنه لا ينصرف ، وإنما أفردت الكاف في الخطّ ليتأتّى الإلغاز. أبوها فاعل جاء ، والضمير لامرأه قد عرفت من السياق. شما فعل أمر من شام البرق يشيمه ، ونونه للتوكيد كتبت بالألف على القياس. سيدها نصب بشم ، كما تقول : انظر سيدها ، والحارث فاعل غدا. انتهى كلام ابن هشام.

لغز لابن هشام : وقال ابن هشام في (المغنى) (١) : مسأله يحاجى بها فيقال : ضمير مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسم مجرور ، أعدت الجارّ أم لم تعده ، وهو الضمير المجرور بلولا ، نحو : لولاي وموسى. لا يقال : إنّ موسى في محلّ الجرّ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور ، من غير إعادته الجارّ هنا ، لأنّ لو لا لا تجرّ الظاهر ، فلو أعيدت لم تعمل الجرّ ، بل يحكم للمعطوف - والحاله هذه - بالرفع ، لأنّ (لو لا-) محكوم لها بحكم الحروف الزائده. والزائده لا تقدر في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظيه ، فكذا ما أشبه الزائده.

## ذكر بقيه ألغاز الحريريّ التي ذكرها في مقاماته

(١)

قال : (٢)

١- ما كلمه إن شئتّم هي حرف محبوب ، أو اسم لما فيه حرف حلوب؟.

٢- وأيّ اسم يتردّد بين فرد حازم وجمع ملازم.

٣- وأيه هاء إذا التحقت أماطت الثقل ، وأطلقت المعتقل؟.

٤- وأين تدخل السين فتعزل العامل من غير أن تجامل؟

٥- وأيّ مضاف أخلّ من عرى الإضافه بعروه ، واختلف حكمه بين مساء وغدوه؟.

١- انظر مقامات الحريرى ، المقامه الرابعه والعشرين.

٢- انظر ألعاز ابن هشام (ص ٥٤) تحقيق أسعد خضير ، وكتاب توجيه إعراب أبيات ملغزه الإعراب للفارقى (ص ٦٢) تحقيق سعيد الأفغانى.

٦- وأى عامل نائبه أرحب منه وكرا ، وأعظم مكرًا ، وأكثر الله تعالى ذكرا؟.

٧- وأين يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب؟.

٨- وأى اسم لا يفهم إلا باستضافه كلمتين ، أو الاقتصار منه على حرفين ، وفي وضعه الأول التزام ، وفي الثانى إلتزام.

٩- وأى وصف إذا أردف بالنون نقص من العيون وقوم بالدون ، وخرج من الزبون وتعرض للهون؟

أراد بالأول : نعم ، وبالثنائى : سراويل ، وبالتالىث : هاء التأنيث الداخلة على الجمع المتناهى ، نحو : زنادقه ، وصياقله ، وتبابعه ، وبالرابع : باب إن المخففه من الثقيله ، وبالخامس : لدن ، وبالسادس : باء القسم ونائبه الواو ، وبالسابع نحو : كلم موسى عيسى ، وبالأخير نحو : ضيف ، تدخل عليه النون فيقال : ضيفن ، وهو الطفيلى.

### أحاجى الزمخشري

وللزمخشري كتاب (الأحاجى) منشور ، وشرحه الشيخ علم الدين السخاوى بشرح سماه : (تنوير الدياتجى فى تفسير الأحاجى) وأتبعه بأحاجى له منظومه. وأنا ألخص الجميع هنا.

قال (١) الزمخشري : أخبرنى عن فاعل جمع على فعله ، وفعليل جمع على فعله. الأول باب قاض وداع ، والثانى نحو سرى وسراه.

وقال : أخبرنى عن تنوين يجمع لام التعريف ، وليس إدخاله على الفعل من التحريف ، هو تنوين الترتيم والغالى.

وقال : أخبرنى عن واحد من الأسماء ثنى مجموعا بالألف والتاء.

أخبرنى عن موحد (٢) فى معنى اثنين ، وعن حركة فى حكم حركتين.

أخبرنى عن حركة وحرف قد استويا ، وعن ساكنين على غير حدّهما (٣) قد التقيا.

أخبرنى عن اسم (٤) على أربعه فيه سببان لم يمتنع صرفه بإجماع ، وعن آخر ما فيه إلا سبب واحد ، وهو حقيق بالامتناع.

أخبرنى عن فاء ذات فتين ، وعن لام ذات لونين.

ص : ٥

١- انظر الأحاجى النحويه للزمخشري (ص ١٩) تحقيق مصطفى الحدري.

٢- انظر أحاجى الزمخشري (ص ٢٢).

٣- انظر أحاجى الزمخشري (ص ٢٤).

٤- انظر أحاجى الزمخشري (ص ٢٦).



الأولى : نحو السرىّ والشرىّ ، والبثّ والنثّ ، وقانعه الله وكاتعه بمعنى قاتله ، و «بيد أنى من قريش» (١) وميد أنى ، ونحو وزن وأزن. وهو قياس مطّرد فى المضموم وفى المكسور ، نحو : وشاح ووعاء وإشاح وإعاء ، والمفتوح نحو : وسن وأسن ، ووبد وأبد إذا غضب ، ووله وأله ، تحيّر ، وما وبه له وما أبه. سماع بإجماع.

والثانية : نحو : عضه وسنه. هى هاء فى : عضه وعضاه ، وبغير عاضه وعضه أى راعى العضاه ، وعضهه إذا شتمه ، وفى نخله سنهاء وسانته الأجير. وواو فى : عضوات وسنوات.

أخبرنى عن نسب بغير يائه ، وعن تأنيث بتاء ليس بتائه.

الأول : ما دلّ عليه بالصنعه ، نحو : عوّاج وبّتار ودارع ولابن.

ونظير دلالتى العلامه والصيغه قولك : لتضرب واضرب. والفرق بين البناءين أن فعّالا لما هو صنعه وفاعلا لمباشره الفعل.

والثانى : بنت وأخت لأنّ تاءهما بدل من الواو التى هى لام ، إلّا أنّ اختصاص المؤنث بالإبدال دون المذكر قام علما للتأنيث ، فكانت هذه التاء لاختصاصها كتاء التأنيث ، ونحوها التاء فى مسلمات ، هى علامه لجمع المؤنث ، فلاختصاصها بجمع المؤنث كأنها للتأنيث. ومن ثمّ لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث فلم يقولوا : مسلمتات.

فإن قلت : ما أدراك أنها ليست تاء التأنيث؟ قلت : لو كانت كذلك لقلبها الواقف هاء فى اللغه الشائعه.

فإن قلت : فلم قلبها من قلبها هاء فى الوقف؟ فقال : البنون والبناه؟ قلت : رآها تعطى ما تعطيه تاء التأنيث فتوهّمها مثلها.

أخبرنى عن نعت مجرور ، ومنعوته مرفوع ، وعن نعت موحد ، ونعته مجموع.

الأول نحو : هذا جحر ضبّ خرب (٢) ، والثانى : قول القطامىّ : [الوافر]

٣٤٣- (٣) كأن قيود رجلى حين ضمّت

حوالب غرّزا ، ومعى جياعا

ص: ٦

١- هذا جزء من حديث ورد فى لسان العرب (بيد ، ميد) ، وفى مغنى اللبيب (ص ١٢٢) ، وتمامه : «أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أنى من قريش ، واسترضعت فى بنى سعد بن بكر».

٢- انظر الكتاب (١ / ٥٠٠).

٣- ٣٤٣- الشاهد للقطامىّ فى ديوانه (ص ٤١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٩) ، ولسان العرب (غرّز) و (معى) ، وتاج العروس (غرّز) و (معا).

جعل المعنى لفرط جوعه بمنزله أمعاء جائعه ، فجمع النعت مع توحيد المنعوت.

أخبرني عن فصل (ليس) بين المعرفتين فاصلا ، وعن (رب) على المعرفة داخلا.

الأول : نحو : كان زيد هو خيرا منك ، و (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً) [الكهف : ٣٩] ، وإنما ساغ ذلك في أفعال من لامتناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف ، فشبّه به ، وأجرى حكمه عليه.

والثاني : نحو قولهم : ربّ رجل وأخيه. قال سيويه (١) : ولا يجوز حتى تذكر قبله نكره.

أخبرني عمّا ينصب ويجزّ. وهو رفع ، وعمّا تدخله التشبيه وهو جمع.

الأول : المحكيّ.

والثاني : قولهم (٢) : عندي لقاحان سوداوان ، وقوله [الرجز] (٣)

٣٤٤- (٤) [تبقت في أول التّبقل]

بين رماحي مالك ونهشل

وقوله : [البسيط]

٣٤٥- (٥) لأصبح الحيّ أوبادا ، ولم يجدوا

عند التّفرّق في الهيجا جمالين

أخبرني كيف يكون متحرّك يلزمه السكون؟

هو عين حيّ وعيّ وضمّ في قولهم : ضف الحال (٦) ، وزنها فعل لأنه من باب فرح وبطر وأشر.

أخبرني عن واحد وجمع لا يفرّق بينهما ناطق ، إلّا أن الضمير بينهما فارق.

هما فلك وفلك للواحد والجمع ، ومثله (٧) : جمل هجان وإبل هجان ، ودرع دلاص ودروع دلاص.

أخبرني عن فاعل خفي فما بدا ، وآخر لا يخفي أبدا.

ص: ٧

٢- انظر الكتاب (١٠٠ / ٤).

٣- - الشاهد لأبي النجم في لسان العرب (بقل) ، وخزانه الأدب (٢ / ٣٩٤) ، وسمط اللآلى (ص ٥٨١) ، وشرح شواهد الشافيه (٣١٢) ، والطرائف الأدبيه (ص ٥٧) ، وتاج العروس (حيب) و (بقل) وجمهره اللغه (ص ٦٥) ، ومجمل اللغه (١ / ٢٨١) ، وأساس البلاغه (بقل) ، وبلا نسبه في المخصص (١٠ / ١٧٤) ، ومقاييس اللغه (١ / ٢٧٤).

٤- ٣٤٤- الشاهد لأبي النجم في لسان العرب (بقل) ، وخزانه الأدب (٢ / ٣٩٤) ، وسمط اللآلى (ص ٥٨١) ، وشرح شواهد الشافيه (٣١٢) ، والطرائف الأدبيه (ص ٥٧) ، وتاج العروس (حيب) و (بقل) وجمهره اللغه (ص ٦٥) ، ومجمل اللغه (١ / ٢٨١) ، وأساس البلاغه (بقل) ، وبلا نسبه في المخصص (١٠ / ١٧٤) ، ومقاييس اللغه (١ / ٢٧٤).

٥- ٣٤٥- الشاهد لعمر بن العداء في خزانه الأدب (٧ / ٥٧٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٦٠) ، ولسان العرب (وبد) و (عقل) ، وبلا نسبه في شرح المفصل (٤ / ١٥٣) ، ومجالس ثعلب (١ / ١٧١) ، والمقرب (٢ / ٤٣).

٦- انظر أحاجى الزمخشري (ص ٣٥).

٧- انظر أحاجى الزمخشري (ص ٣٦).

الأول : فاعل أفعل ونفعل ونحوها.

والثانى : الواقع بعد (إلّا) ، نحو (١) : ما قام إلّا زيد أو إلا أنا.

أخبرنى عن حرف يزداد ثم يزال ، وأثره باق ماله انتقال.

هو نون التثنيه والجمع ، تزال وأثرها باق فى نحو : هما الضاربا زيدا ، والضاربو زيدا.

أخبرنى عن حرف يوحد ثم يكثر ، ويؤنث ثم يذكر.

الأول : باب تمره وتمر.

والثانى : باب العدد من ثلاثه إلى عشره.

أخبرنى عن معرّف فى حكم التنكير ، ومؤنث فى معنى التذكير.

الأول : مررت بالرجل مثلك ، أو برجل مثلك. لا- يكاد فى نحو هذا الموضع يتبين الفرق بين النكره والمعرفه ، ومثله (٢) :

[الكامل]

ولقد أمرّ على اللّثيم يسبني

[فمضيت ثمّ قلت : لا يعنينى]

والثانى : باب علّامه ونسّابه.

أخبرنى عن واحد يوزن بأربعة ، وعن عشره عند بعضهم متسعه.

الأول : هو باب (ق) و (ع) و (ش) ونحوها ، توزن بافعل ، ولا يقال فى وزنه (ع).

والثانى : حروف العطف عند النحويين عشره ، وقد تسعها أبو علىّ الفارسى حيث عزل عنها إمّا.

أخبرنى عن زائد يمنع الإضافه ويؤكّدها ، ويفكّ تركيبها ويؤيدها.

هو اللام فى قولهم : لا أبالك ، وهى مانعه للإضافه ، فأكّده لتركيبها بفصلها بين ركنيها وهما المضاف والمضاف إليه ، وهى مع

ذلك مؤكده لمعناها مؤيده لفائدتها من حيث أنها موضوعه لإعطاء معنى الاختصاص. ونظيرتها (تيم) الثانيه فى : [البسيط]

٣٤٦- (٣) يا تيم تيم عدّى [لا أبأ لكم

لا يوقعنكم فى سوءه عمر]

١- انظر أحاجي الزمخشري (ص ٣٧).

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٧١).

٣- ٣٤٦- الشاهد لجريير في ديوانه (ص ٢١٢)، والأزهيه (ص ٢٣٨)، والكتاب (١ / ٩٦)، وخزانه الأدب (٢ / ٢٩٨)، والخصائص (١ / ٣٤٥)، والدرر (٦ / ٢٩)، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٤٢)، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٥٥)، وشرح المفصل (٢ / ١٠)، واللامات (ص ١٠١)، ولسان العرب (أبي)، والمقاصد النحويه (٢ / ٧٢٥)، والمقتضب (٤ / ٢٢٩)، ونوادر أبي زيد (ص ١٣٩)، وبلا- نسبه في أمالي ابن الحاجب (٢ / ٧٢٥)، وجواهر الأدب (ص ١٩٩)، وخزانه الأدب (٨ / ٣١٧)، وورصف المبانى (ص ٢٤٥)، وشرح الأشمونى (٢ / ٤٥٤)، وشرح المفصل (٢ / ١٠٥)، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٥٧)، وهمع الهوامع (٢ / ١٢٢).

أقحمت بين المضاف والمضاف إليه ، وتوسّطت بينهما ، كما قيل (١) : «بين العصا ولحائها ، وهى بما حصل بتوسّطها من التكرير معطيه معنى التوكيد والتشديد. وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه أطراح ، فوجه اعتدادها استصلاحها الأب لدخول (لا) الطالبه للكرات عليه ، ووجه أطراحها أن لم تسقط لام الأب الواجبه الثبوت عند الإضافه. ونحوه قولهم (٢) : «لا يدى لك» ، سقوط النون مع اللام دليل الأطراح وتنكر المضاف وتهيؤه لدخول (لا) دليل على الاعتداد.

فإن قلت : كيف صحّ قولهم (٣) : «لا أباك»؟

قلت : اللام مقدّره منويّه وإن حذفت من اللفظ. والذي شجّعهم على حذفها شهره مكانها ، وأنه صار معلما لاستفاضه استعمالها فيه ، وهو نوع من دلالة الحال التى لسانها أنطق من لسان المقال.

ومنه حذف (لا) فى (تَالله تَفْتُوا) [يوسف : ٨٥] ، وحذف الجارّ فى قول رؤبه : (خير) إذ أصبح عند ما قيل له : كيف أصبحت؟ ومحمل قراءه حمزه (تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) [النساء : ١] عليه سديد ، لأنّ هذا المكان قد شهر بتكرير الجارّ ، فقامت الشهره مقام الذكر.

أخبرنى عن ميمات هنّ بدل وعوض وزياده ، وعن واحده هى موصوفه بالجلاده.

البدل نحو إبدال طيئ الميم من لام التعريف ، والعوض فى اللهم عوضت من حرف النداء ، والزياده فى نحو : مقتل ومضرب ، والموصوفه بالجلاده هى ميم (فم) ، هى بدل من عين (فوه). قال سيبويه (٤) : أبدلوا منها حرفا أجلد منها. وفى مقامه النحوى من النصائح (٥) : وتجلّد فى المضىّ على عزمك وتصميمه ، ولا تقصّر عمّا فى الفم من جلاده ميمه.

أخبرنى عن ثالث (مقول) ، أعين هو أم واو مفعول؟

فيه اختلاف سيبويه (٦) والأخفش ، وقد تقدّم فى أوّل الكتاب.

أخبرنى عن اسم بلد فيه أربعة من الحروف الزوائد ، وكلّها أصول غير واحد (٧).

ص: ٩

١- انظر المستقصى (١ / ١٧) ، ويضرب لغريب دخل بين نسيين.

٢- انظر الكتاب (٢ / ٢٩٠).

٣- انظر الكتاب (٢ / ٢٨٨).

٤- انظر الكتاب (٣ / ٤٠٠).

٥- ذكر محقق الأحاجى (ص ٤٧٠) أن (النصائح) كتاب للزمخشري ألفه على أسلوب المقامات.

٦- انظر الكتاب (٤ / ٤٩١).

٧- انظر أحاجى الزمخشري (ص ٤٩).

هو (يستعور) من بلاد الحجاز فيه الياء والسين والتاء والواو من جملة الزوائد العشره ، وكلها أصول فى هذا الاسم إلّا الواو.

أخبرنى عن مائه فى معنى مئات ، وكلمه فى معنى كلمات.

المائه فى ثلاثمائه فى معنى المئات ، لأنّ حقّ مميّز الثلاثه إلى العشره أن يكون جمعا. والكلمه فى معنى كلمات قولهم كلمه الشهاده وكلمه الحويدره ، وقوله تعالى : (تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ) [آل عمران : ٦٤] الآية.

أخبرنى عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن شيئا قطّ من الأسماء.

هو (لَمَّا) بمعنى (إلا) لا يستثنى به الأسماء كما يستثنى بإلّا وأخواتها ، وإنّما يقال : نشدتك الله لَمَّا فعلت ، وأقسمت عليك لَمَّا فعلت.

أخبرنى عن مكبر يحسب مصغرا ، وعن مصغر يحسب مكبرا.

الأول : سكّيت بالتشديد يحسبه من ليس بنحوى مصغرا ، وهو خطأ ظاهر ، لأنّ ياء التصغير لا تقع إلّا ثلثه. بل سكّيت مكبرا كسكّيت.

وسكّيت بالتخفيف مصغره تصغير الترخيم.

والثانى : حبرور ، وهو فى عداد المكبرات ، وفى قول الأعرابى الذى سئل عن تصغير الحبارى فقال : حبرور.

أخبرنى عن مصغر ليس له تكبير ، وعن مكبر ليس له تصغير.

من الأسماء ما وضع على التصغير ليس له مكبر ، نحو : كميت ، وكعيت ومنها ما ورد مكبرا ولم يصغر كأين وكيف ومتى والضمائر ونحوها.

أخبرنى عن كلمه تكون اسما وحرفا ، وعن أخرى تكون غير ظرف وظرفا.

الأول : على ، وعن ، وكاف التشبيه ، ومد ومنذ. والثانى نحو : اليوم والليله والساعه والحين والخلف والأمام.

أخبرنى عن اسم متى أضيفت أخواته وافقها ، ومتى أفردت فارقها.

هو (ذو) بمعنى صاحب.

أخبرنى عن سبب متى آذن بالذهاب تبعه سائر الأسباب.

هو التعريف فى نحو : أذربيجان ، ودرا مجرد وخورزم. إذا ذهب عنه بالتكثير لم يبق لسائر الأسباب أثر ، وهى : التأنيث والعجمه والتركيب.

أخبرني عن شيء من العلامات يشفع لأخيه في السقوط دون الثبات.

التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف. وإنما سقط الجرُّ

ص: ١٠



لأخوه ثبتت بينه وبين التنوين ، وذلك أنهما جميعا لا يكونان في الأفعال ، ويختصان بالأسماء ، فهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجرّ في السقوط ، فالتنوين ، أصل فيه ، والجرّ تبع ، كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط أتباعه ، وهذا معنى قول النحويين : سقط الجرّ بشفاعة التنوين ، فإذا عاد الجرّ عند الإضافة واللام لم يتصوّر عود التنوين .

أخبرني عن حرف تلعب الحركات بما بعده ، ولا يعمل منها إلّا الجرّ وحده .

هو (حتّى) يقع الاسم بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، والجرّ وحده عملها .

أخبرني عن اسم صحيح أمكن هو فاعل وما هو مرفوع ، وعن آخر داخل عليه حرف الجرّ ، وهو عن الجرّ ممنوع .

الأول : (غير) في قول الشّمّاخ (١) : [البسيط]

لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

[حمامه في غصون ذات أوقال]

والثاني : (حين) في قوله (٢) : [الطويل]

على حين عاتبت المشيب على الصبا

[وقلت ألما أصح والشيب وازع]

أخبرني عن شيء وراء خمسه أشياء ، يجزم جوابه في باب الجزاء .

هو الاسم أو الفعل الذي ينزل منزله الأمر والنهي ، ويعطى حكمهما ، لأنّ فيه معناهما ومرادهما فيجزم به كما يجزم بهما ، وذلك قولك (٣) : حسبك ينم الناس ، واتقى الله امرؤ وفعل خيرا يشب عليه ، بمعنى : ليتق الله وليفعل .

أخبرني عن ضمير ما اشتقّ من الفعل أحقّ به من الفعل ، وفي ذلك انحطاط الفرع عن الأصل .

هو الضمير في قولك (٤) : هند زيد ضاربتة هي ، وزيد الفرس راكبه هو ، وفي كلّ موضع جرت فيه الصفة على غير من هي له ، فالمشتقّ من الفعل - وهو الصفة - أحقّ به من الفعل لا بدّ له منه ، وللفاعل منه بدّ ، إذا قلت : هند زيد تضربه ، وزيد الفرس يركبه ، حتى إن جئت به فقلت : تضربه هي ويركبه هو كان تأكيدا للمستكنّ . والسبب قوّة الفعل وأصالتها في احتمال الضمير ، والمشتقّ منه فرع في ذلك ففصل الفرع على الأصل .

ص: ١١

٢- مرّ الشاهد رقم (١٤٣).

٣- انظر الكتاب (٣ / ١١٧).

٤- انظر الأحاجي (ص ٧٠).

أخبرني عن زياده أو ثرت على أصاله ، وعن إماله ولدت إماله.

الأول : حذفهم الألف والياء الأصليتين وإبقاء التنوين في (هذه عصا). (وهذا قاض) ، ولياءى النسب إلى (المصطفى) ، وحذف اللام الألف التكسير وياء التصغير في فرازد وفريزد ، وحذف العين في شاك ولاث وإبقاء ألف فاعل ، وحذف الفاء في (يعد) لحروف المضارعه. ومن ذلك قول الأخفش في (مقول) وحذفه عين مفعول لواوه.

والثاني : قولهم : رأيت عمادا ، ولقيت عبادا أمالوا الألف الأولى لكسره العين ثم أمالوا الثانيه لإماله الأولى. ونظير تسبب الإماله للإماله تسبب الإلحاق للإلحاق في نحو قولهم : ألتدد هو ملحق بسفرجل والألف والنون معا زائدتان للإلحاق ، ولو لا النون المزيده للإلحاق لما كانت الهمزه حرف إلحاق ، ألا ترى أنها في الممد ليست كذلك.

أخبرني عن حلف ليس بحلف ، وعن إماله في غير ألف.

الأول : قولهم : بالله إلما زرتني ، وبالله لما لقيتني ، وبحق ما بيني وبينك لتفعلن ، صورته صورته الحلف ، وليس به ، لأن المراد الطلب والسؤال.

والثاني : إماله (١) الفتحة قبل راء مكسوره ، نحو : من الضرر.

أخبرني عن فعل يقع بعد ، منذ ومد ، وعن جمله يضاف إليها المشبه بإذ.

الأول : نحو : ما رأيته مذ كان عندي. ومد جاءني.

والثاني : نحو : كان ذاك زمن زيد أمير ، وزمن تأمر الحجاج.

حق هذه الجملة أن تكون على صفة الجملة التي تضاف إليها (إذ) وهي صفة المضى ، وتكون فعلية تاره وابتدائية أخرى.

أخبرني عن لام تحسب للابتداء ، والمحققه يأبون ذلك أشد الإباء.

هي اللام الفارقة الداخلة على خبر إن المخففه.

أخبرني عن دخول (أن) الخفيفه على بعض الأخبار ، غير معوضه ، واحدا من جمله الإستار.

(أن) المخففه إذا دخلت على الفعل - وهو المراد ببعض الأخبار - عوض مما سقط منه أحد الأحرف الأربعة ، وهي : قد وسوف والسين وحرف النفي.

وشد تركه فيما حكاه سيويه (٢) ، أما أن جزاك الله خيرا.

١- انظر الأحاجي (ص ٧٥).

٢- انظر الكتاب (٣ / ١٩٠).

أخبرني عن عينين : ساكنه يفتحها الجامع ما لم يصف ، ومكسوره لا يفتحها المتكلم ما لم يصف .

الأولى : باب تمره يحرك بالفتح في الجمع نحو : تمرات ، إلّا في الصفه فتقرّ على سكونها كضخمه وضخمت .

والثانيه : باب نمر تفتح في النسب نحو : نمرى .

أخبرني عن حرف يدغم في أخيه ، ولا يدغم أخوه فيه .

هو نحو اللام تدغم في الراء ، ولا تدغم الراء فيها .

أخبرني عن اسم من أسماء العقلاء ، لا يجمع إلّا بالألف والتاء . هو طلحه .

أخبرني عن مكبر ومصغرّ هما في اللفظ مؤتلفان ، ولكنهما في النيه والتقدير مختلفان .

مبيطر ومسيطر إن صغرتهما قلت : مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير سواء .

أخبرني عن النسبه إلى تمرات جمع تمره ، وإلى اسم رجل مسمى (تمرّات) .

النسبه إلى تمرّات جمع تمره تمرى . بسكون الميم لأنك تردّ الجمع في النسبه إلى الواحد ، وإلى تمرّات اسم رجل تمرى بفتح الميم لأنك تحذف الألف والتاء عند النسب .

أخبرني عن اسم ناقص له شتى أوصاف ، موصول ، ولازم للإضافه ، ومضاف إلى فعل ، وغير مضاف .

هو (ذو) ويكون موصولا بمعنى (الذى) (1) ولازما للإضافه في نحو : ذو مال ومضافا إلى الفعل في قولهم : اذهب بذى تسلم ، وغير مضاف في قولهم : الأذواء لذى يزن وذى جدن وذى زعين وغيرهم .

أخبرني عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاء ، وتصغيره يقلب هاءه ياء .

هو ذى في إشاره المؤنث تبدل ياءه هاء في المكبر منه خاصه ، نحو : ذه أمه الله ، فإذا صغرته رددته إلى أصلها ياء فتقول في امرأه سميتها بذه : ذيبه لا ذهيبه .

أخبرني عن الفرق بين ضمّتى العليا والعلينا ، وبين ضمّتى أولى وأولينا .

الفرق بين الأوليين أنّ الأولى ضمّه بناء الفعل ، والثاني : ضمّه بناء المصغرّ . وأما الأخریان فمتّفتان ضمّه المصغرّ وهي ضمّه المكبر ، لأنّ اسم الإشاره إذا صغر لم يضمّ أوله .



أخبرني (1) عن الفرق بين لهي أمك ولهي أبوك ، وبين (له ابنك وله أخوك).

لَمَّا كَانَ اسْمُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا شَيْءَ أَدْوَرَ مِنْهُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ خَفَّفُوهُ ضَرْبًا مِنَ التَّخْفِيفِ ، فَقَالُوا : لَاهُ أَبُوكَ بِحَذْفِ اللَّامِ ، وَقَالُوا فَقَالُوا : لَهِيَ أَبُوكَ ، وَحَذَفُوا مِنْهُ مِنَ الْمَقْلُوبِ فَقَالُوا : لَهْ أَبُوكَ ، وَبَنِينَ لِتَضَمَّنَ لَامَ التَّعْرِيفِ كَأَمْسٍ ، وَبَنِي أَحَدَهَا عَلَى السَّكُونِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَلَا مَانِعَ . وَالثَّانِي : عَلَى الْكُسْرِ لِأَنَّهُ الْمَلْجَأُ عِنْدَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَالثَّلَاثُ : عَلَى الْفَتْحِ لِاسْتِثْقَالِ الْكُسْرِ عَلَى مَا هُوَ مِنْ جِنْسِهَا .

أخبرني عن مذكر لا يجمع إلَّا بالألف والتاء ، وعن مؤنث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء.

الأول : نحو : سَرَادِقٌ وَحَمَامٌ .

والثاني : باب سنين وأرضين .

أخبرني عن مجموع في معنى المثنى وعن واحد من واحد مستثنى .

الأول : نحو قوله تعالى : (فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا) [التحریم : ٤] .

والثاني : ما جاء في لغة بني تميم من قولهم : ما أتاني زيد إلَّا عمرو بمعنى : ما أتاني زيد لكن عمرو ، ومنها قولهم : ما أعانه إخوانكم إلَّا إخوانه .

هذا آخر أحاجي الزمخشري ونعقبها بأحاجي السخاوي .

## أحاجي السخاوي

قال الشيخ علم الدين السخاوي : [الوافر]

وما اسم جمعه كالفعل منه

وما اسم فاعل فيه كفعل؟

له وزنان يفترقان جمعا

ويتحدان فيه بغير فصل

وقال : [مجزوء الرجز]

ما اسم ينون لكن

قد أوجبوا منع صرفه؟

وما الذي حقّه التّو

ن حين جاؤوا بحذفه؟

الأول : باب جوار وغواش.

الثاني (٢) : .....

وقال : [الكامل]

ماذا تقول أكاذب أم صادق

من قال وهو يجدّ فيما يخبر

ص: ١٤

---

١- انظر أحاجي الزمخشري (ص ٩٧).

٢- سقط ما بعد هذه الكلمه من النسخ كلها.



رجلان أختى منهما ، وكذاك فى

أخوى أيضا من تحيض ، وتطهر

وكذا غلاما زوجتى تناكحا

حلّا ، وليس عليهما من ينكر

وقال : [مجزوء الرجز]

ما اسم أنيب عن اسم

وكان لا بدّ منه؟

وأين شرط أتى لا

جواب يلزم عنه؟ وأين ناب سكون

عن السكون أبنه؟

وقال : [الرمل]

ما حروف ذات وجهين لها

منعوا الصّرف ، وطورا صرفوا؟

ثم ما اسم كيقوم احتمل الصّرف والمنع ، وفيه اختلفوا؟

وقال : [الهزج]

وما فاء تداولها

ثلاثه أحرف عددا؟

وما عين لها حرفا

ن يعتورانها أبدا؟

ولا مات لها حرفا

ن أيضا مثلها وجدا

وما عينان مع لامى

ن لفظهما قد اتحدا؟

هما فى كلمتين هما

لمعنى واحد وردا

وما ضدان إن وضعاً

ولو لا الفاء ما انفردا؟

الأول : قولهم فى دواء السم درياق ، وترياق ، وطرياق .

والثانى : نعق الغراب ونفق ، ومغافير ومغائير .

والثالث : جدث وجدف للقبر ، ولازم ولازب .

والرابع : الجداد والجذاذ بالبدال المهمله والمعجمه ، اتحد فى كلّ منهما لفظ العين واللام ، والكلمتان لمعنى واحد هو صرام النخل .

والخامس : الأرى والشرى ، فالأرى العسل والشرى الحنظل ، ولو لا الفاء ما افترقا ، إنما فرقت الفاء بين لفظيهما . يقال : له طعمان أرى وشرى . وقال : [الوافر]

وما اسم غير منسوب وفيه

أتى لفظ العلامه ليس يخفى؟

وآخر لم تكن فيه فكانت

ولم يزد بها فى اللفظ حرفاً

وآخر فيه كانت ، ثم عادت

إليه ، فغيرت معناه وصفاً

وأين مؤنث لا تاء فيه

بتقدير ، ولا في اللفظ تلفي؟

الأول : بخاتي جمع بختي سميت به رجلا.

والثاني : بخاتي المذكور إذا نسبت إليه أزلت الياء التي كانت فيه ، وجعلت مكانها ياء النسب ، ولم يزد حرفا ، لأن التي أزلتها منه مثل التي ألحقها به.

ص: ١٥

والثالث : بختى اسم رجل إذا نسبت إليه قلت : بختى فاللفظ واحد والحكم مختلف ، فإنه كان أولاً اسماً فلما نسبت إليه صار صفه .

والرابع : المؤنث المسمى بمذكر نحو جعفر علم امرأه ، لا تاء فيه فى لفظ ولا تقدير .

وقال : [مجزوء الوافر]

وما خبر أتى فردا

لمبتدأ أتى جمعا؟

وجاء عن المثنى وه

وفرد كافيا قطعاً

ويا من يطلب الحو

وفى أبوابه يسعى

أتجمع نعت أفراد؟

أجبنا محسناً صنعا

وهل للنعت دون الوصف معنى مفرد يرعى؟

الأول : قول حيان المحاربى : [الطويل]

٣٤٧- (١) ألا إن جيرانى العشيّه رائح

[دعتهم دواعى للهوى ومنادح]

فقوله : رائح مفرد أراد به الجمع .

والثانى قوله (٢) : [الطويل]

[فمن يك أمسى بالمدينه رحله]

فإنى وقيار بها لغريب

والثالث قولك : مررت بقرشَيّ وطائِيّ وفارسَيّ صالحين.

وأما النعت والصفه فلا فرق بينهما عند البصريين ، وقال قوم منهم ثعلب : النعت ما كان خاصا كالأعور والأعرج ، لأنهما يخصان موضعا من الجسد ، والصفه للعموم كالعظيم والكريم ، وعند هؤلاء الله تعالى يوصف ولا ينعت.

وقال : [الخفيف]

لم إذا قلت : إن زيدا هو القا

ثم كان الضمير إن شئت فصلا؟

فإذا اللام أدخلوها عليه

بطل الفصل عندها واستقلّا

وهل الفصل واقعا أوّلا أو

قبل حال ، هل قيل ذلك أم لا؟

والذي بعد «هؤلاء بناتي»

أتراه فصلا مع النصب يتلى؟

ولم اختصّ ربّ بالصدر ، لم يل

ف له بين أحرف الجرّ مثلا؟

ص: ١٦

---

١- ٣٤٧- الشاهد لحيّان بن جبلة أو (حليه) المحاربيّ في شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٧٠) ، ومعجم ما استعجم (ص ١٧٣) ،

ونوادر أبي زيد (ص ١٥٧) ، وبلا نسه في الدرر (٦ / ٢٧٩) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٨٢).

٢- مرّ الشاهد رقم (٣١).

ثم هل يحسن اجتماع ضميرى

ن وما ذا رأى الذى قال : كلاً؟

إنما لم يكن فصلاً فى نحو : إن زيدا لهو القائم ، لأنها لام ابتداء ، فهو إذا مبتدأ مستقلاً . وأجاز بعض الكوفيين ، وقوع الفصل فى أوّل الكلام نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] وبين المبتدأ والحال ، وحملوا عليه قراءة : (هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ) [هود : ٧٨] بالنصب ، وأبى ذلك البصريّون ، وإنما اختصّت ربّ بالصدر من بين حروف الجرّ لأمرين :

أحدهما : أنها بمنزله (كم) فى بابها.

والثانى : أنها تشبه حرف النفى ، والنفى له صدر الكلام ، وشبهها بالنفى أنها للتقليل ، والتقليل عندهم نفى .

ويؤكّد الضمير بالضمير نحو : زيد قام هو ، ومررت به هو ، ومررت بك أنت .

وقال : [الخفيف]

ما لهم استفهموا مخاطبهم

فى النكر بالحرف عند ما وقفوا؟

وأسقطوا الحرف فى المعارف والوص

ل ومن بعد ذا قد اختلفوا

وواحد خاطبوا بتشبيه

وواحد اثنين عنه قد صدفوا

إنما أتوا بالعلامه فى النكره ليفرّقوا بينه وبين المعرفه ، وذلك من أجل أنّ الاستفهام فى المعرفه ليس معناه معنى الاستفهام فى النكره لأنّ الاستفهام فى المعرفه عن الصفه ، والاستفهام فى النكره عن العين . فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما فى اللفظ . وإنما لحقت العلامه فى الوقف دون الوصل ، لأنّ وصل الكلام يفيد المراد ، فلم يحتج إلى العلامه فيه ، ولأنّ الوقف موضع التغيير ، فكانت العلامه فيه من جمله تغييراته . وإنما لم تلحق هذه العلامات المعرفه ، لأنهم استغنوا عن ذلك بالحركات التى يقبلها الاسم .

وأما الواحد المخاطب بلفظ التشبيه فقولهم : اضربا ، يريد : اضرب ومنه : (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ) [ق : ٢٤] .

وواحد اثنين عنه قد صدفوا هو قولهم : المقصّان والكلبتان والجلمان . وقال أبو حاتم : ومن قال المقصّ فقد أخطأ .

وقال : [الكامل]

ما ساكن قد أوجبوا تحريكه

ومحرّك قد أوجبوا تسكينه

ومسكّن قد أسقطوه ، وحذفه

لو زال موجب حذفه يبقونه

ص: ١٧

الأول : نحو : اضرب القوم لالتقاء الساكنين.

والثاني : (.....) (١).

وقال : [الكامل]

ما تاء مخبر إن تقل هي فاعل

وتكون مفعولا فأنت مصدق؟

واسم لفاعل إن نطقت بلفظه

وعنيت مفعولا فأنت محقق

الأول : التاء في نحو : بعث تقول بعث الغلام فالتاء فاعل. ويقول الغلام : بعث ، فالتاء مفعول ، يريد باعنى مولاي ، وبنى الفعل للمفعول وأصله بيعت كضربت.

والثاني : نحو : مختار تقول : اخترت فأنا مختار ، فيكون اسم فاعل ، وأصله مختير ، واخترت المتاع فهو مختار ، فيكون اسم مفعول ، وأصله مختير.

قال : [الوافر]

وأشكل فاعل في الجمع فيما

أطرح فيه ذا لبّ ونبل

أهل يأتي فواعيل وفعل

وفعله جمعه ، فانظر بعقل؟

وهل جمعوا فعيلا أو فعولا

على فعل فقل فيه بنقل؟

الأول : نحو : خاتم وخواتيم وصاحب وصحب وصحبه.

والثاني : نحو : أديم وأدم وأدم.

الثالث : نحو : عمود وعمد وعمد.



وقال : [الوافر]

وما جمع على لفظ المشى

إذا ما الوقف نابهما جميعا؟

وعند الوصل يختلفان لفظا

ويفرق فيه بينهما مديعا

وقال : [السريع]

ما فاعل أو جب مفعوله

تأخيره عن فعله فانفصل؟

وأى فعل معرب عامل النص

ب أو الجزم به ما اتصل؟

وقال : [الكامل]

ما اسم أزيل ولم يزل تأثيره

من بعده ، فكأنه موجود؟

ولربما أعطوا أخاه ماله

من بعده فكأنه مفقود

وقال : [الرجز]

وأى حرف زيد للجمع قد

شبهه بالأصل بعض العرب؟

وبعضهم أجراه فى وقفه

مجرى الذى للفرد يا ذا الأدب

---

١- سقط ما بقى من اللغز فى النسخ كَلَّها.

وقال : [الهج] ]

وما كلم بآخر بعضهنّ

الخلف غير خفيّ؟

فبعض ظنّها عينا

وقد نقلت إلى الطّرف

وبعض لا يرى هذا

وخالف غير منحرف

هي نحو : جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء ، الأصل جائى وشائى ، لأنّ لام الفعل همزه ، والهمزه الأولى هي لام الفعل عند الخليل (١) قدمت إلى موضع العين ، كما قدّمت فى شاكى السلاح ، وهار والأصل : شائك وهائر. وعند سيبويه (٢) هي عين الفعل فى أصلها ، استقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيره ياء على حركة ما قبلها ، وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض ، فوزنه على هذا فاعل. وعلى قول الخليل فاعل لأنه مقلوب.

وقال : [المتقارب] ]

وما اسم على ستّه كلّها

سوى واحد من (هويت السّمانا)؟

وأربعة من (هويت السمان)

أتّ فيه أصلا فزده بيانا

المراد (سلسيل) وزنه فعلليل وحروفه كلّها من حروف الزوائد إلا الباء.

وقال : [الوافر] ]

وما اسم مفرد فى حكم جمع

وما هو باسم جمع واسم جنس؟

ومجموع أتى صفه لفرد

فبيّنه لنا من غير لبس

الأول : (سراويل). والثاني قولهم : برمه أعشار وبرد أسمال ، ونحوه.

وقال : [الوافر]

وإلّا هل تجيء مكان إمّا

وما المعنى إذا جاءت كغير؟

وهل عطفت بمعنى الواو حيناً؟

فإن بينت جئت بكلّ خير

جاءت إلّا بمعنى إمّا في قولهم : إمّا أن تكلمنى وإلّا فاذهب ، المعنى : وإمّا أن تذهب. وإذا جاءت بمعنى (غير) فهي في معنى الصفة ، والفرق بين موضعها في الاستثناء والصفة أنك إذا قلت : هذا درهم إلّا قيراطا بالنصب استثناء ، فالمعنى أنّ الدرهم ينقص قيراطا. وإذا قلت : هذا درهم إلّا قيراط بالرفع صفة ، فالدرهم على هذا تامّ غير ناقص ، والمعنى : أنّ الدرهم غير قيراط.

ص : ١٩

١- انظر الكتاب (٤ / ٥٢٠).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٥٢١).

وتجىء إلما عاطفه بمعنى الواو فى نحو قوله تعالى (لئنأ يكون للناس عليكُم حُجَّةٌ إلَّا الذين ظلموا) [البقره : ١٥٠]. قيل معناه :  
والذين ظلموا.

وقال : [الطويل]

يريدون بالتصغير وصفا وقله

فهل ورد التصغير عنهم معظما؟

وما اسم له إن صغروه ثلاثه

وجوه ،؟ فكن للسائلين مفهما

ورد التصغير للتعظيم فى قولهم : جليل ودويهيه. والمراد بالثانى نحو : بيت وشيخ مما عينه ياء. ففى تصغيره ثلاثه أوجه : شيخ  
على الأصل وشيخ بكسر الشين على الإبتاع ، وشويخ بقلب الياء واوا ، لأجل الضمه.

وقال : [مجزوء الكامل]

ما اسم تصغره فيش

به لفظه لفظ المضارع؟

فإذا أتى علما فما

فى صرفه أحد ينازع

هو أبيض تصغير أباض وافق لفظ المضارع من بيضت ، فلو سميت بهذا المضارع لم يصرف ، ولو سميت بذلك المصغر صرف  
، لأن الهمزه فيه أصليه ، وإنما يترتب الحكم فى هذا من الصرف وامتناعه على الزائد والأصلى.

وقال : [الرملى]

ما لأنواع معانى كلمه

قد أتت فيها على اثنى عشر؟

ثم زادت واحدا أخت لها

ثم أخرى ما ثلثها ، ما ترى؟

التي جاءت على اثني عشر وجها (ما) والتي على ثلاثة عشر (لا) و (أو).

وقال : [الكامل]

هل تعرفون مؤنثا

يحكى بصيغته المذكر؟

ومعرفا لا شكّ فيه ولفظه لفظ المنكر

ومصدرا باللام لا

هي عرفته ولا تنكر

وقال : [الطويل]

ألستم ترون الوزن بالأصل واجبا

فما لكم خالفتم في الصّواع؟

فقلتم جميعا : وزن ذاك (فوالع)

وفى كلّ مقلوب بغير تنازع

وأى حروف العطف يأتي مقدّما

وذو عطفه من قبله غير واقع؟

وقال : [الكامل]

أى الحروف أتى أخاه مؤكّدا

فأزال عنه قوّه الإعمال؟

مثل الذي يأتي ليسعد ماشيا

فيفيده ضربا من العقّال

وقال : [الطويل]



وما بدل من ستته ثم إنه

أتى زائداً في خمسه في الزوائد؟

وتلقاه أصلاً في الثلاثة فأتنا

بتفسيره سمحا بنشر الفوائد

وقال: [البسيط]

ما اسم أضيف فردته إضافته

مؤثناً، وهو بالتذكير معروف؟

وما الذى هو بالتنوين ذو عمل

وأن يضاف وغير اللام مألوف؟

الأول: نحو قولهم (١): ذهبت بعض أصابعه، وأما الذى يعمل حال التنوين والإضافه، ولا يعمل مع الألف واللام إلا مستقبحا غير مألوف فهو المصدر.

وقال: [الوافر]

وما سببان قد منعاً اتفاقاً

وصارا يمتنعان على اختلاف؟

وضمّ إليهما سبب قوئ

وكانا يحسبان من الضعاف

هما التأنيث والعلميه، يمتنعان من الصرف بلا خلاف، فإن كان الاسم لمؤنث على ثلاثه أحرف وهو ساكن الوسط صاراً مانعين وغير مانعين بعد أن كانا يمتنعان اتفاقاً. فإن انضم إلى التعريف والتأنيث سبب آخر لم ينصرف بإجماع (٢)، نحو: ماه وجور.

وقال: [المديد]

ما الذى أعطته دولته

إن أزال الجار عن سكنه؟



وتخطى بعد ذاك إلى

ثالث أجلاه عن وطنه

ومتى لم يلق جارته

بقى المذكور فى وكنه

ثم حرف إن أزيل غدا

جاره يقفوه فى سنه

لم تحصنه أصالته

وهى للأصلى من جننه

الأول : ياء النسب إذا لحق فعيله أو فعيله أزال تاء التأنيث ، وتخطى إلى الياء التى قبل الحرف الذى قبل تاء التأنيث ، فأزالها ، نحو : حنفى فى حنيفه ، فإن لم تلق ياء النسب تاء التأنيث بقى المذكور وهو الياء فى موضعه لم يحذف نحو : تميمى فى تميم .

والثانى : نحو : يا منص فى منصور ، لما أزيل الحرف الأخير فى الترخيم تبعه الحرف الذى قبله .

وقال : [الهزج]

ص : ٢١

---

١- انظر الكتاب ( ١ / ٩٢ ) .

٢- انظر الكتاب ( ١ / ٩٢ ) .

وما حرف يليه الفعل مجزوما ومرفوعا؟

وينصب بعده أيضا

وكلّ جاء مسموعا

هو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن (1).

وقال : [السريع]

ما فاعل والحقّ يقضى به

قد جاء في صورته مفعول؟

ومفرد لكنّه جملة

عند ذوى الخبره والجول

الأول قولهم : زهى علينا ، وعنيت بحاجتى .

والثانى : صله الألف واللام فى نحو : الضارب زيد ، والمضروب عمرو .

وقال : [الوافر]

وأية كلمه فى حكم شرط

وجاء جوابها ينيك عنها؟

وقد جمعوا حروف الشرط عدّا

وما عدّت لعمر أيبك منها

هى : أمّا فى قولهم : أمّا زيد فمنطلق .

وقال : [البسيط]

ما زائد زيد فى اسم؟ فهو فيه على

حال الأصيل وحال الزائد اجتماعا

ذو معنيين ، فهذا آثروه ، وه

ذا آثروه ، وطورا ، يصلحان معا

وهل ظفرت بمفعول ، فتذكره

من الرباعي أم هل فاعل سمعا؟

الأول : الألف اللاحقه لفعلى وفعلى وفعلى. فما لم يتون منها فهو للتأنيث ، وما تون تاره ، ولم يتون أخرى فهو للتأنيث والإلحاق ، وما تون لا غير لم يكن إلّا للإلحاق.

والثانى : مودوع فقط فى قوله (٢) : [الطويل]

[إذا ما استخمت أرضه من سمائه]

جرى وهو مودوع [وواعد مصدق]

والثالث : أيفع فهو يافع. وأبقل فهو باقل.

وقال : [الخفيف]

أى حرف أتى يعدونه اسما؟

ثم أى الحروف يحسب فعلا؟

وهو اسم ، ولست أعنى (على) أو

(عن) ، فبينه ، زادك الله نبلا

ص: ٢٢

---

١- انظر الكتاب (٤ / ٤٤).

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٤٥).

الأول : اللام الموصولة.

والثانى : (قد) بمعنى حسبك ، يحسب فعلا حين قالوا : قدنى ، نحو : [الرجز]

٣٤٨- (١) قدنى من نصر الخبيين قدى

[ليس الإمام بالشحيح الملحد]

وقال : [الخفيف]

أى ظرف يضاف إن لم تضيفه

لسوى ما أضفت مع حرف عطف؟

لم يجز ، والحروف قد جاء فيها

مثل هذا بين لنا أى حرف؟

الظرف الذى يضاف ، ولا- بدّ من إضافته مره ثانيه إلى غير من أضفته إليه أولا- ، هو قولك : بينى وبينك الله. وقد جاء فى الحروف مثل هذا وهو قولهم (٢) : أخزى الله الكاذب منى ومنك.

وقال : [الوافر]

ولام طلّقت كلما ثلاثا

طلاقا ، ليس يعقبه اجتماع

وما اسم فيه لام عزّفته

وليس عن البناء له ارتجاع؟

(لام التعريف) لا- تجامع التنوين ولا- الإضافة ولا النداء. والاسم الذى عزّف باللام ولم تردّه إلى الإعراب الآن والخمسه عشر. وليس فى العرييه مبنى يدخل عليه اللام إلّا رجع إلى الإعراب إلا ما ذكر.

وقال : [الوافر]

و (أن) وقعت بمعنى (أى) ولكن

لها شرط فيّنه مجيبا

وهل جاءت ومعناها لثًا

وإذ؟ لا زلت في الفتوى مصيبا

وقال : [مجزوء الكامل]

ما اسم يكون مؤنثا

فإذا أضيف إليه ذكّر؟

واسم تفوه بأصله

أبدا إضافته وتخبر

ص: ٢٣

- 
- ١- ٣٤٨- الشاهد لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب (٣٨٢ / ٥) ، والدرر (٢٠٧ / ١) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٨٧) ،  
ولسان العرب (خبب) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣٥٧) ، ولحميد بن ثور في لسان العرب (لحد) ، وليس في ديوانه ، ولأبي بحدله  
في شرح المفصل (٣ / ١٢٤) ، وبلا نسبه في تخلص الشواهد (ص ١٠٨) ، والجنى الدانى (ص ٢٥٣) ، وخزانة الأدب (٦ / ٢٤٦)  
، ووصف المباني (ص ٣٦٢) ، وشرح ابن عقيل (ص ٦٤) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٧٠) ، ونوادير أبي زيد (ص ٢٠٥) .
- ٢- انظر الكتاب (٤ / ٣٤٧) .

المراد بالإضافه هنا النسب ، وإذا نسب إلى مؤنث حذف منه التاء ، فصار لفظه على لفظ المذكّر. والمراد بالثاني نحو : شيه ، إذا نسبت إليه حذفت تاءه ، ورددت فاءه ، فيقال : وشويّ. [الهجج]

ومدغمتان بدلتا

بلفظ لم يكن لهما

ولو لا ذاك سويتا

بحرف جاء قبلهما

هما : الدال والسين في (سدس) بدلتا بالتاء في (ست) ولو لم يفعلوا ذلك ، وأدغموا الدال في السين لصارت حروف الكلمه كلّها سينا ، وتصير على (سس) ، فيساوى الحرفان المدغمان لفظ الحرف الذى قبلهما وهو السين. فأبدلوهما لفظا لم يكن لهما ، وهو التاء. [الرجز]

ما اسم إذا جاء على بابه

لم تدخل النسبه فيه عليه

حتى إذا حوّل عن بابه

تجوز النسبه كلّ إليه

هو خمسّه عشر وبابه ، لا يجوز النسبه إليه وهو على بابه من العدد فإذا نقل عن بابه إلى التسميه جازت النسبه إليه.

وقال : [الوافر]

وما اسم ناقص لكنّ باب ال

إشاره بابه قول اليقين؟

وفى باب الكنايه جاء شيء

يشبّهه به بعض الظنون

هو ذا فى قولك : ماذا فعلت؟ وفعلت كذا وكذا. وقال : [الوافر]

وما اسم مؤنث من غير تاء

وفى حال النداء تكون فيه؟

وتدخل فى مذكّره المنادى

وقد أعيأ على من لا يعيه

وقالوا : إنّها بدل أنيبت

عن الياء التى كانت تليه

وتلك اليا لها بدل سواه

ويجتمعان : هذا مع أخيه

هى (أمّ) فى قولك : يا أمّت ، ومذكّره يا أبت والتاء فيهما عوض من ياء الإضافة ، وقد تبدل الياء ألفا ، فلها إذن بدلان : التاء فى يا أبت والألف فى يا أبا. وقد يجمع بينهما نحو : يا أبتا ويا أمّتا. ولم يعدّوا ذلك جمعا بين العوض والمعوض ، لأنه جمع بين العوضين .

وقال :

وما نونان يتّفقان لفظا

ويختلفان تقديرا وحكما؟

وما هى ضمّه صلحت لأمر

حديث أو لما قد كان قدما؟

ص: ٢٤

النونان فى نحو قولك : الرجال يدعون ويعفون ، والنساء يدعون ويعفون. هى فى الأول حرف إعراب ، وفى الثانى ضمير. والضمّه فى صاء منصور ونحوه إذا قلت : يا منص تصلح أن تكون فى الأصل قبل النداء ، وأن تكون ضمّه النداء على لغه من لا ينتظر.

وقال : [الطويل]

وما كلمه مبيته قد تلعبت

بها حادثات القلب والحذف والبدل؟

وجاءت على خمس عرفن لغاتها

أجب باذلا ، فالعالم الحير من بذل

هى : كائِن.

وقال : [الوافر]

وما ابن جمعه أبدا بنات

وفى الحيوان جاء وفى النبات

وهل من مضمّر بالميم وافى

لغير ذوى العقول المدركات

الأول : نحو ابن عرس ، وابن الماء ، وابن آوى ، وابن أوبر.

والثانى : نحو قوله تعالى : (رَأَيْتُهُمْ لى ساجِدِينَ) [يوسف : ٤] استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل.

وقال : [الوافر]

وأسماء لغير ذوى عقول

أجازوا جمعها جمع السلامه

لأية عله ولأى معنى

أفدنا مرشدا؟ فلك الإمامه



وقال : [الوافر]

وأسماء إذا ما صغروها

تزيد حروفها شططا وتغلو

وعادتهم إذا زادوا حروفا

يزيد لأجلها المعنى ويعلو

وقال : [الوافر]

وما فرد يراد به المثنى

كثنيه ذكرناها لفرد؟

أفدنا وهي خاتمه الأحاجي

فمن أفتيت منقلب برشد

### شذرات من أَلغاز النَّحاه

وقال (١) المعرّي ملغزا في (كاد) : [الطويل]

أنحوى هذا العصر ما هي لفظه

جرت في لساني جرهم وثمود؟

ص: ٢٥

---

١- البيتان بلا نسبه في عمده الحفاظ (٣ / ٤٤٣) ، والدرر اللوامع (١ / ٢٧٩) ، والدرر المصون (١ / ١٧٦) ، وشرح الأشموني (١ / ٢٦٨).

إذا استعملت في صورته الجحد أثبتت

وإن أثبتت قامت مقام جحد

وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله (1): [الطويل]

نعم. هي كاد المرء أن يرد الحمى

فتأتى لإثبات بنفى ورود

وفى عكسها ما كاد أن يرد الحمى

فخذ نظمها ، فالعلم غير بعيد

وأجاب غيره فقال - ويقال : إنه الشيخ عمر بن الوردى رحمه الله - : [الطويل]

سألت رعاك الله : ما هي كلمه

أتت بلساني جرهم وثمرود؟

إذا ما أتت في صورته النفي أثبتت

وإن أثبتت قامت مقام جحد

ألا إن هذا اللغز في (زال) واضح

وإلا فعندي (كاد) غير بعيد

إذا قلت : ما كادوا يرون ، فقد رأوا

ولكنه من بعد عسر جهيد

وإن قلت : قد كادوا يرون ، فما رأوا

فخذه ، ولا تسمح به لعنيد

وقال أبو العلاء المعريّ ملغزاً في (أل) التي للتعريف : [الطويل]

وخلين مقرونين لما تعاوننا

أزالا قصيًّا في المحلِّ بعيدا

وينفيهما أن حدث الدهر دوله

كما جعلاه في الديار طريدا

وقال الشيخ شمس الدين بن الصّائغ ملغزا في (إلّا) التي للاستثناء: [الرجز]

ما لفظ رفع المجاز وقرره

وهو متّضح لمن تدبّره؟

قال في شرحه: أما كون إلّا ترفع المجاز فإنّ القائل: قام القوم إلّا زيدا كان قبل إخراج زيد يحتمل إخراج جماعه، فبإخراج (زيد) أفاد إبقاء اللفظ على العموم الذي هو حقيقه اللفظ، مع أنّ إخراج زيد فيه استعمال مجاز في القوم لكونه إخراج بعضه، فهذه الأداه حصّلت مجازا ورفعت مجازا. انتهى.

قال بعضهم: [الطويل]

سَلّم على شيخ النحاه، وقل له:

هذا سؤال من يجبه يعظم

أنا إن شككت وجدتموني جازما

وإذا جزمت فأئننى لم أجزم

جوابه: [الطويل]

هذا سؤال غامض في كلمتى

شرط، و (إن وإذا) مراد مكلمى

(إن)، إن نطقت بها فأئنك جازم

و (إذا) إذا تأتى بها لم تجزم

و (إذا) لما جزم الفتى بوقوعه

بخلاف (إن)، فافهم أحنى وفهم

---

١- البيتان في الدرر اللوامع (١ / ٢٧٩).

قال أبو السعادات بن الشجرى فى المجلس الخامس والستين من أماليه :

هذه أبيات (١) أُلغاز سئلت عنها : [الرجز]

اسمع أبا الأزهر ما أقول

عليك فيما نابنا التعويل

مسأله أغفلها الخليل

يرفع فيها الفاعل المفعول

ويضم الوافر والطويل

فأجبت : بأن الإضممار من الألقاب العروضية والنحوية فهل فى العروض لقب زحاف يقع فى البحر المسمى الكامل. وهو أن يسكن الحرف الثانى من متفاعلن ، فيصير متفاعلن ، فينقل إلى مستفعلن ، والبحران الملقبان الطويل والوافر ليس الإضممار من الألقاب زحافهما. والإضممار فى النحو أن يعود ضمير إلى متكلم أو مخاطب أو غائب ، كقوله فى إعادة الضمير إلى الغائب : زيد قام ، وبشر لقيته ، وبكر مررت به. فهذا هو الإضممار الذى أراد به بقوله : ويضم الوافر والطويل لا الإضممار الذى هو زحاف.

وقد وضعت فى الجواب عن هذا السؤال كلاما يجمع إضممار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل ، وهو قولك : ظننت زيدا الطويل حاضرا أبوه ، وحسبت عمرا الوافر العقل مقيما أخوه. فقولك حاضرا ومقيما مفعولان لظننت وحسبت ، وقد ارتفع بهما أبوه وأخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت : يحضر أبوه ويقيم أخوه. والهاء فى قولك أبوه ضمير الطويل ، والهاء فى قولك أخوه ضمير الوافر ، فقد أضممت هذين الاسمين بإعادتك إليهما هذين الضميرين. وقولك أبوه وأخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان مفعولا ظننت وحسبت. وبالله التوفيق والتسديد.

لغز فى (أمس) كتب به عز الدين بن البهاء الموصلى إلى الصلاح الصفدى. يا إماما شاع ذكره ، وطاب نشره ، فطيب الوجود وعطر. وفاضلا بين كل معى ومترجم ، وأرخ وترجم ، وعمن عبر عبر. وكتب فكبت الأعداى ، وكتب من دون خطر ، وخطه فرسان الأذهان والأيدى ، فتخطى قوام قلمه وتخطر : [الطويل]

٣٤٩- (٢) إذا أخذ القرطاس خلت يمينه

تفتح نورا ، أو تنظم جوهرًا

ما اسم ثلاثى الحروف ، وهو من بعض الظروف ، ماض إن تصحفه عاد فى أمر ، وإن ضممت أوله صار مضارعا ، فاعجب لهذا الأمر. إن أردت تعريفه بأل تنكر ، أو تغيرت عليه العوامل فهو لا يتغير. كل يوم يزيد فى بعده ، ولا يقدر على رده. إن

- 
- ١- الأبيات فى الأمالى الشجرىه (٢ / ٢١٤).
- ٢- ٣٤٩- الشاهد بلا نسه فى صبى الأعى (١٤ / ١٩٥).

نزعت قلبه بعد قلبه فهو في لعبه النرد موجود ، وقلبه (سما) فلا- تناله الأ-حزاب والجنود ، وكل ما في الوجود إلى حاله يعود. به يضرب المثل ، ومنه انقطع الأمل ، ثلثاه حرف استفهام ، إن تعكس يطرد ذلك النظام ، وثلثه الأول كذلك ، وعكس ثلثيه يترك الحَيِّ هالكما في الهوالك. لا- يوصف إلَّا بالذهاب وليس له إلى هذا الوجود إياب. وهو ثلاثه وعدده فوق المائة ، وكم رجل يعدُّ بفئه. وليس في الوجود ، بنى وفيه أسّ ، ولكن لا- في السماء ولا- في الأرض ، ولا في هبوط ولا صعود. طرفاه اسم لبعض الرياحين العطره ، وكلّه جزء من الياسمين لمن اعتبره. مكسور لا يجبر وغائب لا يستحضر. أقرب من رجوعه منال معكوسه يدركه العاقل بفكره وليس بمحسوسه. أبنه لا زلت تزيل الإشكال ، وتزين الأضراب والأشكال.

فكتب إليه الجواب :

وقف المملوك على هذا اللغز الذي أبدعته ، وفهم بسعدك السرّ الذي أودعته. فوجدته ظرفا ، ملأته منك ظرفا ، واسما بنى لَمَّا أشبه حرفا. ثلاثي الحروف ، ثلث ما انقسم إليه الزمان من الظروف. إن قلبته سما ، وأراك حرف تنفيس وما بقى منه (ما). ثلثاه (مس) ، وكلّه بالتحريك أمس. وهو بلا- أول تصحيفه مبین ، وفي عكسه سم بيقين. التقى فيه ساكنان فبنى على الكسر ، ووقع بذلك في الأسر. لا يتصرّف بالإعراب ولا يدخله تنوين في لسان الأعراب. يبعد من كل إنسان ، وينطق به وما يتحرّك به لسان. ولا يدرك باللمس ، ولا يرى وفيه ثلثا شمس. تتغيّر صيغته حال النسبه إليه ، ويدخله التنوين إذا طرأ التنكير عليه. متى بات فات ، ولم يعد له إليك التفات. أمين على ما كان من قربه ، يعجز كلّ الناس عن رده. فماضيه ما يردّ وثانيه ما يصدّ ، وطريق ثالثه ما يسد. [الطويل]

٣٥٠- ثلاثة أيام هي الدهر كلّ

وما هي غير اليوم والأمس والغد

وقال ابن هشام في تذكرته (لغز) : إذا وقف على آخر الفعل الماضي بالسكون فإنه يقدر فيه الفتحه ، حتّى لو وصل بما بعده لوصل بها. فهل تذكر مسأله يوقف فيها على آخر الفعل الماضي ، ولا ينوي فيها الفتح. ولو وصل لم يوصل بها ، فإن قيل عضّ فهو خطأ لأن هذا لا يصحّ أن تقول فيه : لا يجوز الوقف بالفتح.

وإنما الجواب بقوله : [الرجز]

٣٥١- (١) لو أنّ قومي حين أدعوهم حمل

على الجبال الصّمّ لا رفضّ الجبل

ص: ٢٨

## ألغاز متفرقة

قال الشيخ بدر الدين الدماميني رحمه الله: [الطويل]

أيا علماء الهند إني سائل

فمنّوا بتحقيق به يظهر السرّ

فما فاعل قد جرّ بالخفض لفظه

صريحا؟ ولا حرف يكون به الجرّ

وليس بذى جرّ ولا بمجاور

لذى الخفض والإنسان للبحث يضطر

فمنّوا بتحقيق به أستفيده

فمن بحركم ما زال يستخرج الدر

أراد قول طرفه (1): [الزمل]

بجفان تعترى نادينا

وسديف حين هاج الصنبر

قال الخوارزمي: [الكامل]

ما تابع لم يتبع متبوعه

في لفظه ومحله يا ذا الثبت؟

ماذا بعلم غير علم نافع

بالغت في إتقانه حتى ثبت؟

قال: والعجب أنّ هذا اللغز في أبياته صورته المسألة وهو قوله: ماذا بعلم غير علم نافع. ولما عرضه على الزمخشري قال له: لقد جئت شيئا إذا أي: عجبا.



وقال بعض أدباء المغرب : [مخلع البسيط]

يا عالم التحو أي فعل

إن حله الهمز لم يعدّه؟

ثم هو بالعكس إن تعزى

منه. ابن يا نسيج وحده

أراد أنك إذا قلت ضرّه تعدى بنفسه ، وإذا قلت أضر لم يتعدّ إلّا بحرف الجرّ فتقول : أضرّ به. ولهم من هذا النمط أفعال كثيرة.

وفى (تذكرة ابن هشام) : هل يقال إن المبتدأ إذا كان موصولا مضمّنا معنى الشرط كان خبره صلته ، كما أن جملة الشرط هي الخبر ، وهي نظيره الصلة. ويؤيد ذلك أنّهم ربّما جزموا جوابه كقوله : [الطويل]

٣٥٢- كذاك الذي يبغى على الناس ظالما

تصبه على رغم قوارع ما صنع

وهي مسأله يحاجى بها فيقال :

أين تكون الصلة لها محلّ وخبر المبتدأ ، إذا كان جملة لا محلّ له؟

لغز في حرف الكاف : قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصريّ الشاعر المشهور ملغزا في حرف الكاف : [الوافر]

وحرف من حروف الخطّ ليست

علامته على العلماء تخفى

يكون اسما مع الأسماء طورا

وطورا في الحروف يكون حرفا

تراه يقدم الأسماء طرا

ويمنع من مشابهه وينفى



يصير أمامها ما دام حرفا

وإن سمّيته فيصير خلفا

وقد تلقاه بين اسم وفعل

قد اكتناه كالأبوين لطفًا

وقال سعد الدين التفتازاني ملغزا في (لدى غدوه) واختصاصها بنصبها: [الطويل]

وما لفظه ليست بفعل ولا حرف

ولا هي مشتقّ، وليست بمصدر

وتنصب اسما واحدا ليس غيره

له حاله معه تبين لمخبر

فمعنى الذى ألغزته عند من يرى

يزيل لنا إشكاله غير مضمّر

ومنصوبها صدر لما هو ضدّ ما

أتانا لباسا فى الكتاب المطهّر

وقال أبو عبد الله بن مصعب المقرئ فى (مد ومنذ): [الخفيف]

أيّها العالم الذى ليس فى الأر

ض له مشبه يضاهيه علما

أىّ شىء من الكلام تراه

عاملا فى الأسماء لفظا وحكما؟

خافضا ثم رافعا إن تفهّم

ت يزد فهّمك التفهّم فهما

يشبه الحرف تاره ، فإذا ما

ضارع الحرف نفسه صار اسما

هو مرفوع رافع ، وهو أيضا

رافع غيره ، وليس معمى

وهو من بعد ذاك للجّر حرف

فأجبنا إن كنت فى النحو شهما

أورده الحافظ محبّ الدين بن النجّار (١) فى تاريخ بغداد.

### من أَلغاز السيوطى

ومن أَلغازى قلت : [الطويل]

ألا أيها النحوى إن كنت بارعا

وأنت لأقوال النحاه تفصّل

وأتقت أبواب الأحاجى بأسرها

أبن لى عن حرف يولّى ويعزل

قال ابن هشام فى تذكرته : (ما) تولّى وتعزل ، فتولى حيث تجزم بعد أن لم تكن جازمه ، وتعزل إنّ وأخواتها ، وتكفّها عن العمل.

ومن أَلغازى النثرية :

١- ما كلمه إذا كثر عرضها قلّ معناها ، وإذا ذهب بعضها جَلّ مغزاها؟

٢- وأىّ عامل يعمل فيه معموله. ولا يقطع مأموله؟

ص: ٣٠

---

١- ابن النجّار : هو محمد بن محمود بن الحسن بن هبه الله بن محاسن ، أبو عبد الله ، محبّ الدين ابن النجّار : مؤرّخ حافظ للحديث ، من أهل بغداد ، من كتبه : «الكمال فى معرفه الرجال» تراجم ، و «ذيل تاريخ بغداد للخطيب البغدادى» و «الدره الثمينه

فى أخبار المدینه» ، وغيرها. (ت ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م). ترجمته فى فوات الوفیات (٢ / ٢٦٤) ، وطبقات الشافعيه (٥ / ٤١) ، وشذرات الذهب (٥ / ٢٢٦).

٣- وأى اسم مشترك بين أفعال التفضيل والصفة المشبّهة؟

٤- ونفى إذا ثبت لم تزل أعماله الموجهة؟

٥- وما حرف قلبه اسم كريم؟

٦- واسم إذا صغر اختصّ بالتكريم؟

٧- وأى كلمة هي اسم وفعل وحرف ، لم ينبه عليها أحد من علماء النحو والصرف؟

٨- وأى فعل ليس له فاعل؟

٩- ومعمول لا ينسب لعامل؟

١٠- وأى لفظه تمدّ في الأفراد وهي في الجمع مقصوره؟

١١- ولاّم لا تجماع النداء ولا في الضروره؟

١٢- وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه (١)؟

١٣- وعامل إن لم يعمل لم يعتب عليه؟

١٤- وأى كلمة جاءت بأصلها ، فلم يلتفت إليها بين أهلها؟

١٥- وأى كلمة هي حرف ، وتضاهي الاسم عند الوقف؟

١٦- وأى فاعل يجب جرّه؟

١٧- وآخر رفعه في السماء خطره؟

أردت بالأوّل : اسم الجنس الجمعيّ إذا زيد عليه التاء نقص معناه ، وصار واحدا كتمر وتمره ونبق ونبقه.

وبالثاني : أدوات الشرط ، فإنّها تعمل في الأفعال الجزم ، والأفعال تعمل فيها النصب.

وبالثالث : أكبر وأعظم ونحوهما في صفات الله ، فإنها في حقّه لا تكون بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم.

وبالرابع : (لا) النافية للجنس إذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتمنى فإن عملها باق.

وبالخامس : نعم فإن قلبها (معن) وهو اسم لرجل مشهور بالكرم ، وهو معن بن زائده.

وبالسادس : قرش وتصغيره قریش.

وبالسابع : بلی فإنها حرف جواب ، وفعل بمعنی اختبر واسم.

ص: ٣١

---

١- انظر الكتاب (٣ / ٤).

وبالثامن : قَلَمًا وطالما.

وبالتاسع : نحو : مات زيد.

وبالعاشر : صحراء وصحارى وعذراء وعذارى.

وبالحادى عشر : اللام التى للعهد. استثناها ابن النحاس فى التعليقه من إطلاقهم أنّ اللام يجامع حرف النداء فى الضروره.

وبالثانى عشر : فاعل فعل الجماعه المؤكّده بالنون ، نحو : والله لتضربنّ يا قوم ، وفاعل المصدر ذكره ابن النحاس فى التعليقه ، وأبو حيان فى تذكرته ، وتقدّم فى كتاب التدريب.

وبالثالث عشر : ليت إذا وصلت بما.

وبالرابع عشر : استحوذ ونحوه.

وبالخامس عشر : إذن.

وبالسادس عشر : نحو : أكرم يزيد.

وبالسابع عشر : ما ورد من قولهم : كسر الزجاج الحجر.

### من أَلغاز الشيخ عزّ الدين بن عبد السّلام

نقلت من خطّ العلامه شمس الدين بن الصائغ.

قال : هذه أَلغاز نحويّه عن الشيخ عزّ الدين بن عبد السّلام رحمه الله تعالى : ما شىء يقع حرفا للإعراب ، اسما مذموما فى الخطاب؟ هو الكاف فى مساويك إن عنيت به جمعا فهو حرف إعراب ، وإن عنيت به مخاطبه فهو اسم فى تقدير الإضافه ، والأول : جمع مساوك ، والثانى : إضافه إلى المساوى.

أى شىء يبني مفردا فيعمل ، ويعرب مثنى فيهمل؟ هو (هذا) يعمل مفردا فى الحال ، والثنيه تمنعه من العمل. وإذا قلنا : هذان الزيدان قائمين فالعامل (ها) لا إذا.

وأى مختصّ إلغائه أكثر ، وإن أعمل فعله لا- يظهر؟ هو (لو لا-) المختصّه بالأسماء ، فإذا وقع بعدها المبتدأ فهى ملغاه وإنما تعمل فى موضعين : أحدهما الرفع فى نحو : لو لا أنّك منطلق أكرمتك ، فهى عند سيويوه (1) مبيته على لو لا- بناء الفعل على المفعول ، فبالحقيقه يكون موضعها رفعا.

والموضع الثانى قولك : لولاك ، فهى عنده مجروره ، وهى فى الموضعين لا يظهر عملها.





وما الحرف الذى يرفع الوضیع ، ويضع الرفیع؟ هو لام الابتداء ، إذا دخلت على الفعل المستقبل ارتفع لشبه الاسم ، وأعرّب. وإذا دخلت على ظننت وأخواتها تمنعها العمل ، وتضعها عن منصبها.

ما الجملة المفيدة العاربه من الرفع ، وفيها معنى الدعاء وطلب النفع؟ هو مثل قول الشاعر : [الرجز]

٣٥٣- (١) يا ليت أيام الصبا رواجعا

جاز ذلك لما فى (ليت) من معنى الدعاء ، وكان فى الجملة مرفوعا من جهه المعنى لا فى اللفظ.

وما الحرف الذى إن أعمل أشبه الفعل الكامل ، أو أهمل أبطل العوامل؟ هو (ما) على لغه الحجاز ، يقولون : ما زيد قائما ، فيشبهه باب كان. وإذا أهمل دخل على إنّ وغيرها ، فيبطل عملها ، وقد يبطل الفعل نحو : قلما ، والاسم نحو : بينما.

وأى شىء إن نفيته وجب ، وإن أوجبه سلب؟ هو كاد.

وما الاسم المحذوف لومه فى التكبير ، وعينه فى التصغير؟ هو (ذا) لأنه مكبرا (فع) ومصغرا (فيلا).

وما الزائد الذى يزيل الوصل ، ويظهر الفضل ، ويوجب الفصل؟ هو الألف الداخلة عوضا من التنوين فى المقصور المنصرف فى الوقف مثل : رأيت عصا فإنها زائده صرفت الأصل ، وأذهبت الوصل فى الكلام ، وأظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين ، وأوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مثل حبلى.

وما الحرف الذى شأنه ينقص الكامل ويفصل بين المعمول والعامل؟ هو النون الخفيفه إذا عنيت بها نون التوكيد نقصت الفعل المضارع وإن عنيت بها نون الوقايه فصلت بين المعمول والعامل ، انتهى.

### طائفه أخرى من أَلغاز النَّحاه

قال القاضى بدر الدين بن الرضى الحنفى ملغزا ، وأرسل به إلى الشيخ شرف الدين الأنطاكى : [البسيط]

ص: ٣٣

١- ٣٥٣- الرجز لرؤبه فى شرح المفصل (١ / ١٠٤) ، وليس فى ديوانه ، وللعجاج فى ملحق ديوانه (٢ / ٣٠٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٩٠) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٤٩٢) ، وجواهر الأدب (ص ٣٥٨) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٢٣٤) ، والدرر (٢ / ١٧٠) ، ورسف المبانى (ص ٢٩٨) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٣٥) ، وشرح عمدته الحافظ (ص ٤٣٤) ، وشرح المفصل (١ / ١٠٤) ، والكتاب (٢ / ١٤٢).

سل لى أخوا العلم والتقىب والسهر

عن قائل قال قولاً غير مشتهر

هل معك فعل غدا بالحذف منجزما

فى غير أمثله خمس بلا نكر؟

كذاك فى غير معتلّ ، وذا عجب

إذ لم يبين لنا فى كلّ مختصر

فأجاب الشرف المذكور : [البسيط]

لقد تأملت ما قد قال سيدنا

أعيد طلعتة بالآى والسور

ولم أجد فعل فرد صحّ آخره

فى الجزم يحذف فى بعض من الصور

سوى (يكون) فباء الجرّ بعد غدا

معناه مع ، أو بقلب ذا الكلام حرى

نعم كيداً ممّا الهمز آخره

إعرايه كالصحيح الآخر اعتبر

فإن تخفّفه فاقلب همزه ألفا

واحذفه فى الجزم حذفاً واضح الأثر

قال الصلاح الصفدىّ فى تذكرته : أنشدنى من لفظه القاضى جمال الدين إبراهيم لوالده القاضى شهاب الدين محمود لغزا :

كتبه إلى شيخه مجد الدين بن الظهير فى (من) : [المتقارب]

وما مفرد اللفظ مستعمل

لجمع الذكور وجمع الإناث

يحرّك بالحركات الثلاث

فيغدو من الكلمات الثلاث

فكتب إليه الشيخ مجد الدين الجواب : [المتقارب]

قريضك يا ملغزا فى اسم (من)

يميل إلى صله كالذى

غدا حامل المسك يحذى الجلى

س منه ، ويحظى بعرف شذى

قال الصلاح الصفدىّ وأنشدنى من لفظه المولى ناصر الدين محمد بن النشائى الجواب عن ذلك له : [المتقارب]

أيا من علا فى الورى قدره

وأضحى لراجيه أولى غياث

أتى منك لغز فألفيته

من القول قد حلّ بعد اكتراث

وها هو حرفان : (ميم ونون)

ولم يبلغ القول منه الثلاث

هو اسم وفعل وحرف إذا

أردت حصول الأصول الثلاث

فلا زلت للخير مهما حيا

ت تنبعث الدهر أى انبعث

قال العلامة جمال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى : [مجزوء الرمل]

أَيُّهَا الْعَالَمُ بِالتَّصْرِي

ف لَا زِلْتَ تَحْيَا

قَالَ قَوْمٌ : إِنَّ يَحْيَى

إِنَّ يَصْغُرُ فِيحْيَا

وَأَبَى قَوْمٌ فَقَالُوا :

لَيْسَ هَذَا الرَّأْيُ حْيَا

ص : ٣٤

إنما كان صوابا

لو أجابوا بيحيًا

كيف قد ردوا يحيًا

والذى اختاروا يحيًا؟

أتراهم فى ضلال

أم ترى وجها يحيًا؟

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : يحتاج فى توجيهها إلى تقديم ثلاثة أمور :

أحدها : أنهم اختلفوا فى وزن يحيى فقليل : فعلى وقيل : يفعل . والأول أرجح ، لأنّ الثانى فيه دعوى الزيادة حيث لا حاجة .

الثانى : أنّ الحرف التالى لياء التصغير حقه الكسر كتالى ألف التكسير ، حملا لعلامه التقليل على علامه التكثير ، حملا للنقيض على النقيض .

وأستثنى من ذلك مسائل ، منها : أن يكون ذلك الحرف متلوا بألف التانيث كجلبى ، صونا لها من الانقلاب .

الثالث : أنه إذا اجتمع فى آخر المصغّر ثلاث ياءات ، فإن كانت الثانية زائده وجب بالإجماع حذف الثالثه منسيه لا منويّه كعطاء إذا صغّرته تقول : عطّيت بثلاث ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبه عن ألف المدّ ، والياء المنقلبه عن لام الكلمه ، ثمّ تحذف الثالثه وتوقع الإعراب على ما قبلها وإن كانت غير زائده . فقال أبو عمرو : لا تحذف لأنّ الاستثقال إنّما كان متأكّدا لكون اثنين منها زائدين ياء التصغير والياء الأخرى الزائده .

وقال الجمهور : تحذف نسيا . ومثال ذلك (أحوى) (١) إذا صغّر على قولهم فى تصغير أسود أسيد . فقال أبو عمرو : أقول أحيى ، ثمّ أعله إعلال قاض ، رفعا وجرا ، وأثبت الياء مفتوحه نصبا .

وقال غيره : تحذف الثالثه فى الأحوال كلّها نسيا ثمّ اختلفوا ، فقال عيسى بن عمر : أصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خيرا وشرا لذلك . وقال سيبويه (٢) : أمتع صرفه ، وفرّق بين خير (٣) وشرا وبين هذا ، فإنّ حرف المضارعه محذوف منهما دونه ، وحرف المضارعه يحرز وزن الفعل . ولهذا إذا سميت ب (يضع) منعت صرفه .

فإذا تقرّر هذا فنقول : من قال : إن يحيى فعلى قال فى تصغيره (يحيى) كما قال فى تصغير جلبى (جلبى) صونا لعلامه التانيث عن الانقلاب ، وهو الذى قال الناظم رحمه الله مشيرا إليه : «قال قوم ..» البيت .

ومن قال : إنّ (يفعل) قال فيه على قول سيبويه رحمه الله تعالى (يحي)

١- انظر الكتاب (٣ / ٥٢٥).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٥٢٥).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٥٠٧).

بالحذف. ومنع الصرف. وهو الذى أشار إليه فى قوله : إنما كان صوابا لو أجابوا بيحيى. وذلك لأنه استعمله مجرورا بفتحه ثم أشبع الفتحة للقافية وتكامل له بذلك ما أراه من الإلغاز. حيث صار فى اللفظ على صورته ما أجاب به الأولون. والفرق بينهما ما ذكرنا من أن هذه الألف إشباع ، وهى من كلام الناظم لا من الجواب ، والألف فى جواب الأولين للتأنيث ، وهى من تمام الاسم.

فإن قيل : فإذا لم تكن على الجواب التالى للتأنيث فما بال الحرف الدال على التصغير لم يكسر ما بعده؟

فالجواب : أنه لما صار متعقب الإعراب تعذر ذلك فيه كما فى زبيد ، لأن ذلك يقتضى الإخلال بالإعراب ، وأيضا فإن ياء التصغير لا يكمل شبهها بألف التكسير إلا إذا كان بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، والله أعلم.

لغز أجاب عنه الشيخ تاج الدين بن مكتوم : نقلت من خط الشيخ تاج الدين ابن مكتوم.

قال : نظم بعض أصحابنا لغزا ، وكتب به إلى ، وهو : [السريع]

ما قول شيخ النحو فى مشكل

يخفى على المفضل والأفضل

فى اسم غدا حرفا وفى اسم غدا

فعلا ، وكم فى النحو من معضل

آخره لام ، وسينا غدا

وهذه أدهى من الأؤل

فكتبت إليه فى الجواب : [السريع]

يا أيها السائل عمّا غدا

وراء باب عنده مقفل

فى النحو ما يعضل تخريجه

لكنّ هذا ليس بالمعضل

فجئ بصعب غير هذا تجد

عندى جوابا عنه إن تسأل



فمثل هذا منك مستصغر

ومن سواك الأكبر المعتلى؟

وعند ما أسفر لي ليله

وانحطّ لي كوكبه من عل

(أرسلت طرسا) ضامنا شرحه

فهاكه ، فهو به منجل

قال : وشرح ما سأل عنه في قولي : أرسلت طرسا. ففاعل أرسل تاء الضمير ، وهو اسم غدا حرفا ، أي : على حرف واحد. فهذا حلّ قوله : في اسم غدا حرفا ، وهو مورّى به عن الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل. وطرس اسم غدا فعلا أي : غدا إذا وزنته (فعلا-) وهو مورّى به عن الفعل المقابل للاسم وآخره لام ، لأنّ آخر الكلمه الموزونه يسمّى (لاما) في علم التصريف ، كائنا ما كان في الحروف ، وهو مورّى به

ص: ٣٦

عن اللام الذى هو أحد حروف : ا ب ت ث ، وهو (سين) ، لأنّ آخر طرس سين كما ترى.

قال الشيخ برهان الدين البقاعى فى ثبته : أنشدنا شيخنا الإمام محمد الأندلسى الراعى لنفسه لغزا فى كلمه (إ) بمعنى (عد) إذا أتيت قبلها بكلمه (قل) ونقلت حركه الهمزه إلى اللام الساكنه ، وحذفتها : [الرجز]

حاجيتكم نحاتنا المصريه

أولى الذكا والعلم والطعميه

ما كلمات أربع نحويه

جمعن فى حرفين للأحجيه؟

قال وأنشدنا لنفسه فى ذلك مختصرا : [الرجز]

فى أى قول يا نحاه المله

حركه قامت مقام الجمله؟

**أغاز ابن لبّ النحوى الأندلسى**

(1)

ثم رأيت كراسه فيها أغاز منظومه مشروحه ، ولم أعرف لمن هى ، وها هى ذه.

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد ربّى حمد ذى إذعان

معترف بالقلب واللسان

مصليا على الرسول المهتدى

بهديه فى السرّ والإعلان

ثم الرضى عن آله وصحبه

وتابعيهم بعد بالإحسان

وبعد ، إننى ملغز مسائلنا

فى النحو تعتاص على الأذهان

يخرجها فكر لبيب فطن

يورها بواضح البرهان

فيا أولى العلم الألى حازوا العلا

عين الزمان جلّه الأعيان

حاجيتكم لتخبروا ما اسمان

وأول إعرابه فى الثانى؟

وذاك مبنى بكلّ حال

ها هو للنّاظر كالعيان

يعنى الألف واللام الموصوله فى مثل جاء الضارب ، ومررت بالضارب على القول بأنّها اسم كالذى ، يكون الإعراب الذى يستحقّه الموصول إنما استقرّ فى الاسم الواقع صله ، إجراء لهذا الاسم مجرى الأداة المعرّفه فى مثل الرجل ، ولا يوجد بعده إلا هذا. وقد أشار فى البيت الثانى إلى التصريح به بقوله : (للناظر).

ص: ٣٧

---

١- ابن لبّ النحوى : هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لب ، أبو سعيد الثعلبى الغرناطى : نحوى ، ولى الخطابه بجامعة غرناطه ، له كتاب فى «الباء الموحده» وأرجوزه فى «الألغاز النحويه». (ت ٧٨٣ هـ / ١٣٨١ م). ترجمته فى بغيه الوعاه (٣٧٢).

وتخبروا باسم مضاف ثابت الت

نوين فيه اجتمع الضدان

يعنى : كَأَيْنَ ، إذا استعملت دون (من) بعدها ، كقول القائل : [الوافر]

كَأَيْنَ قائل للحق يقضى

ويرمى بالقيح من الكلام

فإن ابن كيسان ذهب إلى أن جرّ ذلك بإضافه كَأَيْنَ إليه حملا لها على كم الخبرية ، لأنها بمعناها ، ونونها إنما هو تنوين أَى ، وقد ثبت مع الإضافة ، والتنوين مؤذن بالانفصال ، والإضافة مؤذنه بالاتصال ، فقد اجتمع الضدان.

وذهب غير ابن كيسان إلى أنّ الجرّ بعدها. بمن محذوفه ، لأنّ ثبوتها هو الغالب فى الاستعمال.

واسم بتنوين لدى الوقف يرى

كالوصل حالاه هما سيان

يعنى أيضا أَيْمَا المتّصله بالكاف المشار إليه فى البيت قبله نحو : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ) [آل عمران : ١٤٦] فَإِنَّ القراء سوى أبى عمرو بن العلاء وقفوا على تنوينها.

ووقف أبو عمرو على الياء ، بحذف التنوين على مقتضى القياس.

وتابع وليس يلفى تابعا

ما قبل فى شان ، وذا فى شان

يعنى مثل قولك : ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به ، على اللغه الحجازية فى (ما) النافية ، فلفظ الخبر جرّ بالباء الزائده ، وموضعه نصب بما ، لأنها فى تلك اللغه تعمل عمل ليس ، و (إلا شيء) بدل من الخبر ، ولم يتبعه فى لفظ ولا موضع ، فما قبل هذا التابع على شأن من جرّ اللفظ ونصب الموضع ، ومن توجه النفى عليه ، وشأن التابع بخلاف ذلك لأنه مرفوع أبدا مثبتا يالاً.

وقد كنت نظمت فى هذه المسأله قديما بيتا ، وهو قولى : [الطويل]

أحاجيكم ، ما تابع غير تابع

لمتبعه فى موضع لا ولا لفظ؟

وقد تنتظم هذه الألغاز هكذا مسألة العطف على التوهم كقوله تعالى : (فَأَصْدَقَ وَأَكْرَمَ) [المنافقون : ١٠] على قراءه الجزم ، لأنّ هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا- لفظ ، وإنما جاز على مراعاة سقوط الفاء حملا على المعنى المرادف وكقول القائل : [الطويل]

٣٥٤- (١)بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

ص: ٣٨

---

١- ٣٥٤- الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢٨٧) ، والكتاب (١ / ٢١٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٥١٢) ، وخزانه الأدب (٨ / ٤٩٢) ، والدرر (٦ / ١٦٣) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٨٢) ، وشرح المفصل (٢ / ٥٢) ، ولسان العرب (نمش) ، ومغنى اللبيب (١ / ٩٦) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٢٦٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤١) ، ولصرمه الأنصارى فى شرح أبيات سيويه (١ / ٧٢) ، - - وبلا نسبه فى أسرار العرييه (ص ١٥٤) ، وجواهر الأدب (ص ٥٢) ، والخصائص (٢ / ٣٥٣) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٤٣٢).

إنما جاز جرّ سابق على توهم جرّ مدرک بباء زائده. لجواز ذلك فيه.

يا هؤلاء أخبروا سائلكم

ما اسم له لفظ وموضعان

ولا يراعى لفظه فى تابع

والموضعان قد يراعيان

واللفظ مبنى كذاك موضع

من موضعيه عاد من بيان

يعنى قولك : يا هؤلاء فى باب النداء. فإن فى لفظه الكسر للبناء ، وله موضعان الضمّ الذى فى مثل يا زيد ، والنصب الذى هو الأصل فى المنادى لظهوره فى مثل يا عبد الله ، وتقول فى التابع : يا هؤلاء الكرام بالرفع ، أو الكرام بالنصب ، فتراعى الموضعين ولا- تراعى اللفظ بوجه ، والشأن فى البناء لا- يراعى فى التابع ، لكنّه هنا روعى منه ما لم يظهر ، ولم يراع ما ظهر مع أنّ الظاهر قوى بظهوره ، والمقدّر ضعيف بتقديره ، لكن لما كان هذا البناء المقدّر شبيها بالإعراب صار كأنه موضع إعرابين ، فجازت مراعاته ، وصار يعتدّ به موضعا بخلاف البناء الأصيل.

ما زائد لفظا ، ومعنى لازم

ينوى إذا لم يلف فى المكان

يعنى فى مثل قولك : قيامى كما أنّك تقوم ، أى : كقيامك. فالكاف جازّه لموضع أنّ وصلتها ، وما فارقه بين هذه الكاف وبينها مركبه مع أنّ ، ولا جرّ لها ، وذلك فى قولك : كأنّ زيدا قائم. والكلام مع كأنّ جملة بخلاف الكاف الجازّه ، فإنها مع ما بعدها جزء كلام ، فإذا أرادوا التركيب لم يفصلوا بشىء. وإذا أرادوا الجازّه فصلوا بها. فهى زائده فى اللفظ ، لأنّ ما بعدها مجرور المحلّ بالكاف التى قبلها وفى المعنى أيضا ، إذ لا تفيده شيئا سوى الفرق اللفظى ، وقد تخفف (أنّ) بعد الكاف الجازّ فتقول : قمت كما أن ستقوم ، وقد تحذف ما فى الشعر ، وتكون منويّه ، فهى زائده لفظا ومعنى ، لازمه بحيث تنوى إذا لم توجد ، وعليه جاء بيت سيبويه : [الطويل]

٣٥٥- (١) قروم تسامى عند باب دفاعه

كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

على روايه رفع يؤخذ. أراد كما أنّه يؤخذ ، ولم يفصل بين أن المخفّفه من أنّ وبين الفعل ضروره أيضا ، وعطف فيقتل على المصدر المقدّر من أن وما بعدها من باب قوله : [الوافر]

---

١- ٣٥٥- الشاهد للنابعه الجعدى فى ديوانه (ص ١٣١)، والكتاب (٣ / ١٦١)، وشرح أبيات سيويه (٢ / ١٥٨).

[أحبّ إليّ من لبس الشّفوف]

جرت (أن) وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به.

وما الذي إعرابه مختلف

من غير أن تختلف المعاني؟

يعنى مثل قولك : زيد حسن الوجه ، برفع الوجه أو بنصب أو بجرّ ، والمعنى واحد ، والشأن في الإعراب اختلاف المعاني باختلاف الإعراب.

وما الذي الوصف به من أصله

وذاك منه ليس في الإمكان؟

يعنى مثل قولك : أقائم أخواك؟ وأمساfer غلاماك؟ أو إخوتك أو غلمانك ، فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعليّه ، ولا يمكن في هذا الموضوع جريه على موصوف ، وإن كان ذلك هو الأصل فيه ، لأنك إذا تثبت الموصوف أو جمعته فالوصف مفرد ، وإن أفردته فالمراد اثنان أو جماعه لا واحد ، وإنما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعنى.

وما الذي فيه لدى إعرابه

وقبل ذاك يستوى اللفظان؟

يعنى أنّ من المعربات ما يستوى لفظه بعد التركيب وجريان الإعراب فيه ، وقبل ذلك. والشأن في لفظ الإعراب أبدا اختصاصه بحاله التركيب ، لأنه أثر العوامل وذلك مثل الفتى والعصا ويخشى. فالنحاه يقولون في هذا الباب كله : تحركت الواو بحركه الإعراب ، وانفتح ما قبلها فسكنت وانقلبت ألفا. ويقال كذلك : اللفظ قبل التركيب مع أنّ حركه الإعراب مفقوده إذ ذاك بفقد عاملها ، فقد كان قياس الصنائه يقتضى أن يقال قبل التركيب : الفتى والعصو ويخشى ويرضى بياء أو واو ساكنه في الآخر ، كما تقول قبل التركيب : رجل وزيد. لكن خرج هذا عندهم خرج الاستعاره بحاله التركيب ومراعاة المآل في اللفظ ، ولأن من العرب من يقول في : يوجل ويأس ياجل ويأس فالترموا ذلك هنا لما ذكر.

وما اللذان يعملان دوله

والعاملان فيه معمولان؟



١- ٣٥٦- الشاهد لميسون بنت بحدل في خزانه الأدب (٨ / ٥٠٣) ، والدرر (٤ / ٩٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٧٣) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٤٤) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٥٣) ، ولسان العرب (مسن) ، والمحتسب (١ / ٣٢٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٦٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٣٩٧) ، وبلا نسبه في الكتاب (٣ / ٤٨) ، وأوضح المسالك (٤ / ١٩٢) ، والجنى السداني (ص ١٥٧) ، وخزانه الأدب (٨ / ٥٢٣) ، والرّد على النحاه (ص ١٢٨) ، ورفض المباني (ص ٤٢٣) ، وشرح الأشموني (٣ / ٥٧١) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٦).

يعنى أسماء الشرط فى مثل قوله تعالى : (أَيًّا مَا تَدْعُوا) [الإسراء : ١١٠] فأيا منصوب بتدعو ، وتدعو مجزوم بآيا. وهكذا نحو : من تضرب أضرب.

فالمفعوليه فى اسم الشرط بحق الاسميه ، والجزم يتضمّن إن الشرطيه ، والرتبه فى ظاهر اللفظ متضادّه لوجود سبق العامل معموله فيهما.

ومفرد لفظا ومعنى فيهما

معنى كلام فيه لفظ ثان

يعنى ضمير الشأن والقصّه ، إذ هو مفرد فى اللفظ والمعنى ، لكنّ معناه الذى هو الخبر يفهم معنى كلام يفسّر اللفظ الثانى بعده كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] فهو عباره عن الخبر أو الأمر أو الشأن ، وتفسيره : الله أحد. وهذا إضمار مذكر ، وإن شئت أنثت الضمير على معنى القصّه كقوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء : ٩٧] وليس لهذا الضمير فى كلا حالیه من الأحكام الإعرابيه إلا حکمان : الرفع بالابتداء نحو ما تقدّم ، أو بكان وأخواتها. والنصب بأن أو ظننت وأخواتها نحو : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [الحج : ٤٦].

ماذا الذى فى كبر مؤنث

وقبل ذاك كان فى الذکران؟

يعنى الذباب المسمّى فى كبره بحلمه ، وفى صغره بقراد ، وفيه أنشد صاحب الإيضاح : [الوافر]

وما ذكر فإن يكبر فأنتى

شديد الأزم ليس بنى ضروس

ما اسم لدى التذكير باد عسره

يرمى لأجل العدم بالهجران؟

وهو لدى التأنيث ذو ميسره

من أجل ذا قرّت به العينان

يعنى الخوان ، فإذا كان عليه طعام سمّى مائده ، فيقضى إذا كان خوانا ، ويدنى إذا كان مائده ، وهذا الذى قبله ألغاز فيما هو من مسائل اللغه :

ما معرب مفعول أو مبتدأ

يعنى كآئن وآيش يستعملان مفعولين أو مبتدأين نحو : كآئن من رجل رأيت ، وآيش قلت. ونحو : كآئن من رجل جاءنى. وآيش هذا ، فاللفظ فيهما جرّ أبدا ، لأن كآئن أصله كاف التشبيه دخلت على آى فجرّتها ، ثم أجرى اللفظ مجرى كم الخبريه فى الاستعمال والمعنى. وآيش أصله : آى شىء ، ثم حذف العرب الياء المتحرّكه من آى كما حذفوها من ميت وبابه ، وحذفوا من شىء عينه ولامه معا ، وأبقوا الفاء ، وجعلوها محلّ الإعراب الذى كان فى اللام. فهذا باب من التركيب ، بقى الاسم الثانى فيه على إعرابه الأصلى.

ما اسم له تغيّر بعامل

محلّه من آخر حرفان؟

يعنى امرأ أو ابنما وأخاك وبابه ، لأنّه يتغيّر فيه بالعوامل حرفان : الآخر ، وما قابله بسبب الإتياع.

ما اثنان فى أواخر من كلمه

ضدّان حقًا ، وهما مثلان؟

يعنى كلّ لقبين متقابلين من ألقاب الإعراب والبناء ، الرفع مع الضمّ ، والنصب مع الفتح ، والجرّ مع الكسر ، والجزم مع السكون ، وهما مثلان فى الصوره ، ضدّان فى الإعراب ، والبناء بحسب الانتقال واللزوم.

ما فاعل بالفعل لكن جرّه

مع السكون فيه ثابتان؟

يعنى الصنّبر فى قول طرفه (1) : [الرمل]

بجفان تعترى نادينا

من سديف حين هاج الصنّبر

والصنّبر البرد بسكون الباء.

قال ابن جنى فى خصائصه فى وجه ذلك : كان حقّ هذا إذ نقل الحركه أن تكون الباء مضمومه. لأنّ الرء مرفوعه ، ولكنه قدرّ الإضاغه إلى الفعل يعنى المصدر كأنه قال : حين هيج الصنبر ، يعنى أنه نقل الحركه فى الوقف إلى الباء الساكنه ، وسكنت الرء ، لكنه لم ينقل إلّا حركه توجد فى الأصل ، وهى الجرّ الذى توجهه إضاغه مصدر هاج إلى الصنبر ، لأنّ الظرف قد أضيف إلى الفعل ، وأصله أن يضاف إلى المصدر ، فقد ثبت فى هذا الاسم الجرّ المنقول مع سكون محلّه ، وهو الرء. والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاج.

ما فاعل ونائب عن فاعل

بأوجه الإعراب يجريان؟

يعنى مثل قولك : زيد قائم الأب ، وقائم الأب ، وقائم الأب ، ونحو : زيد مضروب الأب ، ومضروب الأب ، ومضروب الأب.

ما كلمه قد أبدلت عين لها

إبدالها يصحبه قلبان؟

فأول لآخر ، و آخر

لأول ، حالهما هذان

يعنى مسأله أيتق فى جمع ناقه على أفعل ، أصله أنوق كما قالوا : نوق فأبدلوا العين فى أيتق ياء ، لكنّ هذا الإبدال صحبه قلبان : أحدهما أنهم قلبوا العين سالمه إلى موضع اللام ، فصار اللفظ أنقو ، ثم فعلوا فيه ما فعلوا فى أدل وأجر وبابهما ، فصار أنقيا ، ثم لما صارت الواو المتطرّفه ياء لوجوب ذلك قلبوها على حالها إلى موضع الفاء ، وهذا هو القلب الثانى ، فصار اللفظ أنيقا وعادت بنيه الجمع إلى أصلها لخروج

ص: ٤٢

---

١- مرّ الشاهد رقم (٣٢٤)

حرف العله عن التطرف ، بنقله إلى موضع الفاء فقد صار هذا الإبدال مرتبطا بالقلب الأول الذي هو لآخر الكلمه ، وبالقلب الثاني الذي هو لأولها. فهذان حالان للقلبين المذكورين.

قال أبو القاسم الزجاجي في (نواده): هذا المذهب في هذه الكلمه قول المازني وحقاق أهل التصريف.

ما كلمه مفردها وجمعها

بواوه قد يتماثلان؟

يعنى مثل قولك : جاءني أخوك الكريم ، وجاءني أخوك الكرام وهكذا أبوك ، تقول : هذا أبوك ، وهؤلاء أبوك. يكون واحدا من الأسماء الخمسه وجمعا بالواو والنون ، لكن حذفت النون للإضافه ، وعليه أنشدوا : [الوافر]

٣٥٧- (١) فقلنا : أسلموا إنا أخوكم

فقد برئت من الإحن الصدور

وقول الآخر : [المتقارب]

٣٥٨- (٢) فلما تبيّن أصواتنا

بكين وفدينا بالأبينا

وأى جمع نصبه كالجزّ في

مفرده إذ يتساويان؟

يعنى قولك : رأيت أبيك الكرماء وأخيك الفضلاء جمعا على حذف النون للإضافه.

وتقول في المفرد : مررت بأبيك الكريم ، وبأخيك الفاضل : فيتساويان في اللفظ.

ما كلمه متى أتى اسم بعدها

فرفعه والجزّ جاربان؟

والفعل بالرفع وبالجزم أتى

وهي لها في كلّ ذا معان

يعنى كلمه (متى) يقع بعدها الاسم مرفوعا تاره ومجرورا أخرى ، ويقع بعدها الفعل مرفوعا أو مجزوما ، ومعناها مختلف

باختلاف أحوالها. تقول : متى القيام؟ فى الاستفهام ويرتفع الاسم. وتقول العرب : أخرجها متى كنهه بمعنى وسط ، فجزوا بعدها ، وجروا أيضا بها بمعنى (من) كقوله : [البسيط]

٣٥٩- (٣) إذا أقول : صحا قلبى أبيع له

سكر متى قهوه سارت إلى الرأس

ص: ٤٣

- 
- ١- ٣٥٧- الشاهد لعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ٥٢) ، ولسان العرب (أخا) ، والمقتضب (٢ / ١٧٤) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ١٤٤) ، وجمهره اللغة (ص ١٣٠٧) ، وخزانه الأدب (٤ / ٤٧٨) ، والخصائص (٢ / ٤٢٢).
- ٢- ٣٥٨- الشاهد لزياد بن واصل السلمى فى خزانه الأدب (٤ / ٤٧٤) ، وشرح أبيات سيويه (٢ / ٢٨٤) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٣ / ٤٤٧) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٠٨) ، والخصائص (١ / ٣٤٦) ، وشرح المفصل (٣ / ٣٧) ، ولسان العرب (أبى) ، والمحتسب (١ / ١١٢) ، والمقتضب (٢ / ١٧٤).
- ٣- ٣٥٩- الشاهد بلا نسبه فى تاج العروس (متى) ، ولسان العرب (متى).

أى من قهوه. وقال أبو ذؤيب : [الطويل]

٣٦٠- (١) شربن بماء البحر ثم ترفعت

متى لجج خضر لهن نثيج

(متى) فيه بمعنى (وسط) عند الكسائي.

وقال يعقوب : هى بمعنى (من). وتقول : متى تقوم فى الاستفهام فترفع الفعل. ومتى تقم أقم فى الشرط ، فتجزم.

ما حرف إن سبقه ذو عمل

كّر على العمل بالبطلان؟

صدر ، ولكن ليس صدرا ، فله

تقدّم تأخر وصفان

يعنى لام الابتداء إذا وقعت بعد إن. تقول : علمت إن زيدا قائم ، فتعمل علمت فى أن تؤثر فيها الفتح ، فإن جرت باللام فى الخبر بطل العمل فقلت : علمت إن زيدا لقائم. وهذه اللام أداه مصدر فى محلّها الأصيل لها ، وهو الدخول على إن ، ولذلك منعت من فتحها ، ولا صدرية لها فى موقعها بعد إن فقد عمل ما قبلها فيما بعدها ، لأنّ إن رافعه للخبر الداخلة هى عليه ، وعمل أيضا ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ) [البقره : ١٤٣]. فبالناس متعلّق برؤوف. وتقول : إنى زيدا لأضرب ، فلهذه اللام هنا وصفان : تأخر فى اللفظ ، وتقدّم فى الأصل.

بأى حرف أثر لعامل

إعراب معرب وذا شبهان؟

يعنى (أنّ) فإنّها تفتح بالعامل ، وتكسر دونه. تقول : إنك قائم ، وعجبت من أنك قائم. سَمَى سيبويه (٢) وقدماء النحاه هذا عملا ، فهذا فى الحروف وإعراب المعربات شبهان ، فكأنّه إعراب فى الحروف.

مجرور حرف قد يرى مبتدأ

مؤكّدا وإن له وجهان

يعنى مثل قولك : الزيدان لهما غلامان ، والهندان لهما بنتان ، والزيدون لهما غلمان ، والهندات لهن بنات. إن أخذت هذا الكلام على أنّ الثانى للأول ملك أو سبب كانت اللام جازّه ، وإن أخذته على أنّ الأول هو الثانى فاللام ابتدائية مؤكّده ،



١- ٣٦٠- الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهيته (ص ٢٠١) ، وجواهر الأدب (ص ٩٩) ، وخزانه الأدب (٧ / ٩٧) ، والخصائص (٢ / ٨٥) ، والدرر (٤ / ١٧٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ١٣٥) ، وشرح أشعار الهذليين (١ / ١٢٩) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٢١٨) ، ولسان العرب (شرب) ، و (مخر) ، و (متى) ، والمحتسب (٢ / ١١٤) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢٤٩) ، وبلا نسبه في أدب الكاتب (ص ٥١٥) ، وأوضح المسالك (٣ / ٦) ، ووصف المباني (ص ١٥١) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٥٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ٣٤).

٢- انظر الكتاب (٣ / ١٦٣).

والاسم بعدها مبتدأ مؤكّد بها ، والكلام صالح للوجهين ، يرجع في تعيين أحدهما إلى ما يقتضيه منصرف القصد من المعنى كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ، وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ) [الصفات : ١٧٢ - ١٧٣]. فالمعنى المقصود عَيْنُ أَنْ الْأَوَّلُ هُوَ الثَّانِي.

وَأَيُّ مَبْنِيٍّ بِهِ تَلَاعَبْتَ

عوامل إرادته البيان؟

يعنى الضمائر المختلفه الصور بالرفع والنصب والجرّ ، نحو : أكرمتك ، وإيّاك أكرمتك ، على حدّ : زيد ضربته ، أو زيدا ضربته ، فى باب الاشتغال ، وبك مررت فى الجرّ. فاختلاف صور الضمائر بالعوامل مع أنّها مبنيات كاختلاف أوجه الإعراب فى المعربات.

ما كلمه فى لفظها واحده

وجمعها قد يتعاقبان؟

يعنى مثل تخشين الله يا هند أو يا هندات ، وترمين يا دعد أو يا دعدات. فهذا الفعل صالح للفظ الواحد ولجمعها ، والتقدير مختلف لأنّ تخشين للواحد أصله تخشين كتهبين ، ولجمعها أصله على لفظ تفتعلن كتهبين ، وترمين للواحد أصله ترتمين ، كما تقول : تكتسين. فأعلّ تخشين بما يجب لكل واحد منهما فى التصريف ، وترمين يا هندات تفتعلن على مقتضى لفظه.

كذاك للجميع لفظ واحد

ذكر أو أنث لا لفظان

يعنى مثل : الزيدون يدعون ، والهندات يدعون. قال الله تعالى : (وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ) [الكهف : ٢٨] وقال : (رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ، وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ) [يوسف : ٣٣] فهذا يفعلن للإناث ، والأول يفعلون للذكور ، واللفظ فيهما واحد.

ما موضع تغلب الأنثى به

ولفظه فى الأصل للذكوران؟

يعنى مثل : سرنا خمسا من الدهر وخمس عشره بين يوم وليله ، لأنّ الزمان يغلب فيه الليالى لسبقها ، وليس ذلك فى غيرها. ونزع التاء من أسماء العدد علامه تأنيث المعدود ، وذلك خاصّ بباب العدد. والأصل فى اللفظ الخالى من علامه التأنيث أن يكون للمذكر كما فى سائر الأبواب نحو : قائم وسائر الصفات ، ومن هنا استقام إلغاز الحريرى فى العدد بقوله : ما موضع تبرز فيه ربّات الحجال بعمائم الرجال ، يعنى : نزع التاء من أسماء العدد.

حرفان قد تنازعا في عمل

واسمان للحرفين مطلوبان

يعنى ليت أن زيدا قائم. فالاسمان بعد (أن) مطلوبان لها ولليت من جهة المعنى لكن العمل فيهما لأنّ ، وأغنى ذكرهما بعدها عن  
ذكرهما لليت ، فهو إعمال

ص: ٤٥

مع تنازع بين حرفين ، والشأن في التنازع اختصاصه بالأفعال وما يجرى مجراها ، وإنما خصّه النحاه بذلك ، إذ قصدوا فيه ما يتصوّر فيه إعمال العاملين.

وفيها أيضا فصيحاً قد يرى

فعل وحرف يتنازعان

يعنى مثل : علمت أنّ زيدا قائم. فالاسمان قد يتنازع فيهما الفعل والحرف معا. لكنّ الواجب أن يعمل الحرف ، وهذه كالمسأله قبلها.

وقد يرى مبتدأ خبره

في الرفع والنصب له حالان

يعنى المسأله الزبورِيّه (1) وبابها : كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعه من الزبور فإذا هو هي ، قاله سيوييه. أو فإذا هو إياها ، قاله الكسائيّ وحكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب. والضمير في الأول مبتدأ ولا خبر له من جهه المعنى غير الضمير الذى بعده ، لأنّه المستفاد من الكلام ، والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة ، فرفعه ظاهر جليّ. والنصب في القول الصحيح على إضمار فعل ، قام معموله مقامه ، وناب عنه بنفسه دون فعل يحصل معناه ، والتقدير فإذا هو يساويها ، لأنّ باب : زيد زهير إنّما معناه يساويه.

ومما يدخل تحت هذا البيت ما أجازّه بعض نحاه المتأخّرين في مثل قول ابن قتيبه في الأدب : إن اللطع بياض في الشفتين ، وأكثر ما يعترى ذلك السودان ، والنصب على أنّه مفعول يعترى وما مصدرية ، أى أكثر اعتراء ذلك السودان ، وهذا المفعول هو الذى أغنى عن الخبر ، لأنّ الجزء المستفاد من الكلام ، فموضع الإلغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خير لمبتدأ جوازا في اللفظ ولزوما في المعنى. ومثل كلام ابن قتيبه قولك : أكثر ما أضرب زيد.

ما عله تمنع الاسم صرفه

وهي وأخرى ليس تمنعان؟

يعنى أنّ مثل صياقل وصيارف وملائك يمتنع صرفه بعله تنهى الجمع ، فإذا قلت : صياقله وصيارفه انصرف مع بقاء الجمعيه وانضمام التانيث إليها. والتانيث من علل منع الصرف ، ولكنه بالتاء شاكل الآحاد ، فلذلك انصرف كطواعيه وعلانيه وكراميه.

ما اسم في الاستثناء منصوب به

وهو أداته له الحكمان؟

يعنى مسأله الاستثناء بغير وسوى ، نحو : قام القوم غير زيد. فغير منصوب على الاستثناء فنصبه نصب المستثنى ، وليس بمستثنى ، وإنّما هو أداه استثناء ، ومجروره هو المستثنى فهو غريب في بابّه ، لأنه سرى إليه حكم مجروره ، فله حكم الأداه في

---

١- انظر الإنصاف (ص ٧٠٢).

المعنى وحكم المستثنى فى اللفظ ، وهذا شبيه ما. يقوله بعضهم فى المفعول معه نحو جئت وزيدا : إن الأصل جئت مع زيد ، فلما جاء الحرف وهو الواو وقع إعراب (مع) على زيد ، فاجتمعت المسألتان فى محكى الاسم بإعراب ملابسه.

ما اسم يريك النصب فى اسم بعده

وشأنه الجر لدى اقتران؟

يعنى مسأله لذن غدوه فإنّ (لذن) مع غدوه لها شأن ليس لها مع غيرها. قال سيبويه (1)، لأنها تنصب غدوه ، ولا عمل لها فى غيرها إلاّ الجرّ كقوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) [النمل : ٦].

وما اللذان جرّدا من صله

لكن هما فى الأصل موصولان؟

يعنى : الموصولان فى مثل قول العرب : فعلته بعد اللّتيا والتى ، يعنون بعد صغر الأمر وكبره ، أى بعد مشقّه. فهما موصولان فى الأصل جرّدا من الصله فى الاستعمال. وقدّر بعضهم بعد اللتيا دقت والتى جلّت.

وقيل : اللّتيا والتى يراد بهما الداهيه. وقد حكى بعض النحاه : جاءنى الذين واللاتى يعنى الرجال والنساء. ولا يريد إحاله على فعل شىء ولا على تركه.

ما معرب إعرابه وحرفه

كلاهما فى الوصل محذوفان؟

يعنى مثل قوله تعالى : (أَوْ كَانُوا غَزَى لَوْ كَانُوا) [آل عمران : ١٥٦] فعلامه نصب غزى الفتحة المقدّره فى الألف المحذوفه لالتقاء الساكنين بالتّوين فحذف من الكلمه نفسها الإعراب وحرفه الذى هو محلّه ، وذلك مما ينافى حال الإعراب ، لأنه وضع للبيان. وهكذا الاسم المقصور إذا نون.

ما أثر فى كلمه موجبه

وجوده وفقده سيان؟

يعنى : مثل عيد أصله الواو من العود. وموجب انقلاب هذه الواو الساكنه ياء وجود الكسره قبلها. ثم إنّ هذه الكسره زالت وبقيت الياء فى أعياد ، فقد استوى وجود هذه الكسره وفقدها مع أنها الموجبه.

ومن هذه المسأله أيتق المتقدّمه ، لأنّ موجب الياء قد زال وهى باقيه منبهه على قصد القلبين ، إذ لو رجعت الواو لم تحمل إلاّ على قلب واحد.

ما عارض روعى فى كلمه

ولم يراع؟ سمع الأمران

يعنى : مثل (الأحمر) إذا نقلت حركه الهمزه إلى لام التعريف ، فإن شئت

ص: ٤٧

---

١- انظر الكتاب (٣ / ١٣٧).

أبقيت ألف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة ، لأنها عارضه ، وإن شئت حذفت الألف معتداً بلفظ الحركة بعدها.

وعلى هذا أجاز الفراء في مذهب ورش أن يقرأ (الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ) [الأنفال : ٦٦] ، ونحوه بثبوت الألف وحذفها ، وعلى هذا قرئ : (لَمِنَ الْأَثْمِينِ) [المائدة : ١٠٦] ، بفتح نون من اعتبارا بسكون اللام لأنه الأصل ، كما تقول من الرجل.

وقرئ في الشاذ : (لَمِنَ الْأَثْمِينِ) بإدغام نون من في اللام اعتدادا بحركتها. كما تقول : من لدن. وهذا ، وإن كان البيت يسترسل عليه ، فليس هو المعتمد وجود الأمرين معا في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعا من العرب. وذلك نحو ما حكى أبو عثمان المازني من قول بعض العرب في رضوا رضيووا بسكون الضاد مع بقاء الياء ، فاعتدوا بالسكون العارض فردوا اللام التي كان حذفها لأجل الحركة فقالوا : رضيووا كما تقول في الأسماء ظبي ، ولم يعتدوا بالسكون حين ردوا اللام ياء وأصلها الواو من الرضوان. وإنما أوجب انقلابها ياء الكسره في رضى كسقى ودعى وبأبهما ، فراعوا الكسره الذاهبه في الياء الباقية ، فتدخل على هذه الكلمة العله في البيت قبل هذا مع ما ذكر فيه من أعياد ونحوه.

ما اسم كحرف من الاسم قبله

هما كواحد والأصل اثنان؟

يعنى : اثني عشر في باب العدد ، حذفت العرب نون اثنين منه لتنزيلها عشر منزلهما إذ الإضافة فيه ، ولهذا يقولون : أحد عشر وكسره عشر إلى سائرهما ، ولم يقولوا : اثني عشر. كما لا يصح في اثنين أن يضاف وفيه النون ، فاثنا عشر كاسم واحد في دلالاته على مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين ، وأصله اسمان : اثنان وعشره ، لكن في قوله في البيت والأصل اثنان دون ضميمة. ففي البيت شيء مما تقدم في قوله : ها هو الناظر كالعيان ، وفي قوله : يا هؤلاء أخبروا سائلكم ، وفي قوله : ما كلمه متى أتى اسم بعدها. وسيأتي التنبيه على نحو ذلك.

واسم له الرفع وما من رافع

لديه من قاص ولا من دان

يعنى : الضمير الواقع فصلا المسمى عند الكوفيين عمادا ، لأنه اسم مرفوع دون رافع بعيد منه ولا قريب. وهو بدع من الأسماء في اللسان ، ولهذا وقع في كتاب سيويه (١) : وعظيم والله جعلهم (هو) فصلا.

ص : ٤٨



وما من الحروف يلغى زائدا

فى لفظ او معنى هما قسمان؟

أو فيهما واسم وفعل لهما

هنا دخول ، أين يدخلان؟

يعنى : أن من الحروف ما يلغى زائدا فى اللفظ خاصه ، نحو : جئت بلا زاد ، ونحو : (إِلَّا تَنْصِرُوهُ) [التوبه : ٤٠] ، و (لا يَضْرِبُكُمْ كَيْدُهُمْ) [آل عمران : ١٢٠] ، أو فى المعنى خاصه ، نحو : (إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) [النساء : ١٧١] ، و (إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللهُ) [هود : ٣٣] ، و (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ) [الأنفال : ٦] ، فما فى المعنى زائده ، وهى فى اللفظ معتمده كافه ، أو مهينه. أو تكون الزيادة فى اللفظ والمعنى معا ، كقوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : ١٥٥] ، و (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) [النساء : ١٥٥] ، و (مِمَّا خَطَبْتَهُمْ) [نوح : ٢٥]. فهذه أقسام ثلاثه فى زياده الحروف مع أنها حروف معان ، فزيادتها على خلاف الأصل.

ويعنى : بدخول الاسم فى باب الزيادة نحو قول عنتره : [الكامل]

٣٦١- (١) يا شاه من قنص لمن حلت له

حرمت على وليتها لم تحرم

روى ما قنص ومن قنص على الزيادة وإضافه شاه إلى قنص. هذا هو الظاهر وقد تؤولت (من) على الزيادة بتكلف. وقد استجاز أهل الكوفه زياده حين فى مثل : زيد حين بقل وجهه ، وكقولهم : وجهه حين وسم ، وقد رأى بعضهم زياده أسماء الزمان كيوم وحين عند إضافتها إلى (إذ) كقولك : يومئذ وحينئذ ، لأن ذلك اليوم والحين هو مدلول (إذ) ، وقد اكتفى بها وحدها كقول الشاعر : [الوافر]

٣٦٢- (٢) نهيتك عن طلابك أم عمرو

بعافيه ، وأنت إذ صحيح

وقد تأول قوم ذلك على أن الحين هو المعتمد ، وسيقت إذ لتدل على مضيه بنفسها ، وعلى ما حذف مما هو مراد بتوניהا. قال : وذلك لأنهم أرادوا قطع يوم أو حين عن الإضافه مع التعويض ، ولم يصح لتعويض التنوين فيه من الجمله المحذوفه ،

ص : ٤٩

١- ٣٦١- الشاهد لعنتره فى ديوانه (ص ٢١٣) ، والأزهيه (ص ٧٩) ، وخزانه الأدب (٦ / ١٣٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٨١) ، وشرح المفصل (٤ / ١٢) ، ولسان العرب (شوه) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (١ / ٣٢٩).

٢-٣٦٢- الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (٥٣٩ / ٦) ، وشرح أشعار الهذليين (١ / ١٧١) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٢٦٠) ، ولسان العرب (أذذ) ، و (شلال) ، وبلال- نسبه في تذكره النحاه (ص ٣٧٩) ، والجنى الدانى (ص ١٨٧) ، وجواهر الأدب (ص ١٣٨) ، والخصائص (٢ / ٣٧٦) ، ووصف المباني (ص ٣٤٧) ، وصناعه الإعراب (ص ٥٠٤) ، وشرح المفصل (٣ / ٣١) ، ومغنى اللبيب (ص ٨٦) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٦١).

إذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي هو من أصله ، فلا يحمل تنوينه على غيره ، فجاؤوا إذا تعيينا للمضى الذي يحزره ، وتحصيلا للدلالة على المحذوف بالتنوين الذي يقبله.

فقالوا : حينئذ ، أى : حين كان ذلك. ولهذا قلما يوجد فى كلام العرب (إذ) هذه المتصلة بالزمان مضافه غير منونه ، لكن هذه لا تخلص من دعوى زياده الحين لأنّ إذ تغنى عنه ، لأنها تخلص للزمان ومضيه كما اكتفى بها فى البيت المتقدم.[الوافر]

٣٦٣- (١) سراه بنى أبى بكر تساموا

على - كان - المسومه العرب

فزاد (كان) بين الحرف ومجروره ، وكقولهم : ما أصبح أبردها! وما أمسى أدفا العشيء! وكذلك ما كان أحسن زيدا! فكان زائده فى اللفظ ومحزره لمعنى المضى.

ما شكل أفعال يرى جمعا ولم

يصرف ، ولم يشركه فى ذا ثان؟

يعنى : أشياء جمع شىء من جهه المعنى ، وهو فى ظاهر أمره على شكل أفعال جمع ، فعل ، كفىء وأفياء وحيى وأحياء ، فكان القياس صرفه كفظائه. لكنّه لم يصرف. قال الله تعالى : (لا تَسِيئُوا عَنْ أَشْيَاءٍ) [المائده : ١٠٤] ولم يشركه فى هذا شىء ممّا هو من بابه.

ثم اختلف النحاه فى وجهه : فهو فعلاء مقلوبا عند أهل البصره أصله (شيئاء) فقدّمت الهمزه ، وأفعلاء محذوفا عند الفارسى من الكوفيين ، والأخفش من البصريين أصله (أشيئاء) جمع شىء فخففنا معا بحذف الياء المكسوره ، والتزم التخفيف. وهو عند الكسائى وأكثر الكوفيين أفعال مشبهه بفعلاء. فمنع. ومن هاهنا جمعوه على أشياوات.

ما فعل أمر وخطاب صالح

لغيبه ومنقضى الزمان؟

يعنى مثل : خافوا وناموا وتذكروا وتعالوا. يصلح هذا ونحوه للأمر على جهه الخطاب ، وللعل الماضى على جهه الغيبه.

ص: ٥٠

١- ٣٦٣- الشاهد بلا نسبه فى الأزهيه (ص ١٨٧) ، وأسرار العريبه (ص ١٣٦) ، وأوضح المسالك (١ / ٢٥٧) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢) ، وخزانه الأدب (٩ / ٢٠٧) ، والدرر (٢ / ٧٩) ، ورفض المبانى (ص ١٤٠) ، وشرح الأشموني (١ / ١١٨) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٢) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٧) ، وشرح المفصل (٧ / ٩٨) ، ولسان العرب (كون) ، والمقاصد النحويه (٢ /



وصيغه الماضي ترى مضارعا

من لفظها فيه يرى الفعلان

يعنى مثل : تحامى ، وتعاطى ، وتسمى ، وتزكى . كقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى) [الأعلى : ١٤] فهذا ماض ، وكقوله سبحانه : (هَيْلٌ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى) [النازعات : ١٨] على قراءة التخفيف ، فهذا مضارع على حذف إحدى التاءين . ويحتمل الوجهين بيت امرئ القيس : [الطويل]

٣٦٤- (١) تحاماه أطراف الرّماح تحاميا

وجاد عليه كلّ أسحم هطّال

ويتعيّن المضارع فى قول الآخر (٢) : [الطويل]

قروم تسامى عند باب دفاعه

[كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا]

وأى كلمتين فى كلمه

وأى فعلين هما خصمان؟

يعنى : بكلمتين فى كلمه مثل عبشمى فى عبد شمس ، وعبقسى فى عبد قيس ، وعبدرى فى عبد الدار .

ويعنى بالفعلين الخصمين فعلا التنازع ، نحو : ضربت وضربنى زيد لأنهما قد تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشىء عدوا والمتنازعان خصمان لأنّ كلّ واحد يخاصم صاحبه ويدفعه .

وأى مضمر مضاف خافض

وأى أشياء هما شيئان؟

يعنى : بالمضاف من المضمرات قول العرب : إذا بلغ الرجل الستين : فإياه وإيا الشواب ، بناء على أنّ إيا هو الضمير .

ويعنى : بالأشياء عباره عن شيئين فى مثل قوله تعالى : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما) [التحریم : ٤] والمراد قلبان خاصّه .

ما واحد ليس بذى تعدّد

لكنّه يقال فيه اثنان؟

يعنى : اليوم الذى بعد الأحد من الأيام ، يطلق عليه اثنان وهو واحد ، تقول : ليله الإثنين. والاثان اسم عدد كثلاثه وأربعه ، وليس بعلم ، فجاء للواحد على خلاف وضعه ، وإنما كان القياس أن يقال : ثان أو اسم مشبه اللفظ بالاثنين كالثلاثاء والأربعاء والخميس.

ما اسم يجيء فاصلا حتى به

الخافض والمخفوض مفصولان؟

ص: ٥١

---

١- ٣٦٤- الشاهد فى ديوانه (ص ٣٧).

٢- مرّ الشاهد رقم (٣٥٤).

يعنى : الألف واللام الموصوله على القول باسميتها تفصل من العوامل كلها على اطراد. بخلاف الذى والتى مع أنهما بمعناها. ولا يطرد الفصل بين الخافض والمخفوض غيرها من الأسماء ، والصحيح اسميتها لوضوح ذلك فيها ، حيث تقع على غير ما تقع عليه صلتها نحو : مررت بهند المكرمها أنا. فالألف واللام واقعه على هند ، ومكرم للمتكلم ، فوضعها هنا وضع التى.

وما الذى وهو حرف خافض

يفصل ما أضيف باستحسان؟

يعنى مثل : لا أبا لزيد ، ولا أبا لعمر ، و: [مجزوء الكامل]

٣٦٥- (١) يا بؤس للحرب [التى

وضعت أراها فاستراحوا]

ولا- غلامى لك ، ولا- يدى لك بكذا. فاللام حرف جرّ فى الأصل مقحمه بين المضافين ، يطرد هذا فى بابها ، وهو خلاف القياس.

وكيف للموصول يلقى صله؟

فهكذا ألفى موصولان

يعنى مثل : جاءنى الذين الذى أبوه منطلق منهم ، أى : جاءنى الذى منهم الذى أبوه منطلق ، وقد أنشدوا : [الطويل]

٣٦٦- (٢) من التفر اللاء الذين إذا هم

يهاب اللئام حلقه الباب قعقعوا

قيل : الذين توكيد للاء ، وقيل : هو من صلتها أى : اللاء هم الذين ، ويصحّ فى الكلام أن يقال : التى الذى يأتيها تلزمه هند ، على معنى التى تلزم الذى يأتيها هند ، وهكذا ما كان مثله.

وما الذى يبنى وفى آخره

دليل إعراب لذى تبيان؟

وذلك الإعراب فى اسم سابق

وذلك الدليل فى اسم ثان

يلقى لديه عوضاً من خبر

ثم لذاك ليس يجمعان

حرف لإعراب بمبنيّ وقد

ناب عن اسم حلّ في المكان

ص: ٥٢

- 
- ١- ٣٦٥- الشاهد لسعد بن مالك في خزانه الأدب (١ / ٤٦٨) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٥٨٢) ، والمؤتلف والمختلف (١٣٥) ،  
وبلا نسبه في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٦) ، والجنى الدانى (ص ١٠٧) ، وجواهر الأدب (ص ٢٤٣) ، والخصائص (٣ / ١٠٢) ،  
ورصف المباني (ص ٢٤٤) ، وشرح المفصل (٢ / ١٠) ، وكتاب اللامات (ص ١٠٨) .
- ٢- ٣٦٦- الشاهد لأبى الربيس في خزانه الأدب (٦ / ٧٨) ولسان العرب (لوى) ، وبلا نسبه في الحيوان (٣ / ٤٨٦) ، وخزانه الأدب  
(٦ / ١٥٦) ، والعقد الفريد (٥ / ٣٤٣) .



يعنى : بهذه الأبيات الأربعة حكاية النكرات بمن نحو : (منو) فى حكاية المرفوع ، و (منا) فى حكاية المنصوب و (منى) فى حكاية المجرور ، فمن مبيته وهذه العلامة اللاحقه دليل الإعراب الذى فى الاسم السابق ، ومن مبتدأ أغنت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ، ولذلك لا يجمع بينها وبين الخبر ، فلا يقال : منو الرجل ، بل يقال : منو أو من الرجل. والبيت الرابع محصل لما تقدم فى الأبيات الثلاثة. فالإقتصار عليه وحده مغن عما قبله. فيقال :

ما حرف إعراب بمبنى وقد

ناب عن اسم حلّ فى المكان؟

ما فعل أمر جاز الحذف سوى

حرکه تبقى على اللسان؟

يعنى فعل الأمر من (وأى يئى) بمعنى الوعد تقول فيه : (إيازيد) ، فإن وقع قبله ساكن من كلمه أخرى ونقلت حرکه الهمزه إليه على قياس من تخفيف الهمزه. قلت (قل بالخير يا زيد) ، أى : عدنا بخير ، وهند قالت بخير يا عمرو ، فلم يبق من الفعل غير الكسره فى لام (قل) وتقول على هذا : يا زيد قلى يا هند فبقيت الحرکه ، والياء بعدها ، إنما هى ضمير الفاعل الذى كان متصلا بفعل الأمر المحذوف.

ما اسم له حرکه بعامل

تنسخها حرکه اقتران؟

يعنى مثل : «الحمد لله» فيمن كسر الدال ، ونحو : (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) [البقره : ٣٤] ، فيمن ضمّ تاء الملائكه. فحرکه الإعراب ذهبت بحرکه الإبتاع ، وهى حرکه الاقتران.

ما معرب فى لفظه حرکه ال

إعراب والسكون حاصلان؟

يعنى مثل البكر إذا وقفت عليه ينقل حرکه آخره إلى الساكن قبله فى لغه من يقف بالنقل. تقول : هذا البكر ، ومررت بالبكر ، ففى اللفظ حينئذ حرکه الإعراب والسكون معا كلاهما حاصل فيه.

ونحو (دنيا) مع صنو مظهر

فى كلمه فأين يدغمان؟

يعنى : النون الساكنه ، وبعدها ياء أو واو فى كلمه يجب إظهارها ، فرارا من اللبس بالمضاعف ، لو أدغمت ، وبابها الإدغام. فإذا

لم يكن لبس روجع الأصل فوجب الإدغام ، نحو : انفعل إذا بنيته من وجل أو من يس ، تقول : أوجل وإياس ، فتدغم إذا لا لبس هنا لعدم أفعل في كلامهم ووجود انفعال.

ما عامل وعمل قد أهملًا

وفي انعدام قد يقدران؟

يعنى مسأله : ليس زيد بقائم ولا قاعدا. لك أن تهمل الباء وعملها فى تابعها ، فتنصبه على الموضوع كما قال : [الوافر]

ص: ٥٣

فلسنا بالجبال ولا الحديددا

فقد أهملت فى التابع الباء وعملها ، مع وجودها ، ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير (٢): [الطويل]

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

يروى بجرّ سابق على توهم لست بمدرك ، ويبت سبويه (٣): [الطويل]

مشائيم ليسوا مصلحين عشيره

ولا ناعب إلّا بين غرابها

جرّ ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين. ففى هذا بدع من الاعتبار أن يطرح الشىء مع وجوده ، ثم يعتبر مع عدمه.

ما ذو بناء مع تصدّر أتى

حاله فى ذين مخالفان؟

يعنى حكاية يونس من قول بعض العرب : ضرب من منا؟ لمن قال : ضرب رجل رجلا ، فهو سأل عن الضارب وعن المضروب منهما ، فأخرج من الاستفهامية عن بنائها وعن صدريتها الواجبه لها ، وهو نادر فى بابها.

فهذه سبعون بيتاً أكملت

قصيده ملغوزه المعانى

عقيله قد سدلت ستورها

تكشفها ثواقب الأذهان

بكر عليها حجب كثيفه

تقول للخطاب : لن ترانى

حتى تعانى فى طلابى شدّه

وينحل القلب المعنى العانى

والحمد لله الذى عرفنا

من فضله عوارف الإحسان

وصل يا رب على من أحكمت

آياته فى محكم القرآن

فهذا تمام الشرح فى طرز القصيده اللغزيه فى المسائل النحويه مما قيده ناظمها إبانه لغرضه منها. والله والموفق للصواب ، انتهى.

ويتلوه كتاب التبر الذائب فى الأفراد والغرائب من الأشباه والنظائر لشيخنا الجلال السيوطي ، وهو القسم السادس ، تغميده الله بالرحمه والرضوان.

ص: ٥٤

---

١- ٣٦٧- الشاهد لعقبه أو لعقبه الأسدى فى الإنصاف (١ / ٣٣٢) ، والكتاب (١ / ١١٣) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢٦٠) ، وسر صناعه الإعراب (١ / ١٣١) ، وسمط اللآلى (ص ١٤٨) ، وشرح أبيات سيويه (ص ٣٠٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٧٠) ، ولسان العرب (غمز) ، ولعمر بن أبى ربيعه فى الأزمنه والأمكنه (٢ / ٣١٧) ، وبلا- نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ١٦٠) ، ووصف المبانى (ص ١٢٢).

٢- مّر الشاهد رقم (٣٥٤).

٣- مّر الشاهد رقم (٢٢١).

## الفنّ السادس : [التبر الذائب في] الأفراد والغرائب

### إشارة

الحمد لله أولا وآخرا والصلاه والسّلام على سيّدنا محمد الذي كملت محاسنه باطنا وظاهرا ، هذا هو الفنّ السادس من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ الأفراد والغرائب.

### باب الكلمه والكلام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللمحه) (١) : «أجمعوا إلّما من لا يعتدّ بخلافه على انحصار أقسام الكلمه في ثلاثه : الاسم والفعل والحرف» ، وقال أبو حيان : «زاد أبو جعفر بن صابر قسما رابعا سمّاه الخالفه ، وهو اسم الفعل».

قال ابن هشام : «اشتهر بين النحويّين أنّ الحرف يدلّ على معنى في غيره ، ونازعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك في (التعليقه) وزعم أنّه دالّ على معنى في نفسه ، وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر» انتهى.

وعبارته ابن النحاس : «اعلم أنّ معنى قول النحاه : إنّ الكلمه لها معنى في نفسها أو لا معنى لها في نفسها يعنون به أنّ الكلمه إن فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمه فهي المعبر عنها بأنّ لها معنى في نفسها ، وإن كان فهم معناها متوقفا على ضميمه فهي المعبر عنها بأنّ معناها في غيرها ، ومعنى ذلك أنّك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى ، نحو : الرجل هو عبارته عن شخص ، وكذا باقى الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده ، والفعل أيضا إذا ذكرته وحده يفهم منه

ص : ٥٥

---

١- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي : أديب نحوي لغوي مفسّر محدّث ، من تصانيفه : البحر المحيط في تفسير القرآن ، وتحفه الأديب بما في القرآن من الغريب ، وعقد اللآلى في القراءات السبع العوالي ، وغيرها .. (ت ٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م). ترجمته في طبقات الشافعيه (٦ / ٣١) ، وفوات الوفيات (٢ / ٢٨٢).

معنى ، نحو : قام ، يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضى ، وليس الحرف كذلك لأنك إذا ذكرت حرفا لا يفهم منه معنى إلا إذا اقترن بضميمه من أحد قسيميه ، فإن قيل : لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لأنه يبقى من قبيل المهملات وإنما الحرف موضوع لا مهمل ، قلنا : لا نسلم أنه يلزم من قولنا : إنَّ الحرف لا يفهم منه معنى فى حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات لأنَّ الحرف وضع لأن يفهم منه معنى عند التركيب ، وليس المهمل كذلك ، فإنَّ المهمل ليس له معنى لا فى حال الإفراد ولا- فى حال التركيب ، والحق أنَّ الحرف له معنى فى نفسه ، لأننا نقول لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغه أولا- ، فإن لم يفهم موضوعه لغه فلا- دليل فى عدم فهمه المعنى على أنه لا معنى له ، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغه كان كذلك ، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغه فإنه يفهم منه معنى ، عملا بفهمه موضوعه لغه ، كما إذا خاطبنا إنسانا ب (هل) وهو يفهم أنها موضوعه للاستفهام ، وكذا باقى الحروف ، فإذا عرفنا أنَّ له معنى فى نفسه.

ولنا طريق آخر ، وهو أن نقول : وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغه فلا نسلم أنه لا يفهم منه معنى ، واللغويون كلهم قالوا مثلا : إنَّ (هل) للاستفهام ولم يقيّدوا بحال التركيب دون حال الإفراد ، فإن قيل : أى فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟ قلنا : الفرق بينهما أنَّ كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه فى حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف لأنَّ المعنى المفهوم من الحرف فى حال التركيب أتمّ ممّا يفهم منه عند الإفراد». هذا كلام ابن النحاس بحروفه ، وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام فى (شرح اللّمحة) أنَّ أبا حيان تابعه على ذلك فى (شرح التسهيل) ، ولم أره فيه ، فلعله سقط من النسخة التى وقفت عليها ، وقد وقع ما هو أغرب من ذلك ، وهو أتى لما كنت بمكة المشرفه سنة تسع وستين وثمانمائه ذكرت هذا البحث فى حاشية المطاف بحضره جماعه ، وفيهم فاضل من العجم ، وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازى ، فقال لى : هذا البحث وبحث الشريف الجرجانى طرفا نقيض ، فإنَّ الشريف ذهب إلى أنَّ الحرف لا معنى له أصلا لا فى نفسه ولا فى غيره ، وخالف النحاه كلهم فى قولهم : إنَّ له معنى فى غيره ، وألف فى ذلك رساله ، ثم أحضر لى مظفر الدين المذكور تأليفا لنفسه اختصر فيه (شرح الكافية) للرّضى سمّاه «مرضى الرضى» ، فرأيته نقل فيه عن الشريف هذا البحث فتطلّبت الرساله التى ألفها الشريف فى ذلك حتى حصلتها.

## باب الإعراب

قال ابن الأنبارى فى كتاب الإنصاف (١): «يحكى عن الزجاج أنّ التثنيه والجمع مبتيان وهو خلاف الإجماع»، وذكر السخاوى فى (شرح المفصل) أنّه ذهب أيضا إلى أنّ ما لا ينصرف مبنى فى حالة الجر على الفتح.

## باب الإشاره

ذكر ابن معط فى (الفصول) (٢) أنّ أسماء الإشاره بنيت لشبهها بالحروف ، قال ابن إياز فى شرحه : «وتعليه بناءها بشبهها بالحروف غريب ، لم أر أحدا ذكره غيره».

## باب أداء التعريف

قال فى (البسيط) : «ذكر المبرد فى كتابه المسمى ب (الشافى) أنّ حرف التعريف الهمزه المفتوحه وحدها ، وضّم إليها اللام لثلاثا يشبهه التعريف بالاستفهام» (٣).

## باب الابتداء

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : «لا أعلم خلافا بين النحويين أنّ ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجث ، وظرف المكان يكون خبرا عن الجث والمصدر ، إلّا أنّ ابن الطراوه ردّ على جميع النحويين فى هذا وقال : هما سواء ، يكونان خبرين عن الجث والمصادر».

وقال ابن هشام (٤) : «فى شرح ابن يعيش : متعلق الظرف الواقع خبرا صرح ابن جنى يجوز إظهاره ، وعندى أنّه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ، لأنّه قد صار أصلا مرفوضا ، فأما إن ذكرته أولا فقلت : زيد استقرّ عندك فلا يمنع منه مانع» انتهى. قال ابن هشام : «وهو غريب».

## باب (كان)

ذهب ابن معط إلى أنّ «دام» لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، ذكره فى الفصول (٥). قال ابن إياز فى شرحه : «وما وقفت فى تصانيف أهل العرييه متقدمهم ومتأخرهم على نصّ يمنع من ذلك ، وقد أكثر السؤال والتّفحص عنه فما أخبرت

ص: ٥٧

١- انظر الإنصاف (٣٣).

٢- انظر الفصول (١٦٦).

٣- انظر شرح الكافيه (٢ / ١٣١) ، والمقتضب (١ / ٨٣).

٤- انظر مغنى اللبيب (ص ٤٩٧) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٩٠).

٥- انظر الفصول (ص ١٨١).

بأن أحدا يوافق هذا المصنّف في عدم جوازه ، وحكى لى من لا أثق به عن الشيخ تقى الدين الحلبي أنّ ابن الخشاب نقل مثل ذلك. وقال : هذا جار مجرى المثل ، وحكى أنّ ابن الخباز الموصلى سافر إلى دمشق واجتمع بالمصنّف وسأله عن ذلك فقال : أفكر فيه ، ثم اجتمع به مره أخرى وعاد وسأله فقال : لا تنقل عنى فيه شيئا.

قال ابن السّراج (١) : «أنا أفتى بفعليه ليس تقليدا منذ زمن طويل ، ثم ظهر لى حرفيتها» نقله ابن النحاس فى التعليقه.

## باب (إن)

قال ابن مالك فى (شرح التسهيل) : «إن كان يعنى ما بعد إن المخففه مضارعا حفظ ولم يقس عليه ، نحو : (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) [القلم : ٥١] ، (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ) [الشعراء : ١٨٦]. قال أبو حيان : هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقا.

## باب (كاد)

قال الأبيديّ فى (شرح الجزوليّه) : «خالف ابن الطراوه النحاه فى «عسى» وقال : ليست من النواسخ ، لأنّ حكم النواسخ أن يقدر زوالها فينعقد من معموليها مبتدأ وخبر ، وأنت لا تقول : زيد أن يقوم ، وهو غير صحيح لأنّنا إذا قدرنا زوال «عسى» قدرنا زوال «أن» ، ومذهبه فى «عسى زيد أن يقوم» على ما يظهر أنّ زيدا فاعل ، إلّا أنّها لما علقت على غير ما طلب ألزم التفسير ك «سمعت زيدا يقول كذا».

## باب (ما)

قال ابن عصفور فى (المقرّب) (٢) : «تعمل (ما) بشرط أن لا- يتقدم الخبر وليس بظرف ولا- مجرور». قال ابن النحاس فى (التعليقه) : «تحزّر من مثل قولنا : ما فى الدار زيد ، وما عندك زيد ، فإنّ الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز فى غيرها من أنواع التوسعات» قال : «وهذا شىء اختصّ به ابن عصفور ، لا أعلمه لغيره ، فإنّ الناس نصّوا على أنّ الخبر متى تقدّم مطلقا بطل العمل ظرفا أو مجرورا كان أو غيره».

فائده - وجوه الرفع : قال ابن الدّهان فى (الغره) : «قال الفراء : الرفع فى كلام العرب على ثمانية عشر وجها :

ص : ٥٨

١- انظر الأصول (١ / ٩٣).

٢- انظر المقرّب (١ / ١٠٢).



الأول : رفع الاسم بالماضى والمستقبل ، نحو قام زيد ويقوم زيد.

الثانى : رفع الأسماء بعائد المذكر نحو : زيد قام.

الثالث : رفع الاسم بالدائم مؤخرا ، نحو : زيد قائم ، وهما المترافعان.

الرابع : رفعه بالمحلّ مقدّما ، نحو : خلفك زيد ، فإذا قالوا : زيد خلفك رفعوا زيدا والمضمر بالظرف ، وهو وجه خامس للرفع.

السادس : رفع الاسم برجوع العائد عليه ، كقوله : زيد أبوه قائم ، وزيد مررت به.

السابع : رفع الاسم باسم مثله جامد ، نحو : زيد أبوك.

الثامن : رفع الاسم بما يغلب عليه أن يوصف ، نحو : زيد صالح.

التاسع : رفع الاسم بمحل قد رفع غيره نحو : زيد حيث عمرو.

العاشر : رفع الاسم بما ينوب عن رافعه فى التقدير ، نحو : قائمه جاريته زيد ، وتقديره : رجل قائمه جاريته زيد.

الحادى عشر : رفع الاسم بنعم وبئس.

الثانى عشر : رفع الاسم بحرف الاستفهام ، نحو : من أبوك؟ وأين أخوك؟

الثالث عشر : رفع الاسم بما لا يكون إلّا سابقا له ، نحو : لو لا زيد لأكرمتك (١).

الرابع عشر : رفع الاسم بالفعل المزال عن التصرف ، نحو : حبذا أنت.

الخامس عشر : رفع الاسم بما لا يظهر أنّه وصف له ، نحو : عبد الله إقبال وإدبار ، وعبد الله إقبالا وإدبارا.

السادس عشر : رفع الاسم بواو منسوقه عليه ، نحو : كلّ ثوب وثمانه ، تقديره :

كلّ ثوب بثمانه ، فنابت الواو عن مع والباء فرفعت.

السابع عشر : رفع الاسم بواو مستأنفه ، نحو : قيامى إليك والناس ينظرون.

الثامن عشر : قولهم : الرطب والحز شديد. انتهى.

## باب المفاعيل

قال ابن إياز : «نظر أبو سعيد السيرافى إلى قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) [الأعراب : ١٥٥] أى : من قومه ، فزاد

ففي المفاعيل الخمسة مفعولا آخر سماه المفعول منه» ، قال ابن إياز : «وهذا ضعيف جدا لأنه يقتضى أن يسمى نحو قولك :  
«نظرت إلى زيد» مفعولا إليه و «انصرفت عن خالد مفعولا عنه» ..

قال الجزولى : «لا يكون المفعول له منجرا باللام إلّا مختصا ، نحو : قمت لإعظامك ، ولا يجوز : لإعظام لك».

ص : ٥٩

---

١- انظر الإنصاف (ص ٧٠) ، وهمع الهوامع (١ / ١٠٥).

قال الشلويين: «وهذا غير صحيح بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه»، قال الشلويين: «ولا أعرف له سلفاً في هذا القول».

## باب المصدر

قال ابن هشام في (تذكرته): «ذكر ثعلب في أماليه أنه يقال: ناب هذا عن هذا نوبا، ولا يجوز: ناب عنه نيابه، وهو غريب».

## باب العطف

قال ابن هشام (١): «زعم ابن مالك أن (حتى) الابتدائية جازة وأن بعدها (أن) مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضروره»، وذهب صاحب (الأزهية) (٢) إلى أن «بل» تكون حرف جرّ، ووهمه أبو حيان وابن هشام وغيرهما، فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه، وذهب الخوارزمي إلى أن «بل» ليست من حروف العطف، ولا سلف له في ذلك، نقله الأندلسي في (شرح المفصل) ونقلت عبارته في حاشية المغنى.

قال ابن هشام (٣): «خرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فزعم أن (أم) المنقطعه تعطف المفردات ك «بل»

## باب لا يجوز جعل مفسر المركب مضمرًا

في تذكره ابن مكتوم أن ابن السيد البطليوسى ذكر عن الأخفش شيئاً لم يذكره أحد من النحويين وذلك أنه أجاز: مررت بهم خمسة عشرهم، فجعل مفسر المركب مضمرًا، وهذا من أخطاء الخطأ، انتهى.

## باب النداء

نقل ابن الخيّاز عن شيخه أن الهمزة للتوسط وأن يا للقريب، قال ابن هشام في (مغنى اللبيب) (٤): «وهذا خرق لإجماعهم»، أجاز المازني نصب صفه (أى)، قال الزجاج في معانى القرآن: «ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعده، فهذا مطّرح مردول لمخالفته كلام العرب».

ص: ٦٠

١- انظر مغنى اللبيب (ص ١٣٨).

٢- انظر الأزهية (ص ٢٢٨).

٣- انظر مغنى اللبيب (ص ٤٦).

٤- انظر مغنى اللبيب (ص ٥٠).

قال أبو حيان: «من غريب مذاهب الكوفيين فى (أن) أنهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط، وأجازوا أيضا إلغاءها وتسلط الشرط على ما كان معمولاً لها لولاه، فأجازوا: «أردت أن إن ترزنى أزورك» بالنصب وأزرك بالجزم جواباً للشرط وإلغاء أن» (١).

قال (٢) ابن عصفور: «زعم الزمخشري أن (لن) لتأكيد ما تعطيه لا- من نفى المستقبل، تقول: «لا- أبحر اليوم مكانى»، فإذا أكدّت وشدّدت قلت: «لن أبحر اليوم مكانى»، قال: «وهذا الذى ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفى ب (لا) أكد من النفى ب (لن)، لأن المنفى ب (لا) قد يكون جواباً للقسم، نحو: والله لا يقوم زيد، والمنفى ب (لن) لا يكون جواباً له، ونفى الفعل إذا أقسم عليه أكد منه إذا لم يقسم»، قال: «وذهب أبو محمد عبد الواحد بن عبد الكريم (٣) إلى أن (لن) تنفى ما قرب ولا يمتدّ معها النفى قال: «ويبين ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني (٤) و «لا» آخرها ألف، والألف يمتدّ معها الصوت بخلاف النون، فطابق كل لفظ معناه».

قال ابن عصفور: «وهذا الذى ذهب إليه باطل، بل كل منهما يستعمل حيث يمتدّ النفى وحيث لا يمتدّ، فمن الأول فى (لن): (إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) [الجاثية: ١٩]، (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) [البقره: ٢٤]، وفى (لا-): (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى) [طه: ١١٨]، ومن الثانى فى (لن): (فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْشِيًّا) [مريم: ٢٦]، وفى (لا-): (أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) [آل عمران: ٤١].

قال أبو حيان: «وعبد الواحد هذا له كتاب (التبيان فى علم البيان)، ذكر فيه هذا الذى حكاه عنه ابن عصفور، قال: وما يذهب إليه أهل علم البيان، ويختصون به ينبغى أن لا يحكى مذهباً، لأنهم يبنون على خيالات هذياتيه أو استقراءات غير كامله، وحين وصل كتاب التبيان هذا إلى الغرب نقضه ابن رشيد من المقيمين بتونس نقضا فى كل قواعده، ونقضه أيضا الكاتب أبو المطرف بن عميره، وكان من

ص: ٦١

١- انظر همع الهوامع (٢ / ٣).

٢- انظر شرح ابن يعيش على المفصل (٨ / ١١١).

٣- انظر همع الهوامع (٢ / ٤).

٤- انظر الخصائص (٢ / ١٤٥).

البلاغه والتحقيق بالعلوم اللسانيه والعقليه بحيث لا يدانيه أحد من أهل عصره» انتهى.

قلت : عبد الواحد هذا هو الكمال بن خطيب زملكا ، له شرح على المفصل.

قال أبو حيان في (شرح التسهيل) : «زعم القاضي أبو بكر بن الطيب يعني الباقلاني أنّ كون (أن) تخلص إلى الاستقبال يؤدّي إلى القول بخلق القرآن ، وذلك قوله تعالى : (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [يس : ٨٢] ، فإن كان (أن يقول) سيقع كان القرآن مخلوقا ، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضلال والبدعه».

قال أبو حيان : «أجاز ابن مالك الفصل بين (كى) ومعمولها أبي الفضل الصيّفّار ، قال : وخلاف القاضي أبي بكر في اللسان غير معتبر».

قال أبو حيان : «والرد على القاضي أبي بكر في شرح بمعموله أو بجمله شرطيه ، ولا- يبطل عملها ، نحو : «جئت كى فيك أرغب» و «جئت كى إن تحسن أزورك» ، قال : «وهذا مذهب لم يتقدم إليه ، فإنّ في المسأله مذهبين : أحدهما : منع الفصل مطلقا باقيه على العمل أم لا ، وهو مذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين.

والثانى : جوازه ، ويبطل عملها ، بل يتعين الرفع ، وهو مذهب الكسائي» قال : «فما قاله ابن مالك من الجواز مع الإعمال مذهب ثالث لا قائل به».

قال أبو حيان (١) : «من أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أنّ اللام في نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) [الأنفال : ٣٣] هي لام كى» ، قال : «وهذا نظير من سمى اللام في «ما جئتك لتكرمنى» لام الجحود ، بل قول هذا أشبه لأنّ اللام جاءت بعد جحد لغه ، وإن كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود ، وأمّا أن تسمى هذه لام (كى) فسهو من قائله».

قال أبو حيان : «لا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا للأمر إلّا ما نقل عن العلاء ابن سيابه ، قالوا - وهو معلم الفراء - : إنّ كان لا يجيز ذلك».

## باب الجوازم

قال أبو حيان : «من غريب الخلاف في (لا) التى للنهى والدعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السهيلي من أنّها (لا) التى للنهى ، قال : لأنّ الناهى يطلب نفى الفعل

ص : ٦٢

وتركه ، كما يطلب الأمر وجوده ، وقد تدخل لا النافية بين الجار والمجرور ، نحو : «جئت بلا زاد» ، وبين الناصب والمنصوب ، نحو : «أخشى أن لا تقوم» فكذاك دخلت بين الجازم والمجزوم ، وهو لام الأمر ، لكنّها أضمرت كراهه اجتماع لامين في اللفظ ، قالوا : ظلت ، يريدون : ظلت ، فكان الأصل إذا نهيت : للا تذهب ، كما تقول في الأمر : ليذهب فأضمرت اللام لما ذكر.

قال أبو حيان : «وهذا الذى قاله فى غايه من الشذوذ ، لأنّ فيه ادعاء إضمار لم يلفظ به قطّ ، ولأنّ فيه إضمار الجازم وهو لا يجوز إلما فى ضروره ، ولا يصحّ تشبيهه بقولهم : بلا زاد وأخشى أن لا تقوم ، فإنّه هنا لفظ بالعمل ، وفى ذلك لم يلفظ بالعمل يوما قطّ ، فقلا- يحفظ من لسانهم «للا- تذهب» لا فى نثر ولا فى نظم ، فهذه كلها دعاوى لا برهان عليها ، وأيضا فقد سبق إجماع النحويين كوفيهم وبصريهم على أنّ «لا» تفيد معنى النهى عن الفعل وأنّ الجزم بها نفسها ، لا نلم أحدا خالف فى ذلك قبل هذا الرجل ، وهذا الرجل كان شاذّ المنازع فى النحو ، وإن كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنه ومعرفه ، وإتّما سرى إليه ذلك من شيخه أبى الحسين بن الطّراوه ، فإنّه لم يأخذ علم النحو إلما عنه ، وابن الطّراوه كما علمه النحاه كثير الخلاف لما عليه النحويون ، وقد صنّف كتباً فى الرّدّ على سيويه وعلى الفارسيّ ، وعلى الرّجّاجيّ ، وردّ الناس عليه ورموه عن قوس واحده.

مذهب المازنى أنّ فعلى الشرط والجزاء مبنيان ، وعنه روايه أنّ فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبنى ، قال أبو حيان : «وهو مخالف لجميع النحويين».

قال أبو حيان : «من غريب ما يحكى فى (إذا) أنّ أبا عبيده معمر بن المثنى زعم أنّها تأتي زائده ، فتكون حرفا على هذا ، وأنشد :  
[البسيط]

٣٦٨- (١) حتى إذا أسلكوهم فى قتائده

شلا كما تطرد الجماله الشردا

قال : زادها لعدم الجواب ، كأنّه قال : حتى سلكوهم ، وأنشد أيضا : [الكامل]

ص : ٦٣

١- ٣٦٨- الشاهد لعبد مناف بن ربع الهذليّ فى الأزهيّه (ص ٢٠٣) ، والإنصاف (٢ / ٤٦١) ، وجمهره اللغه (ص ٤٨٥) ، وخزانه الأدب (٧ / ٣٩) ، والدرر (٣ / ١٠٤) ، وشرح أشعار الهذليين (٢ / ٦٧٥) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٣١) ، ولسان العرب (شرد) ، و (قتد) ، و (سلك) ، ومراتب النحويين (ص ٨٥) ، ولابن أحمد فى ملحق ديوانه (ص ١٧٩) ، ولسان العرب (حمر) ، وبلا- نسبه فى أدب الكاتب (ص ٤٣٤) ، والأشباه والنظائر (٥ / ٢٥) ، وأمالى المرتضى (١ / ٣) ، وجمهره اللغه (ص ٣٩٠) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٣٩) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٠٧).

والدهر يعقب صالحا بفساد

قال أبو حيان : «وقد يؤول البيت الأول على حذف الجواب ، والثاني : على حذف المبتدأ لدلاله المعطوف عليه ، كأنه قال : فإذا ما نحن فيه وذلك».

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) : «أبو العباس محمد بن أحمد الحلوانى عرف بابن السراج له وريقات فى النحو تسمى الشجره ، ذكر فيها فى الجوازم «مهمن» وذكر أنّ قولك : «قام القوم ما خلا زيدا» أنّ (ما) اسم ولا تكون صلته إلا الفعل هنا» انتهى. وقال قطرب : فى جماهير الكلام ، وقال بعضهم : مهمن ولم يحمل عن فصيح.

### باب (كم)

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) : «أجاز الزمخشري وصف (كم) الخبريه ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (وَكَمَّ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَوْمٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِيًّا) [مريم : ٧٤] ، قال : «هم أحسن أثاناً» فى موضع النصب صفه ل (كم) ، ذكر ذلك فى (الكشاف) (٢) ، و- قد نصّ السلموبين فى حواشى (المفصل) وابن عصفور فى (شرح الجمل الكبير) على أنّ (كم) الخبريه لا توصف ، وقلت لشيخنا الأستاذ أبى حيان : قولهما معارض بقول الكشاف ، فردّ ذلك على وقال : أصحابنا يقولون : إنّ الزمخشري غير نحوى ، ولا- يلتفتون إليه ولا- إلى خلافه فى النحو ، يعنى المواضع التى خالف فيها النحويين وانفرد بها ، وكتاب (المفصل) عندهم محتقر لا- يشتغل به ولا ينظر فيه إلا على وجه النقص له والحطّ عليه ، وأنشدنى لبعض الأندلسيين : [مجزوء الخفيف]

ما يقول الزمخشري

عبد عمرو بن قنبر

والخليل بن أحمد

وفتى عبد الأكبر

لم يزدنا زياده

غير تبديل الأسطر

وسوى اسمه الذى

نصف مجموعه خرى

قال أبو حيان : «ومن غريب ما وقع من فعله معتل اللام وجمع على فعل ولم

ص: ٦٤

- 
- ١ - ٣٦٩- الشاهد للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٣١) ، ولسان العرب (مهه) ، والمخَصِّص (١٦ / ١٧٨) ، وشرح اختيارات  
المفصّل (ص ٩٨٣) ، وبلا نسبه في أساس البلاغه (مهه).  
٢- انظر الكشاف (٢ / ٥٢١).



يذكره النحويون وإنما وجدته أنا في أشعار العرب قولهم : شهوه وشهى ، قالت امرأه من بنى نصر بن معاوية : [الطويل]

٣٧٠- (١) فلولا الشهى والله كنت جديره

بأن أترك اللذات فى كلّ مشهد

وحقّ لعمري أنه غايه الردى

وليس شهى لذاتنا بمخلد

### باب التصغير

قال ابن مكتوم فى (تذكرته) : «نقلت من خطّ أبى الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن صدقه التنوخى المعروف بالخلب (٢) تلميذ ابن خالويه ممّا نقله عنه : قال ابن خالويه : أجمع النحويون على فتح اللام فى تصغير (اللثيا) إلّا الأخفش ، فإنه أجاز (اللثيا) بالضم».

### باب النسب

قال أبو حيان : «لا أعلم خلافا فى وجوب فتح العين فى نحو : نمر ودئل وإبل عند النسب إلّا ما ذكره طاهر القزوينى فى مقدمه له من أنّ ذلك على جهه الجواز وأنه يجوز فيه الوجهان» (٣).

قال أبو حيان : «ذهب الفراء وأبو عبد الرحمن اليزيدى ومحمد بن سعدان إلى أنّ كلّاً بمنزله سوف ، وهذا مذهب غريب».

انتهى بعون الله الفنّ السادس وهو التبر الذائب فى الأفراد والغرائب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ويتلوه الفن السابع من الأشباه والنظائر وهو فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاويرات والفتاوى والوقاعات والمكاتبات والمراسلات للحافظ السيوطى تغمّده الله برحمته.

ص: ٦٥

١- ٣٧٠- البيت الأول فى تاج العروس (شهى).

٢- أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن صديقه التنوخى.

٣- انظر همع الهوامع (٢ / ١٩٧).

الحمد لله الذى جلّ عن المعارضه والمناظره ، والصيلاه والسّلام على نبيّه محمد المبعوث بالحجج الدّامغه القاهره. هذا هو الفنّ السابع من الأشباه والنظائر وهو :

## فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات

### إشاره

والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات.

### مناظره سيويه والكسائى فى المسأله الزّنبوريّه

#### (١)

قال أبو القاسم الزّجاجى فى (أماليه) : أخبرنا أبو الحسن على بن سليمان الأخفش النحوى ، حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، قال : حدثنى سلمه قال : قال الفراء : قدم سيويه على البرامكه ، فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائى فجعل لذلك يوما ، فلمّا حضر تقدّمت والأحمر فدخلنا ، فإذا بمثال فى صدر المجلس فقعد عليه يحيى ومعه إلى جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم ، وحضر سيويه ، فسأله الأحمَر عن مسأله فأجابه فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثانيه فأجابه فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثه فأجابه فقال له : أخطأت ، فقال له سيويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء : فأقبلت عليه فقلت : إنّ فى هذا الرجل حدّه وعجله ، ولكن ما تقول فيمن قال : هؤلاء أبون ومررت بأبين؟ كيف تقول على مثال ذلك من وأيت وأويت؟ فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر ، ثلاث مرات يجب ولا يصيب ، فلمّا كثر ذلك قال : لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، فحضر الكسائى فأقبل على سيويه فقال : تسألنى أو أسألك؟ قال : بل تسألنى أنت ، فأقبل عليه الكسائى فقال : كيف تقول : كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعه من الزّنبور فإذا هو هى أو فإذا هو إيّاها؟ فقال سيويه : فإذا هو هى ، ولا- يجوز النصب ، فقال له الكسائى : لحت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو : خرجت فإذا عبد الله القائم والقائم ، فقال سيويه فى ذلك كله بالرفع دون النصب ، وقال له

ص: ٦٦

الكسائي : ليس هذا كلام العرب ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع سيبويه قوله : فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بليديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك ، قد اجتمعت من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد فنع بهم المصريين ، وسمع أهل الكوفة وأهل البصره منهم ، فيحضرون ويسألون ، فقال يحيى وجعفر : قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو فقحس وأبو زياد وأبو الجراح (١) وأبو ثروان (٢) ، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع أيها الرجل! فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائي على يحيى فقال : أصلح الله الوزير ، إنه قد وفد إليك من بلده مؤقلا ، فإذا رأيت أن لا تردّه خائبا ، فأمر له بعشره آلاف درهم ، فخرج وصير وجهه إلى فارس وأقام هناك ولم يعد إلى البصره.

قال السخاوى فى (سفر السعاده) : «قال لى شيخنا أبو اليمن الكندى : إن سيبويه إنما قال ذلك لأن المعانى لا تنصب المفاعيل الصريحه». قال السخاوى : «لم أسمع فى هذه المسأله أحسن من قول الكندى ولا أبلغ».

### مجلس الخليل مع سيبويه

(٣)

ذكره أبو حيان فى تذكرته ، وأظنه أخذه من كتاب (غرائب مجالس النحويين) الآتى ذكره ، قال : «سئل الخليل بن أحمد عن قول الله عز وجل : (ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَهُمْ أَسْدٌ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) [مريم : ٦٩] ، فقال : هذا على الحكايه ، كأنه قال : ثم لننزعن من كل شيعه الذى يقال له هو أشد عتيا ، فقال سيبويه : هذا غلط ، وألزمه أن يجيز : لأضربن الفاسق الخبيث بالرفع على تقدير : لأضربن الذى يقال له هو الفاسق الخبيث ، وهذا لا يجيزه أحد.

وقال يونس بن حبيب : الفعل ملغى وأى مرفوع بالابتداء ، وأشد خبره كما يقال قد علمت أيهم عندك.

قال سيبويه : وهذا أيضا غلط ، لأنه لا يجوز أن يلغى إلا أفعال الشك واليقين ، نحو : ظننت وعلمت وبابهما.

ص : ٦٧

١- انظر الفهرست لابن النديم (ص ٧٦).

٢- أبو ثروان : أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغه.

٣- انظر مجالس العلماء (ص ٣٠١).

وقال الفراء (١): (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) أى : لننزعنّ بالنداء ، فننادى أيهم أشدّ على الرّحمن عتيا ، وله فيه قول آخر وهو أنّه قال : يجوز أن يكون الفعل واقعا على موضع من كما تقول : أصبت من كلّ طعام ونلت من كلّ خير ، ثم تقدر : ننظر أيهم أشدّ على الرّحمن عتيا ، وله فيه قول ثالث ، قال : يجوز أن يكون معناه : ثم لننزعنّ من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أيهم أشدّ على الرّحمن عتيا ، فتكون أيّ فى صله التشايع.

قال : وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه والقول الآخر من أقوال الفراء ، وفى الآية ستة أقوال ، ثلاثة للبصريين وثلاثة للكوفيين.

قال سيبويه : أيهم هاهنا بتأويل (الذى) ، وهو فى موضع نصب بوقوع الفعل عليه ، ولكنه بنى على الضم ، لأنه وصل بغير ما وصل به الذى وأخواته ، لأنه وصل باسم واحد ، ولو وصل بجمله لأعرب ، فأشدّ خبر ابتداء مضمّر تقديره : هو أشدّ وعتيا منصوب على التمييز ، ولو أظهر المبتدأ لنصب أيّ ، فقليل : لننزعنّ من كلّ شيعة أيهم هو أشدّ.

### مجلس أبى إسحاق الرّجّاج مع جماعته

(٢)

تصغير المهوأنّ : ذكره أبو حيان فى (تذكرته) ، وهو فى (كتاب المجالس) المشار إليه ، وأظنه تأليف تلميذه أبى القاسم الرّجّاجى ، فإنّه قال فيه : قال لنا أبو إسحاق يوما فى مجلسه : كيف تصغرون المهوأنّ فى قول رؤبه : [الرجز]

٣٧١- (٣) قد طرقت سلمى لبلى هاجعا

يطوى إليها مهوأنّا واسعا

فأرقت بالحلم ولعا والعا

قال : المهوأنّ : الواسع من الأرض البعيد ، والولع : الكذب ، فخصنا فى تصغيره فلم يرض ما جئنا به ، فقال : الوجه أن يقال : مهين ، وقياس ذلك أنّ الاسم على ستة أحرف ، وكلّ اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعه حرف مدّ ولين فقياسه أن يردّ إلى أربعة أحرف فى التصغير ، كما قالوا فى سفرجل : سفرج وفى فرزدق : فريزد ، وكذلك ما أشبهه ، فوعدت ياء التصغير فى مهوأنّ ثالثة ساكنه وبعدها واو فوجب قلب الواو ياء وإدغام الأولى فيها ، فصارت بعد الهاء ياء شديده وبعدها ثالثة أحرف همزه

ص: ٦٨

١- انظر معانى القرآن للفراء (١ / ٤٧).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٢٩٦).

٣- ٣٧١- الرّجز لرؤبه فى ديوانه (ص ٩٦).

ونونان ، فلو حذف النون بطل معنى الاسم واختل ، فحذفت الهمزة وإحدى النونين ، فقلت : مهين كما ترى ، وإن شئت مهيون ، فأظهرت الواو لأنها متحركة فى الاسم قبل التصغير ، وتقول فى جمعه مهاون ، قال : والقياس عندى فيه أن يقال : هوين كما قيل فى تصغير مقشعر : قشيعر ، وفى مطمئن : طميئن . هذا هو القياس .

## مناظره بين الكسائى واليزيدى

(١)

النسب إلى البحرين وإلى الحصنين

قال غازى بن محمد بن على بن أحمد بن الحسن الأسدى الواسطى (٢) فى كتابه (برق الشهاب) ما نصّه : نقلت من خط عبيد الله بن العباس بن الفرات ما نسخه : أخبرنى عمى أبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات قال : أخبرنى أبو العباس بن أحمد بن الفرات قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى قال : سمعت أبا القاسم عبيد الله بن محمد بن أبى محمد اليزيدى عمى يحدث عن أحمد بن محمد بن أبى محمد أخيه عمى قال : حدثنى أبو محمد بن أبى محمد قال : كنت مع المهديّ قبل أن يستخلف بأربعة أشهر ، وكان الكسائى معنا ، فذكره المهديّ العرييه وعنده شبيه بن الوليد العيسى ، فقال المهديّ : يبعث إلى اليزيدى والكسائى ، وأنا يومئذ مع يزيد بن المنصور خال المهديّ ، والكسائى مع الحسن الحاجب ، فجاءنا الرسول فجئت أنا وإذا الكسائى على الباب قد سبقنى ، فقال لى : يا أبا محمد أعود بالله من شرّك ، قال : فقلت له : والله لا تؤتى من قبلى حتى أوتى من قبلك ، قال : فلما دخلت عليه أقبل علىّ فقال : كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا : بحرانى ونسبوا إلى الحصنين (٣) فقالوا : حصنى ولم يقولوا : حصنانى كما قالوا : بحرانى؟ قال : قلت : أصلح الله الأمير ، إنهم لو نسبوا إلى البحرين فقالوا : بحرى لم يعرف إلى البحرين نسبه أم إلى البحر؟ ولما جاؤوا إلى الحصنين لم يكن موضع آخر ينسب إليه غير الحصنين فقالوا : حصنى .

قال أبو محمد : فسمعت الكسائى يقول لعمر بن بزيع : لو سألتنى الأمير لأخبرته فيها بعلة هي أحسن من هذه ، فقال أبو محمد : فقلت : أصلح الله الأمير ، إن هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب أحسن ممّا أجبته به ، قال : فقد سألته ، فقال الكسائى : إنهم لما نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان فقالوا : حصنى اجترأ

ص : ٦٩

١- انظر أمالى الزجاجى (ص ٥٩) ، ومجالس العلماء (ص ٢٨٨).

٢- الحصنان : موضع بعينه . (معجم البلدان ٢ / ٢٦٣).

ياحدى النونين من الأخرى ، ولم يكن فى البحرين إلّا نون واحده فقالوا : بحرانيّ ، فقلت : أصلح الله الأمير ، كيف ينسب رجلا من بنى جنّان؟ يلزمه أن يقول : جنّي لأنّ فى جنّان نونين ، فإن قال ذاك فقد سوى بينه وبين المنسوب إلى الجنّ ، قال : فقال المهديّ : فتناظرا ، فتناظرنا فى مسائل حفظ قولى وقوله إلى أن قلت له : كيف تقول : «إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بتّه زيد»؟ قال : فأطال الفكر لا يجيب بشيء ، قلت : أعزّ الله الأمير ، لأنّ يجيب فيخطئ فيتعلم أحسن من هذه الإطالة ، قال : فقال : «إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بتّه زيدا» ، قال : فقلت : أصلح الله الأمير ، ما رضى أن يلحن حتى لحن وأحال ، قال : فقال : كيف؟ قال : قلت : لرفعه قبل أن يأتى لأنّ باسم ونصبه بعد رفعه ، قال : فقال شبيه بن الوليد : أراد بأو ، بل فرفع ، قال : فقلت : هذا معنى ، قال : فقال الكسائيّ : ما أردت غير ذلك ، قال : فقلت : فقد أخطأ جميعا أيّها الأمير ، لو أراد بأو بل لرفع زيدا لأنه لا يكون : بل خيرهم زيدا.

قال : فقال له المهديّ : يا كسائيّ لقد دخلت علىّ مع مسلمه (1) النحوى وغيره فما رأيت كما أصابك اليوم ، قال : ثم قال : هذان عالمان ، ولا يقضى بينهما إلّا أعرابيّ فصيح تلقى عليه المسائل التى اختلفا فيها فيجيب ، قال : فبعث إلى فصيح من فصحاء الأعراب ، قال أبو محمد : فإلى أن يأتى الأعرابى أطرقت ، وكان المهديّ محبّا لأخواله ومنصور بن يزيد حاضر ، فقلت أصلح الله الأمير ، كيف ينشد هذا البيت الذى جاء فى هذه القصيده : [المنسرح]

يا أيّها السائلى لأخبره

عمّن بصنعاء من ذوى الحسب

حمير ساداتها تقرّ لها

بالفضل طرّا ججاجح العرب

فإنّ من خيرهم وأكرمهم

أو خيرهم بتّه أبو كرب

فقال المهديّ : كيف تنشده أنت؟ قال : فقلت : أو خيرهم بتّه أبو كرب على معنى إعادته (إنّ) ، قال : فقال الكسائيّ : هو قالها الساعه ، أصلح الله الأمير ، قال : فتبسم المهديّ وقال : إنك لتجيد له وما تدري ، قال : ثمّ أطلع الأعرابى الذى بعث إليه ، فألقيت عليه المسائل وكانت ست مسائل فأجاب فيها بقولى ، فاستفزعنى السرور حتى ضربت بقلنسوتى الأرض وقلت : أنا أبو محمد ، قال : فقال شبيه بن الوليد : يتكئى باسمك أيّها الأمير! فقال المهديّ : والله ما أراد بذلك مكروها ،

ص: ٧٠

١- مسلمه بن عبد بن سعد بن محارب الفهرى النحوى : من أئمه النحو المتقدّمين ، أخذ النحو عن خاله عبد الله بن أبى إسحاق ، ثم صار مؤدّبا لجعفر بن أبى جعفر المنصور (انظر بغية الوعاة ٢ / ٢٨٧).

ولكنه فعل ما فعل بالظفر ، ولقد لعمرى ظفر ، قال : فقلت : إنّ الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله وأنطق غيرك بما هو أهله ، قال : فلما خرجنا قال لى شبيهه : تخطّئني بين يدي الأمير! أما لتعلمنّ ، قال : فقلت : قد سمعت ما قلت وأرجو أن تجد غبّها ، قال : ثم لم أصبح حتى كتبت رقاعا عدّه ، فلم أدع ديوانا إلّا دسّيت إليه رقعه فيها أبيات قلتها فيه ، وأصبح الناس ينشدونها وهي (1) :  
[الخفيف]

عش بجدّ ولا يضرك نوّك

إنّما عيش من ترى بالجدود

عش بجدّ وكن هبّقه القي

سى نوّكا أو شبيهه بن الوليد

شبت يا شيب يا جدّي بنى القع

قاع ما أنت بالحليم الرّشيد

لا ولا فيك خلّه من خلال ال

خير أحرزتها بحزم وجود

غير ما أنّك المجيد لتقطي

ع غناء وضرب دفّ وعود

فعلى ذا وذاك يحتمل اللّه

ر مجيدا له وغير مجيد

أخرج هذه القصة أبو القاسم الزجاجي في (أماليه) من طريق أبي عبد الله اليزيدي عن عمه الفضل بن محمد عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي ، فذكر القصة ، وفيها : فقال المهدي : قد اختلفتما وأنتما عالمان ، فمن ذا يفصل بينكما؟ قلت : فصحاء العرب المطبوعون.

قال الزجاجي : المسألة مبنيّة على الفساد للمغالطة ، فأما جواب الكسائي فغير مرضي عند أحد ، وجواب اليزيدي غير جائز أيضا عندنا ، لأنّه أضمر (إنّ) وأعملها ، وليس من قوتها أن تضمّر فتعمل ، فأما تكريرها فجائز قد جاء في القرآن والفصيح من الكلام ، والصواب عندنا في المسألة أن يقال : إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم البتّه زيد ، فتضمّر اسم (إنّ) فيها وتستأنف ما بعدها ، وذكر سيويوه أنّ (البتّه) مصدر لا تستعمله العرب إلّا بالألف واللام ، وأنّ حذفهما خطأ. انتهى.

قال أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين : قال أبو عمر الزاهد : قال لى ثعلب : دخلت يوما على محمد بن عبد الله بن طاهر ،  
وعنده أبو العباس محمد بن يزيد وجماعه من أسنانه وكتابه ، فلما قعدت قال لى محمد بن عبد الله : ما تقول فى بيت امرئ  
القيس : [المتقارب]

ص: ٧١

---

١- البيتان الأول والثانى فى عيون الأخبار (١ / ٢٤٢).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ١٠٩) ، وشواهد الشافيه (ص ١٥٩) ، وإنباه الرواه (١ / ١٤٥).



أكبّ على ساعديه النّمر

قال : فقلت : الغريب أنّ يقال : خطا بظا إذا كان صلبا مكتنزا ، ووصف فرسا ، وقوله : «كما أكبّ على ساعديه النّمر» أي : في صلابه ساعدي النّمر إذا اعتمد على يديه ، والمتمن : الطريقة الممتدة عن يمين الصّلب وعن شماله ، وما فيه من العرييه أنّه خطتا ، فلما أن تحركت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة ، قال : فأقبل بوجهه على محمد بن يزيد فقال له : أعز الله الأمير ، إنّما أراد في خطاتا الإضافه ، أضاف خطاتا إلى «كما» ، فقلت له : ما قال هذا أحد ، فقال محمد بن يزيد : بل سيبويه يقوله فقلت لمحمد بن عبد الله : لا- والله ، ما قال هذا سيبويه قطّ ، وهذا كتابه فليحضر ، ثم قلت : وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه؟ أيقال : «مررت بالزّيد بن ظريفى عمرو» فيضاف نعت الشىء إلى غيره؟ فقال محمد بن عبد الله بصحة طبعه : لا والله ما يقال هذا ، ونظر إلى محمد بن يزيد ، فأمسك ولم يقل شيئا ، وقمت وتقضى المجلس .

قال الزبيدي : القول ما قال المبرد ، وإنما سكت لما رأى من بله القوم وقلة معرفتهم ، وقوله : «مررت بالزّيد بن ظريفى عمرو» جائز جدا ، انتهى .

## مناظره بين أبي حاتم والتّوزيّ

إشارة

(٢)

### هل الفردوس مذكر أم مؤنث

قال الزجاجى فى (أمالیه) : أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبه عن أبي حاتم ، قال : كنت عند الأخفش سعيد بن مسعده وعند التّوزيّ ، فقال لى التّوزيّ : ما صنعت فى كتاب المذكر والمؤنث يا أبا حاتم؟ قلت : قد جمعت منه شيئا قال : فما تقول فى الفردوس؟ قلت : هو مذكر ، قال : فإنّ الله تعالى قال : (الَّذِينَ يَرْتُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [المؤمنون : ١١] ، قلت : ذهب إلى معنى الجنّه فأنّته كما قال تعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام : ١٦٠] فأنّث ، والمثل مذكر لأنّه ذهب إلى معنى الحسنات وكما قال عمر بن أبى ربيعه (٣) : [الطويل]

ص : ٧٢

١- ٣٧٢- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٦٤) ، وإنباه الرواه (١ / ١٨٠) ، وخزانه الأدب (٧ / ٥٠٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٨٤) ، وشرح اختيارات المفصل (٢ / ٩٢٣) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ١٥٦) ، ولسان العرب (حتن) و (خطا) ، وبلا نسيه فى رصف المباني (ص ٣٤٢) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٢ / ٢٣٠) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٩٧) ، والمقرّب (٢ / ١٨٧) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٥٢٦) .

٢- انظر أمالى الزجاجى (ص ١١٧) ، ومجالس العلماء (ص ٥٠) .



فكان مجنّى دون من كنت أتقى

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فأنت ، والشخص مذكر ، لأنه ذهب إلى معنى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، وكما قال الآخر (١) : [الطويل]

وإنّ كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر

فأنت ، والبطن مذكر لأنه ذهب إلى القبيلة ، فقال لى : يا غافل ، الناس يقولون : نسألك الفردوس الأعلى ، قلت : يا نائم ، هذه حجتى لأنّ الأعلى من صفات الذّكران لأنه أفعل ، ولو كان مؤنثا لقال العليا ، كما قال : الأكبر والكبرى والأصغر والصّغرى ، فسكت خجلا.

## مناظره بين ابن الأعرابي والأصمعي

إشارة

(٢)

## قد يحمل جمع المؤنث على المذكر والعكس

قال الزجاجى أيضا : قال الأخفش : أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي قال : دخلت على سعيد بن سلم وعنده الأصمعي ينشده قصيده للعجاج حتى انتهى إلى قوله : [الرجز]

٣٧٣- (٣) فإن تبدلت بآدى آدا

لم يك ينآد فأمس انآدا

فقد أرانى أصل القعّادا

فقال له : ما معنى القعّاد؟ فقال : النساء ، قلت : هذا خطأ ، إنّما يقال : فى جمع النساء : قواعد ، قال الله عزّ وجلّ : (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ) [النور : ٦٠] ، ويقال فى جمع الرجال : القعّاد ، كما يقال : راكب وركّاب وضارب وضرّاب ، فانقطع ، قال : وكان سبيله أن يحتجّ علىّ فيقول : قد يحمل بعض الجمع على بعض ، فيحمل جمع المؤنث على المذكر وجمع المذكر على المؤنث عند الحاجة إلى ذلك ، كما قالوا فى المذكر : هالك فى الهوالك وفارس فى الفوارس ، فجمع كما يجمع المؤنث ، وكما قال القطاميّ فى المؤنث : [البسيط]

٣٧٤- (٤) أبصارهنّ إلى الشّبان مائله

- 
- ١- مرّ الشاهد رقم (١٣٢).
  - ٢- انظر مجالس العلماء (ص ٢٧٤) ، وأمالى الزجاجى (ص ٥٨).
  - ٣- ٣٧٣- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢ / ٢٨٢) ، ولسان العرب (أود) ، و (أيد) ، وتاج العروس (أيد) ، وديوان الأدب (٤ / ٢٣٧) ، والمخصص (١٥ / ٨١).
  - ٤- ٣٧٤- الشاهد للقطامى فى ديوانه (ص ٧٩) ، وأمالى الزجاجى (ص ٥٩) ، وشرح التصريح (٢ / ٣٠٨) ، ولسان العرب (صدد) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٢١) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٤ / ٣١٤) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٦٨٤) ، وشرح ابن عقيل (ص ٦٤٠).

الكلام في قولهم : ليس الطيب إلا المسك

قال الزجاجي في (أماليه) : أخبرنا أبو عبد الله اليزيدي يرفعه إلى عمّه عن جدّه أبي محمد اليزيدي ، واسمه يحيى بن المبارك ، قال : كنا في مجلس أبي عمرو ابن العلاء ، فجاءه عيسى بن عمر الثقفي فقال : يا أبا عمرو وما شيء بلغني عنك أنك تجيزه؟ قال : وما هو؟ قال : بلغني أنك تجيز : ليس الطيب إلا المسك ، بالرفع ، فقال له أبو عمرو : هيهات نمت وأدّلع الناس ، ثم قال لى أبو عمرو : تعالی أنت يا يحيى وقال لخلف الأحمر : تعال أنت يا خلف ، امضيا إلى أبي مهديّ فلّقناه الرفع فإنّه يأبى ، وامضيا إلى المنتجع بن نبهان التميمي فلّقناه النصب فإنّه يأبى ، قال أبو محمد : فمضينا إلى أبي مهديّ فوجدناه قائما يصلى ، فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال : ما خطبكما؟ فقلت له : جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتياه ، فقلنا : كيف تقول : «ليس الطيب إلا المسك؟» فقال : أتأمراني بالكذب على كبر سنّي؟ فأين الزعفران وأين الجادى وأين بنه الإبل الصّادره؟ فقال له خلف الأحمر : «ليس الشراب إلا العسل» ، قال : فما تصنع سودان هجر (٢)؟ ما لهم غير هذا التمر ، فلما رأيت ذلك قلت له : كيف تقول : «ليس ملاك الأمر إلا طاعه الله والعمل بها؟» فقال : «ليس ملاك الأمر إلا طاعه الله والعمل بها ، ونصب ، فلّقناه الرفع فأبى فكتبنا ما سمعنا منه ، ثم جئنا إلى المنتجع فقلنا له : كيف تقول : «ليس الطيب إلا المسك» ونصبنا؟ فقال : «ليس الطيب إلا المسك» ورفع ، وجهدنا به أن ينصب فلم ينصب ، فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد ، فأخبرناه بما سمعنا ، فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو وقال : بهذا سدت الناس يا أبا عمرو.

مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب

مسائل نحويه متفرّقه

قال الزجاجي في (أماليه) : حضرت أبا إسحاق الزجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع الغربي بمدينة السلام بعد الصلاة وقد دسّ إليه أبو موسى الحامض رجلا

١- انظر مجالس العلماء (١) ، وأمالى الزجاجي (ص ٢٤١) ،

٢- هجر : اسم لعدده مواضع منها مدينة وهي قاعده البحرين. (معجم البلدان ٥ / ٣٩٣).

٣- انظر أمالي الزجاجة (ص ٢٤٣) ، ومجالس العلماء (ص ٣٠٧).

غريباً بمسائل منها : كيف يجمع هبّي وهبيّه جمع التّكسير؟ فقال أبو إسحاق : أقول : هبّي كما ترى ، فأدغم ، وأصل الياء الأولى عندى السكون ، ولو لا ذلك لأظهرتها ، فقال له الرجل : فلم لا تصرفه إذا كان أصله عندك السكون كما تصرف حماراً؟ فقال : لأنّ حماراً غير مكسّر ، وإنّما هو واحد ، فلذلك صرفته ولم أصرف هبّي لأنه مكسّر ، قال : وما أنكرت من أن يكونوا أعلّوا العين فى هذا الباب وصحّوا اللام ، فشبهوا الياء هاهنا التى هى لام بعين المعتل ، ثم أعلّوا العين مثل : رايه وغايه؟ فقال : هذا مذهب وهو عندى جائز ، ثم قال له أبو إسحاق : أراك تسأل سؤال فهم ، فكيف تصغر هبّي؟ فقال : أنا مستفهم ، والجواب منك أحسن ، فقال أبو إسحاق : يقال فى تصغير : هبّي ، فتصحح الياء الثانيه فى الأصل ، وتدغم فيها الياء الأولى التى هى لام الفعل ، وتأتى بياء التصغير ساكنه ، فلا يلزم حذف شىء ، والهبّي والهيّه الصّبّي والصّبّيّه ، ثم قال له الرجل : كيف تبنى من «قضيت» مثل : جحمرش؟ وهى العجوز ، قال أبو إسحاق : أمّا على مذهب المازنى فيقال فيه : قضيت ، لأنّ اللام الأولى بمنزله غير المعتل لسكون ما قبلها ، فأشبهت ياء ظبي ، فكأن ليس فى الكلام إلّا ياءان ، فصححت الأولى من الأخيرين وأعللت الأخيره ، هذا مذهب أبى عثمان ، والأخفش يقول فيها : قضيا ، قال : أحذف الأخيره وأقلب الوسطى ألفا لانفتاح ما قبلها ، فقال له الرجل : فكيف تقول منها من «قرأت»؟ فقال أبو إسحاق : يقال : قرأء ، مثل قرعاع ، وأصله : قرأئى وزنه : قرعيع ، فاجتمعت ثلاث همزات ، فقلبت الوسطى منهّن ياء لاجتماع الهمزات ، ثم قلبتها ألفا لانفتاح ما قبلها ، فقال له : فما وزن كينونه عندك؟ قال : فيعلوله ، وأصلها : كيونونه ، ثم قلبت الواو ياء لسبق الياء لها ساكنه ، وأدغمت الأولى فى الثانيه فصار كينونه ، ثم خففت فقيل : كينونه كما قيل فى ميبّ وهين وطيبّ : ميت وهين وطيب ، قال : ما الدليل على هذه الدعوى والفراء يزعم أنّها فعلوله (١)؟ قال : الدليل على ذلك ثبات الياء ، لأنّه لو كان أصلاً لزمه الاعتلال ، لأنّه لا محاله من الكون ، فكان يجب أن يقال : كيونونه ، إن كان أصلها فعلوله بإسكان العين ، وإن كان أصلها فعلوله بتحريك العين فواجب أن يقال : كاونونه ، فقال له الرجل : فما تقول فى امرأه سميت : أرؤس ثم خففت الهمزه كيف تصغرها؟ فقال : أريس ، ولا أزيد الهاء ، فقال له : ولم وقد صار على ثلاثه أحرف؟ ألسنت تقول فى تصغير هند : هنيده ، وعين : عيينه؟ فقال الزجاج : هذا مخالف لذلك ، فإنّى ولو خففت الهمزه فإنها مقدّره فى الأصل والتخفيف بعد التحقيق ، قال : فلم لا تلحقه بتصغير سماء إذا قلت : سميه؟ أليس الأصل مقدرا؟ فقال : هذا لا يشبه تصغير

ص: ٧٥

سماء ، لأنّ التخفيف فى أرؤس عارض والتحقيق فيه جائز ، وأنت فى تحقير سماء تكره الجمع بين ثلاث ياءات ، وأنت لا تكره التحقيق فى أرؤس ، فلو حققتة صار على أربعة أحرف وهو الأصل وسماء الحذف لها لازم ، فصار كأنه على ثلاثه أحرف فلحقتها الهاء فى التصغير.

قال أبو القاسم الزجاجى : ونظير كينونه فى الوزن القيدوده ، وهى الطول ، والهيعوعه وهى مصدر هاع الرجل إذا جبن هيعوعه ، والطيروره من الطيران ، كل هذا أصله عند البصريين : فيعلوله ، ثم لحقته ما ذكرت لك ، وكان فى المجلس المشوق (1) ، فأخذ بياضا وكتب من وقته : [السريع]

صبرا أبا إسحاق عن قدره

فذو النهى يمثل الصبرا

واعجب من الدهر وأوغاده

فإنهم قد فضحوا الدهرا

لا ذنب للدهر ولكنهم

يستحسنون الغدر والمكرا

تبئت بالجامع كلبا لهم

ينبح منك الشمس والبدر

والعلم والحلم ومحض الحجا

وشامخ الأطواد والبحرا

والديمه الوطفاء فى سحها

إذا الرّبي أضحت بها خضرا

فتلك أوصافك بين الورى

يأبين والتّيه لك الكبرا

فظنّ جهلا والذى دسه



أن يلمسوا العيوق والغفرا

فأرسلوا التّزر إلى غامر

وغمره يستوعب التّزرا

فاله أبا إسحاق عن حامل

ولا تضق منك به صدرا

وعن خشار عرر في الوري

خطيبهم من فمه يخرا

قال أبو إسحاق بعقب هذا المجلس : سألتني محمد بن يزيد المبرد يوما فقال : كيف تقول في تصغير أمويّ؟ فقلت له : أقول : أميّي (٢) ، فقال لي : لم طرح ياء التصغير من أمويّ وأثبتها في هذا؟ فقلت : تلك لغيره ، تلك للجنس وهذا له في نفسه فلا يطرح ما كان له في نفسه حملا على ما كان للجنس ، فقال : أجدت يا أبا إسحاق.

### مجلس ابن دريد مع رجل

(٣)

شرح أبيات من الشعر : قال الزجاجي في (أماليه) : أخبرني بعض أصحابنا قال :

ص : ٧٦

١- هو العباس المشوق.

٢- انظر الكتاب (٣ / ٣٧٧).

٣- انظر أمالي الزجاجي (ص ٢٤٧).

حضرت مجلس أبى بكر بن دريد وقد سأله بعض الناس عن معنى قول الشاعر: [الوافر]

هجرتك لا قلبى منى ولكن

رأيت بقاء ودك فى الصدود

كهجر الحائمت الورد لما

رأت أن المتيه فى الورود

تفيض نفوسها ظمأ وتخشى

حماما فهى تنظر من بعيد

قال: الحائم: الذى يدور حول الماء ولا يصل إليه، يقال: حام يحوم حياما، ومعنى الشعر أن الأيائل تأكل الأفاعى فى الصيف فتحمى وتلهب لحرارتها فتطلب الماء، فإذا وقعت عليه امتنعت من شربه وحامت حوله تتنسىمه لأنها إن شربته فى تلك الحال وصادف الماء السم الذى فى أجوافها تلفت، فلا تزال تدفع شرب الماء حتى يطول بها الزمان، فيسكن فوران السم، ثم تشربه فلا يضرها، فيقول هذا الشاعر: فأنا فى تركى وصالك مع شدة حاجتى إليك إبقاء على ودك بمنزله هذه الحائمت التى تدع شرب الماء مع شدة حاجتها إليه إبقاء على حياتها.

**مجلس بكر بن حبيب السهمى مع شبيب بن شيبه**

**إشاره**

**(١)**

**مسائل لغويه**

قال الزجاجى فى (أماليه) أخبرنا أبو بكر بن شقير قال: أخبرنى محمد بن القاسم بن خلاد عن عبد الله بن بكر بن حبيب السهمى عن أبيه (٢) قال: دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور وهو أمير البصره أعزّيه عن طفل له مات، فبينما أنا عنده دخل عليه شبيب بن شيبه المنقرى، فقال: أبشر أيها الأمير، فإنّ الطفل لا يزال محببنا بباب الجنه، يقول: لا أدخل حتى يدخل والداى، فقلت: أبا المعمر دع عنك الطاء والزم الظاء، قال: أو لى تقول هذا وما بين لا بتيها أفصح منى؟ فقلت له: هذا خطأ ثان، ومن أين للبصره لايه؟ إننا البصره: الحجاره البيض الرّخوه، والّلابه: الحجاره السّود (٣). ويقال: لايه ولاب، ولوبه ولوب، ونوبه ونوب لمعنى واحد، فكان كلما انتعش انتكس.

وقال أبو بكر الزبيدى فى (طبقاته) (٤): حدّثنا محمد بن موسى بن حماد

- ١- انظر أمالي الزجاجي (ص ٢٤٨)، والمزهر (٢ / ٣٥٤).
- ٢- بكر بن حبيب السهمي : والد المحدث عبد الله بن بكر ، أخذ عن أبي إسحاق. ترجمته في بغية الوعاة (١ / ٤٦٢).
- ٣- الخبر في بغية الوعاة (١ / ٤٦٢).
- ٤- انظر طبقات الزبيدي (ص ١٣٥).

حدّثني سلمان بن أبي شيخ الخزاعي حدّثنا أبو سفيان الحميري قال : قال أبو عبيد الله كاتب المهدي : قرى عربيّه فنون ، فقال شيب بن شيبه : إنما هي قرى عربيّه غير منوّنه ، فقال أبو عبيد الله لقتيبه النحوي الجعفي الكوفي ما تقول؟ قال : إن كنت أردت القرى التي بالحجاز يقال لها : قرى عربيّه فإنها لا- تنصرف ، وإن كنت أردت قرى من قرى السواد فهي تنصرف ، فقال : إنما أردت التي بالحجاز فقال : هو كما قال شيب.

### مجالس ذكرها صاحب الكتاب المسمّى «غرائب مجالس النحويين الزائده على تصنيف المصنفين»

ولم أقف على اسم مصنفه ، وأظنه لأبي القاسم الزجاجي.

### مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان

(١)

حدّثني غير واحد أنّ ابن كيسان سأل أبا العباس عن قوله عزّ وجلّ : (إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَرَ كَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ) [فاطر : ٤١] ، وقوله : (أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا) [الأنبياء : ٣٠] فقال أبو العباس : بدؤوا بجمع وبائنين ، ثم أشركوا بينه وبين واحد من بعده ، فإنهم يدعون الجمع الأول ولا يلتفتون إليه ، وذلك أنّ الواحد يلي الفعل ، فيجعلون لفظ فعل شريكه لفظ فعل الواحد ، فيجعلون تقدير لفظ عدد الفعل على تقدير عدد الفردين المشترك بينهما احتياجا وغير احتياج ، كقوله : (إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَرَ كَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ) ، وقوله : (أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا) ، وقال رؤبه : [الرجز]

٣٧٥- (٢) فيها خطوط من سواد وبلق

كأنه في الجلد توليع البهق

ص : ٧٨

١- انظر مجالس العلماء (ص ٢٧٦).

٢- ٣٧٥- الرجز لرؤبه في ديوانه (ص ١٠٤) ، وأساس البلاغه (ولع) ، وتخليص الشواهد (ص ٥٣) ، وخزانه الأدب (١ / ٨٨) ، وشرح شواهد المغني (٢ / ٧٦٤) ، ولسان العرب (ولع) ، و (بهق) ، والمحتسب (٢ / ١٥٤) ، ومغني اللبيب (٢ / ٦٧٨) ، وتهذيب اللغة (٥ / ٤٠٧) ، وتاج العروس (ولع) و (تأق) و (بهق) ، وكتاب العين (٣ / ٣٧١) ، ومقاييس اللغة (١ / ٣١٠) ، وبلا نسه في شرح شواهد المغني (٢ / ٩٥٥) ، وجمهره اللغة (ص ٣٧٦) ، وكتاب العين (٢ / ٢٥٠) ، ومقاييس اللغة (٦ / ١٤٤) ، والمخصص (٥ / ٨٩).

فقلت له : ألا تقول : كأنها فتحمله على الخطوط أو كأنهما فتحمله على السواد والبلق؟ فغضب وقال : كأن ذاك بها توليع البهق ، فذهب إلى المعنى والموضع ، فلذلك ذهبوا بذلك إلى السماء ، فأمرًا قوله : كأنه فإنه السواد ، والبلق هو التوليع ، فكأنه قال : كأن هذا التوليع توليع البهق ، وأما السِّماء والأرض فالعرب تكفى بالواحد من الجميع ، فإن شئت رددته على المعنى وإن شئت على اللفظ .

وأما قوله : كأن ذاك فإن ذاك لا يكتفى به إلا عن جملة ، وكان هشام وأصحاب الكسائي إذا اتفق الفعل والاسم كنيا بذاك ، وإذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا ، فيقولون : ظننت ذاك ، ولا يقولون : كأن ذاك ، ولا إن ذاك ، والفراء يجيزه كله ، لأنه كناية عن الاسم والفعل ، فيقولون : إن ذاك وكأن ذاك ، وقال : مثل ذلك قوله : [الكامل]

٣٧٦- (١) لو أن عصم عماتين ويذبل

سمعا حديثك أنزلا الأوعالا

فشرك بين الأعصم وعماتين ويذبل ، ومثل ذلك ممّا أشركوا الاثنين بواحد وجعلوا لفظ عدد تقدير الفعل على تقدير لفظ فعل الفردين المشرك بينهما قوله في قول من يجعل اللفظ للمضاف إليه : لو أن عصم عماتين ويذبل ، وعماتان اثنان ويذبل الثالث ، فجعل تقدير لفظ فعلهم المشرك بينهما ، أما هذا فإن عماتين موضع ويذبل موضع ، فخبر عنهما كأنه قال : فإن عصم هذين الموضوعين لو سمعا حديثك أنزلا الأوعال منهما ، وقوله (٢) : [الطويل]

تذكرت بشرا والسماكين أيهما

على من الغيث استهلت مواطره

فجعل السِّماكين واحدا ، وفيه تفسيران آخران : إن شئت قلت : بل حملة على الموضع والمعنى ، فردّوه إلى موضعه وإلى واحد ومعناه ، فردّوا السِّماوات إلى السماء وعماتين إلى عمايه ، قال أبو العباس : ولو قال : السِّماكين نجم فردّه على معنى نجم كان أصلح ، وقوله : أيهما خفيف يريد أيهما ، فحفف يريد : تذكرت السماكين وهذا الرجل أيهما أصابني الغيث من قبله ، وأما قوله : ردّ عماتين على عمايه فهو على الموضع أجود ، والسماوات إلى السماء ، فهذا جائز لأنه يقول : السماء بمعنى السماوات والأرض بمعنى الأرضين ، وقال : هو كما ردّ قوله : [الرجز]

ص : ٧٩

١- ٣٧٦- الشاهد لجرير في ديوانه (ص ٥٠) ، والدرر (١ / ١٢٥) ، ومعجم ما استعجم (ص ٩٦٦) ، وبلا- نسبه في أمالي ابن الحاجب (٢ / ٦٦٠) ، وتذكره النحاه (ص ١٥٣) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٤٦٢) ، وشرح المفصل (١ / ٤٦) ، والمنصف (١ / ٢٤٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٤٢) .

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٧) .

٣٧٧- (١) تبسم عن مختلفات ثعل

أَكْسَ لَا عَذْبَ وَلَا بَرْتَلَ

عنى الأسنان ثم رده على الفم إلى موضعها ، ولو قال الأسنان من الفم فردّه على الفم لأنّه بعضه ، وقال : مثل قوله : [الطويل]

٣٧٨- (٢) فماحت به غرّ الثنايا مفلجا

وسيما جلا عنه الطلال موشّما

ذهب إلى الفم ، وغرّ الثنايا هو الفم غرّ ثناياه ، فهو خلف ، ليس أنه ترك الثنايا ورجع إلى الفم ، وقوله : [الطويل]

٣٧٩- (٣) هم منعوني إذ زياد كآتما

يرى بى أخلاء بقاع موصّعا

ذهب به إلى الخلى وهو واحدها ، والخلى يكفى من الأخلاء ، ولا حاجه به أن يرجع إلى غيره .

وإن شئت فى التفسير الثانى : كما يجعلون لفظ الواحد موضع الجميع وفى معناه ، كقوله تعالى : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ) [آل عمران : ١٧٣] ، فالذين فى موضع واحد ، والذين قالوا ذلك هم الناس ، وإنّما يجوز هذا فى الجمع الذى واحده يكفى منه ، ولفظه لفظ الواحد ، فأخرجوا الفعل على لفظه ، كقوله (٤) : [الطويل]

ألا إنّ جيرانى العشيه رائح

[دعتهم دواع من هوى ومناوح]

فردّ «رائح» على الجيران ، وهم جمع لأنّ مثل لفظه يكون واحدا ، وقال عزّ وجلّ : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّشِيرُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) [النحل : ٦٦] ، فردّ إلى النعم لأنّه يكفى من الأنعام. وقال (٥) : [الطويل]

أمن آل وسنى آخر الليل زائر

ووادى العوير دونها والسواجر

فجاءت بكافور وعود ألوه

شأميه شبت عليها المجامر

فقلت لها فيئى فإنّ صحابتي

ترك زائرا ورجع إليها ، وهذا لم يترك زائرا ويرجع إليها ، إنما ذكر الخيال ثم خاطب المرأه لأنه خيالها ، فالخيال هو هي .

ص: ٨٠

---

١- ٣٧٧- الشاهد في لسان العرب (ثعل) مع بيتين آخرين .

٢- ٣٧٨- الشاهد غير موجود في المصادر اللغويه التي بين أيدينا .

٣- ٣٧٩- انظر ديوان أبي تمام بشرح التبريزي (١ / ٩٣) .

٤- مَرَّ الشاهد رقم (٣٤٧) .

٥- البيت الأول في ديوان الراعي النميري (ص ٧٧) ، ومعجم ما استعجم (٣ / ٩٨١) .

بعض المعاني اللغوية

قال : وجدت بخط أبي نصر أحمد بن حاتم ، قال : اجتمعت أنا ومحمد بن زياد الأعرابي ، فسألته عن قول طفيل الغنوي :  
[الطويل]

٣٨٠- (٢) تتابعن حتى لم تكن لي ريبه

ولم يك عما خبروا متعقب

فقلت له ما معنى «متعقب»؟ فقال : تكذيب ، فقلت له : أخطأت ، إنما قوله : «متعقب» أن تسأل عن الخبر ثانيه بعد ما سألت عنه أول مره ، يقال : تعقبت الخبر إذا سألت عنه غير من كنت سألت عنه أول مره ، ومنه يقال : تعقبت في الغزو إذا غزوت ثم ثنيت من سبتك ، وقوله : تتابعن يعني الأخبار ، وقال في مثله طفيل : [الطويل]

٣٨١- (٣) وأطابه أرسان جرد كأنها

صدور القنا من بادئ ومعقب

فأراد أن أطاب البيت أرسان الخيل ، وجرّد : قصار الشعر ، وقوله كأنها صدور القنا في طولها وأراد كأنها القنا ، والعرب تفعل هذا كقولك : جاء فلان على صدر راحلته ، وإنما يريد : على راحلته ، وقوله : من بادئ ومعقب ، يريد من فرس بادئ غزا أول مره ومعقب غزا ثانيه ، ومنه يقال : صلى فلان أول الليل ثم عقب ، يريد صلى ثانيه ، ثم سأله طاهر بن عبد الله بن طاهر ومعنا عدّه من العلماء عن معنى بيت طفيل : [الطويل]

٣٨٢- (٤) كأن على أعرافه ولجامه

سنا ضرم من عرفج متلهب

فقال له : ما معنى هذا البيت؟ فقال : أراد أن هذا الفرس شديد الشّقره كحمره النار ، فقلت له : ويحك! أما تستحيي من هذا التفسير؟ إنما معناه : أن له حفيفا في جريه كحفيف النار ، ولهبه ، ثم أنشدته أبياتا حججا لهذا البيت ، قال امرؤ القيس :  
[المتقارب]



١- انظر مجالس العلماء (ص ٢٨٢).

٢- ٣٨٠- الشاهد لطفيال الغنوى فى ديوانه (ص ٣٧) ، ولسان العرب (عقب) ، وديوان الأءب (٢ / ٤٣٨) ، والتنبيه والإيضاح (١ / ١١٩) ، وأساس البلاغه (عقب) ، وتاج العروس (عقب).

٣- ٣٨١- الشاهد لطفيال الغنوى فى ديوانه (ص ١٩) ، ومقاييس اللغه (٤ / ٨٢) ، والأغانى (١٥ / ٣٤١).

٤- ٣٨٢- الشاهد لطفيال الغنوى فى ديوانه (ص ٢٦) ، ولسان العرب (ضرم) ، وجمهره اللغه (ص ١٣٢٩) ، وأمالى القالى (٢ / ٣٥) ، وسمط الالآلى (ص ٦٦٦) ، والمعانى الكبير (ص ١٧).

٣٨٣- (١) سيوحا جموحا وإحضارها

كمعمعه السعف الموقد

وقال رؤبه : [الرجز]

٣٨٤- (٢) تكاد أيديها تهادى فى الزهق

من كفتها شدا كإضرام الحرق

فأراد : عدوا كأنه إضرام الحرق ، وقال العجاج : [الرجز]

٣٨٥- (٣) كأنما يستضمرمان العرفجا

فوق الجلاذى إذا ما أمججا

يقول : من حفيف عدوهما كأنهما يوقدان عرفجا ، وقال أوس بن حجر : [الطويل]

٣٨٦- (٤) إذا اجتهدا شدا حسبت عليهما

عريشا علتة النار فهو محرّق

وسئل عن بيت لطفي : [البيط]

٣٨٧- (٥) كأنه بعد ما صدرن من عرق

سيد تمطرّ جنح الليل مبلول

فقال : كأنّ الفرس بعد ما سال العرق من صدورهنّ ذئب ، فقلت : أخطأت ، إنّما معناه : كأنّ هذا الفرس بعد ما برزت صدور هذه الخيل من عرق فى الصف ، وكلّ طريقه وصفّ عرقه ، يقال : عرق من قطا ومن خيل ، فيقول : كأنّ هذا الفرس ذئب قد أصابه المطر ، فهو ينجو ويعدو وعدوا شديدا ، ثم سئل فى هذا المجلس عن بيت لعروه : [الطويل]

٣٨٨- (٦) مطّلا على أعدائه يزجرونه

بساحتهم زجر المنيح المشهّر

ف قيل له : ما معناه؟ فقال : يزجرون هذا الرجل إذا نزل بساحتهم كما يزجر

- ١- ٣٨٣- الشاهد لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٨٧)، ولسان العرب (جح)، و (معمع)، وكتاب العين (١ / ٩٥)، وجمهره اللغه (ص ١٣٢٩)، و تهذيب اللغه (١ / ١٢٣)، وأساس البلاغه (معمع).
- ٢- ٣٨٤- الرجز لرؤبه في ديوانه (ص ١٠٦)، ولسان العرب (كفت) و (زهق)، والتنبيه والإيضاح (١ / ٧٧)، و تهذيب اللغه (٥ / ٣٩٢)، وتاج العروس (كفت) و (حرق) و (زهق)، ومقاييس اللغه (٣ / ٣٢)، وبلا- نسبه في جمهره اللغه (ص ٨٢٤)، وكتاب العين (٣ / ٣٦٣)، والمخصص (١٠ / ١٢٤).
- ٣- ٣٨٥- الرجز للعجاج في ديوانه (٢ / ٦٠)، وجمهره اللغه (ص ١٣٢٩)، وبلا نسبه في لسان العرب (مجج)، وتاج العروس (مجج)، وجمهره اللغه (ص ٩٢).
- ٤- ٣٨٦- الشاهد لأوس في ديوانه (ص ٧٨)، وسمط اللآلى (ص ٦٦٧)، والتنبيه والإيضاح (ص ٩٢).
- ٥- ٣٨٧- الشاهد لطفيال الغنوى في ديوانه (ص ٦٠)، ولسان العرب (صدر) و (عرق)، و تهذيب اللغه (١ / ٢٢٥)، ومقاييس اللغه (٤ / ٢٨٨)، وتاج العروس (صدر) و (عرق)، وبلا نسبه في لسان العرب (مطر)، وجمهره اللغه (ص ٦٣٠)، وديوان الأدب (٢ / ٣٥٤)، وتاج العروس (مطر).
- ٦- ٣٨٨- الشاهد في ديوانه (ص ٧٢)، والكامل (١ / ١٣٣)، وجمهره أشعار العرب (ص ٥٦٦)، والخزانة (٤ / ١٩٦).

المنيح ، ثم فسّر فقال : المنيح من القداح الذى لا نصيب له ، وإنما هو تكثير فى القداح مثل السفّيح والوغد ، فقلت له : ويحك! إنما يزر ما جاء له نصيب ، وهذا خامل لا نصيب له ، ثم قال : مشهّر ، تفسير هذا البيت : القدح المعروف بالفوز فيستعار لكثرة فوزه وخروجه ، ومنه يقال : منحت فلانا ناقتي سنه ، والناقه تسمى منيحه ، وذاك إذا أعطيته لبنها ووبرها سنه ثم يردّها ، فكذلك هذا القدح يستعار ، فهو يتبرّك به لكثرة فوزه ، وأنشدته فيه حججا ، قال ابن مقبل يصف قدحا قد استعاره لكثرة فوزه :  
[الطويل]

٣٨٩- (١) مفدى مؤدى باليدى ملعن

خليع لحام فائز متمنح

فأراد بقوله : متمنح : مستعار ، وقال عمرو بن قميئه : [الطويل]

٣٩٠- (٢) بأيديهم مقرومه ومغالق

يعود بأرزاق العيال منيحتها

فلو كان المنيح القدح الذى لا نصيب له ما كان يثير أرزاق العيال ، ولكنه هو الذى يمنح أى : يستعار فيفوز ويقمر ، ثم أنشدته فى القدح الذى يستعار ويعلم بقعقب أو يؤثّر فيه بالأسنان ، قال لبيد : [الطويل]

٣٩١- (٣) ذعرت قلاص الثلج تحت ظلاله

بمثنى الأيادى والمنيح المعقب

فإنما عقب علامه لكثرة فوزه وقمره ، قال دريد : [الوافر]

٣٩٢- (٤) وأصفر من قداح النبع فرع

له علمان من عقب وضرس

الضرس : أن يعضّ بالضرس ليؤثر فيه.

**مجلس أبى محمد اليزيدى مع ياسين الزيات**

(٥)

حدّثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى قال : أخبرنى عمى الفضل بن

- ١- ٣٨٩- الشاهد لابن مقبل فى ديوانه (ص ٣٠) ، ومحاضرات الراغب (١ / ٣٤٥) ، والمعانى الكبير (١١٥٥).
- ٢- ٣٩٠- الشاهد لعمر بن قميئه فى ديوانه (ص ١٧) ، ولسان العرب (سنح) ، والتنبيه والإيضاح (١ / ٢٤٨) ، وتهذيب اللغه (٤ / ٣٢٢) ، وتاج العروس (سنح).
- ٣- ٣٩١- الشاهد للبيد فى ديوانه (ص ١٧) ، وأساس البلاغه (قلص).
- ٤- ٣٩٢- الشاهد لدريد بن الصمه فى ديوانه (ص ١١٧) ، ولسان العرب (كفأ) و (عقب) و (ضرس) و (نبح) ، والتنبيه والإيضاح (١ / ١١٨) ، والمخصّص (٣ / ١١) ، وتاج العروس (كفأ) و (عقب) و (ضرس) و (نبح) ، وبلا نسيه فى تهذيب اللغه (١٠ / ٣٩٠) ، ومجمل اللغه (٣ / ٣١٠) ، وديوان الأدب (٢ / ١٦١).
- ٥- انظر مجالس العلماء (٢٩٨).

محمد بن أبي محمد اليزيدي عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال: إني لأطوف غداه يوم بمكه إذ لقيني ياسين الزيات، فقال: يا أبا محمد ما نمت البارحة لشيء اختلج في صدري معنى الفكر فيه النوم، وما كنت أود إلا أن أصبح فألقاك قلت: وما ذاك؟ قال: أيجوز في كلام العرب أن يقول الرجل: «أريد أن أفعل كذا وكذا» لشيء قد فعله؟ فقلت ذلك غير جائز إنما على ضرب من الحكاياه أفسره لك، قال: فما تقول في قول الله تعالى: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا) [القصص: ٤] إلى أن بلغ إلى قوله: (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ) [القصص: ٥] فخطب بها محمدا صلى الله عليه وسلم وقد فعل ذلك قبل؟ قلت: هذا من الحكاياه التي ذكرتها لك لأنه قال: (إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ) [القصص: ٤]، كأن تقدير الكلام: وكان من حكمنا يومئذ أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم: كما قال في قصه يحيى: (وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا) [مريم: ١٥] لأن تقدير الكلام: وكان من حكمنا سلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم فقال: جزاك الله خيرا يا أبا محمد، فقد فرجت عني بما شرحت لي.

### مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت

(١)

أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد عن أبي عثمان قال: جمعني وابن السكيت بعض المجالس، فقال لي بعض من حضر: سله عن مسأله وكان بيني وبين ابن السكيت ود، فكرهت أن أتجهمه بالسؤال لعلمي بضعفه في النحو، فلما ألح علي قلت له: ما تقول في قول الله عز وجل: (فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا نَكَتُلْ) [يوسف: ٦٣]، وما وزن «نكتل» من الفعل ولم جزمه؟ فقال: وزنه نفعل وجزمه لأنه جواب الأمر، قلت: فما ماضيه؟ ففكر وتشور، فاستحييت له، فلما خرجنا قال لي: ويحك! ما حفظت الود، خجلتني بين الجماعه، فقلت: والله ما أعرف في القرآن أسهل منها، قال: وزن نكتل نفعل من اکتال يكتال، وأصله: نكتيل فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فصار نكتل.

### مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجرمي

(٢)

حدثني بعض إخواني قال: حدثنا أبو إسحاق الزجاج قال: أخبرنا محمد بن

ص: ٨٤

١- انظر مجالس العلماء (ص ٣٠٠)، وإنباه الرواه (١ / ٢٥٠).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٣٠٥)، وإنباه الرواه (٢ / ٨١).

يزيد قال : حدثني المازني قال : قال أبو عمر الجرمي يوما في مجلسه : من سألتني عن بيت من جميع ما قالته العرب لا أعرفه فل علي سيق ، فسأله بعض من حضر ، قال أبو العباس : السائل المازني ولكنه كنى عن نفسه ، فقال له : كيف تروى هذا البيت : [الكامل]

٣٩٣- (١) من كان مسرورا بمقتل مالك

فليأت نسوتنا بوجه نهار

يجد النساء حواسرا يندبته

قد قمن قبل تبلج الأسحار

قد كنّ يخبان الوجوه تسترا

فالآن حين بدون للنظار

فقال له : كيف تروى بدان أو بدين؟ فقال : بدان ، فقال له : أخطأت ، ففكر ثم قال : إنا لله ، هذا عاقبه البغي .

قال صاحب الكتاب : وقع في هذه الحكاياه سهو من الحاكي لها أو من الناقل وذلك أنه حكى أن المازني حضر مجلس الجرمي وهذا غلط ، والذي حدثني به علي ابن سليمان وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي ، والسائل له الأصمعي ، وإنما كان ذلك علي الأغلوطة والتجربة .

**مجلس أبي عثمان المازني مع أبي الحسن سعيد بن مسعده**

(٢)

أخبرنا أبو جعفر الطبري قال : حدثني أبو عثمان المازني قال : قال لي الأخفش سعيد بن مسعده يوما : علي أي وجه أجاز سيبويه (٣) في تشبيه كساء كساوان بالواو؟ فقلت : بالتشبيه بقولهم : حمراوان ويضاوان لأنها في اللفظ همزه كما أنها همزه ، فقال لي : فيلزمه علي هذا أن يجيز في تشبيه حمراء حمراء ان علي التشبيه بقولهم : كساءان لأنك إذا أشبهت الشيء بالشيء فقد وجب أن يكون المشبه به مثله في بعض المواضع ، فقلت : هذا لازم لسيبويه ، ثم فكرت فقلت : لا يلزمه هذا ، فقال لي : ليس لما شَبَّهنا ما بليس فأعملناها عمل ليس ، فقلنا : ما زيد قائما ، كما نقول : ليس زيد قائما شَبَّهنا أيضا ليس بما في بعض المواضع فقلنا : ليس الطيب إلا المسك؟ ومثل هذا كثير ، ومنهم من يقول : ليس الطيب إلا المسك ، فنصب ، فإنه لزم الأصل ، وذلك أن خبر ليس منصوب منفيا كان أو موجبا ، لأنها أخت كان ، والمنفَى قولك :

ص : ٨٥

والثاني في الخزانة (٣ / ٥٣٨) ، والبيت الأول في مجاز القرآن (١ / ٩٧) ، والبيت الثالث في الخصائص (٣ / ٣٠٠).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٣١٣).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٣٨١).



ليس زيد قائما والموجب قولك : ليس زيد إلا قائما وما كان زيد إلا قائما كما تقول : ما كان زيد قائما وما كان زيد إلا قائما ،  
وأما من رفع فقال : ليس الطيب إلا المسك فيه وجهان :

أحدهما : وهو الأجود ، أن يضم في ليس اسمها ويجعل الجملة خبرها ، كما قال هشام أخو ذى الرّمه : [البسيط]

٣٩٤- (١) هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها

وليس منها شفاء الداء مبذول

التقدير : ليس الأمر شفاء الداء مبذول منها ، ولكنّه إضمار لا يظهر ، لأنه أضمر على شريطه التفسير ، وتكون إلّا في المسأله مؤخره ، وتقديرها التقديم حتى يصحّ الكلام ، لأنها لا تقع بين المبتدأ والخبر ، فيكون التقدير : «ليس إلّا الطيب المسك» ، ومثله (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) [الجاثية : ٣٢] ، تقديره : إن نحن إلّا نظن ظنًا.

والوجه الآخر : أن تجعل ليس بمنزله ما فتلغى عملها لدخول إلّا في خبرها كما تلغى عمل ما إذا دخلت إلّا في خبرها ، كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها ، لأنه ليس في العربية شيان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلّا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال.

فقلت : ليس هذا مثل ذاك ، وذلك أنه لو أجاز سيبويه في تشبيه حمراء : حمراء ان لجعل علامه التأنيث غير متطرفه على صورتها ، وهى متطرفه ، فهل وجدت أنت علامه التأنيث متوسطه على صورتها متطرفه؟ فسكت.

ثم قال لى : لم أجد ذلك ، ولا يلزم سيبويه ما قلنا ، وما أحسن ما احتججت له.

## مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعه

(٢)

حدثنى أبو الحسن على بن سليمان الأخفش ، قال : أنشدنا أحمد بن يحيى ابن الأعرابى : [الرجز]

ص: ٨٦

١- ٣٩٤- الشاهد لهشام بن عقبه فى الأزهيّه (ص ١٩١) ، وتذكره النحاه (ص ١٤١) ، والدرر (٢ / ٤٢) ، ولذى الرمه فى شرح أبيات سيبويه (١ / ٤٢١) ، ولهشام أخى ذى الرمه فى الكتاب (١ / ١١٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠٤) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (٢ / ٨٦٨) ، وورصف المبانى (ص ٣٠٢) ، وشرح المفصل (٣ / ١١٦) ، والمقتضب (٤ / ١٠١) ، وهمع الهوامع (١ / ١١١).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٣١٦).

بحاجه القوم خفيفا نرًا

إذا تغشاه الكرى ابر خزًا

كأنّ قطننا تحته وقزًا

أو فرشا محشوه إوزًا

قال أبو الحسن : أنشدنا أبو العباس هذه الأبيات ثم قال : يا أصحاب المعاني ما تقولون؟ فحضنا فيه ، فلم نصنع شيئاً ، فضحك ثم قال : أخبرني ابن الأعرابي أنّ اسم ابنته كان مزّه ، فناداها ورخمها ، كأنه قال : وصاحب أبدأ حلوا من القول يا مزّه ، ثم حذف الهاء للترخيم ، يقال : رجل نرّ إذا كان خفيفاً في الحاجه ، ومثله خفيف وخفاف وندب بمعنى واحد ، وقوله : «ابرخزًا» يريد انتبه . يصفها بقله النوم وخفه الرأس ، وقوله : «مملوءه إوزًا» يريد : ريش إوز ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما يقال : صلّى المسجد أى : أهل المسجد.

### مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان

(٢)

حدّثني بعض أصحابنا قال : أخبرنا أبو الحسن بن كيسان قال : قال لى أبو العباس : كيف تقول مررت برجل قائم أبوه؟ فأجبت به بخص قائم ورفع الأب ، فقال لى : بأى شىء ترفعه؟ فقلت : بقائم ، فقال : أوليس هو عندكم اسما وتعيوننا بتسميته فعلا دائماً؟ فقلت : لفظه لفظ الأسماء ، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدى معناه عمل عمله ، لأنّه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه ، قال : فكيف تقول : مررت برجل أبوه قائم؟ فأجبت برفعهما جميعاً ، فقال لى : فهل تجيز أن تقول : مررت برجل أبوه قائم ، فترفع به مؤخراً كما رفعت به مقدماً؟ قلت : ذلك غير جائز عند أحد ، قال : ولمه؟ قلت : لأنه اسم جرى مجرى الفعل ، وإذا تقدّم عمل عمل الفعل ولم يكن فيه ضمير ، فإذا تأخّر كان بمنزلة الفعل المؤخّر ، فلزمه أن يقع فيه ضمير من الاسم المتقدم يرتفع به ، كما يكون ذلك فى الفعل إذا تأخّر ، فلمّا كان الفعل لو ظهر هاهنا لم يرتفع ما قبله كان الاسم الجارى مجراه أضعف فى العمل ، وأخرى أن لا يعمل فيما قبله ، فقال لى : فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء وما بعده خبره على مذهبكم ، لأنّ خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ومنصوباً ، كما تقولون : زيد

ص: ٨٧

١- ٣٩٥- البيتان الأول والثانى بلا نسبه فى لسان العرب (نرز) ، وتهذيب اللغه (١٣ / ١٦٩) ، والرابع والخامس بلا نسبه فى لسان العرب (وزز) ، والمخصّص (٨ / ١٦٦) ، وكتاب الجيم (٣ / ٣٠٢).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٣١٨).

فى الدار وزىد أمامك. قلت : ذلك غير جائز لأنّ خير المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلّا مرفوعا ، كقولنا : زيد منطلق  
وعبد الله قائم وما أشبه ذلك ، وكذلك إذا قلنا : مررت برجل أبوه قائم ، فالقائم هو الأب فى المعنى ، فلا يجوز أن يختلف  
إعرابهما ، قال : فقد جاء فى الشعر الفصيح الذى هو حجّه مثل هذا الذى تنكره ، قال امرؤ القيس : [الطويل]

٣٩٦- (١) فضلّ لنا يوم لذيذ بنعمه

فقل فى مقيل نحسه متغيّب

تقديره : فقل فى مقيل متغيّب نحسه ، ثم قدّم وأخر كما ترى ، فقلت له : ليس هو على هذا التقدير ، فوقع لى فى الوقت خاطر ،  
قال : فأى شىء تقديره؟ فقلت : تقديره : فقل فى مقيل نحسه ، وتمّ الكلام كما تقول : مررت بمضروب أبوه كريم ، والتقدير :  
مررت برجل مضروب أبوه ، ثم تجعل كريما نعتا للمتروك الذى فى النيه ، فكأنّه قال : فقل فى مقيل نحسه ، يقال : قال نحسه  
أى سكن ، والنحس : الدّخان أيضا ، ثم قال : متغيّب بعد أن تمّ الكلام كأنّه قال : متغيّب عن النحس. فقال : هذا لعمرى وجه  
على هذا التقدير.

قال أبو الحسن : فحدثت أبا العباس المبرد بما جرى فقال : هذا شىء كان خطر لى ، فخالفت النحويين لأنّهم زعموا أنّه ممّا أتى  
به امرؤ القيس ضروره ، ثم رأيت بعد ذلك قد أملاه.

### مجلس سعيد الأخص مع المازنى

(٢)

حدثنى محمد بن منصور قال : سأل المازنى أبا الحسن سعيد بن مسعده عن قولهم : «زيد أفضل من عمرو وأكرم منه» فقال  
الأخص : أفعال فى هذا الباب إذا صحبه «من» فإنّما يضاف إلى ما هو بعضه ، فلم يثنّ ولم يجمع ، كما أن البعض كذلك لا  
يثنّى ولا يجمع ولا يؤنث ، كقولك : بعض أخواتك خرجن وخرجتا وخرج.

قال أبو عثمان : إنّما معناه : فضله يزيد على فضله وكرمه يزيد على كرمه ، فكان بمعنى المصدر ، فلم يثنّ ولم يجمع ، كما أنّ  
المصدر كذلك ، وقال الفراء : إنّ أفعال فى هذا الجنس يضاف إلى شىء يجمع الفاضل والمفضول ، فاستغنى بثنّيته ما أضيف  
إليه وجمعه وتأنّيته عن ثنّيته فى ذاته وجمعه ، فصار بمنزلة الفعل الذى إذا تقدّم يستغنى بما بعده عن ثنّيته وجمعه.

ص: ٨٨

١- ٣٩٦- الشاهد غير موجود فى ديوانه ، وهو له فى لسان العرب (غيب).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٣٢٢).

(١)

أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطبري ، قال : سألت مروان سعيد بن مسعدة الأخفش : أزيدا ضربته أم عمرا؟ فقال : أي شيء تختاره فيه؟ فقال : أختار النصب لمجىء ألف الاستفهام ، فقال : أأنت إنما تختار في الاسم النصب إذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك : «أزيدا ضربته؟» ، «أعبد الله مررت به؟» فقال : بلى ، فقال له : فأنت إذا قلت : «أزيدا ضربته أم عمرا؟» فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان ، وإنما تستفهم عن غيره ، وهو من وقع به الفعل ، فالاختيار الرفع لأنَّ المسؤول عنه اسم وليس بفعل ، فقال له الأخفش : هذا هو القياس ، قال أبو عثمان : وهو أيضا القياس عندى ، ولكنَّ النحويين أجمعوا على اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذى هو فى الأصل للفعل .

### مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعه

(٢)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : كنا عند أبي العباس ثعلب فأنشدنا للحصين بن الحمام المرّى : [الطويل]

٣٩٧- (٣) تأخرت أستبقى الحياه فلم أجد

لنفسى حياه مثل أن أتقدّما

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا

ولكن على أقدامنا يقطر الدّما

فسألنا : ما تقولون فيه؟ فقلنا : الدّم فاعل جاء به على الأصل فقال : هكذا رواه أبو عبيد وكان الأصمعى يقول : هذا غلط ، وإنّ ما عليه الروايه : ولكن على أقدامنا تقطر الدّما منقوطة من فوقها ، والمعنى : ولكن على أقدامنا تقطر الجراحات الدّما ، فيصير مفعولا به ، ويقال : قطر الماء وقطرته أنا ، وأنشدنا : [الرملى]

٣٩٨- (٤) كأطوم فقدت برغزها

أعقبتها الغبس منها عدما

ص : ٨٩

١- انظر مجالس العلماء (ص ٧٧).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٣٢٥).

٣-٣٩٧- البيت الثاني للحصين بن الحمام المرى في جمهره اللغه (ص ١٣٠٦)، وديوان المعانى (١ / ١١٥)، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٩٨)، والشعر والشعراء (٢ / ٦٥٣)، ولسان العرب (دمى)، وله أو لخالد بن الأعلم فى خزانه الأدب (٧ / ٤٩٠)، وبلا- نسبه فى تخليص الشواهد (ص ٧٧)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٧٩)، وشرح شواهد الشافيه (ص ١١٤)، وشرح المفصل (٤ / ١٥٣)، ولسان العرب (برغز)، والمنصف (٢ / ١٤٨).

٤-٣٩٨- البيت الأول بلا نسبه فى لسان العرب (برغز)، وجمهره اللغه (ص ١٣٠٦)، وتاج العروس (برغز) و (أطم)، والثانى بلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ١٣٠٧)، وتخليص الشواهد (ص ٧٧)، وخزانه الأدب (٧ / ٤٩١)، والدرر (١ / ١١١)، وورصف المبانى (ص ١٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٧٧)، وشرح المفصل (٥ / ٨٤)، ولسان العرب (برغز) و (أطم) و (أبى)، -- والمنصف (٢ / ١٤٨)، وهمع الهوامع (١ / ٣٩)، والثالث : بلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ١٣٠٧)، والمخصص (٨ / ٣٨).

شغلت ثم أتت ترقبه

فإذا هي بعظام ودما

فأفاقت فوقه ترشفه

وأغيض القلب منها ندما

فالدّم في موضع خفض عطف على العظام ، ولكنّه جاء به على الأصل مقصورا كما ترى ، وكان الأصمعى يقول : إنّما الروايه : فإذا هي بعظام ودماء ثم قصر الممدود ، والأطوم : البقره الوحشيه ، وبرغزها : ولدها ، والغبس جمع أغبس وهى الكلاب.

### مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين

(١)

حدثني على بن سليمان قال : سألت رجلا أبا العباس في مجلسه عن قول الشاعر :

مرحبا بالذى إذا جاء جاء ال

خير أو غاب غاب عن كلّ خير

فقال : أيهجوه أم يمدحه؟ فقال : بل يهجوه ، وفيه تقديران : أحدهما : تفسير محمد بن يزيد ، قال : يصفه بالغفله والبلاده ، وتقديره : مرحبا بالذى إذا جاء جاء الخير ، أى حضوره غيبه ، فهذا المصراع فى ذكر بلادته وغفلته ، ثم قال : أو غاب غاب عن كلّ خير ، معناه : أنّ الخير عندنا ، فإذا غاب غاب عن كلّ خير ، لأنّه لا يرجع إلى خير عنده.

قال أبو العباس أحمد : إنّما وصفه بالحرمان فقط ، وتقدير الكلام عنده : مرحبا بالذى إذا جاء غاب عن كل خير جاء الخير أو غاب ، يصفه بالحرمان والشؤم على كلّ حال.

وقد رواه غيرهما بالنصب ، معناه مرحبا بالذى إذا جاء أتى الخير أى : صادف الخير عندنا ، أو غاب غاب عن كل خير ، أى : أنّه لا يرى الخير إلّا عندنا ، فإذا غاب عتّا حرم ، ولم يصادف خيرا ، ومثل هذا ممّا يسأل عنه : [الوافر]

٣٩٩- (٢) سألنا من أباك سراه تيم

فقال : أبى تسوّده نزارا

تقديره : سألنا أباك نزارا من سراه تيم تسوّده؟ فقال : أبى ، ينتصب «أباك» بوقوع السؤال عليه و «نزارا» بدل منه ، «من» رفع بالابتداء وسراه مبتدأ ثان وتسوّده الخبر ، والمبتدأ الثانى والخبر خبر الأول ، وقوله : فقال أبى ، تقديره : هو أبى ، فيكون

١- انظر مجالس العلماء (٣٣١).

٢- ٣٩٩- الشاهد بلا نسبة في إعراب أبيات ملغزه (ص ١٢٣).

خير ابتداء مضمر ، وإن شئت رفعته بالابتداء والخبر بعده مقدر ، كأنك قلت : أبي تسوده سراه تيم.

### مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيده

(١)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : حدثني محمد بن يزيد قال : حدثنا المازني عن أبي عبيده قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ : (لَاتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا) [الكهف : ٧٧] ، فسألته عنه فقال : هي لغه فصيح ، وأنشد قول الممزق العبدى (٢) : [الطويل]

وقد اتخذت رجلى إلى جنب غرزها

نسيفا كأفحوص القطاه المطرق

يقال اتخذ اتخذًا ، وتخذ يتخذ اتخذًا بمعنى واحد.

### مجلس أبي عمرو مع الأصمعي

(٣)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان ، حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى قال : حدثنا أبو الفضل الرياشي قال : سمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : الشّعف بالعين غير معجمه أن يقع في القلب شيء فلا يذهب ، يقال : قد شعفني يشعفني إذا ألقى في قلبي ذكره وشغله ، وأنشد للحارث بن حلّزه اليشكريّ : [الكامل]

٤٠٠- (٤) ويئت مما كان يشعفني

منها ولا يسليك كاليأس

قلت : قرأت القراء : (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) [يوسف : ٣٠] بالغين معجمه وشعفها بالعين غير معجمه.

### مجلس الأصمعي مع الكسائي

(٥)

حدّث حماد بن إسحاق عن أبيه ، قال : كنا عند الرشيد فحضر الأصمعي والكسائي فسأل الرشيد عن بيت الراعي : [الكامل]

ص : ٩١



٢- مرّ الشاهد رقم (٥٤).

٣- انظر مجالس العلماء (ص ٣٣٤).

٤- ٤٠٠- الشاهد للحارث بن حلزه اليشكري في ديوانه (ص ٤٩)، ولسان العرب (شعف)، وشرح اختيارات المفصّل (٢ / ٤٣٦) ،  
وشعراء النصرانيه (ص ٤٢٠).

٥- انظر مجالس العلماء (ص ٣٣٦)، والخزانه (١ / ٥٠٣).

٤٠١- (١) قتلوا ابن عفان الخليفة محرما

ودعا فلم أر مثله مخذولا

فقال الكسائي : كان قد أحرم بالحج ، فضحك الأصمعي وتهاتف فقال الرشيد : ما عندك؟ فقال : والله ما أحرم بالحج ولا أراد أيضا أنه دخل في شهر حرام ، كما يقال : أشهر وأعام إذا دخل في شهر وفي عام ، فقال الكسائي : ما هو إلا هذا ، وإلا فما معنى الإحرام؟ قال الأصمعي : فخبّرني عن قول عدى بن زيد : [الرملة]

٤٠٢- (٢) قتلوا كسرى بليل محرما

فتولّى لم يمتّع بكفن

أى إحرام لكسرى؟ فقال الرشيد : فما المعنى؟ فقال : يريد أنّ عثمان لم يأت شيئا يوجب تحليل دمه ، وكل من يحدث مثل ذلك فهو في ذمه ، فقال الرشيد : يا أصمعي ما تطاق في الشعر.

**مجلس أبي يوسف مع الكسائي**

(٣)

حدّث أبو العباس أحمد بن يحيى قال : حدّثني سلمه عن الفراء قال : كتب الرشيد في ليله من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة : أفتنا حاطك الله في هذه الأبيات : [الطويل]

٤٠٣- (٤) فإن ترفقى يا هند فالزفق أيمن

وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عزيمه

ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم

فقد أنشد البيت : عزيمه ثلاث ، وعزيمه ثلاثا بالنصب ، فكم تطلق بالرفع وكم تطلق بالنصب؟ قال أبو يوسف : فقلت في نفسى : هذه مسأله فقهيّه نحويه ، إن قلت فيها بظنى لم آمن الخطأ ، وإن قلت : لا- أعلم قيل لى : كيف تكون قاضى القضاء وأنت لا تعرف مثل هذا؟ ثم ذكرت أنّ أبا الحسن على بن حمزه الكسائي معى فى الشارع ، فقلت : ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يكرم ، وقلت للجاريه : خذى

- ١- ٤٠١- الشاهد للراعى النميرى فى ديوانه (ص ٢٣١) ، وجمهره اللغه (ص ٥٢٢) ، وتهذيب اللغه (٥ / ٤٥) ، وأساس البلاغه (حرم) ، ولسان العرب (حرم) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٧٥١) ، وتاج العروس (حرم) ، وبلا نسبه فى مقاييس اللغه (٢ / ٤٥) ، ومجمل اللغه (٢ / ٤٩) ، والمخصّص (١٢ / ٣٠٠).
- ٢- ٤٠٢- الشاهد لعدى بن زيد فى ديوانه (ص ١٧٨) ، والمزهر (١ / ٥٨٤) ، وبلا- نسبه فى لسان العرب (حرم) ، وجمهره اللغه (ص ٥٢٢) ، وتاج العروس (حرم).
- ٣- انظر مجالس العلماء (ص ٣٣٨) ، والخزانه (٢ / ٧٠).
- ٤- ٤٠٣- الشاهد هو البيت الثانى وهو بلا نسبه فى خزانه الأدب (٣ / ٤٥٩) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٤٨) ، وشرح المفصل (١ / ١٢) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٣).

الشمعه بين يديّ ، فدخلت إلى الكسائي وهو فى فراشه ، فأقرأته الرّقعته فقال لى : خذ الدّواه واكتب : أمّا من أنشد البيت بالرفع فقال : عزيمه ثلاث فإنّما طلقها بواحد ، وأنبأها أنّ الطّلاق لا يكون إلّا بثلاثه ولا شىء عليه ، وأمّا من أنشد : عزيمه ثلاثا فقد طلقها وأبانها لأنّه كأنه قال : أنت طالق ثلاثا ، وأنفذت الجواب ، فحملت إلى آخر اللّيل جوائز وصلات ، فوجهت بالجميع إلى الكسائي .

### مجلس الرشيد مع المفضل الضّببى

قال الزجاجى فى (أماليه) (١) : أخبرنا أحمد بن سعيد الدمشقى ، حدثنا الزبير ابن بكار ، حدثنى عمى مصعب بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مصعب قال : قال المفضل الضّببى : وجه إلى الرشيد فما علمت إلّا وقد جاءنى الرسول ليلا فقال : أجب أمير المؤمنين ، فخرجت حتى صرت إليه وهو متكى ، ومحمد بن زيده عن يساره ، والمأمون عن يمينه ، فسلمت فأومى إلى بالجلوس فجلست ، فقال لى : يا مفضل ، قلت : لبيك يا أمير المؤمنين ، قال : كم فى (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ) [البقره : ١٣٧] من اسم؟ فقلت : ثلاثه أسماء يا أمير المؤمنين ، قال : وما هى؟ قلت : الياء لله عز وجل ، والكاف الثانيه لرسول الله صلى الله عليه وسلّم ، والهاء والميم والواو فى الكفار ، قال : صدقت ، كذا أفادنا هذا الشيخ يعنى الكسائي ، وهو إذ جالس ، ثم قال : فهمت يا محمد؟ قال : نعم ، قال : أعد المسأله ، فأعادها كما قال المفضل ، ثم التفت فقال : يا مفضل عندك مسأله تسأل عنها؟ قلت : نعم يا أمير المؤمنين . قول الفرزدق : [الطويل]

٤٠٤- (٢) أخذنا بأفاق السماء عليكم

لنا قمرها والنجوم الطوالع

قال : هيهات ، قد أفادنا هذا متقدّما قبلك هذا الشيخ ، لنا قمرها يعنى الشمس والقمر ، كما قالوا : سنّه العمرين ، يريدون أبا بكر وعمر ، قلت : زياده يا أمير المؤمنين فى السؤال ، قال : زد ، قلت : فلم استجيز هذا؟ قال لأنه إذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان أحدهما أخفّ على أفواه القائلين غلبوه فسّموا الآخر باسمه ، فلمّا كانت أيام عمر أكثر من أيام أبى بكر وفتوحه أكثر غلبوه وسّموا أبا بكر باسمه ، وقال تعالى : (بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ) [الزخرف : ٣٨] ، وهو المشرق والمغرب ، قلت : قد بقيت مسأله أخرى ، فالتفت إلى الكسائي وقال : أفى هذا غير ما قلت؟ قلت : بقيت الغايه التى

ص : ٩٣

١- انظر المزهر للسيوطى (٢ / ١٨٩) ، والمسأله ليست فى الأمالى .

٢- ٤٠٤- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ٤١٩) ، وخزانه الأدب (٤ / ٣٩١) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٣) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٨٧) ، ولسان العرب (عوى) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (شرق) و (قبل) ، والمقتضب (٤ / ٣٢٦) .

أجراها الشاعر المفتخر في شعره ، قال : وما هي؟ قلت : أراد بالشمس إبراهيم خليل الرحمن ، وبالقمر محمدا صلى الله عليه وسلم عليهما ، وبالنجوم الخلفاء الراشدين ، قال : فاشرب أمير المؤمنين ، ثم قال : يا فضل بن الربيع احمل إليه مائه ألف درهم ومائه ألف لقضاء دينه.

### مسألة بين الزجاجي وبين ابن الأنباري في معنى المصدر

قال الزجاجي في كتابه المسمى (إيضاح علل النحو) (1): مسألة جرت بيني وبين أبي بكر الأنباري في المصدر ، قلت له مره : ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغه؟ فقال : المصدر : المكان الذي يصدر عنه ، كقولنا : مصدر الإبل وما أشبهه ، ثم تقول : مصدر الأمر والرأى تشبيها ، والمصدر أيضا هو الذي يسميه النحويون مصدرا ، كقولنا : ضرب زيد ضربا ومضربا وقام قياما ومقاما وما أشبه ذلك ، والمفعل يكون مكانا ومصدرا ، قلت له : فإذا كان كذلك فلم زعم الفراء أنّ المصدر منصدر عن الفعل ، فأى قياس جعله بمنزله الفاعل؟ وقد صحّ عندك أنّه يكون معمولا فيه بمعنى مصدر أو مكان كما ذكرت وهل يعرف في كلام العرب مفعل بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقا به؟ فقال : ليس هو كذلك عند الفراء ، إنّما هو عنده بمعنى مفعول ، كأنه أصدر عن الفعل لا أنه هو صدر عنه ، فهو بمعنى مفعول ، كما قيل : مركب فاره ومعناه مركوب ومشرب عذب ومعناه مشروب ، قال الشاعر : [الطويل]

٤٠٥- (٢) وقد عاد عذب الماء بحرا فزادني

على ظمئى أن أبحر المشرب العذب

أراد المشروب العذب ، يقال : أبحر الماء واستبحرته ، إذا صار ملحا غليظا ، قلت له : ليس يجب أن يجعل دليله على صحه دعواه ما ينازع فيه ولا يسلم له ، ولا يجده في كلام العرب ، قال : فأين وجه المنازعه هاهنا؟ قلت له : إجماع النحويين كلهم على أنّ المأكل يكون بمعنى الأكل والمكان والمشرب بمعنى الشرب والمكان ، ومنه قيل : رجل مقنع أى مقنوع به ، وليس في كلام العرب مفعل بمعنى مفعول ، ليس فيه مكرم ، بمعنى مكرم ، ولا- معطى بمعنى معطى ولا مقفل بمعنى مقفل ، إنما يجيء المفعول بمعنى المفعول فهل تعرف أنت في كلامهم مفعلا بمعنى مفعول معدولا عنه ، فيكون مصدرا ملحقا به ، هل تعرفه في كلامهم أو تذكر له شاهدا

ص: ٩٤

١- انظر الإيضاح في علل النحو (ص ٦٢).

٢- ٤٠٥- الشاهد لنصيب في ديوانه (ص ٦٦) ، ولسان العرب (بحر) ، و (خرف) ، وأساس البلاغه (ملح).

من شعر أو غيره ، أو روايه أو قياسا يعمل عليه؟ فقال : إنّ أصحابنا يقولون : المصدر جاء بمعنى مفعّل شاذًا لا يقاس عليه ، إنّما هو اختصاص غير مقيس عليه ، والشواذ في كلامهم غير مدفوعه. قلت له : أمّا إذا صاروا إلى باب الشهوات والدعاوى بغير برهان فالكلام بيننا ساقط ، فأما الشواذ فإنّما يقبل ما نقلته النقلة وسمع منها في شعر أو شاهد كلام ، لا ما يدّعيه المدّعون قياسا ، وقد قال بعض أصحابنا : إنّ المصدر بمعنى الانصدار ، كأنّه ذو الانصدار منه ، كما قيل : السّلام المؤمن ، ومعناه ذو السّلام ، قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنّه في معنى فاعل ، وقد مضى الكلام فيه ، فذكرت ما جرى بيننا لأبي بكر بن الخياط فقال : هذه أشياء يولّدها من عنده على مذاهب القوم ، ليست محكيه عن الفراء ولا موجوده في كتبه ، ولكنّها ممّا يرى أنّها تؤيد المذهب وتنصره ، ثم رأيت بعد ذلك بمدّه بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريبا منها في بعض كتبه ولم يرجع عنها.

## مسائل سأل عنها أبو بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي

### إشاره

هذه إحدى عشره مسأله سأل عنها أبو بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي في كتاب أنفذه إليه من طبريه إلى دمشق فكتب إليه في الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك وأتمّ نعمته عليك وأدامها لك ، وقفت يا أخي جعلني الله فداك على مضمّن كتابك الوارد مع أخينا حفظه الله ، والجواب عنه يصدر إليك ولا يتأخر بحول الله ومشيتته ، ووقفت على ما ضمّنته آخره من المسائل التي اشتبهت عليك ، وبادرت إليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلّق قلبك بها ، وليتعلّل أخونا حفظه الله الانتفاع بها ، وأتبعها مسائل من عندي منتخبه من ضروب شتى ، أنت تقف عليها وتذكرني بها ، ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تنقبض في مفاتيحي به ، فإنّي أسرّ بذلك ، وأقضى إليك فيه ما عندك على مبلغ ما يتناهى إليه علمي إن شاء الله تعالى.

### المسأله الأولى

أما قولهم : «هذا زيد السّعدى سعد بكر» وقولك : كيف يعرب سعد ، وما الاختيار فيه فإنّ هذه المسأله يختار فيها الكوفيون الخفض ، فيقولون : زيد السّعدى سعد بكر ، قالوا : لأن معنى قولنا : زيد السّعدى : زيد من سعد ، ثم تقول : سعد بكر على الترجمة ، لأننا نريد بهذا الكلام الإضافه ، وليس يمتنعون من إجازته نصبه.

فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتّه ، لأنّ قولنا : زيد السعديّ ، سعد مرفوع وليس بمرفوع ، وإنّما الياء المثقله فى آخره دلّت على النسب إليه ، ولا- يكون المضاف إليه أولا- والدال على الإضافه آخرا ، ولعمري أنّ النسب إضافه ، لأنّنا إذا قلنا : رجل بكرى وتميمى فإنّما نضيفه إليه ، ولكنّه ليس على طريقه المضاف والمضاف إليه ، وليس هاهنا لفظ خافض ولا مخفوض ، وقد سمى سيويه النسب إضافه على الوجه الذى ذكرته لك ، فيقول أصحابنا : «زيد السعديّ سعد بكر» بالنصب على أعنى سعد بكر ، ولا- يمتنعون من الرفع على معنى هو : سعد بكر ، وليست هذه المسأله مسطره لأصحابنا فى شىء من كتبه ، وهى مسطره فى كتب الكوفيين ، ولكنى سألت عنها أبا بكر بن الخياط وابن شقير ، فأجابنى بما ذكرته لك.

## المسأله الثانيه

كيف الاختيار فى النسب إلى ماذرايا وجرجرايا (١) وقاليقلا- ، أما جرجرايا وماذرايا فالاختيار فى النسب إليهما أن تقول : جرجرائى وماذرائى بهمزه بعد ألف بعدها ياء النسب ، وقياس ذلك أنّ الألف التى فى آخر جرجرايا وماذرايا يلزم حذفها فى النسب ، لأنّ الألف فى النسب إذا وقعت خامسه فصاعدا يلزم حذفها ، كما تقول فى النسب إلى حبارى حبارى ، وإلى جحججى (٢) جحججى ، هذا متفق عليه ولا خلاف فيه ، فلمّا وقعت الألف فى هذين الاسمين سابعه كان حذفها لازما ، فلمّا حذفت الألف بقيت فى آخر الاسم ياء قبلها ألف فى موضع حركة طرفا فلزم قبلها ألفا والإبدال منها همزه ، كما يلزم مثل ذلك فى سقاء وشفاء ، وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفا قبلها ألف لزم قبلها همزه على هذا القياس ، فقيل : جرجرائى وماذرائى كما ترى ، وقال سيويه (٣) فى النسب إلى حولايا وبردرايا (٤) : حولائى وبردرايى ، قال : تحذف الألف الأخيره لأنّها سادسه ، وتقلب الياء التى قبلها ألفا لوقوعها طرفا قبل ألف ، ثم تبدل منها همزه ، وإن شئت قلت : جرجراوى وماذراوى ، فأبدلت من الهمزه واوا كما أجازوا فى سماء : سماوى وفى كساء : كساوى وفى سقاء : سقاوى تشبيها

ص: ٩٦

- ١- ماذرايا : قريه فوق واسط. (معجم البلدان ٤ / ٣٨١). وجرجرايا : بلد من أعمال النهروان (معجم البلدان ٢ / ٥٤).
- ٢- جحججى : حى من الأنصار. (انظر لسان العرب : جحجج).
- ٣- انظر الكتاب (٢ / ٢٧٢).
- ٤- حولايا : قريه كانت بنواحي نهروان. (معجم البلدان ٢ / ٢٦٦) ، وبردرايا : موضع بالنهروان فى أعمال العراق. (معجم البلدان ١ / ٥٥٥).

لها بحمراوى وصفراوى ، وكما أجازوا فى التثنيه كساوان وسقاوان تشبيها بقولهم : حمراوان ، والوجه الهمز ، وكذلك قد أجاز سيويه (١) فى النسب إلى سقايه وصلايه سقاوى وصلاوى ، والاختيار عنده سقاوى وصلائى على ما ذكرت لك.

وأما قاليقلا فليس من هذا ، لأن هذا من جنس الأسماء المركبه من اسمين نحو : معديكرب وبعلبك ورام هرمز وشغر بعر فى قولهم : «ذهب القوم شجر بعر» أى : متفرقين ، و «ذهبت غنمه شذر مذر» ، وكذلك (قالى قلا) ، حكاه سيويه (٢) فى هذا الباب مع هذه الأسماء ، وذكر أنه فى اسمين جعلاسما واحدا ، فالتسبب إلى هذا الجنس من الأسماء بحذف الآخر والنسب إلى الصدر ، كقولك فى النسب إلى معديكرب : معدى وإلى رام هرمز : رامى وإلى بعلبك : بعلى ، فأما قولهم : بعلكى فمولد من اصطلاح العامه عليه ، وإنما وجب حذف الآخر من هذا الجنس فى النسب كما تحذف هاء التأنيث ، لأن القياس فيهما سواء ، كقولك فى طلحه : طلحى وفى عائشه : عائشى فكذلك قاليقلا-، النسب إليه : قالى كما ترى بحذف العجز ، والنسب إلى الصدر كما ذكرت لك.

### المسأله الثالثه

كيف الاختيار فى قولهم : «هذه ثلاث مائه درهم فضّه خلاص وازنه جياذ» الرفع أم النصب؟ أمّا الوجه فى الفضّه والخلاص والجياذ فالنصب ، لأن هذا تمييز جنس الفضّه وتخليصه ، فتقول : هذه ثلاث مائه درهم فضه خلاصا جياذا ، فنصبه على التمييز والتفسير ، فتميز ثلاث مائه بالدرهم المخفوض ، لأنّه وإن كان مخفوضا فهو مفسّر لجنس الفضه ، لأن ثلاث المائه جائز أن تكون دراهم وغير دراهم ، ثم تميز الجمله بالفضه ، أعنى جمله الدراهم التى دلّ عليها الدرهم بالفضه ، لأن الدراهم جائز أن تكون فضه وغير فضه من شبه ونحاس وورصاص وحديد ، تم تميز الفضه بالخلاص لأنّ منها خلاصا وغير خلاص ، ثم تميز ذلك بالجياذ ، هذا وجه الإعراب والاختيار ، والرفع جائز على إضمار المبتدأ فتقول : هذه ثلاث مائه درهم فضّه خلاص جياذ ، وأمّا الاختيار فى «وازنه» لو أفردتها فالرفع ، فتقول : هذه ثلاث مائه درهم وازنه فترفعها على النعت ، لأنّها ممّا يميّز بها ما قبلها ، لأنّها غير ممّيّزه جنسا من جنس ، إذ كانت غير دالّه على جنس من الأجناس ، كدلاله الفضه والخلاص والجياذ ، وإنما هى

ص: ٩٧

١- انظر الكتاب (٣ / ٣٨١).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٣٣٧).



نعت ، كأنه أراد أنها وازنه كامله غير ناقصه ، والنصب فيها جائز ، وإذا ذكرت مع الفضة والخلاص والجياد نصبتها معها فقلت : هذه ثلاث مائه درهم فضه خلاصا وازنه جيادا ، والاختيار ما ذكرت لك.

#### المسألة الرابعه

كيف الاختيار في تعريف «ثلاث مائه درهم»؟ لا يجوز أصحابنا البصريون أجمعون في هذه إلّا إدخال الألف واللام في الاسم الأخير المخفوض ، فيقولون : ما فعلت ثلاث مائه الدرهم وأربع مائه الدينار ، وكذلك كلّ عدد فسّر بمخفوض مضاف إليه ، فتعرفه بإدخال الألف واللام في المضاف إليه ، نحو قولك خمسه الأثواب وخمسه الغلمان وثلاث مائه الدرهم وألف الدينار ، هذا هو القياس في تعريف كل مضاف أن يعرّف المضاف إليه ، مثل قولك : هذا غلام رجل وفسر عبد ، تقول في تعريفه : ما فعل غلام الرجل وفسر العبد ، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه ، قال ذو الرّمّه : أنشده سيوييه : [الطويل]

٤٠٦- (١) وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى

ثلاث الأثافي والرّسوم البلاقع

ولم يقل : الثلاث الأثافي وقال الفرزدق : أنشده أبو عمر الجرمي : [الكامل]

٤٠٧- (٢) ما زال مذ عقدت يده إزاره

فسما فأدر ك خمسه الأشبار

والكوفيون يجيزون : ما فعلت الخمسه الأثواب والعشره الدراهم والخمس الجوارى والثلاث المائه الدرهم ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافه ، وكان الكسائي يروى عن العرب أنها تقول : هذه الخمسه الأثواب والمائه الدرهم ، قال :

ص : ٩٨

١- ٤٠٦- الشاهد لدى الرمه في ديوانه (ص ١٢٧٤) ، وإصلاح المنطق (ص ٣٠٣) ، وجواهر الأدب (ص ٣١٧) ، وخزانه الأدب (١ / ٢١٣) ، والدرر (٦ / ٢٠١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٠٨) ، وشرح المفصل (٢ / ١٢٢) ، ولسان العرب (خمس) ، ومجالس ثعلب (ص ٢٧٥) ، وبلا نسبه في أمالي ابن الحاجب (١ / ٣٥٨) ، وتذكره النحاه (٣٤٤) ، وشرح الأشموني (١ / ٨٧) ، والمقتضب (٢ / ١٧٦) ، والمنصف (١ / ٦٤) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٠).

٢- ٤٠٧- الشاهد للفرزدق في ديوانه (ص ٣٠٥) ، والجنى الداني (ص ٥٠٤) ، وجواهر الأدب (ص ٣١٧) ، وخزانه الأدب (١ / ٢١٢) ، والدرر (٣ / ١٤٠) ، وشرح التصريح (٢ / ٢١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣١٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٥٥) ، وشرح المفصل (٢ / ١٢١) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٢١) ، والمقتضب (٢ / ١٧٦) ، وبلا نسبه في إصلاح المنطق (ص ٣٠٣) ، وأوضح المسالك (٣ / ٦١) ، والدرر (٦ / ٢٠٣) ، وشرح الأشموني (١ / ٨٧) ، ولسان العرب (خمس) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٣٦) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١٦).

«شبهوه بقولهم: هذا الحسن الوجه والكثير المال»، وليس مثله، لأن قولك: «هذا حسن الوجه»، مضاف إلى معرفه، ولم يتعرف لأن إضافته غير محضه، فلمّا أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرفته بهما، وإنما عوّل الكسائي في ذلك على السماع، ولم يكن ليروي رحمه الله إلا ما سمع، ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء ولا من يؤخذ بلغته، وليس كل شيء يسمع من الشواذ والنوادير يجعل أصلا يقاس عليه.

أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج قال: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: «إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك». وأخبرنا أبو إسحاق قال: أخبرني أبو العباس المبرد قال: أخبرني أبو عثمان المازني قال: أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي قال: أخبرني أبو زيد الأنصاري أن قوما من العرب يقولون: هذه العشرة الدراهم والخمسة الأثواب، فيجمعون بين الألف واللام والإضافه، قال: وليس هم بالفصحاء، وقد حكى أيضا الأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاياه عن بعضهم وردّها وقال: ليس بمأخوذ بها.

قال أبو عمر الجرمي: فقلت لمن يجيز: «هذه الخمسة الدراهم والعشرة الأثواب» بالخفض: كيف تقول: هذا نصف الدرهم وثلاث الدراهم؟ أتجيز «هذا النصف الدرهم والثلاث الدراهم»؟ فقال: لا، هذا غير جائز، لا أقول إلا: «هذا نصف الدرهم وثلاث الدراهم» فقلت له: فما الفصل بينهما؟ فقال: الفصل بينهما أن العرب قد تكلمت بذاك ولم تتكلم بهذا، فقلت له: فهذه روايه أصحابنا عنهم تعارض روايتكم، وهذا بيت الفرزدق وبيت ذى الرمه، وبعد فهذا القياس اللازم في تعريف المضاف، إنما يعرف بتعريف المضاف إليه، فلم يأت بمقنع، وإذا كان العدد مفسرا بمنصوب يميز الجنس فأردت تعريفه أدخلت الألف واللام في أوله، ولم تدخلها في المميز لعلتين: إحداهما: أن التمييز لا يجوز تعريفه، لأنه واحد دال على جنس، والواحد من الجنس منكور، والأخرى: لأن تعريف المميز لا يعرف المميز منه لانقطاعه عنه وانفصاله عنه، فلا فائده في تعريفه إذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف به، فتقول: «ما فعلت لأحد عشر درهما والتسعه عشر ثوبا والخمسون درهما والتسعون ثوبا»، وكذلك ما أشبهه، هذا هو القياس وعليه اجتماع جله النحويين من البصريين والكوفيين وحدّاق الكتاب، وقد أجاز بعضهم: «ما فعلت الثلاثه العشر درهما»، فأدخل الألف واللام في موضعين، وذلك خطأ لأن هذين الاسمين قد جعلتا بمنزله اسم واحد، وأقبح منه إجازة بعضهم: «ما فعلت الخمسه العشر الدرهم»، فأدخل الألف واللام في ثلاثه مواضع، وهذا كله فاسد، وكذلك

تقول : «هؤلاء ما فعلت العشرون الدرهم» وعليه أكثر الكتاب ، والقياس ما ذكرت لك ، وقد جاء في كلام العرب ما ركب من اسمين جعلاً اسماً واحداً ، ثم عرف فأدخلت الألف واللام في أوله ، وذلك قول ابن أحرر ، أنشده سيبويه والفراء والأصمعي والجماعه : [الوافر]

٤٠٨- (١) تفقاً فوقه القلع السواري

وجنّ الخازباز به جنونا

فأدخلوا الألف واللام في صدر الاسم ثم لم يعيدوهما.

### المسألة الخامسة

قولك : «هذا عشرون درهما نصفين أو نصفان»؟ وما الوجه في ذلك؟ الوجه في نصفين الرفع لأنهما صفة للعشرين ، وليس ما يميز جنس العشرين من سائر الأجناس ، والنصب بعد ذلك جائز على التمييز ، والرفع أجود.

### المسألة السادسة

قوله : ما العله في تأنيث قوله عز وجل : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ نَهْ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام : ١٦٠]؟ اعلم أنّ هذه الآية تقرأ على وجهين : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ نَهْ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) بتنوين عشر ورفع الأمثال صفة للعشر ، وجعلوا العشر حسناً ، فلذلك أنثوا لأن ذكر الحسنه قد جرى متصلاً بالعشر ، فلا لبس في ذلك ، وتقرأ : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ نَهْ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) بترك التنوين وخفض الأمثال ، والمثل مذكر ، ولكنه أنث حملاً على المعنى لأن الأمثال حسنة ، والأصل : فله عشر حسنة أمثالها ، ومثله ممّا أنث حملاً على المعنى - واللفظ مذكر - قول ابن أبي ربيعة (٢) : [الطويل]

فكان مجنّي دون من كنت أتقى

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فأنث والشخص مذكر لأنه أراد نساء وفسر ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، ومثله قول الأعور بن البراء الكلابي (٣) :

[الطويل]

ص: ١٠٠

١- ٤٠٨- الشاهد لابن أحرر في ديوانه (ص ١٥٩) ، وإصلاح المنطق (ص ٤٤) ، وجمهره اللغة (ص ٢٨٩) ، والحيوان (٣ / ١٠٩) ، وخزانه الأدب (٦ / ٤٤٢) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٠٥) ، وشرح المفصل (٤ / ١٢١) ، ولسان العرب (فقاً) ، و (خوز) ، و (قلع) ، و (جنن) ، وبلا نسبه في فقه اللغة للصاحبى (ص ١٤٣) ، ولسان العرب (أين) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٠٧).  
٢- مرّ الشاهد رقم (١٣١).



وإن كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر

فأنت والبطن مذكر ، لا خلاف فيه ، لأنه جعل البطن قبيله فحمله على المعنى ، وفسر ذلك بقوله : وأنت برىء من قبائلها العشر ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ( وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ) [الأعراف : ١٦٠] ، فأنت والسبب مذكر لأنه أراد بالسبب الأمه والجماعه ، وفسر ذلك بقوله : (أَسْبَاطًا أُمَمًا) فقر الأسباط بالأمم ، وفي هذه الآية سؤال آخر أن يقال : لم قال : اثنتى عشره أسباطا ، ففسر بالجمع ولم يقل اثنتى عشر سببا ، كما تقول : رأيت اثنتى عشره امرأه ، ولا تقول : نساء ، ولا يفسر العدد بعد العشره إلى التسعه والتسعين إلا بواحد يدل على الجنس ولا يفسر بالجمع ؟ والجواب فى ذلك : أنه لما قصد الأمم ولم يقصد السبب نفسه لم يجز أن يفسره بالسبب نفسه ويؤنث ، ولكنه جعل الأسباط بدلا من اثنتى عشره ، وهو الذى يسميه الكوفيون المترجم ، فهو منصوب على البدل لا على التمييز ثم فسره بالأمم ، ولو جاء بالأمه لقال : اثنتى عشره أمه ولم يقل أمما لأنه قد طابق اللفظ المعنى .

### المسأله السابعه

قولك : ما العله فى تحريك أرضين ولم يحركوا خمسين فى العدد العله فى ذلك أن الأرض مؤنثه لا خلاف فى ذلك ، ويقال فى تصغيرها : أريضة ، وما كان من المؤنث على ثلاثه أحرف لا هاء فيه للتأنيث فهو بمنزله ما فيه هاء التأنيث ، لأنها مقدره فيه ، ألا ترى أنها ترد فى التصغير فيقال فى تصغير هند وعين وشمس وأرض : هنيهه وعيينه وشميسه وأريضة؟ هذا مطرد غير منكسر ، إلما ما كان من نحو : حرب وذود وما أشبه ذلك ، فإن الهاء لا تلحقها فى التصغير لأنها فى الأصل مصادر سمى بها ، وما كان على ثلاثه أحرف من الأسماء المؤنثه ساكن الأوسط منه مفتوح الأول نحو : صحفه وجفنه وضربه ، فإذا جمع جمع السلامه فتح الأوسط منه ، فقيل : صحفات وجفنات وضربات ، وأرضات كذلك أيضا تحرك لأنها اسم مؤنث ، ولذلك قالت العرب فى جمعها الصحيح : أرضات ، ثم لما قالوا : أرضون فجمعوها بالواو والنون تشبيها لها بمائه وثبه وعزه وبابها ، لأنها مؤنثه كما أنها مؤنثه ، وإن لم تكن مثلها فى النقصان ، لأنهم قد يشبهون الشىء بالشىء وإن لم يكن مثله فى جميع أحواله ، حرّكوا أوسطها بالفتح كما يحركونه مع الألف والتاء لأنه هو الأصل فقالوا : أرضون ففتحوا كما قالوا : أرضات ففتحوا لأن ذلك هو الأصل ، وهذا داخل عليه .

قال سيبويه : فقلت للخليل : فلم قالوا : أهلون فأسكنوا الهاء ولم يحركوها كما حرّكوا أرضين؟ فقال : لأنّ الأهل مذكر ، فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقه ولم

يحتج إلى تحريكه ، إذ ليس بمؤنث يجمع في بعض الأحوال بالألف والتاء فيحرك لذلك قال الله تعالى : (شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا) [الفتح : ١١] ، وقال : (قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) [التحریم : ٦].

قال سيبويه (١) : فقلت له : فلم قالوا : أهلات فحرّكوا حين جمعوا بالألف والتاء؟ قال المخبّل السعدي : [الطويل]

٤٠٩- (٢) وهم أهلات حول قيس بن عاصم

إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرًا

فقال : شبهوه بأرضات ففتحوا لذلك ، قال سيبويه : ومنهم من يقول : أهلات فيسكن الهاء ، وهو أقيس ، والتحريك في كلامهم أكثر ، وهذا من الشواذ الذي يحكى حكاية ولا يجعل أصلا ، أعني جمع أهل أهلات ، ومثله في الشذوذ قول بعضهم في جمع حرّه : حرّون ، والحرّه كلّ أرض ملبسه حجاره ، وكل جبل حرّه ، والقياس : حرّات وحرّات ، لأنّه لم يلحقه نقصان فيجمع بالواو والنون عوضا من نقصانه ، وهذا نظير قولهم : أرضون ، وذكر يونس بن حبيب أنّ من العرب من يقول : إحزّون ، فيزيد في أوّله همزة ويكسرهما ، وهذا أشد من الأوّل ، فأما خمسون فليس من أرضين في شيء ، لأنّه اسم مبنّى للجمع من لفظ خمسة ولا واحد له من لفظه ينطق به ، وإنّما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثه وأربعين من أربعة ، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ، ثم تدخل الواو والنون عليها ، كما قيل في أرض : أرضات ثم أدخلت الواو والنون عليها ، فدلّت على حرّكتها.

## المسألة الثامنة

قول الشاعر : [البسيط]

٤١٠- (٣) اشدّد يديك بمن تهوى فما أحد

يمضى فيدرك حيّ بعده خلفا

وقول زهير : [الطويل]

٤١١- (٤) ألا لا أرى ذا إمّه أصبحت به

فتتركه الأيام وهي كما هيا

وقولك ما الوجه في قوله : «فيدرك» وفي قوله : «فتتركه الأيام» الرفع أو

ص : ١٠٢

١- انظر الكتاب (٧٧ / ٤).

٢- ٤٠٩- الشاهد للمخبّل السعدي في ديوانه (ص ٢٩٤) ، والكتاب (٧٧ / ٤) ، وخزانه الأديب (٨ / ٩٦) ، وشرح المفصل (٥ /

- ٣٣) ، ولسان العرب (أهل) ، وبلا نسبه فى الاشتقاق (ص ١٢٣).
- ٣- ٤١٠- الشاهد غير موجود فى المصادر التى بين أيدينا.
- ٤- ٤١١- الشاهد لزهير فى ديوانه (ص ٢٨٨) ، وبلا نسبه فى رصف المباني (ص ٢٠٠).

النصب؟ فالوجه فيهما النصب على الجواب ، لأنّ الرفع في مثل هذا يكون على أحد وجهين : إمّا على العطف على الأوّل إذا كان يحسن اشتراك الثاني مع الأوّل كقولك : «ما تأتينا فتحادثنا» بالرفع ، كأنّك قلت : ما تأتينا وما تحادثنا ، أو على القطع والابتداء ، كقولك أيضا في هذه المسألة : «ما تأتينا فتحادثنا» ، كأنّك قلت : فأنت تحادثنا الآن ، ومثله : «دعني فلا أعود» أي : دعني فإنّي لست ممّن يعود وكما قال الشاعر : [الطويل]

٤١٢- (١) فلا زال قبر بين تبنى وجاسم

عليه من الوسمي جود ووابل

فينبت حوذانا وعوفا منورا

سأتبعه من خير ما قال قائل

كأنّه قال : فهو ينبت ، ولم يجعله جوابا ، ولك أن تقول : «ما تأتينا فتحادثنا» إذا جعلته جوابا ، فيكون ذلك على معنيين ، أحدهما : أن يكون التقدير : ما تأتينا فكيف تحادثنا؟ أي : لو أتينا لحادثنا ، والوجه الآخر : أن يكون التقدير : ما تأتينا إلّا لم تحادثنا ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك ، وعلى هذا الوجه النصب في البيتين اللّذين سألت عنهما ، فيقال في قول زهير : المعنى إلّا لم تتركه الأيام وهي كما هيا ، وكذلك «فما أحد يمضى فيدرك حيّ بعده خلفا ، ألا ترى أنّك لو رفعت على العطف لكان التقدير : لا أرى ذا إمّه ولا تتركه الأيام ، وهذا غير مستقيم ، وكذلك البيت الآخر : فما أحد يمضى فيدرك بالرفع تقديره على العطف : فما أحد يمضى ولا يدرك ، وهذا محال لأنّه ليس يريد أن يقول : لا يمضى أحد ولا يدرك حيّ منه خلفا على نفيهما جميعا ، لأنّ المضي لا بدّ منه ، ولو رفعت أيضا على القطع والاستئناف لم يستقم ، وإذا بطل وجه الرفع فليس إلّا النصب على الجواب.

### المسألة التاسعة

«ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه» و «ما يسأل عن شيء فيخطئ فيه» أما قولك : «ما يسأل عن شيء فيجيب فيه» فيجوز فيه النصب والرفع ، النصب من وجهين ، والرفع من وجه واحد ، فأحد وجهي النصب : أن يكون التقدير : ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه بالنصب ، والتقدير : إلّا لم يجب فيه ، أي : قد يسأل فلا يجب ، هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب ، والوجه الثاني : أن يكون التقدير : ما

ص: ١٠٣

١- ٤١٢- البيتان للنابعه في ديوانه (ص ١٢١) ، والكتاب (٣ / ٣٦) ، والرّد على النجاه (ص ١٢٦) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٥٦) ، والمقتضب (٢ / ٢١).



يسأل عن شيء فكيف يجيب فيه؟ أى : لو سئل لأجاب ، ووجه الرفع على العطف ، ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه ، أى : ما يسأل عن شيء وما يجيب فيه ، وهو قبيح لأن ما لا يسأل عنه لا يجاب عنه ، ولكنه جائز مع قبحة ، يدخل فى النفى مع الأول.

وأما قولك : «ما يسأل زيد عن شيء فيخطئ فيه» فليس فيه إلّا النصب ، لأنّ وجه العطف فيه غير مستقيم ، ألا ترى أنّك لو قلت : ما يسأل عن شيء وما يخطئ فيه كان غير مستقيم ، فالابتداء به وقطعه عمّا قبله غير جائز ، فليس إلّا النصب على الجواب ، وفيه المعنيان اللذان فى المسألة الأولى ، «ما يسأل زيد عن شيء فيخطئ فيه» بالنصب ، والتقدير إلّا لم يخطئ فيه ، أى : قد يسأل فلا يخطئ ، والوجه الآخر : ما يسأل زيد عن شيء فيخطئ فيه ، أى : فكيف يخطئ فيه ، أى : لو سئل لأخطأ.

## المسألة العاشرة

قولك : ما السبب فى قولهم فى النسب إلى طيئ : طائي ، وما الأصل فى طيئ ومن أى شيء اشتقاقه؟.

أما قولهم فى النسب إلى طيئ : طائي فالنسب فى كلام العرب على ثلاثة أضرب : ضرب منه جاء مصروفا عن وجهه وحدّه شاذّا ، فسيبيله أن يحفظ حفظا ويؤدى ولا يقاس عليه ، وذلك قولهم فى النسب إلى العالیه : علويّ وإلى الشتاء : شتويّ وإلى الدّهر : دهرىّ وإلى الروح : روحانيّ وإلى درابجرد : دراوردىّ ، وإلى طيئ : طائيّ ، وإلى الرّىّ : رازيّ وإلى مرو : مروزيّ بزيادة الزاي ، وقد قيل : مروىّ على القياس ، وقالوا فى النسب إلى هذيل وفقيم كنانه : هذليّ وفقميّ ، والقياس : فقيميّ وهذيليّ ، وقالوا فى النسب إلى البادية : بدويّ وإلى البصره : بصريّ بكسر الباء ، هذا قول سيويه (١) ، وقال غيره : بل قولهم : بصريّ قياس لأنّه يقال للحجاره الرّخوه : بصره بفتح الباء وإلحاق هاء التّأنيث ، وبصر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان ، قالوا : ويلزم فى النسب حذف الهاء ، فإذا حذف الهاء لزم كسر الباء ، وهذا مذهب حسن ، ومن ذلك قولهم فى النسب إلى الأفق (٢) : أفقيّ وإلى حروراء (٣) وهو موضع : حروريّ وإلى جلولاء (٤) جلوليّ وإلى خراسان : خرّسيّ وخراسانيّ على القياس ، ثلاث لغات حكّاها

ص: ١٠٤

١- انظر الكتاب (٣ / ٣٧٤).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٣٦٨).

٣- حروراء : قريه بظاهر الكوفه. (معجم البلدان ٢ / ٣٤٦).

٤- جلولاء : مدينه قديمه مشهوره بإفريقيا ، ولها حصن وعين ثره فى وسطها. (الروض المعطار فى خبر الأقطار ص ١٦٨).

سيويه ، قال سيويه (١) : ومنه قولهم فى النسب إلى صنعاء صنعائى بالنون ، وكذلك قالوا فى النسب إلى بهراء (٢) وهى قبيله من قضاة : بهرائى بالنون ، وإلى دستواء - مدينه - : دستوائى بالنون ، وقال أبو العباس المبرد : النون فى قولهم : دستوائى وبهرائى وصنعائى بدل من الهمزه ، كما أنها فى عطشان بدل من ألف التأنيث التى فى عطشى ، وألف عطشى بمنزله الألف الثانية التى فى حمراء المبدال منها الهمزه لأنه اجتمع ألفان ساكنان فأبدلت الثانية همزه ، لأنها لو حذفت صار الممدود مقصورا ، فهذا الضرب كثير من النسب جدّا فى كلامهم ، والعمل فيه على السماع ، وقد ذكر سيويه أنّ قولهم فى النسب إلى طيئى (٣) : طائى من هذا النوع ، وعندى أنه مع ما ذكر سيويه فزوا فيه لو نسب إليه على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزه ، لأنّ فى طيئى ياءين وهمزه ، وكانت تلحقه ياء النسب مثقله وهى ياءان ، وكان السيل أن يقال : طيئى ، فتجتمع أربع ياءات وهمزه وكسرتان ، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود عن بابه ، فحذفوا الياء الأولى من طيئى وهى ساكنه ، فوجب قلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فقيلى : طائى ، فهذا قياسه .

وضرب منه يأتى على القياس ، كقولهم فى النسب إلى بكر : بكرى وإلى على : علوى وإلى فتى ورحى : فتوى ورحوى ، وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكوره فى حدّ النسب .

وضرب منه يأتى على لفظ فعّال أو فاعل ، كقولهم لصاحب الجمال : جمّال ، ولصاحب الحمر حمّار ، ولذى الدرع : دارع ولذى النبل : نابل ولذى التمر : تامر ولذى اللبن : لابن ، وهو مسموع ينقل ويحفظ .

فأمّا القول فى اشتقاق طيئى فإنى لا - أحفظ فيه شيئا عن أصحابنا إلّا ابن قتيبه ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصائغ أنّ (٤) «نقله الأخبار روى أنّ طيئا أول من طوى المناهل ، سمى بذلك وأنّ مرادا تمرّدت فسميت بذلك ، واسمها يحابر» قال : «ولا أرى كيف هذان الحرفان ، ولا أنا من هذا التأويل فيهما على يقين» .

فأمّا اشتقاق مراد من التمرّد فغير منكر لأنّ مرادا فعال من مرد فهو مارد وتمرّد فهو متمرّد ، واشتقاق مراد من التمرّد غير بعيد ، وأمّا اشتقاق طيئى من طويت فغير مستقيم ، لأنّ لام الفعل من طيئى همزه ومن طويت ياء فهو خالف له وليس يجوز أن يكون طيئى إلّا مشتقا ، والذى عندى فيه أنّ الطاءه الظله ، وحروف فائها وعينها ولامها موافقه لحروف طيئى ، فيشبه أن يكون فيعلا من ذلك .

ص : ١٠٥

١- انظر الكتاب (٣ / ٣٦٨) .

٢- انظر الكتاب (٣ / ٣٦٨) .

٣- انظر الكتاب (٣ / ٣٦٨) .

٤- انظر الاشتقاق (ص ٣٩٨) ، وأدب الكتاب (ص ٦٤) .

والناس في الاشتقاق على ثلاثه مذاهب : فأمّا جمهور العلماء من أهل اللغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وأبي عمرو وسيبويه والأخفش ويونس وقطرب والكسائيّ والفراء والأصمعيّ وأبي زيد وأبي عبيد وغيرهم على أنّ بعض الأسماء مشتق وبعضها غير مشتق ، وأهل الظاهر يذهبون إلى أنّ الكلام كله أصل في بابه ، ليس شيء منه مشتقاً من شيء ، فإن قيل : إنّ القطاميّ مشتق من القطم وهو الشّهوان للحم وغيره ، قالوا : بل القطم مشتق من القطاميّ ، وإن قيل لهم ، إنّ زهيرا من الأزهر وهو الأبييض قالوا : بل الأزهر من زهير وإن قيل لهم : إنّ الباتر في صفات السيف من البتر وهو القطع قالوا : لا ، البتر من الباتر ، ومن صيرّ أحد هذين أولى بأن يكون أصلاً من صاحبه ، بل الكلام كله أصل في بابه ، ويدفعون الاشتقاق أصلاً ، وهؤلاء ليس ممن يذهب مذهب أهل اللغة ، ولا يتعلق بأساليبها ، لأنه ليس أحد من أهل اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب .

وقوم يذهبون إلى أنّ الكلام كله مشتق ، وهذا شيء لم ألق أحداً ممن يوثق بعلمه يقول به ، ولا قرأت فيه كتاباً للمتقدمين مصنفاً ، وإنّما هو قول شاذ يتعلق به بعض المتكلمين التحقق باللغة ، وبعض الناس يزعم أنّ أبا إسحاق الزجاج كان يذهب إليه ، ومعاذ الله من ذلك ، وإنّما دعاهم إلى هذا إملاءً أبي إسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق ، وذلك أنّه توغل في كثير منه وتقلّد في كثير مما هو غير مشتق عند أهل اللغة أنّه مشتق ، فأما أن يعتقد أنّ الكلام كله مشتق فمحال لأنه لا بدّ للمشتق من أصل يتناهى إليه غير مشتق ، وذكرت في هذا الفصل رقعته أبي الحسن الصيمري المتكلم إلى أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد في هذا المعنى وجوابها منه ، فأجبت أن أتحدّثك بهما ، لما فيهما من الفوائد من حسن سؤال السائل وإجابته المجيب في الجواب .

كتب أبو الحسن الصيمري إلى أبي بكر بن دريد : أنت أدام الله عزّك كهف الأدب ، وإليك مفزع أهله فيما أشكل من اللغة ، واستعجم من معاني العربية ، وقد زعم قوم من أهل الجدل أنّ العرب تسمّت بأسماء تأدّت إليها صورها ولم يعرفوا هم معانيها وحقائقها ، فقيل لهم : أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التي لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها؟ فقالوا : لا هل يجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى تحته يعرفونه هم؟ وقالوا : إنّ العرب لم تدر ما الاستطاعه وما القدره وما القوه ، فما عندك في ذلك؟ وتفضّل بتعريفنا هل في كلامهم إذا قيل لأحدهم : بماذا استطعت قطع هذا الجبل وهذا الطّنب أو هذا اللحم أن يقول بسكين أو شفره أو

سيف؟ وهل يقولون: فلان قوي على فلان بماله أو بسيفه أو برمحه؟ وهل عندك أن قول الله عز وجل: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [آل عمران: 97]، أنه أراد به الراحله والزيد دون صحه بدنه أو أراد به صحه بدنه والزيد والراحله؟ وأفتنا في معنى قوله الله عز وجل: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ) [الأنفال: 60]، هل القوه ورباط الخيل مما استطاعوه أو غير ذلك؟ وإن حضرك - أيديك الله - شواهد من الشعر أو من مطلق كلام العرب بينت ذلك لنا وأتبعته مسؤولا بذكر ما قيل: إن العرب لم تعرف شيئا من حقائق الأعراض، وهل جائز عليهم أن يسموا شيئا لا يعرفون حقيقته أم لا؟ ومننت به علينا إن شاء الله تعالى، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك، وأيد أهل الأدب بك وحرس نعمته عليك ومواهبه لديك.

فأجابه أبو بكر بن دريد: وقفت أدام الله عزك على متضمن كتابك، فأما المسألة الأولى فقد بينتها في أول كتاب الاشتقاق، وهى قول من زعم من أهل الجدل أن العرب تسمت بأسماء تأدّت إليها صورها، ولم تعرف العرب حقائقها، وإنما تعلق هؤلاء الزاعمون بما ذكره الليث بن المظفر في (كتاب العين) عن الخليل أنه سأل أبا الدقيش (1) ما الدقش؟ فقال: لا أدري، إنما هي أسماء نسميها لا نعرف معناها، وهذا جهل من الليث وادعاء على الخليل، وذلك أن العرب قد سمّت دقشا ثم حقروه فقالوا: دقيش، ثم صرّفوه من فعل إلى فنعل فسمّوا دنقشا وكل هذه أسماء، فلو لم يكن للدقش أصل في كلامهم ولم يقفوا على حقيقته لم يجيئوا به مكبرا ومحقرا ومصرفا من فعل إلى فنعل، والدقش طائر أغبير أريقط معروف عندهم، قال غلام من العرب، أنشده يونس ومكوزه: [الرجز]

٤١٣- (٢) يا أمّته واخصبي العشيّه

قد صدت دقشين وسندريّه

وليس قول الليث مقبولا على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد نصر الله وجهه، والدليل على ذلك تخليط الليث في كتاب العين واحتجاجه بالأشعار الضعيفه، ثم بأشعار المولدين نحو أبي الشمقمق ومن أشبهه.

وأما قولك أيديك الله: أيجوز عندي أن توقع العرب اسما على ما لا معنى له؟

ص: ١٠٧

١- أبو الدقيش القناني الغنوي، وذكره ابن النديم بالسين المهمله. (انظر الفهرست ص ٧٦). وهو أحد فصحاء الأعراب.

٢- ٤١٣- الرجز بلا نسه في لسان العرب (دقش)، وتاج العروس (دقش)، والتنبيه والإيضاح (٢ / ٣١٨).

فهذا خلف من الكلام ، ليس فى كلامهم كلمه جد ولا هزل إلاً وتحتها معنى من فيها ، ولو تكلف ذلك متكلف حتى يستقصيه لأوضح منه ما خفى ، فأما قولهم : إنّ العرب لم تدر ما الاستطاعه وما القدره وما القوه فكيف يكون ذلك وقد جاء فى الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلفين؟ قال عمرو بن معد يكرب : [الوافر]

٤١٤- (١) إذا لم تستطع شيئاً فدعه

وجاوزه إلى ما تستطيع

وقال القطاميّ وهو حجه : [الوافر]

٤١٥- (٢) أمور لو تدبرها حلیم

لهيب أو لحدّر ما استطاعا

وهذا يكثر أدام الله تأييدك ، فأما القول فى أنّهم إذا قيل لأحدهم : بم استطعت قطع الجبل أو هذا الطنب أن يقول : بسكين أو شفره أو سيف فللاستطاعه عندهم موضعان : موضع بفضل قوه وشده بطش ، وموضع بآله نحو : السيف والشفره وما أشبههما ، وفى الجملة أنّهم لا- يؤمنون بالاستطاعه إلّا إلى الإنسان دون سائر الحيوان ، ولهم ترتيب فى لغتهم ، يقولون : فلان يستطيع أن يرقى هذا الجبل ، وهذا الجمل مطيق للسفر ، وهذا الفرس صبور على مماطله الحضر ، وكذلك قول الله عزّ وجلّ : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [آل عمران : ٩٧] ، إنّما قال : «استطاع» لما وقع الخطاب على «من» وهى تقع على من يعقل خاصه ، فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحجج بأى ضرب من الضروب كان مطلقا بزاد وراحله وصحه بدن وكيفما وجد السبيل إليه ، هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب.

وأما قوله عزّ وجلّ : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ) [الأنفال : ٦٠] فليس المراد بالقوه هاهنا قوه الأجسام التى بها يكون بطشها وتصرفها واقتدارها على ما تحاول ، لأنّ ذلك ليس إلى الناس الزيادة فيه ولا النقصان منه ، وإنّما الله يزيد فى قوى الأجسام وينقص منها كما يريد تبارك وتعالى ، وإنّما أريد به والله أعلم : وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوه أى : من الأشياء التى تتقوّون بها على العدو من سلاح وآله وأصحاب وأنصار ، وغير ذلك ممّا تفلّون به غرب عدوكم وتعلون به عليهم ، وكذلك قوله : (وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ) أى : وأعدّوا لهم من الخيل ما تتقوّون به عليهم ، وهذه القوه ورباط الخيل ما كانوا يستطيعون إعداده ويمكنهم ، فأمرؤا

ص: ١٠٨

١- ٤١٤- الشاهد لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه (ص ١٤٥) ، وتاج العروس (زمع) و (طوع) و (ودع) ، والأصمعيات (ص ١٧٥).

٢- ٤١٥- الشاهد فى ديوانه (ص ٣٤) ، وطبقات فحول الشعراء (ص ٥٣٨).

بإعداده للعدوّ ليرهبوهم وليخيفوهم ، وهذا باب يطول جدا ، وفيما أوّمت إليه دليل عما سواه مما يتصل به .

وأما سؤالك أزيدك الله عن مذاهب العرب فى العرض ، وهل كانوا عارفين به أم كيف سمّوا شيئا لا- يعرفون حقيقة ، فقد ذكرت لك أيدك الله أنّه ليس فى كلامهم من اسم هزل ولا- جدّ إلّما وتحتة معنى من جنسه ، ولكنّهم لم يكونوا يذهبون بالعرض مذاهب المتفلسفه ولا- طريق أهل الجدل ، وإن كان مذهبهم فيه لمن تدبّر مطابقا لغرض الفلاسفه والمتكلمين فى حقيقة ، وذلك أنّهم يذهبون بالعرض إلى أسماء منها : أن يضعوه موضع ما اعترض لأحدهم من حيث لم يحتسبه ، كما يقال : علّقت فلانه عرضا أى اعتراضا من حيث لم أقدره ، قال الأعشى : [البسيط]

٤١٦- (١) علّقتها عرضا وعلّقت رجلا

غيرى وعلّق أخرى ذلك الرّجل

وقد يضعونه موضع ما لا- يثبت فلا- يدوم ، كقولهم : كان ذلك الأمر عن عرض ثم زال ، وقد يضعونه موضع ما يتصّل بغيره ويقوم به ، وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقلّ ، فكأنّ المتكلمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعانى فوضعوه لما قصدوا له ، وهو - إذا تأملته - غير خارج عن مذاهب العرب ، وكذلك الجوهر عند العرب ، إنما يشيرون به إلى الشىء النفيس الجليل ، فاستعمله المتكلمون فيما خالف الأعراض ، لأنها أشرف منها ، وقد ولّدت أسماء فى الإسلام لم تكن العرب قبله عارفه بها ، إلّا أنّها غير خارجة عن معانى كلامها واستفاده معرفتها إذ كانت على أوضاعها والمعانى التى تعقلها ، وذلك نحو الكافر والفاسق والمنافق إنما اشتقاق الكافر من كفرت الشىء إذا سترته وغطيته ، والفاسق من فسقت الرّطبه إذا خرجت من قشرها ، واشتقاق المنافق من النّافقاء وهو أحد جحره اليربوع إلى كثير من ذلك يطول تعدادة ، وكذلك فى كل زمان وأوان لا يخلو الناس فيه من توليد أسماء يحدث لها أسباب ، فيتعارفونها بينهم بكل لغة ولسان ، فليس هذا منكرا إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتفق عليها والمعانى المعقوله بينهم ، وفيما ضمّنت من كتاب الاشتقاق ما يدلّك على ما التمسست الوقوف عليه من هذا النحو ، وهذا من القول كاف فى جواب ما سألت عنه ، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك ، وأتمّ نعمته عليك وعلى أهل العلم بك وفيك وعندك .

ص : ١٠٩

---

١- ٤١٦- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١٠٧) ، وشرح التصريح (١ / ٢٨٦) ، ولسان العرب (عرض) و (علق) ، وتاج العروس (علق) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٥٠٤) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ١٣٦).

وهي آخر مسائلك ، وهي قولك : ما وزن أرطى وأفعى وأروى ، وهل هي على وزن أفعل أم الألف في آخرها منونه؟

أمّا أرطى فللعرب فيها مذهبان : أكثرهم على أنّ الهمزة في أولها أصلية ، والألف في آخرها مزيدة للإلحاق ، فتقديرها فعلى ملحق بفعل نحو : جعفر وسلهب ، فالألف ألحقته بهذا البناء ، والدليل على ذلك قولهم : أديم مأروط إذا دبغ بالأرطى ، ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن أفعل لقل : أديم مرطى ، والأرطى جمع واحدتها أرطاه ، وهي شجرة تدبغ بها العرب ، وذكر الجرمي أنّ من العرب من يقول : أديم مرطى ، فأرطى على هذا التقدير أفعل ، والهمزة في أولها زائدة ، فإذا سمى بها مذكر على المذهب الأول وهو المشهور المعروف لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة ، وإذا سمى بها في المذهب الثاني مذكر لم ينصرف أيضا في المعرفة وانصرف في النكرة ، فأما الآن في موضعها وهي شجر فهي مصروفة للنكرة ، فتقول : أرطاه وأرطى كما ترى مصروف واحد وجمعه لأنه نكرة ، وذكر سيبويه (١) وغيره من النحويين أنّ الاسم إذا كان أربعة أحرف بهمزة في أوله حكم عليها بالزيادة ، نحو : أفكل وأيدع وما أشبه ذلك ، وإنما ويحكم على الهمزة هاهنا بالزيادة لكثرة ما جاءت زائده في هذا النحو مما يدل الاشتقاق على زيادتها فيه ، نحو : أحمر وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك ، فألحق ما لا اشتقاق له به إلا أسماء قام الدليل على أنّ الهمزة في أوائلها أصلية ، وهي أرطى وإمعه وأيصر.

فأما أرطى فقد مضى القول فيه ، وأما إمعه (٢) فالدليل على أنّ الهمزة في أولها أصلية أنّه ليس في الكلام إفعله وإنما هو فعّله مثل : دئمه وهو القصير ، وأمّا أيصر فالدليل على ذلك أنّهم قالوا في جمعه : إصار ، وهو كساء يحتش فيه ، قال الشاعر :  
[المتقارب]

٤١٧- (٣) [فهذا يعدّ لهنّ الغلى]

ويجمع ذا بينهنّ الإصارا

وأما أفعى فالهمزة في أولها مزيدة ووزنها أفعل ، إلّا أنّ للعرب فيها مذهبين ،

ص: ١١٠

١- انظر الكتاب (٣ / ٢١٨).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٤٠٧).

٣- ٤١٧- الشاهد للأعشى في ديوانه (ص ١٠١) ، ولسان العرب (أصر) ، والمقتضب (٣ / ٣١٧) ، والمنصف (٢ / ١٨) ، وبلا نسبة في المنصف (١ / ١١٣).

أكثرهم على أنها اسم وليس بصفه ، وإذا كانت اسما وهى نكرة وجب صرفها ، لأن ما كان على أفعل اسما فهو مصروف فى النكرة ، نحو : أفعل وأيدع وأربع ، وإنما يمتنع من الصرف فى المعرفة ، وأكثر العرب على صرف أفعى على هذا التقدير ، قال سيويه (١) : أجدل للسكر وأخيل للطائر ، وأفعى ، الأجدد فيها أن تكون أسماء فتصرف لأنها نكرات ، وقد جعلها بعضهم صفات ، فلم يصرفوها لأن ما كان على أفعل نعتا لم ينصرف فى معرفه ولا نكرة ، نحو : أحمر وأصفر وأشقر ، فكذلك أجدل وأخيل وأفعى عند هؤلاء نعت فلا يصرفونها : قال : واحتج هؤلاء بأن قالوا : إنما قيل له أجدل من الجدول وهو شدة الخلق فصار أجدل عندهم بمنزله شديد ، وجعلوا أخيل أفعال من الخيلان للونه وهو طائر على جناحه لمعه مخالفه للونه ، وكذلك أفعى عندهم وإن لم يكن لها فعل ولا مصدر ، وكان امتناع أجدل وأخيل من الصرف وإلحاقه بالنعت أقوى من ترك صرف أفعى لبيان الاشتقاق فى هذين ، وأنه لا اشتقاق للأفعى ، والأجدد فيها الصرف ، وذكر الجرمى أيضا أن أكثر العرب على صرف أفعى ، وقد ترك صرفها بعضهم ، والأفعى الأنتى والذكر أفعوان ، وأما أروى فوزنها فعلى ، والهمزة فى أولها أصلية ، والألف فى آخرها للتأنيث ، فهى بمنزله سكرى تمتنع من الصرف فى المعرفة والنكرة .

فهذا منتهى القول فى المسائل التى ضمنتها آخر كتابك والله المعين والموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل .

### رأى ابن خالويه فى تنبيه وجمع (البضع)

قال ابن خالويه فى مجموع له : كتب إلى سيدنا الأمير سيف الدولة أطل الله بقاءه يوم جمعه وأنا فى الجامع : كيف يثنى ويجمع البضع؟ فقلت : إنه جرى فى كلامهم كالمصدر لم يثن ولم يجمع مثل البخل ، قال الله تعالى : (وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) [النساء : ٣٧] ، ولم يقل بالإبخال ، ولو جمعناه قياسا لقلنا : أبضعا ، مثل : قفل وأقفال وخرج وأخراج لأن فعلا يجمع على أفعال .

### من الفتاوى النحوية لابن الشجرى

قال ابن الشجرى فى (أماليه) (٢) : فى المجلس الثامن والخمسين : ذكر مسائل استفتيت فيها بعد ما استفتى المكنى بأبى نزار ، فجاء بخلاف ما عليه أئمة النحويين

ص : ١١١

١- انظر الكتاب (١ / ١٢٢ ، و ٣ / ٢٢٤) .

٢- انظر أمالي ابن الشجرى (٢ / ١١٦) .



أجمعين ، وكذلك خالف العرب قاطبه في كلمه أجمعوا عليها ، وأثبت خطه بما سنع له من هذيانه ، وأثبت بعده خطه الشيخ أبو منصور موهوب بن أحمد المعروف بابن الجواليقي.

نسخه الفتوى : ما تقول الساده النحويون أحسن الله توفيقهم في قول العرب :

«يا أيها الرجل» ، هل ضمه اللام فيه ضمه إعراب؟ وهل الألف واللام فيه للتعريف؟ وهل يأمل ومأمول وما يتصرف منهما جائز؟ وهل يكون «سوى» بمعنى غير؟.

نسخه جواب المكني بأبي نزار :

الضمه في اللام من قولهم : «يا أيها الرجل» ضمه بناء وليست ضمه إعراب ، لأن ضمه الإعراب ، لا بد لها من عامل عامل يوجبها ، ولا عامل هنا يوجب هذه الضمه ، والألف واللام ليست هاهنا للتعريف ، لأن التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث ، والألف واللام هنا في اسم المخاطب ، والصحيح أنها دخلت بدلا من «يا» ، و (أى) وإن كان منادى فنداؤه لفظي ، والمنادى على الحقيقة هو الرجل ، ولما قصدوا تأكيد التنييه وقدروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعوضوا عن حرف النداء ثانيا «ها» في «أيها» وثالثا الألف واللام ، فالرجل مبنى بناء عارضا كما أن قولك : يا زيد يعلم منه أن الضمه فيه ضمه بناء عارض.

وأما أصل (يأمل) فلا يجوز لأن الفعل المضارع إذا كان على يفعل بضم العين كان بابه أن ماضيه على فعل بفتح العين ، وأمل لم أسمعها فعلا ماضيا ، فإن قيل : يقدر أن «يأمل» فعل مضارع ولم يأت ماضيه كما أن «يذر» و «يدع» كذلك ، قلت : قد علم أن «يذر» و «يدع» على هذه القضية جاء شاذين ، فلو كان معهما كلمه أخرى شاذه لنقلت نقلهما ، ولم يجر أن لا تنقل ، وما سمعنا أن ذلك ملحق بما ذكرنا فلا يجوز يأمل ومأمول ، إلا أن يسمعى الثقة أمل خفيف الميم.

وأما «سوى» فقد نص على أنها لا تأتي إلا ظرف مكان ، وأن استعمالها اسما منصرفا بوجه الإعراب بمعنى «غير» خطأ وكتب أبو نزار.

### نسخه جواب الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد

ضمه اللام من قولك : «يا أيها الرجل» وشبهه ضمه إعراب ، ولا- يجوز أن تكون ضمه بناء ، ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب ، وذلك أن الواقع عليه النداء «أى» المبني على الضم لوقوعه موقع الحرف ، والرجل وإن كان مقصودا بالنداء فهو صفه

أى ، فمحال أن يبنى أيضا لأنه مرفوع رفعا صحيحا ، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النصب على الموضع ، كما يجوز فى «يا زيد الظريف» ، وعله رفعه أنه لَمَّا استمرّ الضم فى كل منادى معرفه أشبه ما أسند إليه الفعل ، فأجريت صفته على اللفظ فرفعت ، ومحال أن يدعى تكرير حرف النداء مكانها ومكان الألف واللام ، لأنّ المنادى واحد ، وإنما تقدّر الألف واللام بدلا من حرف النداء فيما عطف بالألف واللام نحو : «يا زيد والرجل» ، لأنّ المنادى الثانى غير الأول ، فيحتاج أن يقدر فيه حرف النداء ، فقد صارت الألف واللام هناك كالبدال منه ، وليس كذلك «يا أيها الرجل» ، لأنه بمنزله «يا هذا الرجل» ، والألف واللام فيه للتعريف . وأما أمل يأمل فهو آمل والمفعول مأمول فلا- ريب فى جوازه عند العلماء ، وقد حكاه الثقات ، منهم الخليل وغيره ، والشاهد عليه كثير ، قال بعض المعمرين : [مجزوء الكامل]

٤١٨- (١) المرء يأمل أن يعى

ش وطول عيش قد يضرّه

وقال الآخر : [المنسرح]

٤١٩- (٢) ها أنذا آمل الخلود وقد

أدرك عقلى ومولدى حجرا

وقال كعب بن زهير : [البسيط]

٤٢٠- (٣) أنبئت أن رسول الله أوعدنى

والعفو عند رسول الله مأمول

وقال المتنبى وهو من العلماء بالعريه : [الكامل]

٤٢١- (٤) حرموا الذى أملوا [وأدرك منهم

آماله من عاد بالحرمان]

وأما «سوى» فلم يختلفوا فى أنها تكون بمعنى «غير» ، وتكون أيضا بمعنى الشىء نفسه ، تقول : «رأيت سواك» أى : «غيرك» ، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبى عبيده ، وقال الأعشى : [الطويل]

٤٢٢- (٥) [تجانف عن جؤ اليمامة ناقتى]

وما قصدت من أهلها لسوائكا

- ١- ٤١٨- الشاهد للنابعه الجعدى فى ديوانه (ص ١٩١)، وأمالى القالى (٢ / ٨)، والخزانه (١ / ٥١٤)، وللنابعه الذبيانى فى الشعر والشعراء (ص ١٥٩)، وليس فى ديوانه، وهو للبيد فى ديوانه (ص ٣٦٥).
- ٢- ٤١٩- الشاهد للربيع بن ضبع الغزارى فى نوادر أبى زيد (ص ١٥٩)، وأمالى القالى (٢ / ١٨٥)، والخزانه (٣ / ٣٠٨)، وبلا نسبه فى المقتضب (٣ / ١٨٣).
- ٣- ٤٢٠- الشاهد لكعب بن زهير فى ديوانه (ص ١٩)، وطبقات فحول الشعراء (ص ١٠١).
- ٤- ٤٢١- الشاهد للمتنبى فى ديوانه (ص ٤١٥).
- ٥- ٤٢٢- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١٣٩)، والأضداد (ص ٤٤)، والكتاب (١ / ٦٤)، وخزانه الأدب (٣ / ٤٣٥)، والدرر (٣ / ٩٤)، وشرح أبيات سيويه (١ / ١٣٧)، ولسان العرب (جنف)، و (سوا)، وبلا نسبه فى شرح المفصل (٢ / ٨٤)، وفقه اللغه للصاحبى (ص ١٥٤)، والمقتضب (٤ / ٣٤٩)، وهمع الهوامع (١ / ٢٠٢).

أى لغيرك ، فهذه بمعنى غير ، وهى أيضا غير ظرف ، وتقدير الخليل لها بالظرف فى الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن تكون بمعنى غير ، وفيها لغات ، إذا فتحت مدّت لا غير ، وإذا ضمت قصرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المدّ والقصر أكثر ، وما يحمل المتكلم بالقول الهراء إلا فشوّ الجهل ، وكتب موهوب بن أحمد.

قال ابن الشجرى : نسخه جوابى : الجواب والله سبحانه الموفق للصواب :

إنّ ضمّه اللام فى قولنا : «يا أيّها الرجل» ضمّه إعراب ، لأنّ ضمّه المنادى المفرد المعرفه لها بأطرادها منزله بين منزلتين ، فليست كضمّه حيث لأنّ ضمّه حيث غير مطرده ، وذلك لعدم اطراد العله التى أوجبتها ، ولا كضمّه زيد فى نحو : «خرج زيد» ، لأنّ هذه حدثت بعامل لفظي ، ولو ساغ أن توصف «حيث» لم يجوز وصفها بمرفوع حملا- على لفظها ، لأنّ ضمّتها غير مطرده ولا حادثه عن عامل ، ولما أطردت الضمه فى قولنا : يا زيد ، يا عمرو ، وكذلك اطردت فى النكرات المقصوده قصدها ، نحو يا رجل ، يا غلام إلى ما لا يحصى كثره ، تنزّل الأطراد فيها منزله العامل المعنوى الرافع للمبتدأ من حيث اطردت الرفعه فى كل اسم ابتدئ به مجردا من عامل لفظي وجيء له بخبر ، كقولك : «زيد منطلق» «عمرو ذاهب» إلى ما لا يدركه الإحصاء ، فلما استمرت ضمّه المنادى فى معظم الأسماء كما استمرت فى الأسماء المعربه الضمه الحادثه عن الابتداء شبهتها العرب بضمّه المبتدأ ، فأبعتها ضمّه الإعراب فى صفة المنادى فى نحو : «يا زيد الطويل» ، وجمع بينهما أيضا أنّ الأطراد معنى كما أنّ الابتداء معنى ، ومن شأن العرب أن تحمل الشىء على الشىء مع حصول أدنى تناسب بينهما ، وحتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها ، ألا ترى أنّهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء فى قراءه من قرأ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحه : ٢] بكسر الدال ، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب فى قراءه من قرأ «الحمد لله» بضم اللام ، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب فى نحو «يا زيد بن عمرو» فى قول من فتح الدال من زيد؟ وقد كان شافهني هذا المتعدّى طوره بهذا الهراء الذى ابتدعه والهاء الذى اختلقه واخترعه ، فقلت له : إنّ ضمّه المنادى لها منزله بين منزلتين ، فقال منكرا لذلك : ما معنى المنزله بين المنزلتين؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يحسّ بأنّ هذا الوصف يتناول أشياء كثيره من العرييه ، كهمزه بين بين التى هى بين الهمزه والألف أو الهمزه والياء أو الهمزه والواو ، وكألف الإماله التى هى بين ألف التفخيم والياء ، وكالصاد المشربه صوت الزاى ، وكالقاف التى بين القاف الخالصه والكاف.

وأما قوله: إن الألف واللام هنا ليست للتعريف، لأنّ التعريف لا يكون إلّا بين اثنين في ثالث، والألف واللام هنا في اسم المخاطب، والصحيح أنّها دخلت بدلا من يا فقول فاسد، بل الألف واللام هنا لتعريف الحضرة، كالتعريف في قولك: «جاء هذا الرجل» ولكنّها لمّا دخلت على اسم المخاطب صار الحكم للخطاب من حيث كان قولنا: «يا أيّها الرجل» معناه: يا رجل، ولمّا كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب، فاكتفى باثنين لأنّ أسماء الخطاب لا يفتقر في تعريفها إلى حضور ثالث، ألا ترى أنّ قولك: «خرجت يا هذا» و«وانطلقت» و«لقيتك»، و«وأكرمتك» لا حاجة به إلى ثالث؟ وليس كل وجه التعريف تقتضى أن يكون بين اثنين في ثالث، ألا ترى أنّ ضمائر المتكلمين نحو: «أنا خرجت» و«نحن ننتقل» لا يوجب في تعريفها حضور ثالث؟ فقد وضح لك بهذا أنّ قوله: «التعريف لا يكون إلّا بين اثنين في ثالث» كلام ظاهر الفساد، لأنّه أطلق هذا اللفظ على جميع التعاريف، فتأمل سدّدك الله فقره التي عمى عنها هذا الغبيّ، عمّا صدرت به حتى خطأ بجهله الأئمة المبرزين في علم العربية المتقدمين منهم والمتأخرين، ومن شواهد إعراب الرجل في قولنا: «يا أيّها الرجل» نعتة بالضاف المرفوع في قولك: «يا أيّها الرجل ذو المال»، وعلى ذلك أنشدوا: [الرجز]

٤٢٣- (١) يا أيّها الجاهل ذو التّنزّي

فهذا دليل على إعراب «الرجل» قاطع، لأنّ الصفه المضافه في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبني، ولا تكون إلّا منصوبه أبدا، كقولك: «يا زيد ذا المال»، وقد عارضته بهذا الدليل الجليّ الذي تناصرت به الروايات عن النحوى واللغوى، فزعم أنّه لا يرفع هذه الصفه، ولا ينشد إلّا «ذا التّنزّي»، ولا يعتدّ بإجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب، فدلل ذلك على أنّ هذا العديم الحسّ هو المقصود بالنداء في قول القائل: «يا أيّها الجاهل ذو التّنزّي».

وأما قوله: «ولمّا قصدوا تأكيد التنبية وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير، فعوّضوا عن حرف النداء ثانياها وثالثا الألف واللام» فهذا من دعاويه الباطله، لأنّه زاعم أنّ أصل «يا أيّها الرجل»: يا أيّ يا يا رجل، فعوّضوا من يا الثانيها ومن الثالثه الألف واللام، وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المحال، ولكن

ص: ١١٥

١- ٤٢٣- الرجز لرؤبه في ديوانه (ص ٦٣)، وشرح أبيات سيويه (١ / ٤٧١)، والكتاب (٢ / ١٩٣)، وشرح المفصل (٦ / ١٣٨)، والمقاصد النحويه (٤ / ٢١٩)، وبلا نسبه في جمهره اللغه (ص ٨٢٥)، والمقتضب (٤ / ٢١٨).

العرب كرهوا أن يقولوا: يا الرجل وما أشبه ذلك، فيولوا حرف النداء الألف واللام، فأدخلوا أيّ فجعلوها وصله إلى نداء المعارف بالألف واللام، وألزموها حرف التنبيه عوضاً لها ممّا منعه من الإضافة، هذا قول النحويين، فمن تكلف غيره بغير دليل فهو مبطل، فلا حازه بنا إلى أن نقدر أنّ الأصل: يا أيّ يا رجل، فإنّه مع مخالفته لقول الجماعة خلف من القول يمجّه السمع وينكره الطبع.

وأما قوله في «أكل ويأمل»: إنّهما لا يجوزان عنده لأنّه لم يسمع في الماضي منهما أمل خفيف الميم، فليت شعري ما الذي سمع من اللغه ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف؟ وإنما ينكر مثل هذا من أنعم النظر في كتب اللغه كلها، ووقف على تركيب أم ل في كتاب العين للخليل بن أحمد، وكتاب الجمهرة لأبي بكر بن دريد والمجمل لأبي الحسين بن فارس وديوان الأدب لأبي إبراهيم الفارابي وكتاب الصحاح لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري النيسابوري، وغير ذلك من كتب اللغه، فإذا وقف على أمّهات كتب هذا العلم التي استوعب كل كتاب منها اللغه أو معظمها فرأى أنّ هذا الحرف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن زهير (١): [البسيط]

والعفو عند رسول الله مأمول

سلم لكعب وأذعن له صاغراً قميئاً، فكيف يقول من لم يتولّج سمعه عشره أسطر من هذه الكتب التي ذكرتها: «لم» أسمع «أمل» ولا أسلم أن يقال: مأمول؟.

وأما قوله: إنه لا يجوز «يأمل» ولا مأمول إلّا أن يسمعى الثقة «أمل» فنقول من لم يعلم بأنّهم قالوا: فقير ولم يقولوا فقير، ولم يأت فعله إلّا بالزيادة، أفتراه ينكر أن يقال: فقير، لأنّ الثقة لم يسمعه فقير؟ فلعله يجحد أن يكونوا قد نطقوا بفقير، وقد ورد به القرآن في قوله تعالى: (إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ) [القصص: ٤٢]، وهل إنكار فقير إلّا كإنكار مأمول؟ بل إنكار فقير عنده أوجب، لأنّهم لم يقولوا في ماضيه إلّا افتقر، ومأمول قد نطقوا بماضيه بغير زياده.

وأما «سوى» فإنّ العرب استعملتها استثناءً، وهى فى ذلك منصوبه على الظرف بدلاله أنّ النصب يظهر منها إذا مدّت، فإذا قلت: «أتانى القوم سواك» فكأنك قلت: أتانى القوم مكانك، وكذلك: «أخذت سواك رجلاً»، أى: مكانك، واستدلّ الأخفش على أنّها ظرف بوصولهم الاسم الناقص بها فى نحو: «أتانى الذى سواك»،

ص: ١١٦

١- مرّ الشاهد رقم (١٥٠).

والكوفيون يرون استعمالها بمعنى غير ، وأقول : إدخال الجار عليها في قول الأعشى (١) : [الطويل]

[تجانف عن جوّ اليمامة ناقتي]

وما قصدت من أهلها لسوائكا

يخرجها من الظرفيه ، وإنما استجازت العرب ذلك فيها تشبيها لها بغير من حيث استعملوها استثناء وعلى تشبيها بغير ، قال أبو الطيب : [الكامل]

٤٢٤- (٢) أرض لها شرف سواها مثلها

لو كان مثلك في سواها يوجد

رفع «سوى» الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية ب في فأخرجها من الظرفيه ، فمن خطأه فقد خطأ الأعشى في قوله : «لسوائكا» ، ومن خطأ الأعشى في لغته التي جبل عليها ، وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى ، فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل ضارب في غمره الجهل وليس لهذا المتناول إلى ما يقصر عنه ذرعه شيء يتعلق به في تخطئه العرب إلا قول الشاعر : [الطويل]

٤٢٥- (٣) حراجيج ما تنفك إلا مناخه

على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

فكل فاقره ينزلها بالعربية يزفّ أمامها هذا البيت معارضا به أشعار الفحول من العرب العاربه ، وليس دخول إلا في هذا البيت خطأ كما توهم ، لأن بعض النحويين قدّر في «ينفك» التمام ، ونصب «مناخه» على الحال ، فينفك هاهنا مثل منفكين في قول الله عزّ وجلّ : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ) [البينه : ١] ، فالمعنى ما تنفصل عن جهد ومشقه إلا في حال إناختها على الخسف ، ورمى البلد القفر بها ، أي : تنتقل من شدة إلى شدة.

ومن العجب أنّ هذا الجاهل يقدم على تخطئه سلف النحويين وخلفهم ، وتخطئه الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعار هؤلاء بكلام ليس له محصول ، ولا يؤثر عنه أنّه قرأ مصنفا في النحو إلا مقدمه

ص: ١١٧

١- مرّ الشاهد رقم (١٥٤).

٢- ٤٢٤- الشاهد للمتنبي في ديوانه (ص ٥٧) ، وخزانه الأدب (٣ / ٤٣٦).

٣- ٤٢٥- الشاهد لذي الرمة في ديوانه (ص ١٤١٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٠) ، وخزانه الأدب (٩ / ٢٤٧) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢١٩) ، ولسان العرب (فكك) ، والمحتسب (١ / ٣٢٩) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٠) ، وبلا نسبه في أسرار العرييه (ص ١٤٢) ، والجنى الداني (ص ٥٢١) ، وشرح الأشموني (١ / ١٢١) ، ومغنى اللبيب (١ / ٧٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٣٠).

من تأليف عبد القاهر الجرجاني قيل : إنها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق ، وقيل : إنه لا يملك من كتب النحو واللغة ما مقداره عشر أوراق ، وهو مع هذا يردّ بقحته على الخليل وسيبويه ، إنها لو صممه أّسم بها زماننا هذا ، لا يبيد عارها ولا ينقضى شأنها ، وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تسطر فتوى ، فيثبت خطه فيها مع خط غيره ، فيقال : أّجاب أبو نزار بكذا وأّجاب غيره بكذا ، فقد أدرك لعمر الله مطلوبه ، وبلغ مقصوده ، ولو لا- إيجاب حق من أوجب حقه والتزمت وفاقه واحترمت خطابه لصنت خطي ولفظي عن مجاوره خطه ولفظه.

قال ابن الشجري في المجلس الحادي والستين في (أماليه) (١) :

ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب (الأغاني) حديثا رفعه إلى أبي ظبيان الحمانى قال : اجتمعت جماعه من الحى على شراب فتغنى أحدهم بقول حسان : [الكامل]

٤٢٦- (٢) إنّ التى ناولتنى فرددتها

قتلت قتلت فهاتها لم تقتل

كلتاها حلب العصير فعاطنى

بزجاجه أرخاهما للمفصل

فقال رجل منهم : كيف ذكر واحده بقوله : إنّ التى ناولتنى فرددتها ، ثم قال : كلتاها حلب العصير ، فجعلها اثنتين؟ قال أبو ظبيان : فلم يقل أحد من الجماعه جوابا ، فحلف رجل منهم بالطلاق ثلاثا إن بات ولم يسأل القاضى عبيد الله بن الحسين عن تفسير هذا الشعر ، قال : فسقط فى أيدينا ليمينه ، ثم أجمعنا على قصد عبيد الله ، فحدثنى بعض أصحابنا السعديين قال : فيمّناه نتخطى إليه الأحياء فصادفناه فى مسجده يصلى بين العشاءين ، فلمّا سمع حسّينا أوجز فى صلاته ، ثم أقبل علينا فقال : ما حاجتكم؟ فبدر رجل منا فقال : نحن - أعزّ الله القاضى - قوم نزعنا إليك من طريق البصره فى حاجه مهمه فيها بعض الشىء ، فإن أذنت لنا قلنا ، فقال : قولوا ، فذكر يمين الرجل والشعر ، فقال : أما قوله : إنّ التى ناولتنى فإنه يعنى الخمر ، وقوله : قتلت أراد : مزجت بالماء ، وقوله : كلتاها حلب العصير يعنى الخمر ومزاجها ، فالخمر عصير العنب ، والماء عصير السحاب ، قال الله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً نَّجَّاجًا) [النبا : ١٤] ، انصرفوا إذا شئتم.

ص: ١١٨

١- انظر أمالي ابن الشجري (٢ / ١٥٩).

٢- ٤٢٦- الشاهد هو البيت الأول وهو لحسان فى ديوانه (ص ١٢٤) ، واللسان (قتل) ، وأساس البلاغه (قتل) ، وتاج العروس (قتل) ، وبلا نسبه فى جمهوره اللغه (ص ٤٠٧) ، ومقاييس اللغه (٥ / ٧٥) ، والمخصّص (١١ / ٨٨).



قال ابن الشجرى : وأقول : إنّ هذا التأويل يمنع منه ثلاثة أشياء :

أحدها : أنه قال : كلتا هما ، وكلتا موضوعه لمؤنثين ، والماء مذكر والتذكير أبدا يغلب على التأنيث كتغليب القمر على الشمس فى قول الفرزدق (١) : [الطويل]

[أخذنا بآفاق السماء عليكم]

لنا قمرها والنجوم الطوالع

أراد : لنا شمسها وقمرها ، وليس للماء اسم آخر مؤنث فيحمل على المعنى ، كما قالوا : «أنته كتابى فاحتقرها» لأن الكتاب فى المعنى صحيفه وكما قال الشاعر : [السريع]

٤٢٧- (٢) قامت تبكيه على قبره

من لى من بعدك يا عامر

تركتنى فى الدار ذا غربه

قد ذلّ من ليس له ناصر

كان الوجه أن يقول : ذات غربه ، وإنّما ذكر لأنّ المرأه إنسان ، فحمل على المعنى .

والثانى : أنه قال : أرخاهما للمفصل ، وأفعل هذا موضوع لمشتركين فى معنى ، وأحدهما يزيد على الآخر فى الوصف به ، كقولك : زيد أفضل الرّجلين ، فزيد والرجل المضموم إليه مشركان فى الفضل ، إلّا أنّ فضل زيد يزيد على فضل المقرون به ، والماء لا يشارك الخمر فى إرخاء المفصل .

والثالث : أنه قال فى الحكايه : فالخمر عصير العنب ، وقول حسان : حلب العصير يمنع من هذا لأنّه إذا كان العصير الخمر والحلب هو الخمر فقد أضفت الخمر إلى نفسها ، والشىء لا يضاف إلى نفسه .

والقول فى هذا عندى : أنه أراد كلتا الخمرتين ، الصّرف والممزوجه حلب العنى فناولنى أشدهما إرخاء للمفصل .

قال ابن الشجرى فى المجلس الرابع والستين (٣) :

مسأله سئلت عنها : «المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس إزياء أنا» ، الجواب : أنّ المعلم مبتدأ والمعلمه معطوف عليه ، وهو يقتضى اسما فاعلا ويقتضى التعدى

١- مرّ الشاهد رقم (٤٠٤).

٢- ٤٢٧- البيتان بلا نسبة فى أمالى المرتضى (٧١ / ١) ، والإنصاف (٥٠٧ / ٢) ، وسمط الآلى (١٧٤ / ١) ، وشرح المفصل (٥ / ١٠١) ، ولسان العرب (عمر).

٣- انظر أمالى ابن الشجرى (٢٠٩ / ٢).

إلى ثلاثه مفاعيل ، كما يقتضى ذلك فعله الذى هو أعلم ، فزيد فاعله والهاء المفعول الأول ، و «عمر» الثانى و «خير الناس» الثالث ، و «إياه» ضمير مصدره الذى هو الإعلام أضممه وإن لم يجر له ذكر ، لأنّ المصدر يحسن إضماره إذا ذكر فعله أو اسم فاعله كقوله : [الوافر]

٤٢٨- (١) إذا نهى السفيه جرى إليه

[وخالف والسفيه إلى خلاف]

وقولك : «أنا» خبر المبتدأ الذى هو المعلم ، والمعلمه وإن كان عطفا على المعلم فإنه هو المعلم لأنه وصف له ، فلذلك كان أنا خبرا عنهما معا والتقدير : المعلم المعلمه زيد عمرا خير الناس أنا.

### مسألة نحويه لابن السيد البطليوسى

قال الإمام أبو محمد بن السيد البطليوسى فى (كتابه المسائل والأجوبه) :

جمعنى مجلس مع رجل من أهل الأدب ، فنازعنى فى مسأله من مسائل النحو ، ثم دبت الأيام ودرجت الليالى ، وأنا لا أغيرها فكرى ولا أخطرها على بالى ، ثم أتصل بى أنّ قوما يتعصبون له ويقرظونه يعتقدون أنى أنا المخطئ فيها دونه ، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعه والخصام ، ليعلم من المزجى البضاعه وبالله التوفيق.

كان مبتدأ الأمر أنّ هذا الرجل المذكور قال لى : إنّ قوما من نحويى سرقسطه اختلفوا فى قول كثير : [الطويل]

٤٢٩- (٢) وأنت التى حبيت كلّ قصيره

إلى وما تدرى بذاك القصائر

عنيت قصيرات الحجال ولم أرد

قصار الخطا شرّ النساء البحائر

فقال بعضهم : البحائر مبتدأ وشرّ النساء خبره ، وقال بعضهم : يجوز أن يكون شرّ النساء هو المبتدأ والبحائر خبره ، وأنكرت أنا هذا القول وقلت : لا يجوز إلّا أن

ص : ١٢٠

١- ٤٢٨- الشاهد لأبى قيس بن الأسلت الأنصارى فى إعراب القرآن (ص ٩٠٢) ، وأمالي المرتضى (١ / ٢٠٣) ، والإنصاف (١ / ١٤٠) ، وخزانه الأدب (٣ / ٣٦٤) ، والخصائص (٣ / ٤٩) ، والدرر (١ / ٢١٦) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٢٤٤) ، ومجالس ثعلب (ص ٧٥) ، والمحتسب (١ / ١٧٠) ، وهمع الهوامع (١ / ٤٥).

٢- ٤٢٩- البيتان لكثير عزه في ديوانه (ص ٣٦٩) ، وإصلاح المنطق (ص ١٨٤) ، وجمهره اللغة (ص ٧٤٣) ، والدرر (١ / ٢٨٢) ،  
ولسان العرب (بهتر) و (قصر) ، والمعاني الكبير (ص ٥٠٥) ، وبلا نسبه في أسرار العرييه (ص ٤١) ، وشرح المفصل (٦ / ٣٧) ،  
وهمع الهوامع (١ / ٨٦).

يكون البحتر هو المبتدأ وشرّ النساء هو الخبر ، فقلت له : الذى قلت هو الوجه المختار وما قاله النحوى الذى حكيت عنه جائز غير ممتنع ، فقال : وكيف يصح ما قال؟ وهل غرض الشاعر إلّا أن يخبر أنّ البحتر شرّ النساء؟ وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ، ويورد الألفاظ المنطقيه التى يستعملها أهل البرهان ، فقلت له : أنت تريد أن تدخل صناعه المنطق فى صناعه النحو ، وصناعه النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفه : يجب أن تحمل كل صناعه على القوانين المتعارفه بين أهلها ، وكانوا يريدون أنّ إدخال بعض الصناعات فى بعض إنما يكون من جهل المتكلم أو عن قصد منه للمغالطه واستراحه بالانتقال من صناعه إلى أخرى. إذا ضاقت عليه طرق الكلام ، وصناعه النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقه للمعاني ، وقد تكون مخالفه لها إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد فى اللفظ إلى شىء وهو فى المعنى مسند إلى شىء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائده فى كلام الحالين واحده ، فيجيز النحويون فى صناعتهم : «أعطى درهم زيदा» ، ويرون أنّ فائده كفائده قولهم : «أعطى زيد درهما» ، فيسندون الإعطاء إلى الدرهم فى اللفظ ، وهو مسند فى المعنى إلى زيد ، وكذلك يجيزون : ضرب بزيد الضرب (١) ، وخرج بزيد اليوم ، وولد لزيد ستون عاما (٢) ، وقد علم أنّ الضرب لا يضرب واليوم اتكالا على فهم السامع ، وليس هذا لضروره شاعر ، بل هو للمعاني ، لأن الإسناد وقع فيها إلى شىء وهو فى المعنى إلى شىء آخر اتكالا على فهم السامع ، وليس هذا لضروره شاعر ، بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها فى محاوراتها ، وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان ، ومما يبين هذا أنّ النحويين قد قالوا : إذا اجتمعت معرفتان جعلت أيتهما شئت الاسم وأيتهما شئت الخبر ، فتقول : «كان زيد أخاك» ، و «كان أخوك زيदा» (٣) ، فإن قال قائل : الفائده فيهما مختلفه ، لأنّه إذا قال : «كان زيد أخاك» أفادنا الأخوه ، وإذا قال : «كان أخوك زيदा» أفادنا أنّه زيد ، فالجواب : أنّ هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع ، ويجوز أيضا أن يقال : «كان أخوك زيदा» والمراد : كان زيد أخاك ، فيقع الإسناد فى اللفظ إلى الأخ وهو فى المعنى إلى زيد ، والدليل على ذلك أنّ القراء قرؤوا : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) [النمل : ٥٦] ، برفع الجواب ونصبه ، فتاره يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر ، وتاره يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر ،

ص : ١٢١

١- انظر شرح المفصل (٧ / ٧٣).

٢- انظر الكتاب (١ / ٢٣٣ ، ٢٨٢).

٣- انظر شرح المفصل (٧ / ٩٥).

وليس يشك أحد أن الغرض في كلتا القراءتين واحد وأن الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب ، وكذلك قوله تعالى :  
(فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ) [الحشر : ١٧] ، قرئ برفع العاقبه ونصبها ، ولا فرق بين الأمرين عند أحد من البصريين والكوفيين ،  
وكذلك قول الفرزدق : [الطويل]

٤٣٠- (١) لقد شهدت قيس فما كان نصرها

قتيبه إلا عصها بالأباهم

ينشد برفع النصر ونصب العَص ، و برفع العَص ونصب النصر ، والفائده في الأمرين جميعا واحده ، وكذلك قول الآخر : [الطويل]

٤٣١- (٢) وقد علم الأفرام ما كان داؤها

بثهلان إلا الخزي ممن يقودها

ينشد برفع الداء ونصب الخزي وبنصب الداء ورفع الخزي ، والفائده فيهما جميعا واحده ، وإنما تساوى ذلك لأن المبتدأ هو  
الخبر في المعنى ، ومما يبين ذلك بيانا واضحا أن القائل إذا قال : «شَرَّ النَّاسِ الْفَاسِقُ» أو قال : «الفاسق شَرَّ النَّاسِ» فقد أفادنا في  
كلا الحالين فائده واحده ، وكذلك إذا قال : «أبوك خير النَّاسِ» ، فائده كفائده قوله : «خير النَّاسِ أبوك» ، لا يمكن أحدا أن  
يجعل بينهما فرقا ، ويشهد لذلك قول زهير : [الوافر]

٤٣٢- (٣) وإما أن يقولوا قد أبينا

فشرّ مواطن الحسب الإباء

فهذا البيت أشبه الأشياء بيت كثير ، وقد جعل زهير «شَرَّ» هو المبتدأ والإباء هو الخبر ، وإنما غرضه أن يخبر أن الإباء هو شرّ  
مواطن الحسب ، ولا يجوز لزاعم أن يزعم أن الإباء هو المبتدأ وشرّ خبره ، لأنّ الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ ، إلا أن  
يتضمّن المبتدأ معنى الشرط ، ألا ترى أنّه لا يجوز : «زيد فقائم» ، وكذلك من رواه «وشرّ مواطن» ، بالواو لأنّ الواو لا تدخل  
على الأخبار ، لا يجوز : «زيد وقائم» ، ومما يبين لك تساوى الأمر عند النحويين باب الإخبار بالذى وبالألف واللام ، فمن تأمل  
قول النحويين فيه رأى ما قلناه نسا ، لأن القائل إذا سأل فقال : أخبرني عن زيد من قولنا : قام زيد فجوابه عند النحويين أجمعين  
أن يقال : الذى قام زيد ، والقائم زيد ، ألا ترى أنّ المجيب قد جعل زيدا خبرا؟ وإنما سأل السائل أن يخبر عنه ولم

ص: ١٢٢

١- ٤٣٠- الشاهد للفرزدق في ديوانه (ص ٣٣١) ، ولسان العرب (بهم) ، وبلا نسبه في المقتضب (٩٠ / ٤).

٢- ٤٣١- الشاهد لمغلس الأسدي في شرح أبيات سيويه (١ / ٢٧٨) ، وبلا نسبه في الكتاب (٩١ / ١) ، وشرح المفصل (٩٦ / ٧) ،  
والمحتسب (١١٦ / ٢).

٣- ٤٣٢- الشاهد لزهير في ديوانه (ص ٧٤) ، وبلا نسبه في المخصّص (١٦ / ٢٦).

يسأله أن يخبر به ، فلو جاء الجواب على حدّ السؤال لقال : زيد الذى قام ، وزيد القائم ، وباب الإخبار كله مطّرد على هذا ، وإنّما جاز ذلك عندهم لأنّ الفائده فى قولك : «الذى قام زيد» كالفائده فى قولك : «زيد الذى قام» وكذلك الفائده فى قولك : «زيد القائم» كالفائده فى قولك : «القائم زيد» ، ولو لا أنّ الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا ، ومن أظرف ما فى هذا الأمر أنّ جماعه من النحويين لا- يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفه ، فلا- يجيزون أن يقال : «أخوك زيد» والمراد : زيد أخوك ، واحتجّوا بشيئين :

أحدهما : أن المعرفتين متكافئتان ، ليست إحداهما أحقّ بأن يسند إليها من الأخرى ، وليس ذلك بمنزله المعرفه والنكره إذا اجتمعتا.

والحجه الأخرى : أنّه يقع الإشكال فلا يعلم السامع أيّهما المسند وأيّهما المسند إليه ، فلّمّا عرض فيهما الإشكال لم يجز التقديم والتأخير ، وكان ذلك بمنزله الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول ، كقولك : «ضرب موسى عيسى» ، وهذا قول قوى جدّا ، غير أنّ النحويين كلهم لم يتفقوا عليه ، فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون «شّر النساء» خبرا مقدما بوجه من الوجوه ، فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعه النحو فهذا ما توجه صناعه النحو ، وإن كانوا يريدون صناعه المنطق فقد قال جميع المنطقيين لا- أحفظ فى ذلك خلافا بينهم : إنّ فى القضايا المنطقيه قضايا تنعكس ، فيصير موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً ، والفائده فى كلا- الحالين واحده ، وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها ، قالوا : فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفيه سمّى ذلك انقلاب القضية لا- انعكاسها ، ومثال المنعكس من القضايا قولنا : «لا إنسان واحد بحجر» ، ثم انعكس فنقول : «لا حجر واحد إنسان» ، فهذه قضيه قد انعكس موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً ، والفائده فى الأمرين جميعاً واحده ، ومن القضايا التى لا تنعكس قولنا : «كلّ إنسان حيوان» ، فهذه قضيه صادقه ، فإن صيرنا موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً ، فقلنا : «كلّ حيوان إنسان» عادت قضيه كاذبه ، فهذا يسمونه انقلاباً لا انعكاساً ، وبالله التوفيق.

### مسأله نحويه من كتاب (المسائل) للبطلبوسى

سأل سائل أدام الله عزك من بقى عندنا من طلبه النحو عن مسأله وقعت ، وهى : إذا سميت رجلاً بالألف من ما كيف يكون بناء الاسم من ذلك وصورته فى الخطّ؟ فجاوب عن ذلك المسؤل بما هذه نسخه :

تأملت - أعزك الله - هذا السؤال ، والقياس النحوي يقتضى أن لا يشترط التسميه بحرف ساكن مثل هذا ، إذ لا بد من أن يبنى الاسم عليه ، وأن يكون الحرف المذكور أول ذلك الاسم ، فإن كان كما شرط ساكنا فلا بد من تحريكه ليتوصل إلى النطق به ، فيختل الحرف الساكن على حاله التي كان يجب أن لا يغير عنها في التسميه به لثلاث تشبه التسميه بما سمي به من حرف متحرك ، مثل ذلك كمن قال : سم لي رجلا بالألف من إكرام أو ما كان مثله إن قلنا : إن الحرف الساكن المذكور يحرك بالفتح ، فلماذا كان ينبغي أن تمتنع التسميه بالألف من «ما» ، وإن قلنا : إنه يجوز أن يسمي رجل بالألف من «ما» فإنما ذلك على ضرب من قياس النحو أيضا ومجاري التعليل فيه ، فينبغي على تجويز ذلك أن تحرك الألف الساكنه من «ما» بالفتح لما سذكروه بعد إن شاء الله تعالى ، فتصير همزه مفتوحه ، ثم يزداد عليها من جنسها ألف وهمزه ليكون الاسم من ذلك مبتدئا على أقل حروف الأسماء الأعلام المتمكنه ، وذلك ثلاثه أحرف ، كما قالوا : إذا سميت رجلا بالسين من «سوف» ، فإنك تزيد على السين ألفا وهمزه ليكون الاسم على أقل البناء فى المتمكن العلم كما قلنا ، فتقول : «جاءنى ساء» و «رأيت ساء» و «مررت بساء» ، وكذلك فعلنا فى مسألتنا لما حررنا الألف الساكنه من «ما» بالفتح لما نذكره بعد ، وصارت همزه مفتوحه زدنا على الهمزه ألفا وهمزه من جنسها ليكمل البناء الأقل المذكور ، فجاء على وزن بكر فنقول منه فى الرفع «جاءنى أأ» وفى النصب : «رأيت أأ» وفى الخفض : «مررت ب أأ» ، فهذا بناؤه وصورته فى الخط ، وإن شئت كتبه بالعين وأسقطت الثالثه التى هى عين الوزن استخفا ، لثلاثه يجتمع ثلاث ألفات فى كلمه واحده ، فإن قيل : فكيف استجزت إسقاط هذه الألف من مثل هذا الاسم وأنت قد بنيت على ثلاثه أحرف ، وهو أقل البناء فقد أخللت بينائك فى الخط؟ فالجواب : أنا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكن قد أسقط منه ألف عين الوزن فى الخط ، وأبقوه على حرفين ، وذلك الاسم أ ل ، فقد اتفقوا فى المصحف وغيره على كتبه بألف واحده ، وكان فيه ألفان ، إذ وزنه أ ل فسهلوا الهمزه الوسطى ثم أسقطوها فبقى من الاسم حرفان ، وإنما استجازوا مثل ذلك لدلاله الباقي على الذاهب ، وطلبنا للاختصار الذى كلام العرب مبني عليه ، ولذلك جؤزنا نحن كتب أ أ إ بالعين قياسا على ذلك ، وإنا قلنا : إن تحرك الألف الساكنه من «ما» بالفتح لأنها لما كانت أول الاسم ساكنه ، واحتاجت إلى حركه ليتوصل إلى النطق بها ، كانت الفتحه أولى بها من الكسره والضمه ، لأن الألف تتولد من الفتحه إذا أشبعت ، وتنقلب بسببها إذا كانت بعدها حركه على ياء أو واو ، نحو : قال ونام ، فكانت الفتحه أولى بتحريك الألف من



غيرها لذلك ، وأيضا فهذه الألف المسمّى بها من «ما» قد صارت أولا وأصلا وفاء الوزن من هذا الاسم ، فصارت كألف أخ وأب وهما ألفا قطع ، وأصل حركه ألف القطع الفتح إلما ما شدّد لمعنى ، وأيضا فلا تكسر وتصح من الألفات السواكن عند الحاجة إلى ألف الوصل ، وهذه الألف ليست كذلك ، فصحّ بذلك كله ما قلنا. وفي هذا اللّمع كفايه فيما قصدته ، فهذا أدام الله تأييدك نصّ الجواب ، وما كان من الواجب أن يكتب مثل هذا الجواب لمثلك إلا نص السؤال مجردا ، إلّا أنه تعيّن كتب السؤال والجواب لأمر وقع ، وذلك أنه وقف على هذا السؤال والجواب رجل ينتمى إلى علم النحو ، فقال : إن هذا الجواب ناقص عمّا يجب ، وزعم أنّ على المسؤول في هذه المسألة أن يجاب فيها على كل وزن جاء في كلام العرب من الثلاثيه إلى السباعيه ، وزعم أنه يجوز أن يسمّى بالألف من ما رجل فينبى منه الاسم على كل وزن حتى على وزن اشهباب ، وأن لا يقتصر في التسميه به على أقل الأوزان المتمكنه ، بل يجوز على كل وزن ، وعضد قوله بأن قال : ابن لى من ألف ما مثال جحمرش لصح البناء على ذلك المثال وغيره ، وهذا فيما رأينا خلاف مقاييس النحو ونحن واقفون عند قليل علمنا منه ، لا تتجاوز قول هذا المدعى إلما عن دليل واضح نميل إليه ، أو هدى من مثلك نعول عليه ، فعسى أدام الله تأييدك أن تمنّ بالوقوف على هذه الجملة ، وتتطوّل على الجميع بإشاره كافيه منك إلى ما يجوز من هذا كله ، والله يبيّيك للعلوم تحيها وللقلوب تكشف عنها وتجلوها بحوله وطوله.

الجواب : وقفت على سؤال السائل وإجابه المجيب واعتراض المعترض ، والذي تقتضيه صناعه النحو والتصريف أنه إذا سمي بحرف من الحروف لزم أن يزداد عليه حتى يبلغ بصيغته أقل ما تكون عليه صيغ الأسماء المتمكنه ، وذلك ثلاثه أحرف ، ويزاد على كل حرف حرف من نوعه ، فيقال فى ما : ماء وفى لا : لاء وفى لو : لو وفى إي : إي ، وإنما فعل النحويون ذلك لأنهم رأوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما أعربته وصيرته اسما من هذه الحروف ، ألا ترى قول الثمر بن تولى : [المديد]

٤٣٣- (١) علقت لؤا تكرر

إن لؤا ذاك أعيانا

وقال القطامي : [الوافر]

٤٣٤- (٢) ولكن أهلكت لؤا كثيرا

وقبل اليوم عالجهما قدار

ص: ١٢٥

١- ٤٣٣- الشاهد لنمر بن تولى فى ديوانه (ص ٣٩٣) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (٢ / ٧٨٧) ، ولسان العرب (إمالا) ، والمقتضب (١ / ٢٣٥).

٢- ٤٣٤- الشاهد ليس فى ديوانه ، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (إمالا).

وإن أراد مرید أن یسمی من حرف قد سمی به مثل جعفر أو جحمرش ونحوهما من أمثله كلام العرب كان له ذلك.

وأما قول المعترض : إن جواب المجيب لا يصح ولا يكمل حتى يتكلف أن يصوغ من الحرف الذى يسأل عنه على جميع أوزان كلام العرب فإنه تعسف وغير لازم ، إلا أن يشترط عليه السائل ذلك فى مسأله ، وأما التسميه بالألف من ما ولا فقد ذكر ذلك ابن جنى ، وفيه خلاف لما قاسه هذا المجيب عن المسأله ، فقال إذا أردت أن تصير الألف من «لا» اسما زدت على الألف ألفا ثانيه ، فتجتمع ألفان ساكتتان فتحرك الأولى منهما بالكسر لالتقاء الساكنين ، فتقلب الثانيه ياء بانكسار ما قبلها فتصير إى ، ولا يكون اسم متمكن على حرفين الثاني منهما حرف لين ، فتزيد على الياء ياء أخرى وتدغم الأولى فيها ، فتقول : إى ، كما تقول إذا صيرت فى الخافضه اسم رجل : رفى .

قال ابن جنى (١) : وإن بنيت من هذه الكلمه فعلا على حد قولك : كوّفت كافا وقوّفت قافا وسيّنت وعيّنت عينا لزمك أن تقول : أوّيت ألفا. قال : وإنما جعلنا قياس عين هذه الكلمه أن تكون واوا دون أن تكون ياء لأننا لما زدنا على الألف ألفا واحتيج إلى زياده حرف ثالث ليتم الاسم ثلاثه أحرف صارت الألف المزیده واقعه موقع عين الفعل ، وإذا كانت الألف المجهوله ثانيه عينا أو فى موضع العين وجب على ما وصّانا به سيويه أن نعتقد فيها أنها منقلبه عن واو ، حملا على باب طويت وشويت لأنه أكثر من باب حيت وعييت ، فصارت إى كأنها من باب رقى وسى ونحوهما مما عينه واو ، فكما أنك لو بنيت من القى والسى فعّلت لقلت : قوّيت وسوّيت ، فأظهرت العينين واوين ، فكذلك تقول فى فعّلت من إى التى أذى إليها القياس : أوّيت.

فهذه مسأله قد كفانا ابن جنى فيها التعب وأرانا وجه القياس فيها ، فينبغى لمن أراد أن يصوغ منها مثلا على بعض أمثله كلام العرب أن يجريها مجرى أوى يأوى ، ويركب على ذلك قياسه ، فيقول فى مثال جعفر منها : أيا وفى مثال سفرجل : أويا وفى مثال جحمرش : أيتى وفى مثال إوزّه : إياه ، ونحو ذلك ، وبالله التوفيق.

## مسائل أخرى سئل عنها البطلوسى

### إشاره

وردت من الشعر منظومه فى أبيات من شعر ، وهى : [الطويل]

ص: ١٢٦

جوابك يا ذا العلم إني لسائل  
عن أشياء من ذا النجوى تخفى وتعظم  
فأورد عليها من كلامك شافيا  
تبيّن به كلّ البيان وتفهم  
فمختلفك للإفهام يدعى وترتجى  
فوائده إن جلّ أو عنّ مبهم  
علام تعلّ الشىء علّه غيره  
فتسقمه وهو الصّحيح المسّلم  
ويبرأ إن أضحى سواه مسلّما  
من إعلاله وهو العليل المسقّم  
وما القول فى «لا بأس» إن يك معربا  
فحذفك للتّنين نكر معظّم  
وإن يك مبتيا فقولك نصبه  
بلا خطإ يحصى عليك ويرسم  
وإن يك مبتيا لديك ومعربا  
فذا النّكر أدهى فى النفوس وأعظم  
فبرد غليلا فى نفوس كأنّها  
طيور ظماء حول علمك حوّم  
ولم صرفوا ما كان وصفا مؤنّثا  
كعاقله والوصف بالمنع يحكم

ولم يصرفوه اسما لذات معرّفا  
وذلك بطل يبطل الباب معظم  
أيصرف والتأنيث فيه محقق  
ويمنعه إن كان لغوا ويحرم  
فقرطس بسهم العلم أغراض مطلبي  
ولا تك فيه الظن بالغيب ترجم

### جواب المسأله الأولى

فأجاب أبو محمد بن السيّد رحمه الله : [الطويل]

سألت لعمري عن مسائل تقتضى

جوابا وتفهيما لمن يتعلّم

لأنّ اطّراد الحكم ليس بلازم

إذا أوجبه علّه ليس تلزم

وقد أوجبه فى مواضع جمّه

بلا عله تقضى بذاك وتحكم

سوى علقه لفظيه وتناسب

خفى يراه الماهر المتقدّم

لأنّ تصاريف الكلام شبيهه

بنشئ فروع عن أصول تقسّم

فيشرك منها الجزء أقسامه التى

تناسبه فيما يصحّ ويسقم

وفى كل علم إن نظرت تسامح  
كثير وإقناع وظنّ مرجم  
وما النحو مختصا بذلك وحده  
لمن يكثّر التّقيير عنه وينعم  
ولكن له فيما وجدنا نظائر  
يراها بعين اللّب من يتوسّم  
فلا تطلبن فى كلّ شيء حقيقه  
فإنّك تعدو إن فعلت وتظلم  
سأضرب أمثالا لما أنا قائل  
لها موقع فى لبّ من يتفهّم  
ألم تر أنّ الدّاء يشرى دفينه  
فيضنى بعدواه الصحيح ويؤلم  
ويتزع عرق السّوء من بعد غايه  
فيسرى به فى النّسل داء ويعظم  
كحذفهم للهمز من يكرم الفتى  
مشاركه فيما جنى المتكلم  
وحذفك واو الوعد حملا على التى  
تعلّ وذا حكم من النحو محكم

كذاك قرين السوء يردى قرينه

وينجى من الشرّ البعاد ويعصم

لذلك أردى من جهينه ياءها

مقارنه الهاء التي تتهضم

ونجى قريشا أن يصاب بيائه

تنائى قرين السوء فهو مسلم

ألم تر صواما نجت إذ تباعدت

عن اللام من داء غدت فيه صيم

وللجار أسباب يراعى مكانها

وللرحم الدنيا حقوق تقدّم

كصحه عين الفعل من عور الفتى

لصحتها فى اعورّ والله أعلم

وكاجتوروا صحت لأجل تجاوروا

شفاعه ذى القربى لمن هو مجرم

وقد زعموا التصحيح للواو فيهما

إرادته تنبيه على الأصل منهم

كأعولت يا ثكلى وأطولت يا فتى

وأجودت يا سعدى وأغيلت تكتم

وإن شئت أجريت التحرك فيهما

كمجرى حروف اللين إن كنت تفهم

كما أنّ يرمى القوم أو يقعد الفتى  
سواء إذا جازيت أو حين تجزم  
ومثل حبارى فى الإضافه عندهم  
غدت جمزى فى ما به النحو يحكم  
ومكوزه شبه بذاك ومحجب  
وثهليل إن حصّلت قولى ومريم  
وقد جعلوا للاسم سيمى لكونه  
على مثل وزن الفعل فيما تيمّموا  
فقالوا لمن يشكى الخليل ويشتكى  
إلام ولكن أنت يا صاح ألوم  
وقد يلحقون الضدّ طورا بضدّه  
كربّ فتى أودى وكم نيل مغنم

### جواب المسأله الثانيه

و «لا بأس» فى إعرابه وبنائه  
بأيهما قلت اعتراض ملزّم  
لحذفك تنوين الذى هو معرب  
وذلك رأى عندنا لا يسلم  
وإن يك مبتيا ففيم وصفته  
على لفظه والتكر فى ذاك أعظم  
وجمعك للضدّين أعظم شنه

ولم يتوهّم فيه ذا متوهّم  
وقد أكثروا فيه المقال وشقّقوا  
إلى أن أقلّوا الناظرين وأبرموا  
وأكثر ما قالوه ما فيه طائل  
لقارئه إلا الكلام المنمنم  
فمن قائل ظنّ البناء وقائل  
يظنّ به الإعراب فيما يرجم  
ورأى ذوى التحقيق أنّ بناءه  
يضارع إعرابا وذا الرأى أحكم  
كما ضارع الإعراب فى غيره البناء  
إذا قلت : جارات لأسماء أكرم  
توسّط بين الحاليتين فأمره  
خفى على غير التّحارير منهم  
لذا كثر الإشكال فيه فلم يبين  
وخلط فيه كلّ من يتكلّم  
ويشبهه حال المنادى كلاهما  
من التّحو فخصوص بهذا ومعلم



لذلك جاز الحمل للوصف فيهما

على اللفظ والمعنى كما جاء عنهم

فهذا الذى أختار فيه لأنه

لمبصره أهدي سبيلا وأقوم

### جواب المسأله الثالثه

وليست تعدّ التاء فى النحو عله

لشئء سوى الأعلام إن كنت تعلم

وما كان فرقا لم يعدّ بعله

كذا قال ذو الفهم النبيل المعظم

يراعون فى ذاك اللزوم كطلحه

وليس يراعى منه ما ليس يلزم

وعلته أنّ الصفات مقيسه

على الفعل فى تصريفها إذ تقسم

فقام وقامت منهما صيغ قائم

وقائمه فيما تقول وترعم

لذا أنّوا الأوصاف طورا وذكروا

لما أرجؤوا فى الفعل منها وقدّموا

وما لم يصغ منه فليس مؤنثا

كقولهم : هند ولود و متمم

وتأنيثنا للفعل ليس حقيقه

ولا لازما بل ضده فيه ألزم

فأضعفها ضعف الذى هو أصلها

كذا ضعف أصل الشئ يوهى ويهدم

وقوى التى فى الاسم أن ليس جاريا

على الفعل فالتأنيث فى مخيم

وعله سكرى أو جلولاء فرده

ولكنها كالعتين لديهم

كذا علنا تلك الصفات كعله

قضى فيه بالعكس القياس المقدم

إذا عد فى ذاك اللزوم بعله

مسلمه فالضد ذا مسلم

فدونكها تحوى غوامض جمه

من العلم لا يبدو عليهن ميسم

ضربت لها أمثالها بنظائر

من الحسن عن معقولهن تترجم

وزدت أمورا قادها الطبع سمحه

وساعدنى فيها القريض المنظم

وأكثر أهل النحو عنهن نائم

وأفهامهم عنهن تكبو وتكهم

نتيجة ذهن صاغ منهم حليه

تحلّى بها للعلم جيد ومعصم

تباهى بطليوس بها كلّ بلده

وتشهر أنّى وجهت وتكرّم

### مسأله نحويّه فى أمالى ثعلب

فى (أمالى ثعلب) : أنشد الفرزدق : [البسيط]

٤٣٥- (١) يا أيّها المشتكى عكلا وما جرمت

إلى القبائل من قتل وإبأس

إنّا كذلك إذ كانت همّرجه

نسبى ونقتل حتى يسلم الناس

ص: ١٢٩

---

١- ٤٣٥- البيتان بلا نسبه فى لسان العرب (همرج) و (بين) ، وتاج العروس (همرج).

قال : قلت له : لم قلت : من قتل وإيأس؟ فقال : ويحك! فكيف أصنع وقد قلت : حتى يسلم الناس؟ قال : قلت : فيم رفعته؟ قال : بما يسوءك وينوءك ، قال ثعلب : وإنما رفعه لأن الفعل لم يظهر بعده كما تقول : «ضربت زيدا وعمر» ، ولم يظهر الفعل ، فرفعت كما تقول : «ضربت زيدا وعمر مضروب».

### مسألة في تذكرة ابن هشام

حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبي إسحاق ، فقال له : كيف تنشُد هذا البيت : [الطويل]

٤٣٦- (١) وعينان قال الله كونا فكانتا

فعولان بالألّباب ما تفعل الخمر

فأنشده : فعولان ، فقال له عبد الله : ما عليك لو قلت فعولين؟ فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبّح لسبّحت ونهض ، فلم يعرفوا مراده ، فقال عبد الله : لو قال : فعولين لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : هما يفعلان بالألّباب ما تفعل الخمر.

مسألة للفارسي : قال أبو علي الفارسي في التذكرة :

سأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن أولق فقال الكسائي : أفعل ، فقال مروان : استحيت لك يا شيخ ، قال أبو علي : وذلك أنّ أولق يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون فوعلا من تألق البرق ، فتكون همزته أصلا.

والثاني : أن يكون أفعل من ولق إذا أسرع ، لأنّ الأولق الجنون ، وهي توصف بالسرعة ، ويكون ألق فهو مألوق إذا أخذه الأولق من البديل اللازم ، كما قالوا : عيد وأعياد. انتهى.

قال أبو حيان : ولا ينكر على الكسائي لأنهم قالوا : أولق فهو مألوق ، قال : ولو ادّعى مدّع أنّ الأصل الواو ، وأنها أبدلت همزه كقولهم في وعد : أعد ثم لزم البديل في مألوق وكثر هذا أكثر من أصله لكان قولاً ، انتهى.

مسألة ذكرها أبو حيان : قال أبو حيان في (شرح التسهيل) :

من المسائل التي جرى فيها الكلام بين أبي العباس بن ولاد وأبي جعفر النحاس مسألة :

كيف تبنى من رجا مثل افعلت؟ سأل أبو جعفر عن ذلك ، فقال : ارجووت ،

ص : ١٣٠



فقال أبو جعفر : هذا خطأ ، لأننا لا نعلم خلافا بين النحويين أنّ الواو إذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنّها تقلب ياء ، كما قالوا في أفعلت من غزوت : أغزيت وفي استفعلت : استغزيت ، والوجه : ارجويت أرجوى أرجواء وأنا مرجو ، مثل احمررت أحمرّ احمرارا وأنا محمرّ ، إلّا أنّك تقلب في ارجويت أرجوى وتدغم في احمرّ يحمرّ .

وقال محمد بن بدر البغدادي : قول أبي العباس في افعللت : ارجوت تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلّ ممثّل أن يتكلم بالمثال على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعد ، فافعللت على الأصل ارجوت وعلى الإعلال : ارجويت ، ومن قال كينونه : فيعلوله ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيلولة ذهب إلى اللفظ ، وإذا بنوا مثل عصفور من «غزا» قالوا : غزوؤ ، فالفراء يتركه على هذا ولا يعله ، وسيبويه يعله بعد ذلك ويقول (1) : غزوئ ، وقد ردّ على ابن بدر مصنف كتاب (سفر السعادة) ، فقال : قول ابن بدر في ارجوت : إنه تمثيل على الأصل غير صحيح ، لأنّ ذلك لم ينطق به في الأصل كما نطق بكينونه كما قال : [الرجز]

٤٣٧- (٢) يا ليت أنا ضمّنا سفينه

حتى يعود الوصل كينونه

وإنّا يمثّل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ ، كقولك في عدّه إنّه فعله ، ولا تقول : عله ، وفي غد إنه فعل ولا تقول فع ، ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنّما سأل عمّا يصح أن ينطق به ، فما للمسؤول اقتصر على تمثيل الأصل وترك ما ينبغي أن يقال؟

قال أبو حيان : وما ردّ به صاحب سفر السعادة لا يلزم ، ألا ترى ما قاله أبو بكر ابن الخياط في وزن ارعوى : إنه يجوز أن يقال فيه : افعلل وافعلّ؟ فافعلل على الأصل وافعلّ على الفرع ، قال : وذكر وزنه على الأصل أقيس ، فأدغم افعلل في نحو احمرّ فصار افعلّ وأعل في نحو ارعوى ، فجاز أن يقال : وزنه افعلّ وافعلّ .

**مسألة في (طبقات النحويين) لأبي بكر الزبيدي**

(٣) :

أنشدنا بعض الأدباء لأبي عبيد الله محمد بن يحيى بن زكريا المعروف بالقلفاط : [السريع]

ص : ١٣١

١- انظر الكتاب (٣ / ٣٧٩).

٢- ٤٣٧- الرجز بلا نسبه في الإنصاف (ص ٧٩٧) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٣٩٢) ، ولسان العرب (كون) ، والمنصف (٢ / ١٥).

٣- انظر طبقات الزبيدي (ص ٢٨٠).

يا سائلي عن وزن مسحنكك

من آن أينا وأنى يأنى

تقديره من آن مؤبِن

ومن أنى قولك مؤننى

فهكذا تقديره منهما

ليس على ذى بصر يعيبى

ثم الكسائى وتصغيره

أسهل شىء أئها الملقى

تصغيره لا شك فيه كسى

ى فمّن فى مثل ذا يخطى

أربع ياءات وأنت امرؤ

نقصته ياء ولم تدر

وبعد هذا فعين واسمعن

فإننى إياك مستفتى

عن وزن فيعول وعن وزن فع

لول جميعا من طوى يطوى

وعن فعول من قوى ومف

عول أجب واعجل ولا تبطى

وكيف تصغير مطايا اسم إن

سان وما الحرف الذى تلقى

منه فإن كنت امرأ جاهلا

فلست تحلى لا ولا تمرى

وعن خطايا اسما مسمى به

إن كنت تصغيرا له تدرى

هل ياؤه قل بدل لازم

أنت لها لا بدّ مستبقى

أم هل تعود الياء مهموزه

فسر لنا تفسير مستقصى

إن كان تصغير مطايا (١)

كتص

غير خطايا قل ولا تخطى

فإن تصب هذا فأنت امرؤ

أعلم من خليل النحوى

قال أبو بكر الزبيدى : لم يصنع شيئا فى قوله : آن أينا وفى مؤينن لأن اشتقاق يئين من الأوان ، فإن قال قائل : كيف يكون فعل يفعل من ذوات الواو وقد حظر ذلك جماعه النحويين ، قيل له : آن يئين على مثال فعل يفعل ، مثل حسب يحسب وكذلك زعم سيويه نسا ، ولذلك انقلبت الواو ياء ، وذكر القتيبي (٢) أن آن يئين مقلوب من أنى يأنى ، وذلك غلط لما بيناه ، فأما أنى يأنى فمن ذوات الياء ومنه اشتق الإنى لواحد الآناء ، وكذلك قوله : ولا تمرى إنما هو ولا تمرّ ، والذي قاله من كلام العامه ، انتهى.

### مناظره بين ابن ولاد وبين ابن النحاس

وقال الزبيدى (٣) : حدثنى محمد بن يحيى الرباحى قال : بلغنى أنّ بعض ملوك مصر جمع بين أبى العباس بن ولاد وبين أبى جعفر بن النحاس وأمرهما بالمناظره ،



- ١- انظر الكتاب (٣ / ٥٢٥ ، و ٤ / ٣٣).
- ٢- انظر أدب الكاتب (ص ٣٨١).
- ٣- انظر طبقات النحويين واللغويين (ص ٢١٩) ،

فقال ابن النحاس لأبي العباس : كيف تبني مثال افعلوت من رميت؟ فقال أبو العباس : ارميت ، فخطأه أبو جعفر وقال : ليس في كلام العرب افعلوت ولا افعليت ، فقال أبو العباس : إنما سألتني أن أمثل لك بناء ففعلت .

قال الزبيدي : وأحسن ابن ولّاد في قياسه حين قلب الواو ياء وقال في ذلك بالمذهب المعروف ، لأن الواو تقلب ياء في المضارعه لو قيل ، ألا ترى أنك كنت تقول فيه : يرميني؟ فلذلك قال : ارميت ، والذي ذكره أبو جعفر أنه لا يقال افعلوت ولا افعليت صحيح ، فأما ارعويت واجأويت فهو على مثال افعللت مثل احمررت ، فانقلبت الواو الثانية ياء لانقلابها في المضارعه ، أعنى يرعوى ، ولم يلزمها الإدغام كما لزم احمر لانقلاب المثال الثاني ألفا في ارعوى ، وقد كان سعيد الأخفش يبنى من الأمثلة ما مثّل له وسئل أن يبنى عليه ، وإن لم يكن ذلك في كلام العرب ، وفي ذلك حجّة لابن ولّاد ، وإن كان قولاً قد رغب عنه جماعه النحويين ، انتهى .

وزن (ارعوى) في شرح التسهيل لأبي حيان : قال أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط ، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي ، ومن أصحاب أبي العباس أحمد بن يحيى : أقيمت سنين أسأل عن وزن ارعوى فلم أجد من يعرفه ، ووزنه له فرع وأصل ، فأصله أن يكون افعلاً مثل احمرّ كأنه ارعوّ ، وكرهوا أن يقولوا ذلك ، لأن الواو المشددة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع ، ولو نطقوا بارعوّ ثم استعملوه مع التاء لوجب إظهار الواوين ، كما أنهم إذا ردّوا احمرّ إلى التاء قالوا : احمررت وأظهروا المدغم ، فلم يقولوا : ارعووت فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا قووت ، فقلّبوا الواو الثانية منه (1) ، ولا ريب أنّ إحدى الواوين زائده ، كما لا ريب في أنّ إحدى الرّاءين في احمررت زائده ، قال : فإن قيل فما الحاصل في وزن ارعوى؟ قال : فجائز أن يقول : افعلل ، قال : ولو قال قائل : افعلي لكان وجهها ، والأول أقيس ، ولو قيل : ابن من الغزو مثل احمرّ لقليل : اغزوى كما قيل ارعوى ، وكذا جميع ذوات الثلاثه التي يؤولها في موضع الواو جاريه هذا المجرى ، انتهى كلامه .

الأصل في (مهيمن) : في (التعليقه على المقرّب) للشيخ بهاء الدين بن النحاس :

قال المبرد : بلغني أنّ ابن قتيبه قال : إنّ مهيمنا تصغير مؤمن ، والهاء بدل من الهمزه ، فوجّهت إليه أن اتق الله ، فإنّ هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمّده وإنّما هو مثل مسيطر .

ص : ١٣٣

## القول فى فاضت نفسه وفاظت

قال صاحب (المغرب) (١): قال الحميدى فى (جذوه المقتبس): قال لى أبو محمد على بن أحمد: كتب الوزير أبو الحسن جعفر بن عثمان المصحفى إلى أبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى اللغوى كتابا فيه «فاضت نفسه» بالضاد، فجأوبه الزبيدى بمنظوم بين له فيه الخطأ دون تصريح، وهو: [المنسرح]

قل للوزير السننى محتده

لى ذمه منك أنت حافظها

عنايه بالعلوم معجزه

قد بهظ الأولين باهظها

يقر لى عمرها ومعرها

فيها ونظامها وجاظها

قد كان حقاً قبول حرمتها

لكنّ صرف الزمان لافظها

وفى خطوب الزمان موعظه

لو كان يثنى النفوس واعظها

إن لم تحافظ عصابه نسبت

إليك قدما فمن يحافظها

لا تدعن حاجتى مطرّحه

فإنّ نفسى قد فاظ فائظها

فأجابه المصحفى: [المنسرح]

خفض فواقا فانت أوحدها

علما ونقابها وحافظها

كيف تضيع العلوم في بلد

أبناءؤه كلهم يحافظها

ألفاظهم كلها معطّله

ما لم يعوّل عليك لافظها

من ذا يساويك إن نطقت وقد

أقرّ بالعجز عنك جاحظها

علم ثنى العالمين عنك كما

ثنى سنا الشمس من يلاحظها

وقد أتتني فديت شاغله

للنفس أن قلت : فاظ فائظها

فأوضحنها تفرز بنادره

قد بهظ الأولين باهظها

فأجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد على ذلك : [الطويل]

أتانى كتاب من كريم مكرم

فنفس عن نفس تكاد تفيظ

فسر جميع الأولياء وروده

وسىء رجال آخرون وغيظوا

لقد حفظ العهد الذى قد أضاعه

لدى سواه والكريم حفيظ

وباحث عن فاظت وقد قيل : قالها

رجال لديهم فى العلوم حظوظ

روى ذاك عن كيسان سهل وأنشدوا

مقال أبى الغياض وهو مغيظ

ص: ١٣٤

---

١- الخبر غير موجود فى كتاب المغرب فى حلى المغرب.

وسميت غياظا ولست بغاظ

عدوا ولكن الصديق تغيط

ولا رحم الرحمن روحك حيّه

ولا هي في الأرواح حين تفيظ

مسأله في تذكره أبي حيان : [الرمل]

كيف يخفى عنك ما حلّ بنا

أنا أنت القتالي أنت أنا

أنا الأول مبتدأ ، وأنت الأول مبتدأ ثان ، والألف واللام لأنا وقاتلي لأنت ، فقد جرى اسم الفاعل صله على الألف واللام التي هي أنا ، فأبرز ضميره وهو أنت ، فأنت يرتفع بقاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام ، وهي وما بعدها خبر عن أنت الأول ، وهو وما بعده خبر عن أنا الأول ، والعائد إلى أنا الأول أنا الثاني ، وإلى أنت الأول أنت الثاني والياء في قاتلي عائده على الألف واللام ، وموضع أنت الثاني وما بعده رفع لأنه خبر مبتدأ ، وموضع الألف واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنا ، وأنت فاعل قاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام ، وقال ابن برى : فيه وجهان :

أحدهما : أن يجعل الألف واللام لأنا ، والفعل لأنت ، فأنا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي مبتدأ ثالث لأنه غير أنت ، إذ الألف واللام لأنا ، والعائد على الألف واللام الياء في قاتلي لأنها أنا في المعنى ، وأنت فاعل بالقاتلي أبرزه لما جرى على غير من هو له ، إذ الألف واللام لأنا والفعل لأنت ، وأنا خبر القاتلي ، والقاتلي وخبره خبر أنت وأنت وخبره خبر أنا.

والثاني : أن تكون الألف واللام والقاتلي لأنت ، فأنا على هذا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي خبر أنت ، ولا يبرز الضمير فيه لأنه جرى على من هو له ويكون الكلام قد تم عند قوله : القاتلي ، ويكون أنت أنا على طريقه المطابقه للأول ، ليكون آخر الكلام دالاً وجارياً على أوله ، ألا تراه قال في أول الكلام : أنا أنت؟ ولهذا قال في آخره : أنت أنا ، أي : كيف أشكو ما حلّ بي منك وأنا أنت وأنت أنا؟ فإذا شكوتك فكأنما أشكو نفسي ، قال : ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسأله لأنا لقلت : أنا أنت القاتلك أنا ، فأنا مبتدأ وأنت ثان والقاتلك ثالث لأنه غير أنت ، وفيه ضمير يعود على الألف واللام التي هي أنا في المعنى ، ولم يبرز الضمير الذي في القاتلك ، والقاتلك وخبره خبر أنت وأنت وخبره خبر أنا. قال السخاوي في (سفر السعاده) : هذا البيت وضعه النحاه للتعليم.

**المسائل التي جرت بين السهيلي وابن خروف رحمهما الله تعالى**

**إشارة**

منقوله من تذكره الشيخ تاج الدين بن مكتوم

ذکر بعض الناس محجورین فی عقد له یتضمّن ذکورا وإناثا ، فاحتاج فی خلال

ص: ۱۳۵

العقد إلى ذكره أنى منهم ، فقال : إحدى المحجورين ، فمنع من ذلك السهيلي وقال : قول الشاعر : [السريع]

٤٣٨- (١) [أنى أتيت لي يمانيه]

إحدى بنى الحارث [من مذحج]

هو كقول النابغة : [البسيط]

٤٣٩- (٢) إحدى بلى [وما هام الفؤاد بها]

إلا السفاه وإلا ذكره حلما]

وقول الآخر :

إحدى ذوى يمن

...

وليس فى شىء منها شاهد لمن زعم أنه يجوز إحدى المسلمين وأنت تعنى مسلما ومسلمه أو إحدى المسلمين وأنت تعنى مسلمة ومسلمين ، لأن الجمع الذى على حدّ التثنية هو بمنزلتها ، ولو جاز أن تقول فى حمار وأتان : هذه إحدى الحمارين ، وما تقدّم من الأبيات إنما هو على حذف مضاف ، كما قال الله تعالى : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام : ١٦٠] ، فأنت لأنه أراد عشر حسنات ، ولو قال أيضا : هى أحد قريش أو أحد بلى لم يمتنع ، وأما الذى لا بدّ فيه من لفظ أحد فما تقدّم من قوله : أحد المسلمين وأنت تعنى مسلما ومسلمه ، وقولك : أحد المسلمين وأنت تعنى كذلك ، وشاهد ذلك قوله عليه السّلام للمتلاعنين : «أحد كما كاذب فهل من تائب» (٣) ، ولو كانوا ثلاثة لقليل : أحدهم امرأه لأنّ لفظ التذكير قد شملهم ، فحكم الجزء إذا حكم الكلّ ، ولا سيما إذا كان ذلك الجزء لا يتكلّم به إلا مضافا والأصل فى هذا النفى العام ، تقول : ما فى الدار أحد ، فيقع على الذكر والأنثى ، وإنّما قالت العرب : أحد الثلاثة لأنك أردت معنى النفى ، كأنّ المعنى : لا أعين أحدا منهم دون آخر ، ويدلّ أيضا على ذلك أنّ تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكر أقوى فى القياس ، لأنّ لفظ المذكر أصل ثم يدخل عليه التأنيث ، وليس كذلك لفظ من يعقل ، وقد تعدّى تغليب من يعقل الجملة إلى جزئها ، قال الله تعالى : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ) [النور : ٤٥] لما كان جزءا من الجملة التى غلب فيها من يعقل فى قوله تعالى : «فمنهم» ، وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز فى أحد الأربعة أوجه :

أحدها : أنّ أحدا يقع على الذكر والأنثى ، لكونه فى معنى النفى كما تقدم فى قولك : أحد الثلاثة.

ص : ١٣٦





والآخر : أنّ تغليب المذكر أقوى من تغليب من يعقل ، لأنّ المذكر والمؤنث جنس واحد ، بل نوع واحد تميّز أحدهما بصفه عرضيه ، ألا ترى أنّه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيره الأثني من ذكر في القرآن مذكراً؟ وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل.

والثالث : أنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

والرابع : أنّ أحداً مع أنّه مضاف لا يستعمل منفصلاً ، لا يقال : هذه المرأه إحدى ، ولا رجل أحد.

قال ابن خروف : «إحدى المحجورين» صحيح يعضده السماع والقياس ، قال تعالى : (قَالَتُ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ)

[الأعراف : ٣٨] ، فجمع بين تذكير وتأنيث في مضاف ومضاف إليه وهو بعضه وإحدى المحجورين أخرى لأنّ تأنيث الآية غير حقيقي ، ويشبهه قوله سبحانه : (هِيَ حَشْبُهُمْ) [التوبه : ٦٨] ، وقوله (١) : [البسيط]

يا أيها الراكب المزجي مطيته

سائل بني أسد ما هذه الصّوت

وقوله : [الرجز]

٤٤٠- (٢) [أرمى عليها] وهي فرع أجمع

فذكر بعض الجملة وأنّ بعضاً ، وهما جميعاً شيء واحد ، ومن ذلك قولهم :

أربعة بنين وثلاثه رجال ، فأنثوا المضاف والمضاف إليه مذكر وقالوا في أربعة رجال وامرأه : خمسه ، فإذا أشاروا إلى المرأه قالوا : خامسه خمسه ، ومما يدلّ عليه أنّا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنث ولم تراع اللفظ المذكر في كثير من كلامها ، قال : [الطويل]

٤٤١- (٣) [إذا ما جرى شأوين وابتلّ عطفه]

تقول : هزير الريح مرّت بأثاب

وقوله (٤) : [الكامل]

ص: ١٣٧

١- مرّ الشاهد رقم (١٢٩).

٢- ٤٤٠- الرجز لحميد الأرقط في شرح شواهد الإيضاح (ص ٣٤١) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٠٤) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٨٦) ، وبلا نسبه في ديوان الأدب (١ / ١١٨) ، وإصلاح المنطق (ص ٣١٠) ، وأوضح المسالك (٤ / ٢٨٦) ، وخزانه الأدب (١ / ٢١٤)

، والمخصص (١ / ١٦٧) ، ومقاييس اللغة (١ / ٢٦) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٧٦) ، والخصائص (٢ / ٣٠٧) ، والأزهية (ص ٢٧٦).

٣- ٤٤١- الشاهد لامرئ القيس في ديوانه (ص ٤٩) ، وشرح التصريح (١ / ٢٦٢) ، ولسان العرب (هز) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٤٣١) ، وبلا نسبه في أوضح المسالك (٢ / ٧١).

٤- مرّ الشاهد رقم (١٣٤).

ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعى فيه المعنى ، فهو أشدّ ممّا نحن بصدده ، وإحدى بلى وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما زعم السهيلي ، لكن لما كانت قبائل تجمع الذكور والإناث جاز ذلك فيها ، وإجازته «هى أحد قریش» و «هى أحد بلى» عطف ولو قيل أحد المحجورين على قوله سبحانه : (لَسِيْتَنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ) [الأحزاب : ٣٢] لم يجز لأنه فى الآية الكريمه بعد النفى ، والمراد به نفى العموم ثم بين بقوله : «من النساء» ، وأمّا استشهاده بقوله فى المتلاعنين : «أحدهما كاذب» فغفله ، لأن المقصد هنا أحدهما لا بعينه ، ولو عنى المؤنث لأنث ، فهو كقوله سبحانه : (إِذَا يَبْتَغْنَ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) [الإسراء : ٢٣] ، ومنع من أفراد أحد وإحدى وقد قال سبحانه : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] وقالوا : أحد وعشرون وإحدى وعشرون ، وقوله : «لا- يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيره الأثنى» قد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ، ولم يدل عندنا على تحريمها إلّا فحوى الخطاب وكون الألف واللام للجنس.

قال السهيلي : لا دليل فى قوله سبحانه : (قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ) لأنه لم يجتمع فى الآية مؤنث ومذكر فغلب المذكر ، يعنى أنّ آحاد الأمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمه ، وليس فى جمع أمه على أمم نقل مؤنث إلى مذكر ، ولكنّ هذا هو باب جمع هذا المؤنث ، فإذا قلت أخراهم فلم ينقص كما فعلته فى إحدى المحجورين ، لأنك فى إحدى المحجورين نقلت مؤنثا إلى مذكر ، وجعلت محجوره محجورا كأنه شىء محجور ، فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أن تقول أحد من حيث قلت فيه محجور ، وقد يتعقب هذا بأن ضميرهم ضمير مذكرين نساء ورجالا بلا شك ، فوجب الجمع بين إحدى المحجورين وبين أخراهم أنّ لفظهم لم يستعمل حتى صير من كان ينبغى أن يقال فيه هى يقال فيه هو كما نقلت محجوره إلى محجور فانظره ، وأيضا فإن أولى وأخرى قد تستعملان منفصلتين بخلاف إحدى ، وقوله سبحانه : (هِيَ حَسْبُهُمْ) وقول الشاعر (١) :

وهى فرع أجمع

لا دليل فيهما ، وليس فى شىء ممّا نحن بصدده ، بل يشبهان قولك : هى أحد المسلمين ، فإننا نقول هى ثم نقول أحد ، وقوله سبحانه : (هِيَ حَسْبُهُمْ) كقولك : امرأه عدل ، وقوله : «وهى فرع» كقولك للمرأة إنسان ، وأمّا قوله : «ما هذه الصوت»

ص : ١٣٨

فلا- حجه فيه ، وليس ممّا نحن فيه فى شىء ، وإنّما اضطرّ فأنث لإرادته الصيحه ، واستدلّاله أيضا بثلاثه بنين وأربعة رجال ليس من الباب فى شىء ، واستدلّاله بخامسه خمس كذلك ، لأنّ خامسه من باب اسم الفاعل كقائمه وقاعده ، واسم الفاعل يجرى على أصله إن كان لمذكر فهو مذكر وإن كان لمؤنث فهو مؤنث ، فقولك : خامسه خمس كقولك : ضاربه الرجل .

قال ابن خروف فى هذا : إذا كان اسم الفاعل ينبغى أن يجرى على أصله فكذلك أحد وإحدى واللّبس الذى كان يدخل فى اسم الفاعل لو لم يؤنث هو اللّبس الذى يدخل فى إحدى .

قال السهيلي : وأما استشهاد بنحو «هزيز الريح» والأبيات التى أنشدها سبويه فلا حجّه فى شىء من ذلك ، وأما قوله : «وإحدى بلى» وأمّاله لا- يحتاج إنّما قصدت أنّه لا- يلزم غير وجود إحدى بلى أن تقول : إحدى المحجورين ، فإنّ بينهما فرقا وهو أنّ المحجورين لا يشتمل على جملة نساء كما يشتمل عليها القبيله .

وأما ردّه علىّ فى قوله عليه السّلام : «أحدهما كاذب» فهذيان لأننى لم أستشهد بالحديث إلّا على تغليب المذكر خاصّه ، وأمّا ردّه المنع من إفراد أحد وإحدى واستشهاده بقوله : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) فليست الآيه مما نحن فيه ، وأما قوله : قد ذهب إلى تحليها دون الذّكور طوائف من الفسّاد فتعقب سخيّف ، انتهى .

قال ابن الحاج : وردّ ابن خروف هذه الفصول كلّها بما لا يشفى وأبان أنّه لم يفهم عن السهيلي شيئا ، ولم يذكر ابن الحاج الردّ .

### مسأله : مناظره بين ابن خروف والسهيلي

«أكل كلّ ذى ناب من الشّيباع حرام» (١) قال ابن خروف : للسهيلي فى هذا الحديث من سوء التّأويل والهذر والافتيات على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ما لا خفاء به ، أعادنا الله مما ابتلى به ، وإنّها لزلّه عظيمه يجب استتابة قائلها ، وذلك أنّه قال : يجوز أن يحمل الحديث على أصل رابع وهو المضارعه ، فإنّ الله تعالى إذا حرّم شيئا حرّم الشريعة ما يضارعه ، كما حرّم ما يضارع الزنا مضارعه قريبه وكره ما يضارعه من بعد ، كالنظره والقعود فى موضع امرأه قامت عنه حتى تزد ، روى ذلك عن عمر رضى الله عنه ، والتلذذ بشم طيب على امرأه ، ونظائر كثيره ، فلمّا حرّم الله

ص : ١٣٩

١- أخرجه مالك فى الموطأ (٢ / ٢٥) ، والنسائي فى سننه (٢ / ٢٠٠) .

الخنزير حرّم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يضارعه ويشاركه في النَّابِ والصِّيفِ الخنزيريه ، فحرّم الله سبحانه الأصل وحرّم رسوله الفرع ، والكُلَّ من عند الله ، كما حرّم الله الجمع بين الأختين ، وحرّم رسول الله الجمع بين العمه وابنه أخيها وبين الخاله وابنه أختها ، وبين العمتين والخالتين بناء منه عليه السَّلَام على الأصل الثابت في كتاب الله تعالى والتفاتا إليه ، كذلك حرّم كل ذى ناب بناء على الأصل الثابت من تحريم الخنزير استنباطا منه ونظرا إليه.

قال ابن خروف : هذا الرجل يخبر أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يحرم شيئا بالاستنباط من غير أن يؤمر بتحريمه ، وقوله : «والكل من عند الله» كلام ملغى إذ لا يجتمع مع ما قبله ولرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البراءة والتنزيه مما نسب إليه.

قال السَّهْلِيُّ : ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد ، وهو مسطور في (مختصر الطليطلي) ، لأن مؤلفه ذكر أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستنبط الشرائع ، وهذا الجاهل من جفاه المقلدين فليقنعه على طريقه التقليد كلام الطليطلي ، واستنباط رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صحيح لا يدفع في ثبوته ، ولا ينكره إلّا جلف جاف ، وكلّ ما ورد عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما لم ينطق به القرآن وإن كان متضمنا لكل شيء فهو على هذا المنحى ، وإذا لم يستنبط رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فمن ذا يستنبط؟

### مسألة : بين السهيلي وابن خروف

قال السَّهْلِيُّ في قوله تعالى : (وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ) [المائدة : ٦٠] الألف واللام يدلان على معنى الاتعاض والاعتبار ، وفهم ابن خروف عنه أنه يثبت للألف واللام معنى ثالثا أو رابعا ، وهو معنى الاتعاض ، فردّ عليه بأنّه قال ما لم يقله أحد.

قال السَّهْلِيُّ رادّا عليه : إنما أردت أنّ الله سبحانه لمّا خاطب أهل الكتاب بهذا ، فأشار إلى الجنس المعروف من القرده والخنزير التي مسخ من سلف من الأمم على هيئتها وصورتها لم يكن بدّ من الألف واللام الدالّتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الاتعاض والاعتبار والتخويف ، ولو قال قرده وخنزير لم يكن فيه ذلك.

### مسألة : لابن العريف يبلغ وجوه إعرابها أكثر من ألفي ألف وجه

مسألة من تخريج ابن العريف تبلغ من وجوه الإعراب ألفي ألف وجه وسبعمائه ألف وجه وأحدا وعشرين ألف وجه وستمائه وجه ، وهي هذه : «ضرب الضّارب

الشّاتم القاتل محبّك وادّك قاصدك معجبا خالدا في داره يوم عيد»، فترفع الضارب بالفعل والشاتم نعته والقاتل نعت ثان ومحبّك نصب بالقاتل ووادّك نعته وقاصدك نعت ثالث وتنصب معجبا بضرب وخالدا بمعجب ، ولك رفع قاصدك بالابتداء وخيره محذوف ، أو هو خير محذوف المبتدأ ونصبه بأعني وعلى الحال من القاتل أو من الضارب أو لوادّك ، فهذه سبعة لك مع كل واحد منها نصب وادّك بأعني أو الحال للقاتل أو الضارب أو مفعولا ، ولك رفع بأنّه خبر وبالعكس ، فذلك (٤٢) لك في محبّك النصب بالقاتل وبأعني والرفع بالابتداء وبالخير ، فذلك (١٦٨) لك مع كل منها نصب القاتل بالشاتم وبأعني ورفع بالابتداء وبالخير وخفضه تشبيها بالحسن الوجه ورفع بنعت ما قبله فذلك (١٠٠٨) لك مع كل منها نصب الشاتم بالضارب وبأعني ورفع بالابتداء وبالخير وجزّه تشبيها بالحسن الوجه ، ورفع بالنعت (٦٠٤٨) مع كل منها نصب معجبا بالحال لقاصدك وبالحال للكاف من قاصدك وبالحال من الضارب ونعتا لقاصدك ونصبه بضرب (٣٠٢٤٠) مع كل منها نصب خالدا بضرب ورفع بضرب وينصب الضارب ولك جعل خالد بدلا من الضارب ولك عطفه عليه عطف البيان ونصبه بأعني ورفع بالابتداء وبالخير ونصبه بمعجب (٢٧٢١٦٠) مع كل وجه منها أن تجعل «داره» متعلقا بالضارب أو بمحبّك (٥٤٤٣٢٠) وبوادّك أو بقاصدك أو بخالد ، وكذلك القول في «يوم عيد» فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور.

الكلام في قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) : قال ابن الصائغ في (تذكرته) :

سئل العلامة مجد الدين الرّوذ راورى عن قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف : ٥٦] ، فتكلم عليه ابن مالك فامتعض الرّوذ راورى لكلامه ، وطعن في كلام ابن مالك ، وهذا تلخيص كلامهما مع حذف ما لا تعلق له بالمسألة من الطّعن والإزراء.

قال الشيخ مجد الدين : استشكل الأئمّه تذكير القريب مع تأنيث الرحمه ، وتخيّل الفضلاء من قدمائهم في الجواب وجهين :

أحدهما : أنّ الرحمه بمعنى الإحسان ، وهو مذكر.

الثانى : أنّ الرحمه مصدر ، والمصادر لا تجمع ولا تؤنّث ، هذان ذكرهما الجوهري والزمخشري في كتابيهما.

وقال الفراء : القريب إذا كان للمكان وكان ظرفا كان بلا هاء ، وإذا ضمّن معنى

النسبه والقرايه دخلت الهاء ، تقول فى الأول : كانت فلانه قريبا منى ، وفى الثانى : قريبتى ، قال : وهذا كله تصرّف فى كلام الله تعالى بمجرّد الظن ، وهلمّا كانوا كالأصمعى ، فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب ، وكان إذا سئل عن شىء من كلام الله تعالى سكت ، وقال : لو أنّه غير كلام الله تعالى تكلمت فيه ، والقرآن إنّما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع أشعارهم ، فقد كان عكرمه وهو تلميذ ابن عباس إذا سئل عن شىء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه بيت من شعر العرب ، ثم يقول : الشعر ديوان العرب .

والجواب الحق : أن القريب على وزن فعيل ، والفعيل والفعول يستوى فيهما المذكر والمؤنث حقيقيا كان أو غير حقيقى ، قال امرؤ القيس : [المتقارب]

٤٤٢- (١) برهره رؤده رخصه

كخرعوبه البانه المنفطر

فتور القيام قطيع الكلا

م تفتّر عن ذى غروب خصر

وقال فى لفظ القريب : [الطويل]

٤٤٣- (٢) له الويل إن أمسى ولا أمّ هاشم

قريب ولا البساسه بنه يشكرا

وقال جرير : [الوافر]

٤٤٤- (٣) أتنفعك الحياه وأمّ عمرو

قريب لا تزور ولا تزار

وأغرب من ذا أنّ لفظه واحده قد اجتمع فيها التأنيث الحقيقى وغير الحقيقى ، وهى لفظه (هنّ) ، ومع ذلك حمل عليها فعيل بلا هاء ، وهى فى قول جميل : [الطويل]

٤٤٥- (٤) كأن لم نحارب يا بشين لو أنّها

تكشّف غمّاها وأنت صديق

وقال جرير : [الطويل]



- 
- ١- ٤٤٢- البيتان في ديوانه (ص ١٥٧) ، والبيت الأول له في لسان العرب (خرعب) و (بون) و (بره) ، وتهذيب اللغة (٣ / ٢٧٥) ، والمخصص (١٠ / ٢١٤) ، وديوان الأدب (٢ / ٨٧) ، وتاج العروس (خرعب) و (بون) و (بره) ، وبلا نسبه في مقاييس اللغة.
- ٢- ٤٤٣- الشاهد لامرئ القيس في ديوانه (ص ٦٨) ، ولسان العرب (قرب).
- ٣- ٤٤٤- الشاهد لجرير في ديوانه (ص ١٣٤).
- ٤- ٤٤٥- الشاهد لجميل بثينه في ديوانه (ص ١٤٤) ، ولسان العرب (صدق) ، والأغانى (٨ / ١٢٤) ، والحماسه الشجرية (١ / ٥١٢) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي (ص ١٣٤٧) ، والكامل (ص ٩٦).
- ٥- ٤٤٦- الشاهد لجرير في ديوانه (ص ٣٧٢) ، ولسان العرب (صدق) ، ولذى الرمه في ملحق ديوانه (ص ١٨٩٣) ، والحماسه البصريه (٢ / ١٧٧) ، وبلا نسبه في تخليص الشواهد (ص ١٨٤) ، والخصائص (٢ / ٤١٢).

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك.

وقال العلامة جمال الدين بن مالك : فعيل وفعول مشتبهان في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ،  
إلّا أنّ فعيلاً أخفّ من فعول ، فلذلك فاقه بأشياء منها :

كثرة الاستغناء به عن فاعل في المضاعف ، كجليل وخفيف وصحيح وعزيز وذليل ، وإنّما حقّ هذه الصفات أن تكون على زنه  
فاعل لأنّها من فعل يفعل ، فاستغنى فيها بفعيل ولا حظّ لفعول في ذلك.

ومنها أطراد بنائه من فعل كشريف وظريف وكريم ، وليس لفعول فعل يطرّد بناؤه منه. ومنها كثره مجيئه في صفات الله تعالى  
وأسمائه ، كسميع وبصير وعلّيّ وغنّي وريقيب ، ولم يجئ منها فعول إلّا رؤوف وودود وعفوّ وغفور وشكور ، وإذا ثبت أنه فائق  
لفعول في الاستعمال فلا- يليق أن يكون له تبعا ، بل الأولى أن يكون الأمر بالعكس ، أو ينفرد كلّ منهما بحكم هو به أولى ،  
وهذا هو الواقع ، فإنّهم خصّوا فعولا المفهم معنى فاعل بأن لا تلحقه التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وأن يشتركا فيه ، فيقال :  
رجل صبور وامرأه صبور ، وكذا شكور ونحوهما إلّا ما شدّد من عدوّ وعدوّه ، فإن قصد بالتاء المبالغة لحقت المذكر والمؤنث ،  
فقليل : رجل ملوله وفروقه ، وامرأه ملوله وفروقه ، ولا يقدم على هذا الوزن إلا بنقل ، وإن لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته  
التاء أيضا ، كحلوبه وركوبه ورغوته ، وليس في شيء من هذا إلّا للنقل ، فلمّا كان لفعيل على فعول من المزيه ما ذرته استحقّ أن  
يخصّ بأحوط الاستعمالين ، وهو التمييز بين المذكر والمؤنث ، كجميل وجميله وصبيح وصبيحه ووضىء ووضيئه ونحوه ، وإن  
كان فعيل بمعنى مفعول وصحب الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث ، كرجل قتيل وامرأه قتيل ، وإن لم يصحب الموصوف  
وقصد تأنيته أنث نحو : رأيت قتيله بنى فلان ، هذا هو المعروف ، وما ورد بخلاف ذلك عدّد نادرا ، أو تلطّف في توجيهه بما  
يلحقه بالنظائر ويبعده عن الشذوذ ، فمن ذلك قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ،) ومنه ستة أقوال :

أحدها : أنّ فعيلاً وإن كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التاء ، كما جرى هو مجراه في  
لحاق التاء حين قالوا : خصله حميده وفعله ذميمة بمعنى محموده ومذمومه ، فحمل على جميله وقبيحه في لحاق التاء ، وكذلك  
قريب في الآيه الكريمة حمل على «عين كحيل» و «كف خضيب» وأشباههما في الخلو من التاء ، ونظير ذلك : (قَالَ مَنْ يُحْيِ  
الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) [يس : ٧٨].

الثانى : أنه من باب تأوّل المؤنث بمذكر موافق فى المعنى ، كقول الشاعر : [الطويل]

٤٤٧- (١) أرى رجلا منهم أسيفا كأثما

يضمّ إلى كشحيه كفا مخضبا

فتأوّل كفا وهو مؤنث بعضو فذكر صفته لذلك ، وكذلك الرحمه متأوله بالإحسان فذكر خبرها ، وتأوّلها بالإحسان أولى من تأوّل الكفّ بالعضو لوجهين :

أحدهما : أنّ الرحمه معنى قائم بالراحم ، والإحسان بزّ الراحم المرحوم ومعنى البرّ فى القريب أظهر منه فى الرحمه.

الثانى : أنّ ملاحظه الإحسان فى الرحمه الموصوفه بالقرب من المحسنين مقابله للإحسان الذى تضمّنه ذكر المحسنين فاعتبارها يزيد المعنى قوه ، فصحّت الأولويّه ، ومن تأوّل المؤنث بمذكر ما أنشده الفراء : [المتقارب]

٤٤٨- (٢) وقائع فى مضر تسعه

وفى وائل كانت العاشره

فتأوّل الوقائع بأيام الحرب ، فلذلك ذكر العدد الجارى عليها فقال : تسعه ، وإذا جاز تأوّل المذكر بمؤنث فى قول من قال : «جاءته كتابى فاحتقرها» أى : صحيفتى ، وفى قول الشاعر (٣) : [البيسيط]

يا أيها الرّاكب المزجى مطيته

سائل بنى أسد ما هذه الصّوت

أى : الصيحه مع ما فى ذلك من حمل أصل على فرع ، فلأن يجوز تأوّل مؤنث بمذكر لكونه حمل فرع على أصل أحقّ وأولى.

الثالث : أن يكون من حذف المضاف وإقامه المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف فكأنه قال : إن مكان رحمه الله قريب ، كما قال حسان : [الكامل]

٤٤٩- (٤) يسقون من ورد البريص عليهم

بردى يصفق بالرحيق السلسل

ص : ١٤٤

١- ٤٤٧- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١٦٥) ، وجمهره اللغه (ص ٢٩١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٥٨) ، ولسان العرب (خضب) و (أسف) و (كفف) ، و (بكى) ، و بلا- نسبه فى الإنصاف (ص ٧٧٦) ، وخزانه الأدب (٧ / ٥) ، ومجالس ثعلب (ص

٢- ٤٤٨- الشاهد بلا نسبة فى الإنصاف (٢ / ٧٦٩) ، والدرر (٦ / ١٩٦) ، وشرح عمدته الحافظ (ص ٥٢٠) ، ولسان العرب (يوم) ، ومجالس ثعلب (٢ / ٤٩٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤٩).

٣- مرّ الشاهد رقم (١٢٩).

٤- ٤٤٩- الشاهد لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ١٢٢) ، وجمهره اللغة (ص ٣١٢) ، وخزانه الأدب (٤ / ٣٨١) ، والدرر (٥ / ٣٨) ، وشرح المفصل (٣ / ٢٥) ، ولسان العرب (برد) و (برص) و (صفق) ، ومعجم ما استعجم (ص ٢٤٠) ، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٤٥١) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٢٤) ، وشرح المفصل (٦ / ١٣٣) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥١).

ومثله قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مشيراً إلى الذهب والحريز: «هذان حرام على ذكور أمتي» (١) أى: استعمال هذين.

الرابع: أن يكون من باب حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه، أى: إن رحمه الله شىء قريب أو لطف أو برّ أو إحسان، وحذف الموصوف سائغ، من ذلك قوله (٢): [السريع]

قامت تبكيه على قبره

من لى من بعدك يا عامر

تركتنى فى الحرب ذا غربه

قد خاب من ليس له ناصر

أى: شخصاً أو إنساناً ذا غربه، ومثله قول الآخر: [الطويل]

٤٥٠- (٣) فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى

فراقك لم أبخل وأنت صديق

أى: شخص صديق، وعلى ذلك حمل سيبويه قولهم: حائض وطامث، قال: كأنهم قالوا: شىء حائض.

الخامس: أن يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثانى، والوجه فى هذا تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور كقوله: [الطويل]

٤٥١- (٤) مشين كما اهتزت رماح تسفّفت

أعاليها مرّ الرياح التّواسم

ومثله: [الكامل]

٤٥٢- (٥) بغى النفوس معيده نعاءها

نقما وإن عمهت وطال غرورها

وإذ كانت الإضافة تعطى المضاف تأنيثاً لم يكن فيه على الوجه المذكور فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له كما فى الآية الكريمة أحق وأولى، لأن التذكير أصل فالرجوع إليه أسهل من الخروج عنه.

١- أخرجه ابن ماجه فى سننه رقم (٣٥٩٥) ، وأبو داود فى سننه (٤٠٥٧).

٢- مرّ الشاهد رقم (٤٢٧).

٣- ٤٥٠- الشاهد بلا نسبة فى الأزهيّه (ص ٦٢) ، والإنصاف (١ / ٢٠٥) ، والجنى الدانى (ص ٢١٨) ، وخزانه الأدب (٥ / ٢٤٦) ، والدرر (٢ / ١٩٨) ، ووصف المبانى (ص ١١٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٤٦) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٠٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٣) ، وشرح المفصل (٨ / ٧١) ، ولسان العرب (حرر) ، و (صدق) ، و (أذن) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣١١) ، والمنصف (٣ / ١٢٨) ، وهمع الهوامع (١ / ١٤٣).

٤- ٤٥١- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ٧٥٤) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٢٥) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ٥٨) ، والمحتسب (١ / ٢٣٧) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٦٧) ، وبلا نسبة فى الخصائص (٢ / ٤١٧) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣١٠) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٠) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٨٣٨) ، ولسان العرب (عرد) و (صدر) ، و (قبل) ، و (سفه) ، والمقتضب (٤ / ١٩٧).

٥- ٤٥٢- لم أجده فى أى من المصادر التى بين يديّ.

السادس : أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له أو معنى من معانيه ، ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) [الشعراء : ٤] أى : فظلت أعناقهم خاضعة ، وظلّوا لها خاضعين ، فهذا منتهى ما حضرني .

وبلغنى أن بعض الفقهاء زعم أن إخلاء (قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) المشار إليه من التاء لم يكن إلّا لأجل أنّ فعلاً يجرى مجرى فعول في الوقوع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وضعف هذا القول بين وتزييفه هين ، وذلك أنّ قائل هذا القول إمّا أن يريد أنّ فعلاً في هذا الموضع وغيره يستحقّ ما يستحقّه فعول من الجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإمّا أن يريد أنّ فعلاً في هذا الموضع خاصه محمول على فعول .

فالأول : مردود لإجماع أهل العربية على التزام التاء في ظريفه وشريفه وأشباههما ، ولذلك احتاج علماؤهم إلى أن يقولوا في قوله تعالى : (وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا) [مريم : ٢٠] : إن أصله بغوى على فعول ، فلذلك لم تلحقه التاء .

والثاني : أيضا مردود لأنه قد تقدّم التنبيه على ما لفعيل على فعول من المزايا ، ولأنه لا يليق أن تبعاً لفعول ، بل الأولى أن يكون أمرهما بالعكس ، ولأنّ ذلك القائل حمل فعلاً على فعول ، وهما مختلفان لفظاً ومعنى ، أمّا اللفظ فظاهر ، وأمّا المعنى فلأنّ قريبا لا مبالغه فيه لأنه يوصف به كلّ ذى قرب وإن قلّ ، وفعول المشار إليه لا بدّ فيه من مبالغه ، وأيضا فإنّ الدالّ على المبالغه لا بدّ أن يكون له بنيه لا- مبالغه فيها ، ثم يقصد به المبالغه بتغيّر بنيته كضارب وضروب وعالم وعليم ، وقريب ليس كذلك فلا مبالغه فيه ، والظاهر أنّ ذلك القائل إنّما أراد حمل فعيل على فعول مطلقا واستدل على ذلك بقول الشاعر : [المتقارب]

٤٥٣- (١) فتور القيام قطيع الكلا

م تفتّر عن ذى غروب خصر

والاحتجاج بهذا ساقط من وجوه :

أحدها : أنه نادر والنادر لا حكم له ، ولو كثرت صورته وجاء على الأصل كاستحوذ واعورّ واستنوق البعير ، فما ندر ولم تكثر صورته ولا جاء على الأصل أحق .

الثاني : أن يكون قطيع الكلام أصله قطيعه الكلام ثم حذفت التاء للإضافه ، فإنها مسوّغه لحذفها عند الفراء وغيره من العلماء ، وحمل على ذلك قوله تعالى : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ) [الأنبياء : ٧٣] ومثل ذلك قوله : [البيسط]

ص: ١٤٦

وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

وعلى هذه اللغة قرأ بعض القراء: (وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً) [التوبه: ٤٦] أراد عدته.

الثالث: أن يكون فاعيل في قوله: قطع الكلام بمعنى مفعول لأنَّ صاحب المحكم حكى أنه يقال: «قطعه وأقطعه إذا بكته وقطع هو وقطع فهو قطع القول»، فقطيع على هذا بمعنى مقطوع أى: مبكّت، فحذف التاء على هذا التوجيه ليس مخالفا للقياس، وإن جعل «قطع» مبنيا على قطع كسريع من سرعة فحقه على ذلك أن تلحقه التاء عند جريه على المؤنث، إلّا أنه شبّه بفاعل الذي بمعنى مفعول فأجرى مجراه والله أعلم.

فأجاب الشيخ مجد الدين وقال: حقّ على من مارس شيئا من العلم إذا سئل عن مشكلاته أن يتجنّب في جوابه الإيجاز المخلّ والتطويل الممل، ويتوقى الزوائد التي لا يحتاج إليها، فإنّ العالم من إذا سئل عن عويص أو ضحّه بأوجز بيان من غير زياده ولا نقصان، وقد سئل العبد الضعيف عبد المجيد بن أبى الفرج الزودراورى عن هذه الآية بناء على استغراب من قصر في إتقان كلام العرب باعه، فاستبعد حمل المذكر على المؤنث فكان جوابه أنّ القرآن المجيد عربى، وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقى فكيف لا يسوغ إطلاقه على غير الحقيقى؟ قال امرؤ القيس (٢): [الطويل]

له الويل إن أمسى [ولا أم هاشم

قريب ولا البساسه بنه يشكرا]

وقال جرير (٣): [الوافر]

أتفعمك الحياه [وأم عمرو

قريب لا تزور ولا تزار]

ومع هذه الحجج الواضحه لا- حاجه إلى التأويلات والتعسفات، وقد كتب في ذلك بعض النحاه المشهورين العصريين هذه الأوراق المتقدمه وذكر فيها ما تقتضيه

ص: ١٤٧

١- ٤٥٤- الشاهد للفضل بن عباس فى شرح التصريح (٢ / ٣٩٦)، وشرح شواهد الشافيه (ص ٦٤)، ولسان العرب (غلب)، و (خلط)، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٧٢)، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٤ / ٤٠٧)، والخصائص (٣ / ١٧١)، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٠٤)، وشرح عمده الحافظ (ص ٤٨٦)، ولسان العرب (وعد)، و (خلط).

٢- مرّ الشاهد رقم (٤٤٣).





صناعه النحو ، وحكى ما قيل فى المسأله مع أنه لا يشفى الغليل ، لأن العرب لم تقل ذلك ولا نعلم لو عرض عليهم هل كانوا يرتضونه أم لا-؟ بخلاف ما أوردت من الشواهد ، فإنه نص قولهم ، ولا ريب فى صحته وكونه حجه ، والذى أورد من الأقوال الستة مستنبط من الظن والقياس ، وقد يكون حقا وقد لا يكون ، وقد ألح على جماعه أن أورد على فوائده هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات ، فكنت أبى ذلك خيفه سقطه تنفق حتى غلبوا على رأى ، وقالوا : هذا لا يعدد قدا فى فضله ، فشرعت فى التنبيه على ما يرد على قوله :

أمّا ما ذكره من اشتباه فعيل وفعول فى الوزن والدلالة على المبالغه والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، وأنّ فعلا أخف من فعول وأنه فاقه بأشياء منها : أطراد بنائه من فعل ، وكثره مجيئه فى أسماء الله تعالى ، وإذا فاقه لا يكون تبعاً له ، وهل الأمر إلا بالعكس أو مستويان؟ إلى آخره ، فكلّ هذه دعاو تعسر إقامة الحججه عليها خصوصا مع المنازعه ، ولئن سلمت فهى خارجه عن مسألتنا ، لأنّ السؤال وقع عن جواز إطلاق القريب على الرحمه ، فجوابه : ذلك جائز لدلاله كذا وكذا عليه ، فبقية المقدمات ضائعه مبدوله ، ولا مدخل لها فيما وقع السؤال عنه ، ومثاله من سئل عن زياره الكعبه المعظمه هل تجب أم لا؟ فأجاب بأنّ المتوجه إليها لا بد أن يكون محرما ، وميقاته من جهه المدينه ذو الحليفه وعدد له المواقيت ، فيقول له السائل : أنا لم أسألك إلا عن وجوب زيارتها ، وما ذكرته بمعزل عن ذلك ، ويجرى مجرى هذا قول المتكلم فى فعيل وفعول : أبواب المصادر سته : فعل يفعل كحلب يحلب ، وفعل يفعل كضرب يضرب ، وفعل يفعل كذهب يذهب وفعل يفعل كقرم يقرم ، وفعل يفعل ككرم يكرم ، وفعل يفعل كوثق يثق ، وكله يشتق منه فعيل ، إلا أنّ أكثره من فعل يفعل ويكون بمعنى فاعل كشريف وظريف وكريم وعظيم ، وقد يرد من غيره بمعنى المفعول ، كصريع وجريح وكليم وهزيم ، وتتكلم فى فعول بما يناسب ذلك أو يقاربه عند الشروع فى مسألتنا فى لفظه القريب ، والعاقل يعلم أنّ هذه المباحث لا مدخل لها فيما نحن فيه ، وإن كانت من تفاريع لفظه القريب ، وقوله فى فعول : «إن لم يقصد به معنى فاعل لحقته تاء كحلوبه وركوبه» منقوض بقولهم : ناقة عصب للنتى تعصب ركبناها عند الحلب ، وسلوب وعجول للنتى اخترم ولدها ، فإنّ وزنه فعول وليس للفاعل ولا تلحقه التاء ، وكذا الجزور والخلوج والبسوس (1) ، والحضون والشطور والتلوث (2) ، وكل هذه صفات للناقه والشاه ، ووزنها فعول لم تلحقها التاء

ص: ١٤٨

١- الجزور : الناقة المجزوره. والخلوج : الغزيره اللبن. والبسوس : التى تدرّ عند الإبساس.

٢- الحضون : التى قد ذهب أحد طبييها. والشطور : التى يبس خلفان من أخلافها. والتلوث : الناقة التى يبس ثلاثه من أخلافها.

وليست للفاعل ، وأما الأقوال الستة التي ذكرها فإنني أشير إلى ما يرد على كل واحد منها إشارة لطيفه :

أمّا قوله : «قريب» بمعنى فاعل أجرى مجرى فعيل بمعنى مفعول كما أجرى ذلك مجرى هذا في لحاق التاء فلا شكّ أنّه من قول النحاه ، لكن ما الدليل عليه؟ فإنّه مجرد دعوى ، ويرد عليه أنّ أحد الفعلين مشتق من فعل لازم والآخر من فعل متعدّد ، فلو أجرى على أحدهما حكم الآخر لبطل الفرق بين اللازم والمتعدّي ، إن كان على وجه العموم ، وإن كان على وجه الخصوص فأين الدليل عليه؟ والحقّ أنّ كلّاً من الفعلين يطلق على المذكر بلا تاء ولا خلاف فيه ، وعلى المؤنث تاره مع التاء وأخرى بلا تاء أصاله ، كما ورد في أشعار الفصحاء ، لا على سبيل التبعية ولا على وجه الشذوذ والندره ، وتشبيه أحدهما بالآخر كما زعموا لأنّ الأصل في الكلام الحقيقيه وقد كثر شواهد ذلك ، قال جرير يرثي خالده : [الكامل]

٤٥٥- (١) نعم القرين وكنت علق مضنّه

وأرى بنعف بلّيه الأحجار

وقال : [الكامل]

٤٥٦- (٢) فسقاك حين حلت غير فقيده

هزج الزّواح وديمه لا تقلع

وقال الفرزدق : [الطويل]

٤٥٧- (٣) فداويته عامين وهي قريبه

أراها وتدنو لي مرارا وأرشف

وامرأه قبين وسريح وهريت ، وفروك وهلوك ورشوف وأتوف ورسوف (٤) وامرأه ملوله وفروقه وامرأه عروب (٥) وسحابه دلوج (٦) ، ولا استغراب في إطلاق رميم على العظام مع أنها جمع تكسير مؤنث فهو على وفاق كلام فصحاء العرب ، قال جرير مع فصاحته ولم ينكر عليه : [البسيط]

٤٥٨- (٧) آل المهلب جدّ الله دابره

أمسوا رميما فلا أصل ولا طرف

ص : ١٤٩

١- ٤٥٥- الشاهد لجرير في ديوانه (ص ٨٦٢).

٢- ٤٥٦- الشاهد لجرير في ديوانه (ص ٩١١).

٣-٤٥٧- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ٢٥) ، وجمهره أشعار العرب (ص ٨٧٩).

٤- القيين : المنكمش فى أموره. والسريخ : السهل. والهريت : الواسع الشديقن. والفروك : المبغضه لزوجهها. والهلوك : الفاجره الشبقه. والرشوف : الطيبه الفم. والأنوف : الطيبه ربح الأنف. والرصوف : الصغيره الفرج.

٥- الفروقه : الشديده الخوف. والعروب : الضاحكه.

٦- السحابه الدلوج : الثقيله بحملها.

٧-٤٥٨- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ١٧٦) ، ولسان العرب (ملح) ، ومجمع الأمثال (١ / ١٧٦).

وأما الاعتراض على القول الثاني فهو أننا لا نسلم تأويل المذكر بمؤنث يوافقه أو يلزمه ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : رأيت زيدا فكلمتني وأكرمتني ، ورأيت هنداً فكلمتني وأكرمتني بناء على أن زيدا نفس وجته وهنداً شخص وشبح.

وأما قوله : «كفًا مخضَّبًا» فالكفّ قد يذكر كما في هذا البيت لفقدان علامات التأنيث ، وقد يؤنث كما في أكثر موارد ، وهذا أولى من التأويل كيلاً تلزم المفسده التي ذكرناها ، وحمل الرحمة على الإحسان بعيد ، لأنّ اللفظ إذا دلّ على معنى فإمّا أن يدلّ عليه على وجه الحقيقة أو المجاز ، والقسمان متفريان هنا لأنّ حضور المعنى بالبال لازم عند إطلاق اللفظ في كلام القسمين لجاز انفكاك كل واحد منهما عن الآخر ، لأنّ الرحمة قد توجد وافره فيمن لا يتمكن من الإحسان أصلاً ، كالوالده الفقيره بالنسبه إلى ولدها ، وقد يوجد الإحسان ممّن لا رحمه في طباعه ، كالملك القاسى فإنّه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحه نفسه أو ملكه ولا- تلقى عنده رحمه ، وإذا تبين جواز انفكاك كل واحد عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما لى الآخر ، ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضواً ، لأنّ كل كفّ عضو وإن لم يكن كل عضو كفّاً ، فبينهما ملازمه الخاص والعام والملازمه مصححه للمجاز ، ولا ملازمه بين الرحمة والإحسان كما بيّنا ، فيتعذر تأويل الرحمة بالإحسان ، وقد سلّمنا أنّ معنى القرب فى البرّ أظهر منه فى الرحمه ، ولكن هذا جواز إطلاق اسم أحدهما على الآخر ، لأنّ جواز الإطلاق منحصر فى الحقيقة والمجاز ، وكلاهما معدوم فيما نحن فيه.

وأما قوله ثالثاً : «إنه من باب حذف المضاف» فذلك إنّما يصحّ حيث يحسن ويتعين ، كقوله تعالى : (وَسَيَلِّ الْقَرْيَةَ) [يوسف : ٨٢] ، فإنّه يتعين إضمار أهلها ، وهاهنا لا يصحّ إضمار المكان ولا يحسن ولا يتعين ، أمّا أنّه لا يصحّ فلأنّ الرحمة صفه الله تعالى ، والموصوف لا مكان له ، لأنّ البراهين القاطعه دلّت على أنّ ربّنا لا يحلّ مكاناً وإلّا لكان جسماً أو مفتقراً إلى جسم ، فكذلك صفته لا يكون لها مكان ، انتهى.

قال الشيخ علاء الدين التركمانى : هذا غلط وغفله لأنّ الرحمة من صفات الفعل لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان ، انتهى.

وأما أنّه لا- يحسن ولا- يتعين فلاّتهما فرعا الصّحه ، وبطلان الأصل يقتضى بطلان الفرع ، وأمّا الظواهر المشعره بإثبات المكان كقوله : «وارتفاع مكانى» (١) فيجب تأويلها جزماً ، وإلّا لبطل حكم العقل ، ويلزم من بطلانه بطلان الشرع ، لأنّ صحّته لم تثبت إلّا بالعقل ، نعم لو أضمر أثر رحمه الله لكان قريباً.

ص: ١٥٠

وأما قوله: «رابعا: إنه من باب حذف الموصوف» إلى آخره، وما ذكر عن سيبويه في طامث وحائض فبالله أحلف إن هذا التقدير والتقرير لا- يرتضيه فصيح بدوي ولا بليغ حضري، وأي حجه إلى أن يضم في الآية شيء فيقال: شيء قريب؟ ولا يكفي في تقدير مباني كلام الله عز وجل وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال الإعرابي، بل لا بد من رعايه الفصاحة القصوى والبلاغه العليا، وأيه فصاحة في أن يقول القائل: شيء قريب؟ وأي لطف في أن يقال: المرأه شيء حائض، مع أن الشيء أعمّ المعلومات؟ ولذلك يشمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم، ومن الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام في المستهجن؟ وهلمّا قيل: الهاء والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان بين المذكر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها إماطه للالتباس، أما الصفة المختصه بالنساء كالحيض فلا حجه فيها إلى العلامه المميزه، والناس لفرط جمودهم على ما ألفوه بظنون أن ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وأنّ إلى قوله المنتهى في معرفه كلام الرب، ولا- خفاء في أنه الجواد السابق في هذا المضمار فأما أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب وأنه لا حقّ إلّا ما قاله فليس الأمر كذلك، فما من أحد إلّا ويقبل قوله ويردّ منه، ولو لم يكن لسبويه إلا قوله في باب الصفة المشبهه: «مررت برجل حسن وجهه» بإضافه حسن إلى الوجه وإضافه الوجه إلى الضمير العائد على الرجل، فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين في ذلك، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، فكيف يعتقد مع هذا صحه قوله في كلّ شيء؟.

وأما قوله: خامسا يكتسب المضاف حكم المضاف إليه لا سيما التأنيث فله نظائر صحيحه فصيحه يوثق بها لتقدّم قائلها وشهرتهم، قال النابغه: [البسيط]

٤٥٩- (١) حتى استغثن بأهل الملح ضاحيه

يركضن قد قلقت عقد الأطناب

وقال الأعشى (٢): [الطويل]

[وتشرق بالقول الذي قد أذعته]

كما شرقت صدر القناه من الدّم

وقال ليبيد: [الكامل]

٤٦٠- (٣) فمضى وقدمها وكانت عاده

منه إذا هي عزّدت إقدامها

ص: ١٥١

١ - ٤٥٩- الشاهد لسلامه بن جندل في ملحق ديوانه (ص ٢٣٣)، ولسان العرب (طنب)، وتهذيب اللغة (١٣ / ٣٦٨)، وتاج العروس (طنب)، وللنابغه الذبياني في ديوانه (ص ٥٠)، وأساس البلاغه (طنب)، وجمهره اللغة (ص ٣٦١).

٢- مَرَّ الشَّاهِدُ رَقْمَ (١٣٣).

٣- ٤٦٠- الشَّاهِدُ لِلْبَيْدِ فِي دِيْوَانِهِ (ص ٣٠٦) ، وَالْخِصَائِصُ (٢ / ٤١٥) ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (عَرْد) ، وَ (قَدَم) ، وَكِتَابُ الْعَيْنِ (١ / ٣٢) ،  
وَبَلَا نَسْبِهِ فِي الْخِصَائِصِ (١ / ٧٠).

وقال جرير (١): [الكامل]

لَمَّا أتى خبر الزبير تواضعت

سور المدينة والجبال الخشع

فبمثل هذا ينبغي أن يتمسك لا بأشعار المجاهيل الخاملين التي تمسك بها وأظنها للمحدثين ، فأما اكتساب التأيث من المؤنث فقد صح بقولهم ، وأما عكسه فيحتاج إلى الشواهد ، ومن ادعى جوازه فعليه البيان.

وأما قوله : «سادسا أنه يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر» إلى آخره فإن قوله : (فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) [الشعراء : ٤] ليس من هذا القبيل ، لأنَّ المراد بأعناقهم رؤسائهم ومعظمهم ، وأيضا فإن الخبر محكوم به على الاسم ، فكيف يعرض عنه ويحكم به على المضاف إليه؟ ولو جاز ذلك لساغ أن تقول : كان صاحب الدرع سابغه ، فظلَّ مالك الدار متسعه.

وقوله : رحمه الله قريب وهو قريب ، وحذف الخبر من الجملة الأولى والمبتدأ من الثانيه ، واجتزأ بالخبر في الثانيه عن الخبر في الأولى فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه.

وأما ما نعى إلى من جرى فعيل مجرى فعول ، وقوله : إمّا أن يدعى ذلك على العموم في جميع الصور إلى آخره فهذا لم أقصده ولا- ذكرت الأصاله والتبعيه ، ولا أنّ هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول ، بل لَمَّا سئلت عن جرى قريب على الرحمه أجبته : بأنه لا- غرو ولا- استبعاد ، لأنَّ أفاضل العرب وفصحاءهم قد أطلقوا الفعيل والفعول على المؤنث الحقيقي ، فعلى غير الحقيقي أولى ، ومن جملتهم امرؤ القيس ، قوله : «الاستدلال به ضعيف» ليس كذلك لأن الفتور على وزن فعول ، وقد أطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت كليهما على امرأه والتأيث فيهما حقيقي.

وقوله : «إنه نادر» ، قلنا : لا نسلم ، بل نظائره كثيره ، وهي محفوظه فطالبونا بها نوردها ، ولئن سلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربى ، وعلى أنا نقول : إن ساغ الاستشهاد بالنادر فلا وجه لإنكار ما ذكرنا ولم يسغ فكيف احتجّ بقوله : «وقائع في مضر تسعه»؟.

وقوله : «يجوز أن يراد بالقطيع القطيعه والإضافه تسقط التاء» قلنا : لو جاز ذلك لجاز أن يقال : «ماتت ابن فلان» يريد ابنته ، وقوله : «وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع» إلى آخره ، قلنا : يدعى جواز الإطلاق ، وهو أعَمّ من أن

ص: ١٥٢



يكون فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ، وكذب الخاص لا- يوجب كذب العام ، فالوجهان الآخران اللذان ذكرهما آنفا بتقدير صحتهما لا يقدحان في استدلالنا ، وقوله : «إن كان سرع فإنما يحذف منه التاء تشبيها له بفعيل الذى فى معنى مفعول» مدخول ، لأن هذا مشتق من اللانزم وذاك من المتعدى ، وقوله فيما كتب «لأجل» صوابه أن يقول : من أجل ، قال الله تعالى : (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) [المائدة : ٣٢] ، وقال الشاعر : [الوافر]

٤٦١- (١) من اجلك يا التى تيمت حبى

[وأنت بخيله بالودّ عنى]

وقال آخر : [الطويل]

٤٦٢- (٢) عليهم وقار الحلم من أجل أننى

به أتغنى باسمها غير معجم

وقوله : «إن قصد به المبالغه» ليس بصحيح ، فإن «قصد» لا يعدى بنفسه بل باللام وإلى ، قال جرير : [الكامل]

٤٦٣- (٣) إن القصائد يا أحيطل فاعترف

قصدت إليك مجرّه الأرسان

وقال آخر : [الوافر]

٤٦٤- وأوقد للضيوف النار حتى

أفوز بهم إذا قصدوا لنارى

ونقله رغوته غير موثوق به ولا بدّ له من شاهد ، قال الراعى النميرى : [ ]

٤٦٥- (٤) فجاءت إلينا والدّجى مدلهمه

رغوث شتاء قد تتربّ عودها

آخر ذلك.

وإذ وصلنا إلى هنا فلنتمم الفائدة ، فإن الشيخ جمال الدين بن هشام ألف فى هذه القضية رساله فلنسقها ، قال رحمه الله تعالى :

قال الله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف : ٥٦] ، فى هذه الآية الكريمه سؤال مشهور ، الأدب فى إيراده

وإيراد أمثاله أن يقال : ما الحكمه فى كذا؟ تأدبا مع كتاب الله تعالى ، فىقال : ما الحكمه فى تذكير قريب مع أنه صفه

ص: ١٥٣

- 
- ١- ٤٦١- الشاهد بلا نسبه فى الكتاب (٢ / ١٩٨) ، وأسرار العريبه (ص ٢٣٠) ، والجنى الدانى (ص ٢٤٥) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢٩٣) ، والدرر (٣ / ٣١) ، وشرح عمدته الحافظ (ص ٢٩٩) ، وشرح المفضل (٢ / ٨) ، واللامات (ص ٥٣) ، ولسان العرب (لتا) ، والمقتضب (٤ / ٢٤١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٧٤).
  - ٢- ٤٦٢- الشاهد لذى الرّمه فى ديوانه (ص ٧٠٦) ، وحجاز القرآن (٢ / ٩١) ، والكامل (١ / ٢٩٥).
  - ٣- ٤٦٣- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ١٠١٣).
  - ٤- ٤٦٥- الشاهد للراعى النميرى فى شرح ديوان الحماسه للتبريزى (٣ / ١٦١) ، وهو ليس فى ديوانه.

مخبر بها عن المؤنث وهو الرحمه ، مع أنّ الخبر الذى هذا شأنه يجب فيه التأنيث؟ تقول : هند كريمه ، ولا- تقول : كريم ولا ظريف ، وإنما يبيّن كيفية السؤال لأننى وقفت على عبارته شنيعه لبعض المفسرين فى تقرير السؤال أنكرتها ، اللهم ألهمنا الأدب مع كلامك ولا- تردنا على أعقابنا بأهوائنا وحسن السؤال نصف العلم ، وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها ، فوقفت منها على أربعة عشر وجها منها قوى وضعيف ، وكلّ مأخوذ من قوله ومتروك ، ونحن نسرد ذلك بحول الله وقوته متتبعين له بالتصحيح والإبطال بحسب ما يظهره الله تعالى ، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

الوجه الأول : أنّ الرحمه فى تقدير الزيادة ، والعرب قد تزيد المضاف ، قال الله سبحانه : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) [الأعلى : ١] أى : سَبِّحِ رَبِّكَ ، ألا ترى أنه لا يقال فى التسبيح : سبحان اسم ربى ، إنّما يقال : سبحان ربى؟ والتقدير : إنّ الله قريب ، فالإخبار فى الحقيقة إنّما هو عن الاسم الأعظم ، إنّ الله قريب من المحسنين.

قلت : وهذا الوجه لا يصح عند علماء البصره ، لأن الأسماء لا تزداد فى رأيهم ، إنّما تزداد الحروف ، وأما (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) فلا يدلّ على ما قالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى : نزه أسماء عمّا لا يليق بها ، فلا تجر عليه اسما لا يليق بكماله ، أو لا تجر عليه اسما غير مأذون فيه شرعا ، وهذا هو أحد التفسيرين فى الآية الكريمه ، وإذا أمكن الحمل على محمل صحيح لا زياده فيه وجب الإذعان له لأنّ الأصل عدم الزيادة.

الثانى : أنّ ذلك على حذف مضاف ، أى : إن مكان رحمه الله قريب ، فالإخبار إنّما هو عن المكان ، ونظيره قوله صلّى الله عليه وسلّم مشيرا إلى الذهب والفضه : «إنّ هذين حرام» فأخبر عن المثنى بالمفرد ، لأنّ حقيقة الكلام وأصله : إنّ استعمال هذين حرام ، وكذلك قول حسان بن ثابت (١) : [الكامل]

يسقون من ورد البريص عليهم

بردى يصفق بالرحيق السلسل

أى : ماء بردى ، فلهذا قال «يصفق» بالتذكير ، مع أنّ بردى مؤنث ، انتهى.

وهذا المضاف الذى قدره فى غايه البعد ، والأصل عدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا المضاف أحسن منه مع وجوده.

الثالث : أنّه على حذف الموصوف ، أى : إنّ رحمه الله شىء قريب ، كما قال الشاعر (٢) : [السريع]

ص: ١٥٤

١- مرّ الشاهد رقم (٤٤٩).

٢- مرّ الشاهد رقم (٤٢٧).

قامت تبكيه على قبره

من لى من بعدك يا عامر

تركتنى فى الدار ذا غربه

قد ذلّ من ليس له ناصر

أى : تركتني في الدار شخصا ذا غربه ، وعلى ذلك يخرج سيبويه قولهم : «امرأه حائض» (١) ، أى : شخص ذو حيض ، وقول الشاعر أيضا (٢) : [الطويل]

فلو أنك في يوم الرّخاء سألتني

طلاقك لم أبخل وأنت صديق

أى : وأنت شخص صديق ، وهذا القول في الضعف كالذى قبله ، بل هو أشد منه ضعفا ، لأنّ تذكير صفه المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ ينزّه كتاب الله عنه ، ثم الأصل عدم الحذف.

الرابع : أنّ العرب تعطى المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صحّ الاستغناء عنه ، فمثال إعطائه حكمه في التأنيث قولهم : «قطعت بعض أصابعه» فأعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث ، ومنه القراءه الشاذه : تلتقطه بعض السيارة [يوسف : ١٠] ، ومثال إعطائه حكمه في التذكير قوله : [البيسط]

٤٦٦- (٣) إناره العقل مكسوف بطوع هوى

[وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا]

ومنه الآية الكريمة. انتهى. وهذا الوجه قال فيه أبو على الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه ما نصه : «هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد فاسد ، إنما يجوز هذا في ضروره الشعر».

الخامس : أنّ فعلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، كرجل جريح وامرأه جريح ، نقل هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه (٤) ، وأقرّ قائله عليه ، وهو خطأ فاحش ، لأنّ فعلا هنا ليس بمعنى مفعول.

السادس : أنّ فعلا بمعنى فاعل قد يشبّه بفعيل بمعنى مفعول ، فيمنع من التاء في المؤنث ، كما قد يشبهون فعلا بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التاء ، فالأول كقوله سبحانه : (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) [يس : ٧٨] ،

١- انظر الكتاب (٣ / ٤٢٣).

٢- مرّ الشاهد رقم (٤٥٠).

٣- ٤٦٦- الشاهد لبعض المولّدين فى المقاصد النحويه (٣ / ٣٩٦) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ١٠٥) ، وخزانه الأدب

(٤ / ٢٢٧) ، وشرح الأشموني (٢ / ٣١٠) ، وشرح التصريح (٢ / ٣٢) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥١٢).

٤- انظر إملاء ما منّ به الرحمن (١ / ٢٧٦).

ومنه : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف : ٥٦] ، والثاني كقولهم : خصله ذميمة ذميمة وصفه حميده حملا على قولهم : قبيحه وجميله .

السابع : أنَّ العرب قد تخبر عن المضاف إليه وتترك المضاف ، كقوله تعالى : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) [الشعراء : ٤] ف «خاضعين» خبر عن الضمير المضاف إليه الأعناق لا عن الأعناق ، ألا ترى أنك إذا قلت : «الأعناق خاضعون» لا يجوز لأنَّ جمع المذكر السالم إنما يكون من صفات العقلاء ، لا تقول : أيد طويلون ولا كلاب نابحون؟ انتهى .

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزيادة وقد بينا ما عليه ، وقد قيل : إنَّ المراد بالأعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء ، وقيل : الجماعة ، وإنه يقال : جاء زيد في عنق من الناس أى فى جماعه .

الثامن : الرحمة والرَّحْم متقاربان لفظا ، وهذا واضح ، ومعنى بدليل النقل عن أئمة اللغة فأعطى أحدهما حكم الآخر ، وهذا القول ليس بشيء ، لأنَّ الوعظ والموعظه والعظه تتقارب أيضا ، فينبغى أن يجيز هذا القائل أن يقال : موعظه نافع وعظه حسن ، وكذلك الذكر والذكرى ، فينبغى أن يقال : ذكرى نافع كما يقال : ذكر نافع .

التاسع : أنَّ فعلا- هنا بمعنى النَّسب ، فقريب هنا معناه : ذات قرب ، كما يقول الخليل فى حائض : إنه بمعنى ذات حيض ، وهذا أيضا باطل لأنَّ اشتمال الصفات على معنى النَّسب مقصور على أوزان خاصه ، وهى : فَعَال وفعل وفاعل .

العاشر : أنَّ فعلا مطلقا يشترك فيه المذكر والمؤنث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض من عاصره ، وهذا القول من أفسد ما قيل ، لأنه خلاف الواقع فى كلام العرب ، يقولون : امرأه ظريفه وامرأه عليه ورحيمه ، ولا يجوز التذكير فى شيء من ذلك ، ولهذا قال أبو عثمان المازنى فى قوله تعالى : (وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَعِيًّا) [مريم : ٢٨] : إنه مفعول والأصل : بغوى ، ثم قلبت الواو الياء والضمه كسره وأدغمت الياء فى الياء ، فأما قول الشاعر (١) : [المتقارب]

فتور القيام قطيع الكلا

م تفتّر عن ذى غروب خصر

فالجواب عنه من أوجه :

أحدها : أنه نادر .

الثانى : أنَّ أصله قطيعه ، ثم حذف التاء للإضافة ، كقوله سبحانه : (وَإِقَامَ\*

ص : ١٥٦

١- مرّ الشاهد رقم (٤٤٢) .

الصَّلَاةِ) [الأنبياء : ٧٣] و [النور : ٣٧] ، وأصله : وإقامه الصلاة ، والإضافه مجوّزه لحذف التاء ، كما توجب حذف النون والتنوين ، نصّ على ذلك غير واحد من القراء .

الثالث : أنه إنما جاز لمناسبه قوله : فتور ، ألا ترى أنّ فتورا فعول ، وفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث؟

الحادى عشر : أنهم يقولون : «فلانه قريب من كذا» يفرقون بذلك بين قريب من قرب النسب وقريب من قرب المسافه ، فإذا قالوا : هذه قريبه من فلان ، فمعناه قرب المسافه ، وإذا قالوا : قريب فمعناه من القرابه .

وهذا القول عندى باطل لأنّه مبنّى على أنّه يقال فى القرب النسبى «فلان قريبي» ، وقد نص الناس على أنّ ذلك خطأ ، وأنّ الصواب أن يقال : فلان ذو قرابتي ، كما قال : [البسيط]

٤٦٧- (١) بيكى الغريب عليه ليس يعرفه

وذو قرابته فى الحى مسرور

الثانى عشر : أن هذا من تأويل المؤنث بمذكر موافق فى المعنى ، واختلف هؤلاء ، فمنهم من يقدر : إنّ إحسان الله قريب ، ومنهم من يقدر : لطف الله قريب ، ومن مجيء ذلك فى العربية قول الشاعر (٢) : [الطويل]

أرى رجلا منهم أسيفا كأنما

يضمّ إلى كشحيه كفا مخضبا

فأول الكفّ على معنى العضو ، وهذا الوجه باطل ، لأنّه إنّما يقع هذا فى الشعر ، وقد قدّمنا أنّه لا يقال : موعظه حسن ، وإنّما يقال كما قال سبحانه : (وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ) [النحل : ١٢٥] ، هذا مع أنّ الموعظه بمنزله الوعظ فى المعنى ، وهذا يقاربه فى اللفظ ، وأمّا البيت الذى أنشدوه فنصّ النحاه على أنّه ضروره شعر ، وما هذه سبيله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى .

الثالث عشر : أنّ المراد بالرحمه هنا المطر ، والمطر مذكر ، وهذا القول يؤيده عندى ما نتلوه من قوله سبحانه : (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ) [الأعراف : ٥٧] ، وهذه الرحمه هى المطر ، فهذا تأنيث معنوى ، إلّا أنّه قد يعترض عليه من أوجه :

ص : ١٥٧

١- ٤٦٧- الشاهد لعثير بن لبيد العذرى أو لحريث بن جبلة العذرى أو لرجل من أهل نجد فى لسان العرب (دهر) ، ولعثير بن لبيد العذرى أو لحريث بن جبلة العذرى أو لأبى عينيه المهلبى فى تاج العروس (دهر).

٢- مرّ الشاهد رقم (٤٤٧).

أحدها : أن يقال : لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهره لأن هذا موضع الضمير ، فإن قيل : إن ذلك ليس بواجب قلت : نعم ، ولكنه مقتضى الظاهر ، وبهذا يصح الترجيح.

الثاني : أنه إن أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا- يعدل إلى الخاص ، لا يقال هذا إذا لم يعارض معارض يقتضى الحمل على الخاص ، كالتذكير هنا لأننا نقول هذا إنما يقال إذا لم يكن للتذكير وجه إلا الحمل على إرادته المطر كما ذكرت ، وليس الأمر هنا كذلك.

الثالث : أن الرحمة التي هي المطر لا تختص بالمحسنين ، لأن الله تعالى تكفل برزق العباد طائعهم وعاصيهم ، وأما الرحمة التي هي الغفران والتجاوز فإنها تختص في خطاب الشرع بالمحسنين المطيعين ، وإن كانت غير موقوفه عليهم لا شرعا ولا عقلا عند أهل الحق ، إلا أن ذلك يذكر على سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف للعاصين ، وهذا فيه لطف ، وقلما يتنبه له إلا الأفراد ، ومن ثم زلت أقدام المعتزله ، فإنهم يجدون في خطاب الشرع ما يقتضى تخصيص الغفران والتجاوز والإحسان بالمطيعين ، فينفون رحمة الله عن أصحاب العصيان ، فيحجرون واسعا : (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ) [الزخرف : ٣٢] ، (وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ) [البقرة : ١٠٥] ، (يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) [آل عمران : ٤٠] ، (يَخُكِّمُ مَا يُرِيدُ) [المائدة : ١] ، هذا الذي فطرنا الله عليه من حسن الاعتقاد ، وإياه نسأل التوفيه عليه بمنه وكرمه.

وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيص الخطاب بالغفران بالمحسنين على سبيل الترغيب كذلك تخصيص المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيبا في الإحسان.

الرابع : أنك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذه الإضافة تمجها الأسماع وتنبو عنها الطباع ، بخلاف «إن رحمة الله» ، فدل على أنه ليس بمنزلته في المعنى ، وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لا ندعى أن الرحمة بمعنى المطر ، بل إن مجموع رحمة الله استعمل مرادا به المطر.

والثاني : أن المطر معلوم أنه من جهة الله سبحانه ، فإضافته إليه كأنها غير مفيدة ، بخلاف قولك : رحمة الله ، فإن الرحمة عامه ، فإن للعباد رحمة خلقها الله سبحانه يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت الرحمة إليه سبحانه أفاد أنه ليس المقصود



الرحمة المضافه إلى العباد ، ونظيره أنك تقول : كلام الله لأن الكلام عام ، ولا نقول : قرآن الله لأنه خاص بكلام الله سبحانه ، والإنصاف أن يقال في هذا القول : إنه لا يخلو أمر قائله من أمرين ، وذلك لأنه إما أن يدعى أن الرحمة لفظ مشترك بين المطر وغيره ، وأنه موضوع بالأصالة للمطر كما أنه موضوع لغيره بالأصالة ، أو يدعى أنه موضوع لغيره بالأصالة أو يدعى أنه موضوع لغير المطر بطريق الأصالة ، ثم تجوز به عن الرحمة ، فإن ادعى الأول فقد يمنع ذلك بأن الذهن إنما يتبادر عند إطلاق الرحمة إلى غير المطر ، والمشارك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبة إلى معنيه أو معانيه ، لا يكون أحدها أولى من غيره وإنما يتعين المراد بالقرينه ، ثم إننا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرحمة يقولون :

ومن معانيها المطر ، فلو كانت موضوعه له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك ، وإن ادعى الثاني فيلزمه أن يجيز في فصيح الكلام : أرض مخضر ، وسماء مرتفع ورحمه واسع ، ويقول : أردت بالأرض المكان وبالسماء السقف وبالرحمة الإحسان ، وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين ، وإتما يقع ذلك في الشعر أو في نادر من الكلام وما هذه سبيله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بأفصح اللغات وأرجح العبارات وألطف الإشارات.

فإن قلت : فإنى أجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آيات من التنزيل على مثل ذلك ، كما قالوا في قوله سبحانه : (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ) [النساء : ٨] ثم قال تعالى : (فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ) إنه جاز حملا على المعنى القسمة وهو المقسوم.

قلت : الذى عليه أهل التحقيق أن الضمير عائد على ما من قوله تعالى : (مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ) أى : فارزقوهم من الذى تركه الوالدان على أن القسم والقسمة واقعان فى العريه على المقسوم وقوعا كثيرا ، فلا يمتنع عود الضمير على القسمة مذكرا ، يدللك على ذلك قوله سبحانه : (وَتَبَّئَهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ) [القمر : ٢٨] أى : مقسوم بينهم.

واعلم أنه لا بعد فى أن يقال : إن التذكير فى قوله سبحانه «قريب» لمجموع أمور من الأمور قدمناها.

فنقول : لئما كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير ، وهى مقاربه للرحم فى اللفظ ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر ، وكانت «قريب» على صيغه فعيل ، وفعيل الذى بمعنى فاعل قد يحمل على فعيل الذى بمعنى مفعول جاز التذكير ، وليس هذا نقضا لما قدمناه ، لأنه لا يلزم من انتقاء اعتبار شىء من هذه الأمور مستقلا انتقاء اعتباره مع غيره.

هذا آخر ما تحرر لي في هذه الآية الكريمة والله تعالى أعلم بغيبه. انتهى كلام ابن هشام.

## رأى نحوي لابن الصائغ

قال ابن الصائغ في (تذكرته): تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ تقي الدين السبكي بمدرسه الملك المنصور على قوله تعالى في سورة «الذاريات»: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ، وَذَكَرْنَا فَإِنَّ الذُّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ) [الذاريات: ٥٤ - ٥٥]، ونقل عن المفسرين فيها قولين:

الأول: أن المعنى: تولّى عن أولئك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك، وارفح التذكير فإن الذكرى تنفع المؤمنين: (إنّ في ذلك لَذِكْرٌ لِّمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) [ق: ٣٧].

الثاني: أن المعنى: تولّى عن الكفار وأعرض عنهم وذكر المؤمنين فإنّ الذكرى تنفع المؤمنين، قال: وعلى القول الثاني يحتمل أن تكون الآية من باب التنازع، فاعترض على هذا بأن شرط باب التنازع إمكان تسلط العاملين السابقين على المعمول المتنازع فيه، ولذا لم يجز سبويه أن يبت امرئ القيس من باب التنازع، أعنى قوله: [الطويل]

٤٦٨- (١) [فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه]

كفاني ولم أطلب قليل من المال

ومن أجاز ذلك فلما ذكره المازني، ليس هذا موضع ذكره، أو لما ذكره ابن ملكون وقد ردّ عليه، وإذا تحرر هذا فالآية لا يمكن أن تحمل على التنازع، لأنّ «ذكر» لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما بالفاء وإنّ، وكلّ منها له صدر الكلام، وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده، وقد نقل عن ابن عصفور أنه قال: «كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده»، فنازع في أنّ الفاء مانعه، واستند في منعه إلى ما حكى من قولهم: «زيدا فاضرب»، وقال: «هذه الفاء للسببية كالتى هنا لا فرق بينهما، إذ المعنى: تنبه فاضرب زيدا».

ص: ١٦٠

١- ٤٦٨- الشاهد لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٩)، والإنصاف (١ / ٨٤)، وتذكره النحاه (ص ٣٣٩)، وخزانه الأدب (١ / ٣٢٧)، والدرر (٥ / ٣٢٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٦)، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣٤٢)، وشرح قطر الندى (ص ١٩٩)، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٥)، وهمع الهوامع (٢ / ١١٠)، وتاج العروس (لو)، وبلا نسبه في شرح الأشموني (١ / ٢٠١)، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٨٠)، ومغنى اللبيب (١ / ٢٥٦)، والمقتضب (٤ / ٧٦)، والمقرّب (١ / ١٦١).

وقال أيضا: إن المعريين اتفقوا على تعلّق يوم من قوله: (إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ، مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ ، يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا) [الطور: ٧ - ٩] بواقع ، مع أنّ ما لها صدر الكلام ، ولم يمنع من ذلك ما عدا الإمام فخر الدين ، واستند الإمام فخر الدين في ذلك إلى أنّ العذاب المكنّي عنه لم يقع في ذلك اليوم ، بل بعد ذلك في يوم البعث وهذا اعتراض قريب لأنّ اليوم يطلق على تلك الأزمنة جميعها ، وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السابقة من باب التنازع ، واستند بعضهم في منع التنازع في الآية إلى أنّ ذلك يتخرج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جوابا هل لها موضع من الإعراب أم لا؟ فإن قلنا: إنّ لها موضعا من الإعراب ينبغي أن لا يجوز التنازع ، لأنه يشترط في باب التنازع أن يكون كلّ من العاملين له استقلال ، ولا أدري كيف قيل بذلك ، فإنّ النحاه جمهورهم يعدّون قوله تعالى: (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) [الكهف: ٩٦] من باب الإعمال مع صريح الجزم فيه ، وكذلك قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ) [المنافقون: ٥] ثم إنّ شرط الاستقلال تحجير في المسألة لم نر من قيد بذلك ، وبل من جوّز ذلك حيث لا استقلال فقد ردّ ابن الصائغ على ابن عصفور استدلاله - أعنى ابن عصفور - على استعمال (عسى) تامه بقوله تعالى: (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا) [الإسراء: ٧٩] وجعله ذلك دليلا قاطعا من جهه أنّه لا يجوز أن يعتقد أن ربك مرفوع بعسى و «يبعثك» متحمل للضمير لثلا يلزم الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول غيرها.

وقال: أعنى ابن الصائغ: يمكن أن تكون الآية من باب التنازع بأن يعمل الثاني ويجعل في الأول ضمير يعود على ربك ، فهو كما تراه قد أجاز التنازع مع أنّ العامل الأول لم يستقل ، وإنّما ذلك شيء كان يقوله شيخنا أثير الدين في قوله تعالى: (وَأَنَّهُ كَانَ يَفُولُ سَفِيهًا) [الجن: ٤] ، ويقول: كيف يجعل هذا من باب التنازع ولا استقلال في كلا الجملتين؟ وهل مثل هذا جائز؟ فيذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب.

قال ابن الصائغ: وأقول: إنّ من منع أن تكون هذه الآية من باب التنازع فلم يستند لأقوى من أنّ «إنّ» والفاء لهما صدر الكلام ، وما له صدر الكلام يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، فكذلك ينبغي أن يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهه صدريته ، وإذا استقرّ ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلط العامل على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدم في النقل عن سيبويه والعامل هنا - أعنى الأول - لا يمكن أن يعمل في المتنازع فيه لما مرّ ، وقد يتقوى ذلك بما ذكره الخفاف في شرح الكتاب ، فإنه قال فيه بعد إنشاد قول الشاعر: [البسيط]

٤٦٩- (١) كأنهّن خوافى أجدل قرم

ولّى لیسبقه بالأمعز الخرب

وقال: لا يجوز أن يعمل «ولّى» فى الخرب، لأنّ لام كى تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، فيمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها، انتهى. فأقول: إنّ من منع التنازع فى الآيه لم يأت بشيء إن كان مستنده ذلك، لأنّ معنى قول سيبويه وغيره من النحاه: إنّ العاملين يشترط فيهما فى هذا الباب إمكان تسلطهما على المعمول، إنّما يراد ذلك من جهه المعنى لا من جهه اللفظ، ثم إنّ الذى يقول بأنّ ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله أن يعمل فيما بعده إن كان من أجلاء النحاه فلا يعنى به إلّا أنّه لا يصح أن يقول: ضربت ما زيدا، كما لا يصح أن يقول: زيدا ما ضربت، وإن كان من غيرهم فلا يعوّل عليه، كيف ومن نقل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر: [الطويل]

٤٧٠- (٢) قطوب فما تلقاه إلّا كأنه

زوى وجهه أن لأكه فوه حنظل

وقول الآخر: [الوافر]

٤٧١- (٣) ولم أمدح لأرضيه بشعرى

لئىما أن يكون أفاد مالا

من باب التنازع على إعمال الأول، ولا- شكّ أنّ ناصب الفعل عنده من أدوات الصدور، وكذلك جعل قول الشاعر: [المتقارب]

٤٧٢- (٤) ألا هل أتاها على بابها

بما فضحت قومها غامد

منه أيضا على إعمال الثانى، وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النحاه كلهم أو غالبهم فى هذا الباب أن يكون للجمله الثانیه بالأولى تعلّق، إمّا بالعطف أو نحوه، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «كما صلّيت وباركت ورحمت على إبراهيم»، ومن إثبات العطف فى ذلك قول الشاعر: [الطويل]

٤٧٣- (٥) ولكنّ نصفًا لو سببت وسبّنى

بنو عبد شمس من مناف وهاشم

١- ٤٦٩- الشاهد لذى الرّمه فى ديوانه (ص ٧٣) ، ومقاييس اللغه (١ / ٤٣٤) ، وجمهره أشعار العرب (ص ٩٥١) ، وتاج العروس (جدل).

٢- ٤٧٠- الشاهد بلا نسبه فى التمام فى تفسير أشعار هذيل (ص ٧٧).

٣- ٤٧١- الشاهد لذى الرّمه فى ديوانه (ص ٥٢٧) ، وأمالى ابن الشجرى (١ / ١٧٦) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٢٥٧).

٤- ٤٧٢- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (غمد).

٥- ٤٧٣- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ٣٠٠) ، وأساس البلاغه (نصف) ، وتذكره النجاه (ص ٣٤٥) ، والرّد على النجاه (ص

٩٧) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ١٩١) ، والكتاب (١ / ١٢٦) ، وشرح المفصل (١ / ٧٨) ، ولسان العرب (نصف) ، والمقتضب (٤ / ٧٤).

وقوله (١): [الطويل]

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى

ثلاث الأثافي والرّسوم البلاقع

وقوله: [الوافر]

٤٧٤- (٢) ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد

وقوله: [الطويل]

٤٧٥- (٣) أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا

عفوا وعافيه فى الرّوح والجسد

وقوله: [الطويل]

٤٧٦- (٤) إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب

جهارا فكن فى الغيب أحفظ للودّ

والغ أحاديث الوشاه فقلّما

يحاول واش غير هجران ذى عهد

وقوله: [الطويل]

٤٧٧- (٥) وكمّتا مدمّاه كأنّ متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وقوله: [الطويل]

٤٧٨- (٦) قضى كلّ ذى دين فوقى غريمه

وعزّه ممطول معنّى غريمها

- ١- مرّ الشاهد رقم (٤٠٦).
- ٢- ٤٧٤- الشاهد لقيس بن زهير فى الأغانى (١٧ / ١٣١)، وخرزانه الأدب (٨ / ٣٥٩)، والدرر (١ / ١٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٤٠)، وشرح شواهد الشافيه (ص ٤٠٨)، وشرح شواهد المغنى (ص ٣٢٨)، والمقاصد النحويه (١ / ٢٣٠)، وبلا نسبه فى الكتاب (٣ / ٣٥٠)، وأسرار العرييه (ص ١٠٣)، والإنصاف (١ / ٣٠)، والجنى الدانى (ص ٥٠)، وجواهر الأدب (ص ٥٠)، وخرزانه الأدب (٩ / ٥٢٤)، والخصائص (١ / ٣٣٣)، ووصف المبانى (ص ١٤٩)، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٨٧)، وشرح المفصل (٨ / ٢٤)، وهمع الهوامع (١ / ٥٢).
- ٣- ٤٧٥- الشاهد بلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٣٣٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٤١).
- ٤- ٤٧٦- البيت الأول بلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ٢٠٣)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٤)، والدرر (٥ / ٣١٩)، وشرح الأشموني (١ / ٢٥)، وشرح التصريح (١ / ٣٢٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٤٣)، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٧٩)، ومغنى اللبيب (١ / ٣٣٣)، والمقاصد النحويه (٣ / ٢١)، وهمع الهوامع (٢ / ١١٠).
- ٥- ٤٧٧- الشاهد لطيف الغنوى فى ديوانه (ص ٢٣)، وأمالى ابن الحاجب (ص ٤٤٣)، والإنصاف (١ / ٨٨)، والردّ على النحاه (ص ٩٧)، ولسان العرب (كمت) و (شعر) و (دمى)، والمقاصد النحويه (٣ / ٢٤)، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد (ص ٥١٥)، وتذكره النحاه (ص ٣٤٤)، وشرح الأشموني (١ / ٢٠٤)، والمقتضب (٤ / ٧٥).
- ٦- ٤٧٨- الشاهد لكثير عزّه فى ديوانه (ص ١٤٣)، وخرزانه الأدب (ص ١٤٣)، وشرح التصريح (١ / ٣١٨)، والدرر (٥ / ٣٢٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٠)، وشرح المفصل (١ / ٨)، والمقاصد النحويه (٣ / ٣)، وهمع الهوامع (٢ / ١١١)، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٩٠)، وأوضح المسالك (٢ / ١٩٥)، وشرح الأشموني (١ / ٢٠٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٤١)، ولسان العرب (ركا)، ومغنى اللبيب (٢ / ٤١٧).

وقوله : [الكامل]

٤٧٩- (١) وإذا تنور طارق مستطرق

نبحت فدلته على كلابي

وقول الآخر : [الطويل]

٤٨٠- (٢) جفوني ولم أجف الأخلاء إنني

لغير جميل من خليلي مهمل

وقول الآخر : [البسيط]

٤٨١- (٣) هوينني وهويت الغانيات إلى

أن شبت فانصرفت عنهن آمالي

وقول الآخر : [البسيط]

٤٨٢- (٤) يرنو إلي وأرنو من أصادفه

في الثابت فأرضيه ويرضيني

وقول الآخر : [الطويل]

٤٨٣- (٥) سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا

فسيان لا حمد لديك ولا ذم

حتى إن ابن الدهان نقل عن البغدادي اشتراط العطف في هذا الباب ، ولا شك أن حرف العطف يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله ، والمشترط ذلك محجوج بقوله تعالى : (هاؤم أقرؤا كتابيه) [الحاقه : ١٩] وقوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطراً) [الكهف : ٩٦] ، وقول الشاعر : [الطويل]

٤٨٤- (٦) ولقد أرى تغنى به سيفانه

تصبي الحليم ومثلها أصباه

وبقول الشاعر : [مجزوء الكامل]



ن إذا هم لمحو شاعه

ص: ١٦٤

- 
- ١- ٤٧٩- الشاهد لابن هرمه فى ديوانه (ص ٧٧) ، وأمالى المرتضى (٢ / ١١٣) ، والخزانه (٤ / ٥٨٤) .
- ٢- ٤٨٠- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ٢٠٠) ، وتخليص الشواهد (ص ٥١٥) ، وتذكره النجاه (ص ٣٥٩) ، والدرر (١ / ٢١٩) ، وشرح الأشموني (١ / ١٧٩) ، وشرح التصريح (٢ / ٨٧٤) ، وشرح قطر الندى (ص ١٩٧) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٨٩) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٤) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٦) .
- ٣- ٤٨١- الشاهد بلا نسبه فى تخليص الشواهد (ص ٥١٥) ، وشرح الأشموني (١ / ٢٠٤) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣١) .
- ٤- ٤٨٢- الشاهد بلا نسبه فى تذكره النجاه (ص ٣٥١) .
- ٥- ٤٨٣- الشاهد للحطيه فى ديوانه (ص ٣٢٩) ، وديوان المعانى (١ / ٣٩) ، وبلا نسبه فى المقرّب (١ / ٢٥٠) .
- ٦- ٤٨٤- الشاهد لو عله الجرمى فى شرح أبيات سيويه (١ / ٢٥٨) ، وبلا نسبه فى المقتضب (٤ / ٧٥) ، ولرجل من باهله فى الكتاب (١ / ١٢٨) .
- ٧- ٤٨٥- الشاهد لعاتكه بنت عبد المطلب فى الدرر (٥ / ٣١٥) ، وشرح التصريح (١ / ٣٢٠) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٧٤٣) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١١) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ١٩٩) ، وشرح الأشموني (١ / ٢٠٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٥٤٤) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٨٠) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦١١) ، والمقرّب (١ / ٢٥١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٠٩) .

ويقوله: [مجزوء الرمل]

٤٨٦- (١) علموني كيف أبكى

هم إذا خفّ القطين

وكل هذه الشواهد أو غالبها يرد على من منع التنازع في الآية.

وكان من سنين وقع الكلام في قوله تعالى: (وَأَنَّهُمْ ظُنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) [الجن: ٧] وأنه يجوز أن يكون ذلك من باب التنازع ولا أثر للموصول في منع ذلك، ولا يقال: إن «أن» والفعل لا يضمرا فلا يجوز التنازع لأن من شرط باب التنازع صحه عمل المهمل في الضمير، لأننا نقول: لا يمتنع أن يعود الضمير على مثل ذلك، ومنه قوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقره: ١٨٤]، وقوله تعالى: (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) [البقره: ٢٣٧]، وكان أيضا تقدم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى: (رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ) [آل عمران: ١٩٤] وأنه يجوز أن يكون من ذلك على تقدير على ألسنه رسلك.

وإذا استقرّ جواز التنازع في الآية فاعلم أنه على إعمال الثاني، والقاعده في مثل ذلك أن الأول إذا طلب منصوبا حذف على المختار، إن كان مما يجوز الاستغناء عنه، ولكن بقي النظر هل نقدره ضميرا أو ظاهرا؟ والأولى أن نقدره مضمرا لأن ذلك شأن باب التنازع، فإن قلت: قد تقرر أنه متى دار الأمر بين شيئين وكان أحدهما هو الأصل وجب المصير إليه، قلت: نعم الأمر كذلك إلّا لعارض، وهاهنا ثم ما يمنع من ذلك، وهو أنه إذا كان من باب التنازع وجب القول بأن الأول ضمير، وساغ لتشبه الجملة الثانيه بالأولى ولم يقبح من جهه أنه ليس مذكورا لفظا، ولو لم يكن ذلك لاستحالت المسأله، ولم يكن إذ ذاك من باب التنازع، وهذا فرق ما بين المحذوف للدلاله أو التفسير، فتنبه لذلك فإنني لم أجد أحدا نبه عليه، ومما يقوى ذلك منع النحاء كالخفاف في الشرح التنازع في الحال والتمييز، فلا يقال: «جاء زيد وقعد عمر ضاحكا» على التنازع، والسبب في ذلك أنه لا بد في التنازع من أنك إذا عملت الواحد أضمرت في الآخر إما تحذفه وإما تبقيه، وإذا فلا شك أنه يجوز: «جاء زيد وقعد عمر ضاحكا» على أنك حذف من الأولى لدلاله الثاني عليه هذا ما لا أعتقد فيه خلافا، انتهى.

**قال الشيخ تاج الدين بن مکتوم في تذكرته ومن خطه نقلت**

سئل شيخنا أبو حيان: هل يجوز مثل «قام زيد وعمر وبكر وخالد كلهم»؟ فأفتى بالجواز قياسا على التشبيه، قال: [الطويل]

ص: ١٦٥

[جميعا ومعروف ألم ومنكر]

وقياسا على النعت نحو: «قام زيد وعمر وبكر العقلاء» لاشتراكهما في أنّهما تابعان بغير واسطه ، انتهى.

قال ابن مكتوم: ويقتضى النظر عدم الجواز ، لأن مثل ذلك لا يحتاج إلى التأكيد لكونه نصا في المراد منه ، فليتأمل.

وفي هذه التذكرة: قال ابن الأبرش: سألت الوزير أبو الحسين بن السراج عن قول طفيل: [الطويل]

٤٨٨- (٢) وراكضه ما تستجنّ بجنّه

بغير حلال غادرته مجعفل

فقال: ألم يقل النحاه: إنّ اسم الفاعل إذا وصف بطل عمله وقد وصف هذا بقوله: «ما تستجنّ بجنّه» وأعمل في بغير حلال ، وكان يجب أن لا يعمل؟ قلت له: الذى قال ذلك قال: إذا نوى الإعمال قبل الصفه ، وكذلك فعل هاهنا فاستحسنه ، قال ابن الأبرش: ثم إنى رأيت لابن جنى أنّ هذه الجملة فى موضع نصب على الحال من الضمير فى راکضه وليست بصفه ، انتهى.

وفي التذكرة المذكوره: قال عالى بن عثمان بن جنى: سألت أبى عن إعراب قوله: [المديد]

٤٨٩- (٣) غير مأسوف على زمن

ينقضى بالهمّ والحزن

فأجاب: إن المقصود ذمّ الزمان الذى هذه حاله ، فكأنه قال: زمان ينقضى بالهمّ والحزن غير مأسوف عليه ، فزمان مبتدأ وما بعده صفه له وغير خبر الزمان ، ثم حذفت المبتدأ مع صفته وجعلت إظهار الهاء مؤذنا بالمحذوف لأنك إنما جئت بالهاء لّمّا تقدمها ذكر ما ترجع إليه ، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار: غير مأسوف

ص: ١٦٦

١- ٤٨٧- الشاهد لمسافع بن حذيفه العبسى فى خزانه الأدب (٥ / ١٧١) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٩٩٠) ، وبلا نسبه فى حاشيه ياسين (٢ / ١٢٤) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٦٥).

٢- ٤٨٨- الشاهد لطفيل فى ديوانه (ص ٦٨) ، ولسان العرب (جعفل) و (حلل) ، وتهذيب اللغه (٣ / ٣٢٣) ، وتاج العروس (جعفل) و (حلل) ، وبلا نسبه فى مقاييس اللغه (٢ / ٢٢) ، والمخصص (٧ / ١٤٧).

٣- ٤٨٩- الشاهد لأبى نواس فى الدرر (٢ / ٦) ، وأمالي ابن الحاجب (ص ٦٣٧) ، وخزانه الأدب (١ / ٣٤٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٥١) ، وتذكرة النحاه (ص ١٧١) ، وشرح الأشمونى (١ / ٨٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٠١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥١٣) ،



على زمن ينقضى بالهم والحزن ، قال : وإن شئت قلت : إنه محمول على المعنى كما حملت «أقلّ امرأه تقول ذلك» على المعنى ، فلم تذكر فى اللفظ خبراً لأقلّ مع أنه مبتدأ ، وقد أضفت أقلّ إلى امرأه ووصفت المرأه ب تقول ، ذاك كأنك قلت : قلّ امرأه تقول ذلك ، فلم تحتج «أقلّ» إلى خبر لأنها فى معنى «أقلّ» ، وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال : «خطيئه يوم لا أراك فيه» (١) على معنى : يوم خطأ لا أراك فيه ، وما حمل على المعنى كثير فى القرآن وفصيح الكلام. انتهى كلام أبى الفتح رحمه الله.

وقال ابن الحاجب فى إعرابه : لا يصحّ أن يكون عامل لفظي هنا يعمل فى غير ، وإذا لم يكن عامل لفظي فإما أن يكون مبتدأ وإما أن يكون خبراً ، فلا يصحّ أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له ، لأنّ الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، الثابت لا يستقيم لأنه إما «على زمن» وإما «ينقضى» ، وكلاهما مفسد للمعنى ، وأيضا فإنك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بدّ من أن تقدر قبله موصوفاً ، وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون «غير» له ، و«غير» هاهنا ليست له وإنما هى لزمن ، ألا ترى أنك لو قلت : «رجل غيرك مرّ بي» لكان فى غيرك ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : «رجل غير متأسف على امرأه مرّ بي» لم يستقم لأن غيراً لما جعلته فى المعنى للمرأه خرج عن أن يكون صفه لما قبله ، ولو قلت : «رجل غير متأسف عليه مرّ بي» جاز لأنه فى المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبين أيضاً أنّه لا يكون مبتدأ لذلك. وإن جعلت الخبر محذوفاً لا يستقيم لأمرين :

أحدهما : أنا قاطعون بنفى الاحتياج إليه.

والآخر : أنّه لا قرينه تشعر بحذفه ، ومن شرط صحه حذف وجود القرينه ، وإن جعلته خبر مبتدأ مقدّر لم يستقم لأمرين : منها : أنك إذا جعلته خبراً لم يكن بدّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه فى معنى مغاير ، ولا ضمير فلا يصحّ أن يكون خبراً.

الثانى : أنا قاطعون بنفى الاحتياج إليه.

الثالث : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينه ، ولا قرينه ، فتبين إشكال إعرابه كذلك.

وأولى ما يقال فيه أنه أوقع المظهر موقع المضمّر لما حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكأنّ التقدير : زمن ينقضى بالهمّ والحزن غير مأسوف عليه ، فلمّا حذف

ص : ١٦٧

المبتدأ من غير قرينه تشعر به أتى به ظاهرا مكان المضمّر ، فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك ، فإنّ العرب تجيز : «إن يكرمني زيد إنّي أكرمه» وتقديره : إنّي أكرم زيدا إن يكرمني ، فقد أوقعت زيدا موقع المضمّر لما اضطرتت إلى إعادته الضمير إليه وأوقعت المظهر لما أخرته عن الظاهر ، فتبين لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيرا بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير ، وذلك واسع في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته ، ويدلّ على استعمالهم غيرا بمعنى لا قولهم : «زيد عمرا غير ضارب» ولا يقولون : «زيد عمرا مثل ضارب» لأنّ المضاف إليه لا- يعمل فيما قبل المضاف ، ولكنه لما كانت غير تحمل على لا جاز فيها ما لا يجوز في مثل ، وإن كان بابهما واحدا ، وإذا كانوا قد استعملوا «أقلّ رجل يقول ذلك» بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلأنّ يستعملوا غيرا بمعنى لا مع موافقتها لها في المعنى أجدر ، فإن قيل : فإذا قدرتموه بمعنى لا فلا بد له من إعراب من حيث إنه اسم فما إعرابه؟ قلنا : إعرابه كإعراب «أقلّ رجل يقول ذاك» فهو مبتدأ لا- خبر له استغناء عنه ، لأنّ المعنى : ما رجل يقول ذاك ، فإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ، ولا- استنكار بمبتدأ لا- خبر له إذا كان المعنى بمعنى جمله مستقلة ، كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنّه بالإجماع مبتدأ ولا يقدر محذوف ، والزيدان فاعل به ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام لأنه في معنى أيقوم الزيدان؟ وكذلك قول بعض النحويين في مثل تراك ونزال : إنه مبتدأ وفاعله مضمّر ، ولا خبر له لاستقامه المعنى من حيث كان معناه انزل واترك ، وهذا هو الصحيح فيه ، وقد ذهب كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل في نزال : انزل نزولا ، وهذا عندي ضعيف لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معربا بمثابه سقيا ورعيا ، ونحن نفرّق بين سقيا وبين نزال ، فكيف يمكن حملها على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أنّ أحدهما معرب والآخر مبني؟ والله أعلم.

وقال ابن مکتوم في موضع آخر من تذكّرتّه : مأسوف مفعول من الأسف وهو الحزن ، و «على» متعلق به ، كقولك أسفت على كذا أسفا وحزنت عليه حزنا ولهفت عليه لهفا وأسيت عليه أسى ، وموضع قوله : «بالهم» نصب على الحال ، والتقدير : ينقضى مشوبا بالهم ، و «غير» رفع بالابتداء ، ولما أضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسند إلى الجار والمجرور ، استغنى المبتدأ عن خبر كما استغنى قائم ومضروب في قولك : «أقائم أخواك» و «ما مضروب غلاماك» عن خبر من حيث سدّ الاسم المرفوع بهما مسدّ الخبر ، لأنّ «قائم» و «مضروب» قاما مقام يقوم ويضرب ، فتنزّل كلّ واحد

منهما مع المرفوع به منزله الجملة ، وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجر والمجرور سدّ الجار والمجرور مسدّ الاسم الذى يرتفع به ، كقولك : «أيحزن على زيد» و «ما يؤسف على عمرو» فلمّا كانت غير للمخالفه فى الوصف فجرت لذلك مجرى حرف النفى ، وأضيفت إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجار والمجرور والمتضايغان بمنزله الاسم الواحد سدّ ذلك مسدّ الجملة حيث أفاد قولك : غير مأسوف على زيد ما يفيد قولك : ما يؤسف على زيد ، قال أبو حيان : ونظيره فى الإعراب قول المتنبي : [الرملة]

٤٩٠- (١) ليس بالمنكر أن برزت سبعا

غير مدفوع عن السبق العراب

قال ابن مكتوم فى تذكرته :

ذكر لى شيخنا أبو حيان أنّ بعض الطلبة سأل ابن الأخضر عن نصب مقاله فى قول الشاعر : [الطويل]

٤٩١- (٢) مقاله أن قد قلت [سوف أناله

وذلك من تلقاء نفسك رائع]

فأنشده ابن الأخضر : [الطويل]

٤٩٢- (٣) [إذا كنت فى قوم فصاحب خيارهم]

ولا تصحب الأردى فتردى مع الردى

قال : فكرر الطالب عليه السؤال وذلك بحضرة ابن الأبرش ، فقال ابن الأبرش : قد أجابك لو عقلت.

قال ابن مكتوم : وذكر لى شيخنا أنه كوتب بذلك من غزّه وأنه أجاب عن ذلك على الفور بما حاصله : إنّ مقاله بدل من فاعل

فعل فى بيت قبل البيت الذى هى فيه ، وهو قول النابغه الديباني : [الطويل]

٤٩٣- (٤) أتانى أبيت اللعن أنّك لمتنى

وتلك التى تستكّ منها المسامع

مقاله أن قد قلت

...

- ١- ٤٩٠- الشاهد فى ديوانه (ص ١٣٢) ، وشرح أبيات المغنى للبعدادى (٤ / ٤) ، ومعاهد التنصيص (٣ / ٥٣).
- ٢- ٤٩١- الشاهد للنابعه الديقانى فى ديوانه (ص ٣٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨١٦) ، ولسان العرب (سكك) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥١٨).
- ٣- ٤٩٢- الشاهد لعدى بن زيد العبادى فى ديوانه (ص ١٠٧) ، وبلا نسبه فى المغنى (ص ٥٧٣).
- ٤- ٤٩٣- الشاهد للنابعه الديقانى فى ديوانه (ص ٣٤) ، ولسان العرب (سكك) ، ومقاييس اللغه (٣ / ٥٩) ، ومجمل اللغه (٣ / ٥٣) ، وأساس البلاغه (سكك) ، وتاج العروس (سكك) ، وبلا نسبه فى المخصص (٩ / ٨).



فمقاله بدل من فاعل أتانى وهو «أنك لمتنى» ، وهى تروى بالرفع والنصب ، فمن رفع فظاهر ، ومن نصب بناها على الفتح لإضافتها إلى مبنى ، وصار ذلك نظير قوله تعالى : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام : ٩٤] ، و (مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطُقُونَ) [الذاريات : ٢٣] ، وقول الشاعر : [الرمل]

٤٩٤- (١) [تداعى منخراه بدم]

مثل ما أثمر حمّاض الجبل

[البسيط]

[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش] وإذ ما مثلهم بشر (٢)

[البسيط]

ولم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

[حمامه فى غصون ذات أو قال] (٣)

انتهى معنى جواب شيخنا وهو محكى عن أبى الحجاج الأعمى ، وفى هذا الجواب نظر ، فإنهم نصّوا على أنه ليس كل ما يضاف إلى مبنى يجوز بناؤه ، وإنما ذلك مخصوص بما كان مبهما ، نحو : غير ومثل وبين ودون وحين ونحوها ، وقد ذكرت له ذلك بعد فأذعن له ، فإن كان ابن الأخصر أراد ذلك ففيه ما ذكرناه وإن كان أراد غيره فيفكر فى وجهه ، انتهى.

قال ابن مكتوم : سألتى بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال فى قول أبى الطيب المتنبى : [الوافر]

٤٩٥- (٤) وأقسم لو صلحت يمين شىء

لما صلح العباد له شمالا

فأعربتهما تمييزين ، ثم ظهر لى بعد ذلك أنهما حالان ، وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبى حيان فقال لى : سألتى شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبهما فقلت له : على الحال كقولى : أصلح لك غلاما وتلميذا ، فقال : يظهر لى أنه تمييز ، قلت له : التمييز الذى عن تمام الكلام ، وهذا البيت منه على تقدير ك لا بدّ أن يكون منقولا من فاعل أو من مفعول على رأى ، وهذا لا يصلح فيه ذلك ولا فى قولى : أصلح لك تلميذا ، فقال : يصح أن تقدر يصلح لك تلميذى فقلت له : لفظ التلميذ هو الفاعل أو المفعول ، والتلميذ مصدر ، ولو قدرناه :

- ١- ٤٩٤- الشاهد بلا نسيبه في رصف المباني (ص ٣١٢) ، وشرح المفصل (٨ / ١٣٥) ، ولسان العرب (حمض) ، والمقرب (١) / ١٠٢.
- ٢- مرّ الشاهد رقم (١٨٨).
- ٣- مرّ الشاهد رقم (٣٢٨).
- ٤- ٤٩٥- الشاهد في ديوانه (ص ١٣١).

يصلح لك تلميذى لم يكن معناه معنى أصلح لك تلميذا ، قال : وحكى لى الشيخ بهاء الدين أنّ بعضهم حكى عن المخلص الطّوخى أنه أعربه خير صلح وجعلها من أخوات صار وبمعناها قلت له : هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه فلا نقول به ، انتهى كلام أبى حيان.

### عود الضمير فى (لكن) فى قول الحسن البصرى (كأنك بالدنيا لم تكن)

فى (تذكرة) ابن مكتوم : قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو الحلبي فى شرحه لمفصل الزمخشري ، وانتهى فيه إلى قوله : الوزن الرابع عشر نجد فى المصادر فى قول الحسن البصرى : «كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل» (١) يحتمل الضمير فى «تكن» أن يكون للمخاطب وأن يكون للدنيا ، وكذا الضمير فى «لم تزل» وتقديره على الأول : كأنك لم تكن بالدنيا ، ويكون التشبيه فى الحقيقة للحالين لا للذى له الحال ، ومثله : كأنّ زيدا قائم ، فقد ظهر أنّ التشبيه لا يفارق كأنّ ، وليس قول من قال : إنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسما ، وأما إذا كان فعلا أو ظرفا أو حرف جرّ فظنّ وتخيل ، ليس بشيء لأدّن ما ذكرنا من التأويل لا يبقى إشكالا وجريها على حقيقتها أولى ، وتقديره : إنّ حالك فى الدنيا يشبه حالك زائلا عنها ، وكأنّ حالك فى الآخرة الكائنه عن حالك فى الدنيا بحاله لم تزل فى الآخرة ، والأول أولى ، فإذا كان الضمير للمخاطب يكون «بالدنيا» ظرفا وكان تامه وهى خبر كأنّ ، وإذا جعلت فى «تكن» للدنيا فيحتمل أن يكون «بالدنيا» الخبر ، و «لم تكن» فى موضع نصب على الحال من الدنيا ، أو على أنه صفة لمحذوف إذا لم يجوز أن تقع الماضيه حالا بجعلها صفة تقديره : دنيا لم تكن ونصب دنيا إمّا على الحال وإمّا على تقدير واو الحال ، وكذا لم تزل ، فإن قيل : إنّ «بالدنيا» لا يتم به الكلام والحال فضله فالجواب : إن من الفضلات ما لا يتم الكلام إلّا به ، كقوله تعالى : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرِهِ مُعْرِضِينَ) [المدرّ : ٤٩] و «معرضين» حال من الضمير المخفوض ، ولا يستغنى الكلام عنها ، لأنّ الاستفهام فى المعنى إنّما هو عنها.

ومّمّا يبين ذلك أيضا قولهم : ما زلت بزيد حتّى فعل ، لا يتم الكلام بقولك : بزید ومّمّا يبين صحه الحال جواز دخول الواو فتقول : كأنك بالشمس وقد طلعت ، وعلى ذلك يحمل قول الحريرى (٢) : [الهزج]

ص : ١٧١

١- انظر البيان والتبيين (٢ / ٧٠).

٢- انظر مقامات الحريرى (ص ٧٥).

[إِلَى اللَّحْدِ وَتَنْغَطُّ]

يكون «بك» الخبر، و«تنحط» حال، هذا هو الوجه، وخَرَجَ المَطْرُزِيُّ فِي (شرح المقامات) (١): كَأْتِي أَبْصِرْ بَكَ، إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ الْفِعْلَ لِدَلَالِهِ الْحَالِ، وَمَا ذَكَرْتَهُ أُولَى، لِأَنَّ فِيْمَا ذَكَرَهُ إِضْمَارَ فِعْلٍ وَزِيَادَةَ حَرْفٍ جَرَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيْمَا ذَكَرْتَهُ، انْتَهَى.

آرَاءَ نَحْوِيهِ لِابْنِ جَنِّي: وَفِي تَذَكْرِهِ ابْنَ مَكْتُومٍ: قَالَ ابْنُ جَنِّي فِيْمَا نَقَلْتَهُ مِنْ تَعَالِيْقِهِ: أَنْشَدْنَا أَبُو عَلِيٍّ لِمَخْلَدِ الْمُوصِلِيِّ يَهْجُو طِفِيلِيًّا: [السريع]

٤٩٧- لَوْ طَبَخْتَ قَدْرَ عَلِيٍّ فَرَسَخَ

أَوْ بَدْرِي نَيْقَ بِأَعْلَى الثُّغُورِ

وَكَانَ يَحْمِي الْقَدْرَ كُلَّ الْوَرَى

بِكُلِّ مَاضِي الْحَدِّ عَضْبَ بَتُورِ

وَكَنتَ فِي السَّنَدِ لَوْ افْتِيْهَا

يَا عَالِمَ الْغَيْبِ بِمَا فِي الْقُدُورِ

ثُمَّ سَأَلْنَا عَنْ قَوْلِهِ: «يَا عَالِمَ الْغَيْبِ بِمَا فِي الْقُدُورِ» أَيْنَ مَوْضِعُ السُّؤَالِ مِنْهُ؟ فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقَالَ: قَوْلُهُ: «بِمَا فِي الْقُدُورِ» بَدَلَ مِنَ الْغَيْبِ وَعَالِمَ هُنَا بِمَعْنَى عَارِفِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَالتَّقْدِيرُ: يَا عَالِمًا بِمَا فِي الْقُدُورِ، مِثْلُ: «يَا ضَارِبَ زَيْدٍ أَخَا عَمْرٍ» تَقْدِيرُهُ: يَا ضَارِبًا أَخَا عَمْرٍ، وَلَا يَكُونُ «بِمَا فِي الْقُدُورِ» مَفْعُولًا ثَانِيًا بِعَالِمِ الَّذِي بِمَعْنَى عَارِفٍ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: عَرَفْتُ زَيْدًا، فَقَوْلُهُ: بِمَا فِي الْقُدُورِ مَفْعُولٌ بِهِ، تَقُولُ: عَلِمْتُ زَيْدًا وَعَلِمْتُ زَيْدًا وَعَلِمْتُ بَزِيدًا.

وَفِيهَا: قَالَ ابْنُ جَنِّي: آخِرُ بَيْتِ أَلْقَاهُ أَبُو عَلِيٍّ عَلَيَّ أَصْحَابُهُ قَوْلُهُ: [الخفيف]

٤٩٨- (١) لَمْ يَطِيقُوا أَنْ يَنْزِلُوا فَتَرَلْنَا

وَأَخُو الْحَرْبِ مِنْ أَطَاقِ النَّزُولَا

وَلَمْ يَذْكَرْ شَيْئًا وَقَالَ: سَلُونِي عَنْهُ فِي وَقْتِ آخِرٍ، قَالَ ابْنُ جَنِّي: اكْتَفَى بِالْمَسَبِّبِ عَنِ السَّبَبِ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: فَأَطَقْنَا فَتَرَلْنَا.

وَفِيهَا: قَالَ ابْنُ جَنِّي: دَخَلْتُ عَلَيَّ أَبِي عَلِيٍّ يَوْمًا وَبَيْنَ يَدَيْهِ كَانُونَ فَقَالَ لِي: كَيْفَ تَبْنِي مِنْ ضَرْبِ مِثْلِ كَانُونَ عَلَيَّ رَأَى مِنْ جَعَلَهُ مِنَ الْكَنِّْ وَعَلَى رَأَى مِنْ جَعَلَهُ مِنْ كَوْنِ الْكَانُونَ؟ فَقُلْتُ: إِذَا أَخَذْتَهُ مِنَ الْكَنِّْ تَقُولُ: ضَارِبٌ، وَتَوَقَّفْتُ فِي الْآخِرِ، فَقَالَ: ضَرْبُونَ لِأَنَّ كَانُونَ عَلَيَّ هَذَا فَعَلُونَ.

وفيها : قال ابن جنى : جرى حديث مبرمان عند أبي علي فقال : ذكر مبرمان أنه سأله المبرد عن قوله : [الوافر]

ص: ١٧٢

---

١- ٤٩٨- الشاهد لمهلل في الحيوان (٤ / ٤٢٩) ، وشروح سقط الزند (ص ٦٦) ، والخزانة (٢ / ٣٠٥) وبلا نسبة في سمط اللآلى (ص ٧٨٩) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزى (١ / ١٩٣).

فلا كعبا بلغت ولا كلابا]

فقال: إن كنت تلفظت بها وحدها أو أولا فإني أجوز فيها الأوجه الثلاثة، مثل مدّ مدّ ومدّ، والرفع على هذا أجود، ثم دخلت الألف واللام في الاسم الذي يليها، وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للإتباع، فإن أوليتها اسما فيه الألف واللام قبل أن تحرك الضاد الثانيه فإني أجوز الكسر ولا أجوز الضم، لأنّ التحريك الآن للساكن الثالث، وهو ولام التعريف، ولا يصح فيه إتباع لأنّ التحريك من الثالث لا من الثاني، قال لى المبرد: ما كان عندي أنّ الآخر يفهم مثل هذا.

وفيها: قال ابن جنى (١): قال أبو على الفارسي: سألت ابن خالويه بالشام عن مسأله فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات، وهو: كيف تبنى من «وأى» مثل كوكب على قراءه من قرأ (قَدْ أَفْلَحَ) [المؤمنون: ١] بفتح الدال على تخفيف الهمزه وإلقاء حركتها على ما قبلها، ثم تجمع بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك؟

وجوابها أنه في الأصل ووأى نحو كوكب، فانقلبت الياء ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فصار ووأى ثم خفت الهمزه، فألقت حركتها على الواو الساكنه فصار ووى واجتمع معك واوان والنون أويون مثل: مصطفىون في الأصل، فانقلبت الياء ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصار: أواون فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أوون مثل: مصطفىون، ثم أضفته إلى نفسك فقلت: أووى وحذفت النون لأنها لا تجمع في الإضافه، فاجتمع حرفا علّه وسبق أحدهما بالسكون فقلبت ياء وأدغمته ياء بعدها فصار أووى، وهو الجواب.

قال ابن جنى: أنشد أبو على للمتنبي: [الكامل]

٥٠٠- (٢) من كلّ من ضاق الفضاء بجيشه

حتى ثوى فحواه لحد ضيق

وقال لأصحابه: كم مجرورا في هذا البيت؟ فقال بعض الحاضرين: خمسه وقلت أنا: ستة، فتعجبوا من قولي وقالوا: قد عرفنا، كل ومن وجيش والهاء المتصله به وثوى فأين الآخر؟ قلت: الجملة من الفعل والفاعل، وهى: ضاق الفضاء، لأن من نكره غير موصوله، لأن كلا لا تضاف إلّا إلى النكره التى فى معنى الجنس، «وضاق الفضاء» مجرور الموضع لأنّه صفة لمن، فقال الشيخ: هو كما قال.

ص: ١٧٣

١- ٤٩٩- الشاهد لجريز في ديوانه (ص ٨٢١)، وجمهره اللغه (ص ١٠٩٦)، وخزانه الأدب (١ / ٧٢)، والدرر (٦ / ٣٢٢)، وشرح المفصل (٩ / ١٢٨)، ولسان العرب (حدد)، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٤ / ٤١١)، وخزانه الأدب (٦ / ٥٣١)، وشرح الأشمونى (٣ / ٨٩٧)، وشرح شافيه ابن الحاجب (ص ٢٤٤)، والمقتضب (١ / ١٨٥).

٢- ٥٠٠- الشاهد في ديوانه (ص ٢١) ، ومحاضرات الراغب (٢ / ٢١٧).

قال ابن جنى : سأل بعضهم الشيخ أبا علي عن قولنا : زيد منطلق ، فقال : زيد معرفه ومنطلق نكره ، والمنطلق هو زيد نفسه ، فكيف صار معرفه ونكره في حين واحد؟ فأجاب بأنّ العين واحده والحال مختلفه ، ومعنى هذا أنّ «منطلق» هو زيد عينا ، ولكن فيه بيان حال وإخبار بأمر مجهول غير زيد وهو الانطلاق.

قال ابن جنى : قال لنا أبو علي : سقط على فكرى البارحة شيء جيد يدل على شدّه اتصال تاء التانيث بالكلمه ، وهو قولك : دحرجه وبابه ، الاستدلال من ذلك أنّه قد ثبت أنّ المشتق يجب أن يكون لفظه مخالفا للفظ المشتق منه ، لأنّه لو كان مثله ولم يكن مخالفا له كان إيّاه ، ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلا أولى من الآخر ، وقد ثبت أن الفعل مشتق من المصدر ، فيجب أن يكون لفظهما مخالفا ، ولا مخالفه بين دحرج الذى هو فعل ماض مشتق وبين دحرجه إلا بالتاء ، ولو جعلتها منفصله زال الخلاف بينهما ، فدلّ هذا على شدّه اتصال التاء بها ، وللتاء تأثير في تغيير الكلمه ، ألا ترى أنك تقول : ليس فى الكلام مفعل نحو مكرم ، وتجد هذا المثل مع تاء التانيث نحو المقبره؟ قال بعض الحاضرين : مضرب مثل ضرب فعبس وجهه وقال : أتريد تغييرا أكثر من التحريك والتسكين؟

قال ابن جنى : سألت أبا علي عن قولنا : إن لم تفعل ، ما العامل فى تفعل؟ فقال : لمه؟ فقلت : فإن للشرط والمعنى عليه فما عملها؟ فقال : إنها عامله فى «لم تفعل» كلها بمجموعها ، لأنّ لم تنزلت منزله بعض أجزاءه ، والدليل على صحه ذلك قول سيوييه (١) : «زيدا لم أضرب» ، وحرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله ، إلا أنّ لم تنزلت منزله بعض الفعل فعمل كما عمل لو لم يكن معه لم ، ولا خلاف ولا إشكال فى جواز «إن لم تفعل» ، والجازم لا يدخل على الجازم كما لا يدخل على الناصب ولا الجار على الجار ، إذ الحرف لا يكون وحده معمولا- ، ولا بد من هذا التنزيل ، ولكن لا علامه لجزم إن فى اللفظ ، وإنّما هو مجزوم الموضع يان.

### مسأله لابن مكتوم فى تذكرته

قال ابن مكتوم فى تذكرته : مسأله : قال جرير يرثى عمر بن عبد العزيز : [البسيط]

٥٠١- (٢) الشّمس طالعه ليست بكاسفه

تبكى عليك نجوم الليل والقمر

ص: ١٧٤

١- انظر الكتاب (١ / ١٩٠).

٢- ٥٠١- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ٧٣٦) ، وأمالي المرتضى (١ / ٥٢) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٢٦) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٢٦) ، والعقد الفريد (١ / ٩٦) ، ولسان العرب (كسف) و (بكى) ، وبلا نسه فى لسان العرب (شمس).



اختلف الرواه فى روايه هذا البيت ، فرواه البصريون هكذا ، ورواه الكوفيون : الشمس كاسفه ليست بطالعه ، ورواه بعض الرواه : (تبكى عليك نجوم الليل والقمر) برفع نجوم ونصب القمر ، ورواه بعضهم بنصبهما معا ، وقد اختلف أصحاب المعانى وأهل العلم من الرواه ، وذوو المعرفه من النحاه فى تفسير وجوه هذه الروايات وكتابتها فى العريه ، فأما من روى : الشمس طالعه ليست بكاسفه فإنه ينصب نجوم الليل بكاسفه ويعطف القمر عليها ، وتبكى يحتمل أن يكون فى موضع رفع على أنه خبر بعد خبر ، ويحتمل أن يكون فى موضع نصب على الحال إما من الشمس وإما من اسم ليس ، ونصب نجوم الليل بكاسفه أشهر الجوابات وأعرفها وأقربها مأخذا ، والمعنى أن الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر لإظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم ، وقيل : نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكى نصب الظرف ، أى : تبكى عليك مدّه نجوم الليل والقمر ، كما قالوا : «لا أكلمك سعد العشيره» و «لا أكلمك هبيره بن سعد» و «القارظين» ونحو ذلك ، وهذا الإعراب موافق لروايه الكوفيين : الشمس كاسفه ليست بطالعه ، وقيل : إنّ نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكى نصب المفعول به ، ومعنى تبكى تغلب فى البكاء فهو من باب المغالبه الآتى على فاعلته ففعلته أفعله بضم العين إلّا فى باب وعدت وبعث ورميت ، فإنه يجىء على أفعله بكسر العين ، قالوا : وعلى هذا فيحتمل أن يراد بالنجوم والقمر السادات والأمثال كما قال النابغه : [الطويل]

٥٠٢- (١) فإتتك شمس والملوك كواكب

إذا طلعت لم يبد منهنّ كوكب

وأما من رفع نجوم الليل ونصب القمر فإنّ ذلك من باب المفعول معه ، نحو : استوى الماء والخشبه ، وهذا الإعراب أيضا موافق روايه الكوفيين ، وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي فى روايه من نصب نجوم الليل والقمر أن المعنى : تبكى عليك ونجوم الليل والقمر ، أى : تبكى الشمس عليك مع نجوم الليل والقمر فحذف الواو وهو يريدّها ، وهو أغرب الوجوه المقوله فى هذا البيت.

وأما روايه الكوفيين : الشمس كاسفه ليست بطالعه ، فإنه استعظم أن تطلع الشمس ولا تكسف لمثل هذا المصاب العظيم ، كما قالت الخارجيه : [الطويل]

ص: ١٧٥

١- ٥٠٢- الشاهد للنابغه الذيانى فى ديوانه (ص ٧٨) ، والكامل (٣ / ٣٣) ، وأمالى المرتضى (١ / ٤٨٧) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٣٥٩).

كأنك لم تجزع على ابن طريف

قال ابن مكنوم في (تذكرته): قال ابن الطّراوه في المقدمات في قول سيبويه: باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب: كلامه في هذا الباب صحيح وعارضوه بأوهام كثيره يوقف عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين، وإنما أوقع لهم الشكّ توهمهم أنّ الواو عاطفه ولم يعرضوا للجامعه بحرف، وقد أشرت إليها في قوله:

«ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك» (٢) و«يقولان ذاك» على معتدى في الواو وأظرف ما رأيت من هذا الجهل بالواو الجامعه شيء نصّه الفسوى في الإيضاح، فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير، فكان فيما ذكر أن التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان، وعد منه ضروبا ثم قال: (وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) [القيامة: ٩]، فأدخله في باب ما يحذف منه التاء والأصل استعمالها، ولم يفتن لما هو بسيله من الواو الجامعه وأن التاء لا تجوز هنا البتّه، وإنما أخبرتك بهذا لنعلم أنّ هذه الأصول التي أغفلت من أوكد الواجبات إحكامها والأخذ بما يتوهم فيه نقضها وإبرامها، وهذه الحال نفسها أوقعت خواصّ أهل الأندلس في طرح الواو من قولك: وصلى الله عليه وسلم، إذ توهموها عاطفه، فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانها واتفقوا على إسقاطها تقصيرا بالسلف وتمرسا بالخلف مع العجب بأنفسهم والغفله عما تورّطوا فيه من جهلهم ومن الحق على من لا يعلم أن يقتدى بمن تقدّمه ولا يرسل في الباطل قدمه لا سيّما فيما نقلته الكافّة وأطبقت عليه الأمه، انتهى.

رأى في إعراب: (إنّ هذان لساخران): رأيت بخط ابن القميّاح قال: ذكر القفطي في كتاب (إنباه الرواه على أنباه النحاه) أن القاضي إسماعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان: ما وجه قراءه من قرأ: (إنّ هذان لساخران) [طه: ٦٣] على ما جرى به عادتكم من الإغراب في الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان مليئا ثم قال: تجعلها مبتية لا معربه وقد استقام الأمر، قال: فما عله بنائها؟ قال: لأنّ المفرد منها هذا وهو مبني، والجمع هؤلاء، وهو مبني، فتحمل التشبيه على الوجهين،

ص: ١٧٦

١- ٥٠٣- الشاهد ليلى بنت طريف في الأغاني (١٢ / ٨٥)، والحماسه الشجرية (١ / ٣٢٨)، والدرر (٢ / ١٦٣)، وشرح شواهد المغنى (ص ١٤٨)، ولليلى أو لمحمد بن بجره في سمط اللآلى (ص ٩١٣)، وبلا نسبه في لسان العرب (خبر)، ومغنى اللبيب (١ / ٤٧)، وهمع الهوامع (١ / ١٣٣).

٢- انظر الكتاب (١ / ١١١).

فأعجب القاضي ذلك وقال : ما أحسنه لو قال به أحد ، فقال ابن كيسان : ليقل به القاضي وقد حسن.

## مسأله نحويه للحريرى

سأل عنها على بن أبى زيد الفصيحيّ أبا محمد القاسم بن على الحريرى قال : ما يقول سيّدنا أدام الله توفيقه فى انتصاب لفظى بعض الشعراء ، وهو قوله : [المتقارب]

٥٠٤- (١) تعيرنا أننا عاله

ونحن صعاليك أنتم ملوكا

وعلى ما ذا عطف قوله : ونحن ، وعلى أى وجه يعمل المتنبي وغيره من الشعراء نحو : [المنسرح]

٥٠٥- (٢) [ربحله] أسمر مقبلها

سبحله [أيض مجرّدها

وهل هما من الصفات المشبّهه بأسماء الفاعلين أم لا؟ فإن الشريطه فى الصفه المشبّهه باسم الفاعل أن لا تكون جايه على يفعل من فعلها ، نحو : حسن وكريم ، فإنّ حسنا ليس على زنه يحسن ، وأسمر على زنه يسمر ويسمر ، فإنّ اللغتين قد حكيتا وليس هذا شرطها ، ينعم بإيضاحها.

الجواب : اللهمّ إنّنا نعوذ بك أن نعنت كما نستعيذك أن نعنت ، ونبرأ إليك من أن نفضح كما نستعصمك من أن نفضح ، ونستمنحك بصيره تشغلنا بالمهمات عن التّرهات وتترّهنا عن التّعلم للمباهاه والمباراه ، ونسألك اللهمّ أن تجعلنا ممّن إذا رأى حسنه رواها ، وإنّ عشر على سيئه واراها برحمتك يا أرحم الراحمين . وقفت على السّوالين الملوّح بشرّ مصدرهما وهجنه مصدرهما ، إذا كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم نهى عن الأغلوّطات وزجر عن تطلّب السّقطات والعثرات ، وكان ابن سيرين إذا سئل عن عويص اشمازّ منه ، وقال : «سل أخاك إبليس عن هذا» ، ومع هذا فإنّى كرهت ردّ السّائل ، ولربّ عيّى أفصح من لسن ، لا سيّما إذا لم يأت بحسن.

أمّا السّؤال الأول فهو من مسائل المعايه وأسوله الإعنا ، ولا عيب أن يجهله النحويّ المدرّس فضلا عمّن لا يدعى ولا يلبس ، وهو من الأبيات التى جرى فيها التقديم والتأخير لضروره الشعر ، وتقديره : «تعيرنا أننا عاله صعاليك ملوكا أنتم

ص : ١٧٧

١- ٥٠٤- الشاهد بلا نسبه فى تذكره النجاه (ص ١٧١) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ١٤٤) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٤٣٧) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٣٩).

٢- ٥٠٥- الشاهد للمتنبي فى ديوانه (١ / ٢٩٨).

ونحن» وعاله فيه جمع عائل المشتق من عال يعول ، وانتصاب صعاليك به وملوكا صفتهم ، وأما أسمر وأبيض فإنما أعمالا لمجىء الفعل منهما على افعلّ وافعالّ المخالفين لزنتيهما ، فهذا ما حضرني من الجواب ، ولعلّي نكبت فيه عن طريق الصواب .

قال السخاوي : وما أرى هذا الجواب مستقيما لأنّ الملوك لا تكون صفه للصعاليك ، وقوله في تقديره : «صعاليك ملوكا أنتم ونحن» لا- معنى له وإنما الصواب أن يقال : إنّ عاله بمعنى عالني الشيء إذا أثقلني ، أي : تعيرنا بأننا عاله ملوكا ، أي : نثقلهم بطرح كلنا عليهم في حال التصعلك ، فصعاليك منصوب على الحال ، وقوله «ونحن» مبتدأ وأنتم خبره ، أي : ونحن مثلكم فكيف تعيرنا؟ قال الله تعالى : (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) [الأحزاب : ٦] ، وتقول النحاه : أبو يوسف أبو حنيفة ، وتقدير الشعر «تعيرنا أننا عاله ملوكا صعاليك ونحن أنتم» (١) ، وفي عال بمعنى أثقل جاء قول أمية بن أبي الصلت : [الخفيف]

٥٠٦- (٢) سلع ما ومثله عشر ما

عائل ما وعالت البيقورا

أي : أثقلت البقر بما حملت في أذناها من السلع والعشر.

وأما أسمر وأبيض وأحمر فإنهم أجروا هذا الضرب مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل ومن ذلك «أجب» في قوله : [الوافر]

٥٠٧- (٣) ونمسك بعده بذناب عيش

أجب الظهر ليس له سنام

يجوز في الظهر الرفع والنصب والجر ، وكذلك تقول في مؤنث أحمر مررت برجل حمراء جاريتها ، كما تقول : حسنه جاريتها ، أجروا حمراء مجرى حسنه ، وشبهت هذه بالصفة المشبهة باسم الفاعل في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع وأنها تدلّ على معنى ثابت ، وشبه أفعال التفضيل أيضا بالصفة المشبهة إذا لم يكن مصحوبا بمن وكان صفه لما ذكرناه نحو أجب .

ص : ١٧٨

١- مرّ الشاهد رقم (٥٠٤).

٢- ٥٠٦- الشاهد لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٣٦) ، والأزهية (ص ٨١) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣٠٥) ، ولسان العرب (علا) ، وبلا نسبة في جمهره اللغة (ص ٣٢٢) ، ولسان العرب (بقر) ، و (سلع) و (عول) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣١٤).

٣- ٥٠٧- الشاهد للنابعه الذبياني في ديوانه (ص ١٠٦) ، والأغاني (١١ / ٢٦) ، وخزانه الأدب (٧ / ٥١١) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ٢٨) ، وشرح المفصّل (٦ / ٨٣) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٥٧٩) ، وبلا- نسبة في أسرار العرييه (ص ٢٠٠) ، وأمالى ابن الحاجب (١ / ٤٥٨) ، والإنصاف (١ / ١٣٤) ، وشرح الأشموني (٣ / ٥٩١) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٩) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٣٥٨) ، ولسان العرب (جب) و (ذنب) ، والمقتضب (٢ / ١٧٩).

## مسائل جرت بين أبي جعفر بن النحاس وابن ولّاد

وفى (سفر السعاده) أيضا : هذه مسائل جرت بين أبي جعفر النحاس وبين أبي العباس بن ولّاد ، وبعث قولهما إلى ابن بدر ببغداد ومال مع أبي العباس على أبي جعفر ميلا مفرطا وكأنّه قد ارتشى ، وقال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبي رحمه الله ، وقد وقفته على هذه المسائل واعتبط بها غايه الاغتباط : أبو جعفر النحاس يسلك في كلامه طريق النجاه ، وأبو العباس له ذكاء وصدق رحمه الله ، وستقف من كلام الرجلين على ما يدلّك على صحه ذلك.

المسأله الأولى : ابتداء أبو جعفر فقال لابن ولّاد : كيف تبني من «رجا يرجو» افعللت وافعليت وافعلوت؟ فقال أبو العباس : أمّا افعليت فارجويت ، وأمّا افعلوت فارجوت ، وأمّا افعللت فارجوت أيضا.

فقال أبو جعفر : هذا كله خطأ ، أما ارجويت في افعليت فلا يعرف في كلام العرب افعليت ، ولو جاز أن يكون ارجويت افعليت للزم أن تقول في أغزيت : أفعيت ، لأنّ من زعم أنّ الرء من جعفر زائده لزمه أن يقول : هو فعلم وأن يقول في ضرب فعلم ، ولا يقوله أحد.

قال السخاوى : هذه العبارة في قوله : «لأن من زعم أنّ الرء من جعفر زائده» ليس بجيده ، لأنّها توهم أنّ من الناس من يقول ذلك ، وكان الصواب أن يقول : إذ لو زعم زاعم أن الرء من جعفر ، ثم قال : وأمّا ارجوت في افعلوت فأعجب في الخطأ من الأول ، لأنّنا لا نعلم خلافا بين النحويين أنّ الواو إذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثه من الفعل أنّها تقلب ياء ، كما قالوا في أفعلت من غزوت : أغزيت ، وفي استفعلت : استفغيت ، والوجه عند أبي جعفر لا يبنى من «رجا» إلّا افعللت ، فيقال ارجويت أرجوى أرجواء فأنا مرجو ، مثل احمررت أحمرّ احمرارا فأنا محمرّ ، إلّا أنّك تفك في ارجويت أرجوى وتدغم في احمرّ يحمرّ ، وهو كثير في كلام العرب ، نحو اببيضت واصفررت.

قال محمد بن بدر : إنما قال في افعليت : ارجويت بالياء لأنّها مبدله من الواو ، والمبديل من الحرف زائد بمعنى البدل والزائد يمثل على لفظه.

قال السخاوى : هذا خطأ لأنّ هذا لو صحّ لقليل في قال وباع وزنه قال.

قال ابن بدر : وأمّا جوابه في افعلوت ارجوت وفي افعللت ارجوت أيضا فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كل ممثل أن يتكلم بالمثل على الأصل ، ثم

ينظر في إعلاله بعد ، فافعلت على الأصل : ارجوت وعلى الإعلال : ارجويت ، ومن قال كينونه فيعلوله ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيلولة ذهب إلى اللفظ ، وإذا بنوا مثال عصفور من غزا قالوا : غزوؤ ، فالفراء يتركه على هذا ولا يعلّه ، وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول : غزوؤ ، وقال ابن بدر : وقول أبي جعفر : «لو جاز أن يكون ارجوت افعليت» إلى قوله : «لا يقوله أحد» فغث لا معنى له ولا للإتيان به وجه.

قال السخاوي : قول ابن بدر في ارجويت : إنه تمثيل على الأصل غير ، لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما نطق بكينونه ، كما قال (١) : [الرجز]

يا ليت أنا ضمنا سفينه

حتى يعود الوصل كينونه

وإنما يمثّل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ ، كقولك في عده : إنه فعله ، ولا تقول : عله وفي غد إنه فعل ، ولا تقول : هو فع ، ثم إنه لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنما سأل عما يصحّ أن ينطق به ، فما له اقتصر على تمثيل الأصل وترك ما ينبغي أن يقال؟

المسألة الثانية : قال أبو جعفر : سألتني هذا الفتى فقال : كيف تقول : ضرب زيد؟ فقلت : ضرب زيد ، فقال : كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت : ما أكثر ما ضرب زيد فلم لم تجز التعجب من المفعول بلا زيادة كما جاز التعجب من الفاعل بلا زيادة؟ فقلت : لأن التعجب يكون الفعل فيه لازما ، فإذا قيل : أخرجته إلى باب التعجب فمعناه اجعل الفاعل مفعولا ، كما تقول : قام زيد ، ثم تقول : ما أقوم زيدا ، فمعناه على مذهب الخليل : شيء أقوم زيدا ، فإذا جئنا إلى ما لم يسمّ فاعله لم يجز أن نتعجب منه حتى نزيد في الكلام ، لأنه لا فاعل فيه ، فقال : ليس يخلو المتعجب منه في حال الزيادة من أن يكون فاعلا في الأصل أو مفعولا ، فإن كان مفعولا في الأصل فقد نقضت قولك بأننا لا نتعجب إلّا من الفاعل ، وإن كان فاعلا فقد لزمك أن تتعجب منه على ما قدّمت من القول بلا زيادة ، فقلت : ألزمتني ما لم أقلّ ، لأنه قال : إن كان مفعولا في الأصل فقد نقضت قولك ، وإلا فقد قلت : إني لا- أتعجب منه إلا على كلام آخر ، فكيف تلزمني أن أتعجب منه؟ فقال : أما قولك : إني ألزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا بينه معها.

وأما قولك : إني لا أتعجب منه بزيادة فليس يخلو تعجبك من أن يكون واقعا عليه في نفسه أو على الزيادة ، فإن كان واقعا عليه فقد لزمك ما ألزمتك ، وإن كان واقعا على الزيادة فقد تعجبت ممّا لم أسألك عن التعجب منه ، فإن قلت : إني إنما

ص: ١٨٠

تنكبت التعجب منه وتعجبت من الزيادة التي لم تسألني التعجب منها لأنه لا يجوز التعجب منه إذ كان مفعولا ، قلنا : ولم لا جاز ذلك ، وصرت في هذا إذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره وهي الزيادة؟ فقلت : قد أجبناك فيما مضى من الكلام لم لا يجوز أن يتعجب منه ، فليس لإعادتنا إياه معنى ، قال : وقد نقضت العلة التي اعتلت بها في منع الجواز أنه مفعول ، وأريناك أن ذلك فاسد ، فإن كانت عندك زيادة فزد ، قلت : هذه المطالبة محال أن يتعجب من المفعول بما يتبنا من أن المفعول لا يتعجب منه ، فيجب على من أنكر هذا أن يتعجب من المفعول ، فكأنه يجعل المفعول مفعولا ، وهذا محال ، فقال : نحن إذا قلنا : اجعل الفاعل مفعولا - ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجبنا منه ، ولم يكن في الأصل مفعولا كان ذلك جائزا فيما قام مقامه ، وهو ما لم يسم فاعله ، وإلما لم يكن في موضعه ولا - في مقامه ، قلت : هو وإن قام مقامه في أنا نحدث عنه كما نحدث عن الفاعل فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل ، فكيف يقال : أقمه مقام المفعول؟ وأيضا فإن أقمناه مقام المفعول فإن الفاعل هو المحدث للفعل ، وليس كذلك ما يقوم مقامه ، فقال : قد لزمك بهذا القول أن لا تتعجب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة ، فإنك إن زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة ، اللهم إلا أن تكون تزعم أنك لم تتعجب منه البتة وإنما تعجبت من غيره ، ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره ، قلت : هذا الذي ألزمتني من قولك : «فقد لزمك بهذا القول أن لا تتعجب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة» بين بعضه أنه لا يجوز أن تقول : ما أحمر زيدا ، فإذا زدت فيه وقع التعجب منه ، فقلت : ما أشد حمره زيد ، فقال : أما تشبهك أحمر ونحوه باب الثلاثي فإنه خطأ ، وذلك أنهم قد أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا ولا خلقه ، وذلك أن الخليل زعم في قوله : ما أحمر زيدا ، وما أشبهه أنهم لم يتكلموا به لأنه صار عندهم بمنزلة اليد والرّجل ، لأنك لا تقول : ما أيداه ولا أرجله ، فخالف باب الثلاثي لهذه العلة ، فقد بان بقول الخليل الفرق بين هذين ، وشبهت بين شيئين غير مشتبهين ، قلت : هذا الكلام فيه تطويل ، لأنني إنما شبهته بالألوان من أنهما جميعا لا يجوزان ، وليس يلزمني إذا شبهت به من جهه أن أشبه به من كل الجهات ، فأنا أقول إذا سألت كيف يتعجب من قولنا : انطلق زيد : لا يجوز ، فقد صار «لا يجوز» في هذا كما لا يجوز «ما أحمر زيدا» ، فهل يلزمني أن أكون شبهت اللون بغير اللون ، وأنا إنما شبهته به من أن هذا لا يجوز كما أن هذا لا يجوز؟ ، وأما قوله : «قد أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا أو خلقه» فاستثاؤه ما لم يكن لونا أو خلقه من أعجب الكلام ، لأنه لا يتعجب إلا

من الثلاثي أو مما يكون أصله الثلاثي وزيد عليه ، مثل أعطى وشبهه وأيضا فإنه لا يعرف في الألوان فعل ثلاثي ، فكيف يستثنى ما لم يعرف في الكلام؟ وأمّا ما كان خلقه وهو ثلاثي فلم يترك التعجب منه عند الأخفش ، إلا أن أصله أكثر من الثلاثي ، وذلك عور وحول ، والأصل عنده : اعورّ واحولّ واعورّ واحوالّ ، فلما رأينا ثلاثيا ولم ندر ما أصله استثنينا من الثلاثي ، ولو كان من الثلاثي لما قيل : عور ولا حول ، ولكن يقال : عار وحال ، فتقلب الواو ألفا لحركتها وانفتاح ما قبلها ، وقولهم : عور وحول يدلّ على أنّ أصله اعورّ واحوالّ واعورّ واحولّ ، والذي نقول في هذا : إنه لم يتعجب منه وهو ثلاثي لا يعرف أصله ، وهذا القول مشهور من قول الأخفش .

قال : أما قولك : إنه استثنى اللون والخلق من الثلاثي إنه من أعجب العجب ، فليس ذلك بعجب ، لأنني إنما استثنيت ذلك من الثلاثي لأنه قد يأتي شيء بمعنى الخلقه يكون فعلة ثلاثيا ، كقولك : عور الرجل ، فاستثنيت ذلك لهذه العلة .

وأما قولك : «انطلق زيد لا يجوز أن يتعجب منه» فهذا نقض لما قدمته ، وذلك أنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه ، وجعلت ذلك عله التعجب منه ، وهو أنه فاعل ، وجعلت عله الامتناع من التعجب أن يكون مفعولا ، فقد لزمك أن تتعجب من زيد في قولك : انطلق زيد ، قلت : قوله : «إنما استثنيت من الثلاثي لأنه قد يأتي شيء بمعنى الخلقه يكون فعلة ثلاثيا كقولك : عور الرجل» يدلّ على أنه لا يدرى ما أصل عور ، وقد بينا أنّ أصله عند النحويين اعورّ واعورّ ، وإنكاره معنا أن نتعجب من «انطلق زيد» فهذا شيء قد أجمع النحويون على منعه إلا بزياده ، فما معنى إنكاره ما أجمع النحويون عليه؟

وأما قولك : إنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك عله للتعجب منه وهو أنه فاعل فنحن لم نقل : إنا تعجبنا منه لأنه فاعل ، وإنما قلنا : إنه لا يتعجب من المفعول وبيننا لم ذلك ، وأمّا الفاعل فإنه يتعجب منه في أكثر المواضع ، وإنما منع الفاعل في قولك : انطلق زيد أن يتعجب منه لأنّ الفعل قد جاوز ثلاثه أحرف ، فلا يجوز أن ينقل إلا بزياده ، نحو قولك : ما أكثر انطلاق زيد وما أشبهه .

قال محمد بن بدر النحوي : أعطى أبو جعفر عله قياسيه في التعجب فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولا ، ونحن نجعل الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا ، نحو : أقمته وأجلسته ، ونجد معنى التعجب والفاعل موجود ، كقولنا : جلّ الله وعزّ الله على معنى : ما أجلّ الله وما أعزّه ، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلا ولا بأنه صار عزيزا ، وهكذا عظم شأنك وعلت منزلتك إذا لم ترد الخبر ، قال الله تعالى :



(كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) [الكهف : ٥] وقال تعالى : (كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) [الصف : ٣] ، وقال ساعده : [الكامل]

٥٠٨- (١) هجرت غضوب وحب من يتغضب

[وعدت عواد دون وليك تشعب]

أى : ما أحبها متغضبه.

وقال الشاعر : [البسيط]

٥٠٩- (٢) لم يمنع الناس منى ما أردت ولا

أعطيتهم ما أرادوا حسن ذا أدبا

أى : ما أحسن هذا أدبا ، ومما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه التعجب : سبحان الله ولا إله إلا الله ، والله درّه ، والله أنت ، وبالله ، والله ، وأنشد سيبويه (١) : [البسيط]

٥١٠- (٣) لله يبقى على الأيام ذو حيد

بمشمخر به الطيان والآس

وقال : هذا الرجل تعجب ، ويا للماء تعجب ، وأنشد : [الطويل]

٥١١- (٤) كخطاب ليلي يا لبرثن منكم

أدلّ وأمضى من سليك المقانب

وأعطى عله أخرى ماشيه فقال : لا يتعجب مما لم يسم فاعله لأنه لا فاعل فيه ، ويبطل هذه العله قول العرب فى «جنّ زيد» : «ما أجنّه» وما أعتته وما أشبه ذلك.

وأما قوله : «أجمعوا على أن الثلاثى يتعجب منه بلا زياده ما لم يكن لونا أو

ص : ١٨٣

١- ٥٠٨- الشاهد لساعده بن جؤيه فى شرح أشعار الهذليين (٣ / ١٠٩٧) ، ولسان العرب (حب) و (شعب) و (غضب) و (ولى) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٥٩٩) ، وخزانه الأدب (٩ / ٤٢٩) ، وشرح المفصل (٧ / ١٣٨) ، ولسان العرب (عدا).

٢- ٥٠٩- الشاهد لسهم بن حنظله فى الأصمعيات (ص ٥٦) ، وخزانه الأدب (٩ / ٤٣١) ، ولسان العرب (حسن) ، وبلا نسبه فى

إصلاح المنطق (ص ٣٥) ، وتذكره النحاه (ص ٥٩٩) ، والخصائص. (٣ / ٤٠).

٣- ٥١٠- الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٤٤) ، وشرح شواهد المغني (٢ / ٥٧٤) ، ولسان العرب (ظين) ، ولمالك بن خالد الخناعي في جمهره اللغه (ص ٥٧) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ٤٩٩) ، وشرح أشعار الهذليين (١ / ٤٣٩) ، وبلا نسبه في الجنى الدانى (ص ٩٨) ، وجواهر الأدب (ص ٧٢) ، والدرر (٤ / ٢١٥) ، ووصف المباني (ص ١١٨).

٤- ٥١١- الشاهد لقران أو (لفرار) الأسدى في الأغاني (٢٠ / ٣٥٤) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ٦٠٤) ، ولسان العرب (سلوك) ، ومعجم الشعراء (ص ٣٢٦) ، وللمجنون في ديوانه (ص ٦١) ، ولسان العرب (برثن) ، وبلا- نسبه في جمهره اللغه (ص ٣٧٤) ، وشرح المفصل (١ / ١٣١) ، والمقرب (١ / ١٨٣).

خلقه ، فاستثناؤه ما لم يكن لونا ولا خلقه من أعجب الكلام» : «لأنه لا يتعجب إلا من الثلاثي أو ما يكون أصله الثلاثي ثم زيد عليه مثل : أعطى» وليس في قوله : «إنما يتعجب من الثلاثي» دليل على أنه أراد : لا يتعجب إلا من الثلاثه ، ألا ترى أن قائلا لو قال : إنما صلاه الظهر أربع ، لم يكن في قوله دليل على أنّ غيرها من الصلوات لا يكون أربعاً ، أو قال : إنّما في الرقه ربع العشر ، لم يكن هذا دليلاً على أنّ غير الرقه لا يكون فيه ربع العشر.

قال السخاوى : لا يخفى على العلماء ميل هذا الرجل وحيفه على أبى جعفر وتخليطه فيما يتكلم به ، ألا تراه يقول : وليس في قوله : «إنما يتعجب من الثلاثي دليل على أنه أراد لا يتعجب إلّا من الثلاثه» ظناً منه أن هذا كلام أبى العباس ، وأخذ في الجواب عنه ، وهذا إنّما هو كلام أبى جعفر ، وأما أبو العباس فإنما قال : قد أجمعوا على أنّ الثلاثي يتعجب منه بلا زياده ما لم يكن لونا أو خلقه ، فأنكر عليه أبو جعفر استثناء اللون والخلق من الفعل الثلاثي لأنّ الألوان ليس فيها فعل ثلاثي ، ولو قال أبو العباس : إنما يتعجب من الثلاثي لانحصر التعجب في الثلاثي ، وليس هذا كقوله : إنما صلاه الظهر أربع ، إنما ذلك لمن يمنع أن تكون أقلّ من أربع أو أكثر ، وقوله : أعطى أبو جعفر عله قياسيه في التعجب ، فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً قال : ونحن نجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجباً ، نحو : أقمته وأجلسته ، وهذا لا يلزمه ، لأنّه لم يقل : لا يصير الفاعل مفعولاً إلا في التعجب ، إنما قال : إن قولك : ما أحسن زيدا ، أخرجت فيه الفعل الذي كان لازماً فجعلته متعدياً ، وكان الأصل : حسن زيد ، فصار فاعل حسن مفعول أحسن ، وما أورد عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا يرد عليه ، لأنّه إنّما يتكلم في التعجب المبوّب له ، ألا ترى أنّ من تكلم في باب التأكيد لا يرد عليه ما يجيء فيه معنى التأكيد من (إنّ) واللام وما أشبه هذا.

ثم قال محمد بن بدر : وقوله مثل «ما أعطى» و «وما أشبهه» ركاك في عبارته ، كما قال : لا يجوز التعجب من قولنا : انطلق زيد كما لا يجوز «ما أحمر زيدا» ، فهلاً قال : لا يجوز كما لا يجوز أن يصلّى الظهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً فإنه أظهر.

قال السخاوى : وأين هذا من ذاك؟ إنما شبه ممتنعاً في التعجب بممتنع فيه ، وإنه يتعجب من القبيلين بأشدّ ونحوه.

ثم قال محمد بن بدر : على أن بعض النحويين قال : لا يجوز التعجب من أفعل إلّا على شريطه. قال : وأمّا قوله : «أيضا فلا يعرف في الألوان فعل ثلاثي» فقد

قال سيبويه: «أدم يأدم أدمه وأدم يأدم وشهب يشهب وشهب يشهب وشهبه ، وقهب يقهب قهبه وكهب يكهب كهبه وصدأ يصدأ صدأه وسود يسود» ، وأنشد لنصيب : [الطويل]

٥١٢- (١)سودت فلم أملك سوادى وتحتة

قميص من القوهى بيض بنائقه

وقال غيره : ذرئت عينه ذراً ، والذراءه : البياض ، وقال الراجز : [الرجز]

٥١٣- (٢)وقد علتنى ذراه بادية بدى

ورثيه تنهض فى تشددى

وقال الشاعر : [الطويل]

٥١٤- (٣)لقد زرقت عيناك يابن مكعب

كما كلّ ضببى من اللؤم أزرق

وأما قوله : إنما ترك الأخفش التعجب فى عور وحول لأن أصله اعورّ واحولّ فخلاف ما عليه أهل العلم ، لأنهم مجمعون على أنّ الأصل الثلاثى ، وما فيه زياده فرع ، فحول أصل لاحولّ واحوالّ ، قال سيبويه : «وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء» فضرب واستضرب مأخوذان من الضرب ، لا أنّ ضرب من استضرب ولا استضرب من ضرب.

قال السخاوى : وهذا لا- يلزم أبا جعفر لأنه ردّ على الأخفش لا عليه ، وإنما يلام لو نقل عن الأخفش ما لم يقل ، وأيضا فإن ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئه الأخفش فيما ذهب إليه ، لأنه لم يقل : إن عور مأخوذ من اعورّ واعوازّ ، ولا إن حول مأخوذ من احولّ واحوالّ ، وإنما قال : إنه فى معناه ، فكما لم يتعجب من ذلك لم يتعجب من هذا.

ثم قال محمد بن بدر : وأما قوله : «لو كان من الثلاثى لما قيل : حول وعور ولقيل : حال وعار بالقلب» فليس كما توهم ، وإنما صحت الواو لأنهم أرادوا بحول

ص: ١٨٥

١- ٥١٢- الشاهد لنصيب فى ديوانه (ص ١١٠) ، وتاج العروس (سود) و (قوه) ، والأغانى (١ / ٣٣٣) ، والخصائص (١ / ٢١٦) ، والكتاب رقم (٩٣٨) ، وشرح المفصل (٧ / ١٥٧) ، ولسان العرب (نبق) و (قوه) ، وبلا- نسبه فى كتاب العين (٥ / ١٨٠) ، وتاج العروس (نبق).

٢- ٥١٣- الراجز لأبى نخيله فى لسان العرب (ذراً) و (نهض) و (بدا) ، والأغانى (٢٠ / ٣٨٨) ، وسمط اللآلى (ص ٤٨٠) ،

والمقتضب (٢٧ / ٤) ، والتنبیه والإيضاح (١٧ / ١) ، ولحمید بن ثور فی تاج العروس (بدو) و (رثی) ، ولس فی دیوانه ، وبلا  
نسبه فی لسان العرب (بدا) ، والخصائص (٣٦٤ / ٢) ، وديوان الأدب (٩ / ٤) ، وجمهره اللغة (ص ٦٩٦).  
٣-٥١٤- الشاهد بلا نسبه فی لسان العرب (زرق) ، وجمهره اللغة (ص ٧٠٨) ، والمخصص (١ / ١٠٠) ، وتاج العروس (زرق).

من المعنى ما ما أرادوا باحول ، فأجروه مجراه لا أن أصل فعل افعَل ولا افعال ، ألا ترى أنهم قالوا : احتال واعتاد واقتاد بالإعلال ، وإنما أصحوه حين أرادوا معنى ما يصح ، فقالوا : اجتوروا واعتونوا واحتوشوا ، لأنهم أرادوا معنى تجاوروا وتعاونوا وتحاشوا ، لا أن أحدهما أصل الآخر ، فهكذا عور وحول ، يدل على هذا أنهم إذا أرادوا غير هذا المعنى أعلوه فقالوا : عار زيد عين عمر وسادها ، قال : وأما قوله : «فتقلب الواو لحركتها وحركه ما قبلها» فيلزمه أن يقول في أدلو : أدلا- لحركتها وحركه ما قبلها ، والوجه لحركتها وانفتاح ما قبلها ، قال : وأما قول الأخفش وإنما أراد به أن افعَل وفعال الأصل في الاستثقال لا أن حول مأخوذ منهما ، وهذا قول سيبويه (١) : استغنوا عن حمر باحمر كما استغنوا عن فقر بافتقر ، والمستغنى به هو الفرع والمستغنى عنه هو الأصل.

قال السخاوى : قوله : إنَّ الأَخْفَش أراد أنَّهما الأصل في الاستثقال ، فأى استثقال في عور وحول؟ وليس ما قال سيبويه في حمر واحمر ، ثم استدرك خطأه فقال : على أن افعَل وفعال مطردان في الألوان ، نحو اسودَّ واسودَّ وايضَّ وايضَّ واسبغَّ واسبغَّ ، إلا- أن افعَل أكثر لأنه الأصل في الاستثقال ، قال : وأما حول وعور فمن باب الأدوية لأنهما عيان والعيب أشبه بالأدواء ، وليس افعَل وفعال في باب الأدوية كثيرا لا يكادون يقولون في اجرب : اجرب ولا في اجذم اجذام ، وإنما يجرونه مجرى الداء ، نحو : جرب وضلع وشتر ، وهو أدخل في الداء منه في الألوان ، إنما أنهم يشبهون الشيء بالشيء إذا قاربه ، فيقولون : حول وعور وجرب كما قالوا : وجع وضمن وزمن ، ولا تكاد تجد في الألوان اسما على فعل ، فلا يقولون : حمر ولا صفر ولا شهب ، قال : فهذا يقوى أن العيوب مخالفة للألوان التي لا- يمتنع فيها افعَل وفعال ، وفعال لا- يمنع من الألوان لأنه مبنى له ، وأما العيوب فأقرب إلى الأدوية ، هكذا ذكر سيبويه.

قال محمد بن بدر : إنما لم يتعجبوا من «ضرب زيد» وأشباهه إلا بالزيادة كراهه أن يلتبس ، ففرَّقوا بين التعجب من فعل الفاعل والمفعول ، وذلك أنهم فرَّقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب ، فأرادوا أن يفرَّقوا بينهما أيضا في التعجب ، فلو قالوا في : «ضرب زيد» : ما أضرب زيدا لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول ، فأتوا بالزيادة ليصلوا إلى الفرق بينهما ، فإن قال : فقد قالت العرب في «جنّ زيد» : ما أجنّه ، وهذا يبطل علتك ، قيل له : إن قولهم : ما أجنّه محمول على المعنى ، فاستجازوا فيه ما استجازوا فيما حمل عليه ، ألا ترى أن «جنّ زيد فهو

ص: ١٨٦

مجنون» داخل في حيز الأوصاف التي لا تكون أعمالا- وإنما تكون خصالا في الموصوفين بغير اختيارهم؟ مثل كرم فهو كريم ولؤم فهو لئيم ، خصال لا- يفعلها الموصوف ، فهكذا جنّ زيد فهو مجنون ، إنما هي خصله في الموصوف لا- اختيار له فيها ، فأجرى مجرى رقع فهو رقيق وبلد فهو بليد إذ كان داخلا في معناه ، والدليل على صحه هذا أنّ العرب لا تتعجب من افعلّ ، ولا يقولون : ما أحمره ولا ما أسوده ولا أفضسه ، ويتعجبون من أحمق وأرعن وألدّ وأنوك ، فيقولون : ما أحمقه وما أرعنه وما ألدّه وما أنوكه ، لأنّ أحمق بمنزله بليد ، وألدّ بمنزله مرس وأنوك بمنزله جاهل ، فحملوه على المعنى ، فهكذا جنّ زيد حمل على المعنى ، لأنّ العرب تشبه الشيء بالشيء ، وتحمل على المعنى إذا وافقه واقترب منه ، فمن ذلك قولهم : حاكم زيد عمر برفع الاثنين جميعا لأنّ كل واحد منهما فاعل ، قال أوس : [الطويل]

٥١٥- (١) تواهق رجلاها يدها ورأسه

لها قتب خلف الحقيبه رادف

وقال القطاميّ : [الوافر]

٥١٦- (٢) فكزت تبتغيه فواففته

على دمه ومصرعه السباعا

لأنّ السباع قد دخلت في المصادفه ، وقال : [الخفيف]

٥١٧- (٣) لن تراها ولو تأملت إلّا

ولها في مفارق الرّأس طيبا

لأنّ الطيب قد دخل في الرؤيه.

قال السخاوى : إنما قالوا : ما أجنّه لأنّ جنّ لا فاعل له ، فهو في المعنى تعجّب من الفاعل ، لأنّه لا يقال : جنّه إنما يقال : أجنّه.

قال محمد بن بدر : فإن قال : فقد قالوا : ما أسرّني بكذا وكذا ، وهذا دليل على أنّه يجوز أن يتعجّب من «ضرب زيد» ، قيل له : ليس في هذا دليل يدل على جواز التعجب من ضرب زيد ، لأنّه يجوز أن يكون «ما أسرّني» تعجبا من سررت ، ويكون محمولا على ما قدّما ذكره في «جنّ زيد» ، فيكون بمنزله «برّ حجّك فهو مبرور» ، قال : ويجوز أن يكون «ما أسرّني بكذا» تعجبا من سارّ كما يقال : زيد سارّ أي :

ص: ١٨٧

- ٧٠٠) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٧٣) ، ولسان العرب (وهق) ، وبلا نسبة في الخصائص (٢ / ٤٢٥) ، والمقتضب (٣ / ٢٨٥).
- ٢- ٥١٦- الشاهد للقطامي في ديوانه (ص ٤١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٣٠) ، والمحتسب (١ / ٢١٠) ، ونوادر أبي زيد (ص ٢٠٤) ، وبلا نسبة في الخصائص (٢ / ٢٦).
- ٣- ٥١٧- الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه (ص ١٧٦) ، وبلا نسبة في الخصائص (٢ / ٤٢٩) ، وشرح المفصل (١ / ١٢٥) ، والمقتضب (٣ / ٢٨٤).



حسن الحال فى نفسه وأهله وماله ، وفرس سارّ ، أى : حسن الحال فى جسمه ولحمه ، وضيعه سارّه بمعنى أهله عامره ، فىكون سارّ بمعنى قولك : ذو سرور ، ثم يتعجب منه على هذا ، كما قالوا : عيشه راضيه أى : ذات رضى ، ورجل طاعم كاس أى : ذو طعام وكسوه ، فىكون «ما أسرنى» جاريا على ما قدّمنا غير خارج عمّا رتبنا.

المسأله الثالثه : قال أبو جعفر : كيف تأمر من قوله تعالى : (لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا) [مریم : ٧٩] ومن قوله تعالى : (وَلَا يُؤْدُهُ حِفْظُهُمَا) [البقره : ٢٥٥]؟ فقال أبو العباس : هاتان مسألتان ، أمّا «إدّا» فلا يؤمر منه ، لأنّه اسم موضوع للدّاهيه والأمر العظيم ، قال أبو جعفر : فقد قالت العرب : أدّ يؤدّ فنطقت بالفعل ، ثم صرّفه النحويون فقالوا فى الأمر منه : أدّ يا هذا ، بالإدغام والضم والكسر وبالإظهار ، نحو : اودد مثل : اردد ، قال أبو العباس : التصريف فيها دعوى تحتاج إلى برهان ، قال أبو جعفر : لا يحتاج إلى ذلك وقد حكوا لها نظائر من المضاعف ، منها قول أحمد بن يحيى : «تقول : ازرر عليك قميصك وزرّه وزرّه وزرّه ، مثل مدّه ومدّه ومدّه» ، قال أبو العباس : هذه الأشياء لا تصرّف قياسا ، ولا يشبه بعضها بعض إلاّ بسمع من العرب ، إذ كان هذا لجاز أن نقول : وذر يذر وودع يدع قياسا على قام يقوم وضرب يضرب ، وإنما نصرّف منه ما صرّفت العرب ، ونترك منه ما لم تصرّفه العرب اقتداء بها ، قال أبو جعفر : ليس هذا قول أحد من النحويين علمناه ، وذلك أنّه لا يمتنع القياس فى شىء من المضاعف على ردّ يردّ ، فنقلو : سنّ يسنّ وأدّ يؤدّ ، كما قلنا ردّ يردّ ، ولو كنا لا- ننطق إلا- بما نطق به العرب ولا- نقيس على كلامها لبطل أكثر الكلام ، ولا يجوز قياس وذر يذر وودع يدع على المضاعف لأنّه معتل قلّ استعمالهم الماضى فيه لاستثقالهم الواو حتى تبدل ، فيقولون فى وحد : احد ، فلما استثقلوا الواو وكان «ترك» فى معنى ودع ووذر استغنوا عنه بترك وإن كان بعض العرب قد قال : ودع ووذر على القياس فلا معنى لقوله : لجاز أن تقول وذر وودع لأنّه قد قيل ، قال أبو العباس : إنّنا لم نشبه مضاعفا بمضاعف ، وإنّما أردنا أن نريك أنّ العرب قد تصرّف شيئا وتمنعه فى نظيره ، وأمّا قولك : «إن هذا معتل» فليس بالاعتلال منع من أن يبنى له ماض ، مثل وزن يزن ، قال أبو جعفر : هذا الذى ألزمتيه من أنّى قلت : إنّّه لم يبن منه ماض لأنّه معتل غير لازم ، وكلامى يبين خلاف هذا لأنى قلت : لم يبن منه ماض لعله ، فكيف ألزم أنّى اعتللت بأنّه لم يقع منه ماض لأنه معتل؟ قال أبو جعفر : ولم يجب عن المسأله الأخرى وهى : «ولا يؤده» ، والجواب أن يقول : أدّ يا هذا نظير قلّ لأنّ آد يؤد مثل قال يقول.

قال محمد بن بدر : قول أبى العباس : «لا يجوز أن يؤمر من قوله تعالى :

(إدا) لأنّ العرب لم تبين منه فعلا، الذى عليه عامه أهل العلم، لأنّ الإِدَّ وصف غير جار على فعل، وإنما هو موضوع فى كلام العرب للأمر العظيم، فحكمه حكم الأسماء التى جاءت غير جاريه على فعل، وإذا كان هكذا لم يجوز أن يبنى منه فعل من حيث إنّ الأسماء ليست مأخوذه من الأفعال وإنما الأفعال تصدر عنها، ولو كانت الأسماء كلها مشتقه لارتفع أن يكون فى الكلام اسم البتة، والدليل على هذا أنّه ليس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع وفرس ولا من جعفر وحبرج (١) وصدع، ولا من الأوصاف التى ليست بجاريه على فعل، نحو خود وبكر ولصّ وسلهب وعرطل وجعشم (٢) لأنّ هذه الأسماء غير جاريه على فعلها، يدل على أنّ من الأوصاف ما لا يجوز أن يبنى له فعل متصرف فى الأمر والدعاء والخبر وغير ذلك الأسماء المبنية للمبالغة، نحو: أكال وأكول، لا يجوز أن يصرّف منها فعل لأنّ هذه الأبنية وإن كانت تعمل عمل الأفعال فهى غير جاريه على الفعل، وإذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز أن يصرّف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل أولى أن لا يصرّف له فعل، هذا قول أهل التحصيل من أهل صناعه النحو، ولا- يقال: أدّ يؤدّ فهو إدّ، إنما يقال: أدّ يؤدّ إذا فهو آدّ، وليس الإِدّ هو الآدّ، لأنّ الآدّ جار على الفعل، والإِدّ وصف غير جار على فعل، وقول أبى جعفر: «قد صرّفه النحويون» تقوّل منه، والذين يقولون: أدّ يؤدّ فهو آدّ إذا ألقاه فى الإِدّ فهو بمنزله لحمه يلحمه فهو لاحم إذا أطعمه اللحم، فلو قيل لنا: كيف تأمرون من اللحم لقلنا: لا يجوز، لأنّ اللحم اسم غير مشتق من فعل، ولا هو وصف جار على فعل، ولا تكلم من لفظه بفعل، فيكون هو اسما لذلك الفعل، وكذلك شحمه وزبده إذا أطعمه الشحم والزّبِد، وقولك: أدّه بمنزله قولك: زبده، وقولك: يؤدّه بمنزله قولك: يزيده، وقولك آد كقولك: زابد، والإِدّ الذى هو الأمر العظيم بمنزله الزّبِد الذى هو اللبن، فكما لا يجوز أن تأمر من الزّبِد كذلك لا يجوز أن تأمر من الإِدّ، ولا تصرّف له فعلا يكون هو اسما له، هذا هو الذى عليه أهل العلم باللغه، ومعنى قولهم: كيف يؤمر من الأسماء إنما هو مجاز، لأنّ الأسماء لا يؤمر بها وإنما يؤمر بالفعل إذا كان غير واقع، فإذا قال قائل: كيف يؤمر من ضارب أو من طويل فإنما معناه: كيف يؤمر من الفعل الذى هو جار عليه أو اسم له، فتقول: اضرب وطل، لأنّهم يقولون: ضرب وطل، فإن قيل لنا: كيف يؤمر من بكر وخود؟ قلنا: لا يجوز لأنّه ليس اسما للفعل ولا جار على فعل، فسييله الأسماء

ص: ١٨٩

١- الحبرج: ذكر الحبارى.

٢- الخود: الفتاه الحسنه الخلق، والسلهب: الطويل، والعرطل: الفاحش الطويل، والجعشم: الصغير البدن القليل اللحم.

التي هي موضوعه غير مشتقه ، وكذلك قتال وأكال وضروب لا أفعال لها ، وهكذا سلهب وجعشم وعكروت وما أشبهه ، وهو كثير ، فهذا حقيقه ما ذهب إليه خصمك ، ولا- حجه لك فيما حكيتته عن ثعلب لأننا لا نخالفك فيه ، وحكايتك عن النحويين أنه لا- يمتنع شيء من الأسماء من أن نقيسه على ردّ يردّ كذب عليهم ، وقولك : «لو كنا لا- نطق إلّما بما نطقت به العرب ولا نقيس على كلامها لبطل أكثر الكلام» يدل على جهل باللغه لأن من الكلام ما لا يقاس ومنه ما يقاس ، ولو قيل : كيف يؤمر يادّ أو بكر أو صاروره أو قتال أو ما أشبه ذلك مما ليس بجار على فعل لقنا : العرب لا تأمر من هذه الأوصاف بلفظ الصفه إلّا أن يكون له فعل منطوق به ، نحو : طل واقصر واسهل واكرم ، لأنهم يقولون : طال وقصر وسهل وكرم ، ولا يأمر من بكر ولا خود ولا لص ولا إدّ وما أشبهه ، لأنها لا فعل لها ، فإن آثرنا أن تأمر بشيء منها ألزمنه كان وجعلناه خبرا لها ، فتقول : كن إذا أو كوني خودا ، وذلك أنّ معنى اضرب كن ضاربا ، فهكذا ينبغي إذا أمرت بهذه الأوصاف ، وكذلك الأسماء يؤمر بها على هذا ، فيقال : كن عليه سيفا وكن له حجرا وكن فيها أسدا ، قال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حديدًا) [الإسراء : ٥٠] في الأسماء ، وقال عزّ وجلّ : (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) [البقره : ١٣٥] وقال عزّ وجلّ : (وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّائِينَ) [آل عمران : ٧٩] في الأوصاف ، وقال الشاعر : [الطويل]

٥١٨- (١) أحرار بن بدر قد وليت ولاية

فكن جرذا فيها تخون وتسرق

فإن قال : فكيف يؤمر من طريق ما يتكلم عليه أهل اللغه من التصريف من الأبنيه قياسا لم يتكلم به؟ قيل له : إذا تكلفنا ذلك فإنّ إدّا ليس بعمل ولا- داء ولا عله ولا لون ولا خلقه ، وإنما هو خصله ، وأفعال الخصال لا تكون إلّا على فعل يفعل ، فيكون الفعل من إدّ كالفعل من حلّ فيكون إدّ بكسر الهمزة كقولك : حلّ ، فإن شئت قلت : إدّ بكسر الهمزة والبدال ، كقولك حلّ ، وإن شئت قلت : إيدد كما تقول : إحلل وقولك : إدّ كقولك : حلّ ، هذا هو القياس الذي يعمل عليه ، وبالله الثقة.

المسألة الرابعه : سأل أبو العباس فقال : كيف تقول : مررت برجل أسهل خدّ غلام أشدّ سواد طرّه؟ فقال أبو جعفر : في هذه المسألة وجوه أجودها أن تزيد فيها

ص : ١٩٠

١- ٥١٨- الشاهد لأنس بن زعيم في ديوانه (ص ١١٤) ، ولسان العرب (سرق) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٢٩٦) ، وله أو لأنس بن أبي أنيس في الدرر (٣ / ٥٤) ، ولأبي أنيس أو لابن أبي إياس الديلي أو لأبي الأسود الدؤلي في أمالي المرتضى (١ / ٣٨٤) ، وبلا نسبه في شرح الأشموني (٢ / ٤٦٩) ، وهمع الهوامع (١ / ١٨٣).

ألفا ولا ما ، فتقول : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطّره ، وإنّما قلنا : إن هذا أجود الوجوه لأنّ سيويه قال (١) : «اعلم أنّ كينونه الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا- يكون فيه الألف واللام ، لأنّ الأوّل في الألف واللام وغيرهما هاهنا على حاله واحده» ، يعنى سيويه أنّ الأوّل لا يتعرّف بإدخالك الألف واللام فى الثانى ، ألا ترى أنّ قولك : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطّره ، أنّه لم يتعرف أسهل ولا أشد ، فاختر دخول الألف واللام ليكونا بدلا من الهاء؟ وإن شئت جئت بالهاء فقلت : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته.

قال أبو العباس : فى هذه الأجوبه ما قد أحلت به على قول النحويين أجمعين ، وليس فيها جواب عمّا سألناك عنه ، وذلك أنا سألناك فيها بلا- ألف ولا م- ولا- هاء ، فزدت فيها ما ليس فيها ، وكان ينبغى أن تردّ المسأله فتقول : هى خطأ على هيئتها إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء ، وتبين من أىّ وجه كانت خطأ أو تجيب فيها إذا كانت صوابا على هيئتها كما ألقيت.

قال أبو جعفر : أمّا قولى : «مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطّره» فهو بنزله قولك : «مررت برجل أحمر خدّ الغلام» وما أشبهه ، وهو كثير فى كلام العرب ، أنشد سيويه : [البسيط]

٥١٩- (٢) أهوى لها أسفع الخدين مطرق

ريش القوادم لم تنصب له الشّبك

فقوله : أسفع الخدين بمنزله أسهل خدّ الغلام ، وأمّا قولى : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته فأسهل مرفوع بالابتداء وخذّ غلامه خبره ، والجمله فيه فى موضع جرّ ، وكذا الجمله الثانيه ، كما تقول : مررت برجل أسود غلامه أحمر أبوه ، وهذا أشهر من أن يحتاج إلى أن يستشهد له ، ونظيره قوله عزّ وجلّ : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) [الجاثيه : ٢١] ، على قراءه من قرأ بالرفع ، وهو أحسن ، وكذلك الرفع فى المسأله أحسن ، وكذا كل ما لم يكن جاريا على الفعل ، فهذا حكمه ، وأمّا قولى : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته ، فعلى أن أجعل أسهل نعنا لرجل وأجعله بمعنى يسهل فأرفع خدّ بأسهل ، وكذلك الجمله الثانيه ، كما تقول : مررت برجل أحمر أبوه ، والرفع أجود ، وإنما جاز أن تجريه على الأوّل لأنّه بمعنى ما هو جار

ص : ١٩١

١- انظر الكتاب (١ / ٢٥٦).

٢- ٥١٩- الشاهد لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ١٧٢) ، والكتاب (١ / ٢٥٧) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ٧٧) ، ولسان العرب (هوا).

على الفعل ، ونظيره القراءه : (سواءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) ، وأما قولك : إني زدت في المسأله ألفا ولأما وهاء فقد بيّنا لم زدنا الألف واللام على مذهب سيويه ، وقد ذكرناه.

قال محمد بن بدر : ذكر أنّ سيويه قال : «وكينونه الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن» ثم جعله في غير موضعه ، وإنما الذى ينبغى أن لو جعلها في موضعها لو كان من أهل العلم لعرف الموضع الذى يجعل الألف واللام في الآخر منه دون ما لا تجعلون فيه ، قال سيويه (1) : «وتقول فيما لا- يقع إلّا متونًا عاملا في نكره وإثما وقع متونًا لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا ، وذلك قولك : هو خير منك أبا وأحسن منك وجها وإن شئت قلت : هو خير عملا وأنت تريد منك» ، فالفصل الذى قال هو لازم أبدا في الإظهار هو من ، وأكده بأن قال : «ولا يعمل إلّا في نكره لأنه لم يقو قوه الصفه المشبهه» ، هذا نظير كلامه ، وأين حكايتهك عنه : «إن كينونه الألف في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكونا فيه» وقد قال : «إنه لا- يعمل إلّا- في نكره» ، والنكره سواء كانت مفردة أو مضافه ، لأننا نقول : هذه عشرون مثقالا وعشرون مثقال مسك ، فلا- يتغير عن أن يكون تمييزا؟ فقولك : أسهل كقولك : أحسن ، وقولك : وجها كقولك : خدّ غلام ، كما كان «عشرون مثقالا» و «مثقال مسك» سواء ، والصفه المشبهه بالفاعل هي الأوصاف التى تكون خصالا- أو ألوانا أو خلقا في الموصوفين ولا تكون أعمالا لهم ، نحو : كريم وكريمه ولثيم ولثيمه وأحمر وحمراء وأعرج وعرجاء ، والفاعل الذى هو أشبه به نحو : ضارب وقاتل ومكرم ومستمع ، والأول غير عمل يعمل الموصوف ولا يقع باختياره ، والثانى عمل يعمل الموصوف ويقع باختياره ، والشبه الذى بينهما فى اللفظ أن تقول : مررت برجل حسن الوجه ، فيكون كقولك : مررت برجل ضارب زيد ، ومررت برجل حسن الوجه ، فيكون كقولك : مررت برجل ضارب زيدا ، وكذلك : مررت بامرأه حسن الوجه ، كقولك : مررت بامرأه ضاربه زيد ، وحسنه الوجه ، كقولك : ضاربه زيدا ، وكذلك : مررت برجل أحمر الوجه وبامرأه حمراء الوجه ، وما أشبهه ، وكذلك : مررت برجل حسن وجهه ، كقولك : مررت برجل قائم أبوه ، فهذه الصفه التى قال سيويه : «وكينونه الألف واللام فى الثانى أحسن وأجود» إلّا أنّ هذه الصفه لا تعمل إلّا فيما كان منها أو من سببها ، واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه ومن غيره ، فأما ما كان من الأوصاف على وزن أفعل يراد به التفضيل ويلزمه الفصل على ما شرط سيويه فإنه لا يعمل إلّا فى نكره ، وينصبها على التمييز ، نحو : هذا أحسن

ص: ١٩٢

منك وجها وأكثر منك مالا ، وإن شئت قدمت فقلت : «أحسن وجها منك» وإن شئت حذفت الفصل وأنت تريده كما قال ، فتقول : «أنت خير أبا» تريد منه ، قال الله عز وجل : (هُم أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِيًّا) [مريم : ٧٤] يريد : منهم ، وإن شئت حذفت المعمول فيه وجئت بالفصل ، فتقول : زيد أفضل بن عمر ، ولا يجوز أن تحذفهما جميعا ، إلا أن يكون ذلك مشهورا في الخلق ، كقولهم : الله أكبر ، لأنه قد علم أن الأمر كذلك ، فكأنه قد نطق بالفصل ، أو يكون شائعا في أمته ، نحو قول الفرزدق : [الكامل]

٥٢٠- (١) إن الذي سمك السماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعز وأطول

وأما قول من يقول : إن هذا قد يكون بمعنى فاعل أو غيره فليس عندنا بشيء ، لأنه لا نجد عليه دليلا ، فإذا أردت إضافه أفعل هذا الذى للتفضيل ومعنى التعجب لم تضفه إلّا إلى جمع معرف بالألف واللام ويكون جنسا للأول ويكون الأول بعضا للثانى ، قولك : زيد أفضل الرجال ، ولا تكون الإضافه فى هذه الأوصاف التى فى هذا المعنى إلّا على هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : زيد أفضل الخيل ولا فرسك أفضل الناس ، لأن الناس ليسوا جنسا للفرس ولا الفرس بعضا لهم؟ وهكذا جميع هذا ، وقد يجوز أن تحذف الألف واللام وبناء الجمع من الجنس استخفافا ، فتقول : زيد أفضل رجل وأنت تريد : أفضل الرجال : كما قلت : هذه مائه درهم وأنت تريد : من الدراهم ، وكل رجل تريد الرجال ، ولا يشبه أفعل الذى يكون بلا فصل أفعل لذى يلزمه الفصل ، ولا هو منه فى شيء ، لأن الذى لا يلزمه الفصل يثنى ويجمع ويؤنث ويذكر والذى يلزمه الفصل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، تقول : زيد أفضل من عمر ، والزيدان أفضل من عمر ، والزيدون أفضل من عمر وهند أفضل من دعد ، وما أشبه ذلك ، ولأفعل الذى يلزمه الفصل وجوه كثيرة تدل على أنه ليس من أفعل الذى لا يلزمه الفصل بشيء وليس بها خفاء على من اعتبرها أدنى اعتبار ، والذى يدل على تمويهه أنه قال : ألا ترى أن قولهم : مررت برجل أسهل خد الغلام أشد سواد «الطره» أنه لم يتعرف «أسهل» ولا «أشد» فيحتاج إلى أن يعلم من قاله ، فإنه كذب لم يقله أحد ، وقوله : أما قولى : مررت برجل أسهل خد الغلام وما أشبهه وهو كثير فى كلام

ص: ١٩٣

١- ٥٢٠- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ١٥٥) ، وخزانه الأدب (٦ / ٥٣٩) ، وشرح المفصل (٦ / ٩٧) ، والصاحبى فى فقه اللغة (ص ٢٥٧) ، ولسان العرب (كبر) و (عزز) ، وتاج العروس (عزز) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٢) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٢ / ٣٨٨) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤٦٧).

العرب ، وأنشد سيبويه البيت الذى ذكره ، وإن «أسفع الخدين» بمنزله أسهل خد الغلام ، فمحال كله .

أما قوله : هو مثل «مررت برجل أحمر خدّ الغلام» وهو كثير ، فكذب ، وكان ينبغى أن يذكر من ذلك ولو حرفا واحدا ، «وأسهل خد الغلام» لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم لما تقدّم من الفرق بين أفعل الذى لا يلزمه الفصل والذى يلزمه ، وليس أسفع مثل أسهل ، لأنّ أسفع إنّما الصفه واقعه فيه على الثانى وهو الخدان ، والسفحه لهما دون الأول ، وأفضل الناس الصفه هى للأول دون الثانى ، والفصل له دون المضاف إليه ، فإذا قلت : أسهل الخد فإتّما تعنى موضعا من الخد ، كما تقول : الصدر أجود الدّرّاج والسّرّّه أطيب الحوت ووجه أخيك أحسنه ، ولو أردت بأسفع ما أردت بأسهل لم يجز ، لأنّك تقول : مررت برجل أسهل خدّا من زيد ، ولا تقول : مررت برجل أسفع خدّا من زيد ، وإنّ «أسهل خدّ الغلام» معرفه وقد وصفت به النكره ، ويدل على أنّ أفعل الذى يلزمه الفصل يكون معرفه إذا أضفته إلى الألف واللام أنك لا تدخل عليه الألف واللام ، فتقول : «هذا الأفضل الناس» ولا «هذا الأسهل خدّ الغلام» وأنت تقول : هذا الأحمر الوجه والأسفع الخدين ، وأمّا البيت فإنّ سيبويه قال فى الصفه المشبهه : «إنّها تنوّن فتنصب ويحذف والتنوين فتضيف» ، ثم قال : «ومما جاء منونا قول زهير : أهوى لها ...» فذكر البيت على أنّ الشاهد مطّرق لا غير ، كذا قال أهل العلم ، قوله : «وأما قولى : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواء طرّته» فأسهل مرفوع بالابتداء ، وخذّ غلامه خبره ، وكذلك الجملة الثانیه ، يدخله الخطأ من وجوه :

أحدها : أنّه رفع أسهل بالابتداء ، وهو نكره ، و «خدّ غلامه» الخبر ، وهو معرفه ، وأنّ «أسهل» للمفاضله لا يجوز أن يحذف منه الفصل والمعمول فيه معا ولا دليل على ذلك ، وأنّه جعل الجمليتين وصفا للرجل ، والجملة إذا كانت أوصافا أو أخبارا أو أحوالا يعطف بعضها على بعض ، فتقول : مررت برجل قام أبوه وقعد ، ولا تقول : قام أبوه قعد ، وأنه إن جعل الهاء فى طرّته للرجل أحال ، إنّما المراد أنّ الغلام هو الأسهل الخدّ الأسود الطّره ليس الرجل ، وإن جعلها للغلام أحال لأنّ الإعراب يصير لحنا ، ولا يجوز أن يكون أشدّ مجرورا ، ولكن يكون منصوبا ، كما تقول : هذا رجل أسهل خدّ غلام أشدّ سواد طّره ، فتجعل أشدّ منصوبا على الحال ، قالوا : مررت برجل مقيمه أمّه منطلقا أبوه ، لا غير ، وقوله : هذا أشهر من أن يستشهد له كذب ، قوله : «أما قولى :

مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته ، فعلى أن أجعل أسهل نعتا لرجل ، بمنزله سهل ، فأرفع خدّ بأسهل ، وكذا الجملة الثانية» قد أحال فيه ، لأنه لم يأت لأسهل ولا لأشدّ بالفصل ولا بالمعمول فيه ورفع به الظاهر ، وإنما سبيله أن يرفع به المضمّر لأنّ هذا الوصف الذى للمفاضله لا يرفع إلّا المضمّر لا غير ، ومثله بقولهم : «ما رأيت أحدا أحسن فى عينه الكحل منه فى عينه» (١) ، و «ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصّوم منه فى عشر ذى الحجه» (٢) والكلام على الهاء هاهنا كالكلام عليها قبل .

المسأله الخامسه : قال أبو جعفر : كيف تقول : إن سارا ساره حديثك كلامك؟ قال أبو العباس : تقديره هذه المسأله : إنّ حديثك سار ساره كلامك ، قال أبو جعفر : هذا التقدير خطأ بإجماع النحويين ، لأنهم قد أجمعوا أنه لا يفرّق بين «إنّ» واسمها إلّا بالظرف أو ما قام مقامه ، فإن قال قائل : إنى أقدم حديثك وأجعله يلى (إنّ) ، قلت : هذا فرار من المسأله ومجىء بمسأله أخرى ، وأيضا فإنّه لم يقدر فى جواب تقدير المسأله فيفهم ما بناه عليه من الجواب ، قال : أمّا قوله : إنّ هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر ، إذ كنّا لم نفرّق بين إنّ وبين اسمها فى حال التقدير ، وإنما كان تفريقنا بينهما فى حال الإلقاء ، والتقدير صواب ، وأمّا قوله : إنّ هذا التقدير أيضا خطأ فقد أخطأ ، وقد كان يجب أن يبيّن من أىّ وجه كان خطأ ، لأنّ الفائدة فى الحجّه لا فى الدعوى ، قال : قد بيّنا بقولنا : إنّ لا يفرق بين إنّ وبين اسمها إلا بالظرف أو ما أشبهه .

وجواب هذه المسأله : إنّ سارا ساره حديثك كلامك ، والتقدير : إنّ قولنا سارا رجلا ساره حديثك كلامك ، فسارا منصوب لأنّه نعت لقول وقول اسم إنّ ، وقولك ساره نعت لرجل ورجل منصوب بوقوع سار عليه ، وحديثك مرفوع بقولك ساره وكلامك خبر إنّ .

قال محمد بن بدر : هذا نص ما ذكرته عن خصمك وارتضيته عن قولك : وليس فيما عبت عليه شيء تنكره العلماء ، ولا يعدل عنه الفهماء .

المسأله السادسه : ثم سأل أبو العباس فقال : كيف تقول : «هذه ساعه أنا فرح» بغير تنوين؟ فقال أبو جعفر : أقول : هذه ساعه أنا فرح ، فتكون هذه فى موضع رفع بالابتداء ، وقولك ساعه خبره و «أنا فرح» مبتدأ أو خبر فى موضع جر ، ويجوز أن

ص: ١٩٥

١- انظر الكتاب (٢ / ٢٩).

٢- أخرجه أحمد فى مسنده رقم (١٩٦٨) ، و (٣١٣٩).



تقول : هذه ساعه أنا فرح ، على كلام قد جرى ، كأنك قلت : هذه القضية ساعه أنا فرح ، تزيد : إن هذا الأمر ساعه أنا فرح ، قال الله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [المائدة : ١١٩] الفعل والفاعل بمنزله المبتدأ وخبره عند أهل العربية.

قال أبو العباس : سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه ، وذلك أنهم لا يضيفون إلى الابتداء والخبر والفعل والفاعل إلّا ظرفا فى معنى المضى ، كقولك : جئتك يوم زيد أمير ، وجئتك يوم يقوم زيد ، وذلك أنه إذا كان ماضيا كان بمعنى (إذ) ، كقولك : جئتك إذ زيد أمير ، وجئتك إذ يقوم زيد ، فإذا كان فى معنى الاستقبال لم يضاف إلّا إلى الفعل ، ولا تجوز إضافته إلى المبتدأ أو الخبر ، لأنه يكون حينئذ بمعنى (إذا) ، كما تقول : أنا آتيك يوم يقوم زيد ، مثل أنا آتيك إذا يقوم زيد ، لأنّ (إذا) فى معنى الجزاء ، وإنما تضيف الظرف إذا كان فى معناها إلى الفعل ، ولا تضيفه إلى الابتداء والخبر ، لأنّ حروف الجزاء لا تقع على الابتداء والخبر ، وهذه المسأله مسطوره لسيبويه ، وهذا الاعتلال اعتلاله ، وهى منه مأخوذه (١).

قال أبو جعفر : جوابنا عن المسأله على معنى المضى ، والدليل عليه قولنا على كلام قد جرى وقولنا : كأنك قلت هذه القضية ساعه أنا فرح.

### المسائل العشر المتبعات إلى الحشر

قال السخاوى فى (سفر السعاده) : وهذه عشر مسائل سمّاها أبو نزار الملقّب بملك النحاه : المسائل العشر المتبعات إلى الحشر ، وتحدّى بها.

المسأله الأولى : سأل عن قوله تعالى : (أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) [المؤمنون : ٣٥] ، فقال : إنّ «أنّ» الأولى لم يأت لها خبر ، وسأل عن العامل فى إذا ثم قال : إذا بمعنى الوقت ، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، فإذا قلت : تقديره : مخرجون وقت موتكم كان محالا لأنّ الإخراج وقت الموت لا يتصوّر لأنه جمع بين ضدّين ، ثم أجاب هو عمّا سأل فقال : والجواب : أمّا الأول فنقول : إنّ العرب قد حذف خبر أنّ كثيرا فى شعرها وكلامها ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ، لا سيّما إذا دلّ على الخبر مثله ، وهاهنا خبر الثانيه دلّ على خبر الأولى ، ونوى عاملا فى إذا ، والتقدير : أيعدكم أنكم مخرجون بعد وقت مماتكم ، إلّا أنّ «بعد وقت» حذف وأريدت ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) [الزخرف : ٣٩] ، و «ينفعكم»

ص: ١٩٦

لا- يعمل في ظرفين مختلفين أحدهما : حال ، والآخر : ماض ، فذلك محال ، ولكن المعنى : ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم وكذلك يضارع هذا قوله تعالى : «إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» والعسر ضد اليسر ، والضدان لا يجتمعان ، ولكن الأصل : إِنَّ مَعَ انقضاء العسر يسرا ، إلما أَنَّ المضاف حذف ، وأمّا فائده تكرر أَنَّ فالعرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعادا ، كما يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد : أنت تجاهد؟ أنت تجاهد؟ فكذا هاهنا ، قالوا : أيعدكم أنكم مخرجون أنكم مخرجون استبعادا.

ف قيل له : أمّا سؤالك الأول عن خبر أَنَّ وكونه لم يأت فهو سؤال من قطع بما حكاه ، ولم يعدّ وجها سواه ، وهذا قول من لم يتقدّم له بهذا العلم فضل درايه ، ولا وقف على ما سطره فيه أولو النقل والروايه ، إذ كان معظم النحويين قد أجمعوا على أَنَّ خبر أَنَّ في هذه المسألة ثابت غير محذوف ، فلو قلت : يسأل عن خبر أَنَّ لم حذف في هذه الآية على قول بعض النحويين لأنّيت بعذر مبين وللنحويين في هذه الآية أربعة أقوال :

الأول : منها : قول المبرد ومن تابعه وهو أن يجعل موضع (أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) رفعا بالابتداء «وإذا» ظرف زمان في موضع خبره ، والجمله في موضع خبر أَنَّ ، فيصير التقدير :

أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم ، كما تقول : أيعدكم أنكم يوم الجمعة إخراجكم ، فيكون إخراجكم مرفوعا بالابتداء ويوم الجمعة في موضع خبر أَنَّ الأول ، وهذا مذهب بين ظاهر لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف.

الثاني : قول الجرمي ، أن تجعل مخرجون خبر أَنَّ الأولى ، وتكون الثانية كزرت توكيدا لتراخي الكلام على حد قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) [يوسف : ٤] ، فكرر «رأيتهم» توكيدا لتراخي الكلام ، ويكون انتصاب ساجدين ب «رأيت» الأولى ، كأنه قال : رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر ساجدين ، ومثل قوله سبحانه : (لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَفَازِهِ مِنَ الْعَذَابِ)

[آل عمران : ١٨٨] ، فيكون «تحسبنهم» توكيدا لتراخي الكلام ، ومن ذلك قوله : في النداء (١) : [البسيط]

يا تيم تيم عدّي [لا أبالكم

لا يوقعنكم في سوءه عمر]

ص : ١٩٧

١- مرّ الشاهد رقم (٣٤٦).

الثالث: قول أبي الحسن الأخفش ، أو تجعل «أنكم» فى موضع رفع بإذا على أن يكون فاعلا به ، على حدّ قياس مذهبه فى الرفع بالظرف فى نحو قولك : يوم الجمعة الخروج ، فالخروج عنده مرتفع بالظرف ، كأنه قال : يستقرّ الخروج يوم الجمعة ، ومذهب سيبويه وأصحابه أنّ الخروج مرفوع بالابتداء لا غير.

الرابع: قول سيبويه (1) وهو أن تجعل : (أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) [المؤمنون : ٣٥] بدلا من (أَنَّ) الأولى على حدّ قوله تعالى : (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِنِدِ يَحْسَرُ الْمُؤْمِنُونَ) [الباقية : ٢٧] ، فقوله : يومئذ بدل من قوله : يوم تقوم الساعة ، ويحتاج فى هذا القول إلى حذف شىء يتم به الكلام ، لأنّه لا يصحّ أن يبدل من أنّ إلا بعد تمامها وتكاملتها من اسمها وخبرها ، وقد وجّه أبو على قول سيبويه فى هذه الآية على وجهين :

أحدهما : أن يكون قد حذف مضافا من أنّ الأولى ، تقديره : أيعدكم أنّ إخراجكم إذا متم ، فيصحّ حينئذ أن يبدل (أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) من (أَنَّ) الأولى لأنها قد تمت ، وإنّما يحتاج إلى حذف هذا المضاف من جهة أنّ «إذا» ظرف زمان ، وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الحدث ، فإذا حملت قوله : (أَنْتُمْ إِذَا مُتُّمْ) على تأويل : أنّ إخراجكم إذا متم ، تمّ الكلام ، وصارت «إذا» خبرا لأنّ على حدّ قولهم : «الليلة الهلال» يريدون : الليلة حدوث الهلال ، أو ظهوره ، ولو لا ذلك لم يجز ، لأنّ الهلال جثّه ، والليله ظرف زمان ، ومثل الآية فى حذف المضاف قوله عزّ وجلّ : (هَلْ يَشْعُرُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ) [الشعراء : ٧٢] ، لأنّه لا بد من تقدير مضاف محذوف تقديره : هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون ، فحذف الدعاء وهو يريد.

والثانى : من توجيه أبى على لقول سيبويه : أن يكون خبر أنّ محذوفا ، تقديره : أيعدكم أنّكم إذا متم مخرجون ، ثم حذف خبر أنّ لدلاله أنّ الثانى عليه ، على حدّ قوله تعالى : (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ) [التوبة : ٦٢] فحذف خبر المبتدأ الأول استغناء عنه بخبر الثانى ، وعلى ذلك قول الشاعر (٢) : [المنسرح]

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأى مختلف

تقديره : نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض ، إلّا أنّ حذف استغناء عنه بالخبر الآخر ، وهذا الوجه وحده هو الذى لم يفتح عليك أيها المتقمص بقميص الرّهو التائه فى غيابه السّهو الملقب بملك النحو إلّا به.

ص : ١٩٨

١- انظر الكتاب (٣ / ١٥٣).

٢- مرّ الشاهد رقم (٣٠).

وأما قولك بعد السؤال الأول : وكذلك يسأل عن العامل في «إذا» ثم بينت في جوابك أنه محذوف ، فقولك هذا مبني على ما قام في نفسك من كون خبر أن محذوفاً ، وقد بينا أنه غير محذوف ، إلاً على أحد الوجهين الموجه بهما قول سيبويه ، وإلاً فهو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدمه ، أمياً على مذهب المبرد فالعامل عنده في «إذا» الاستقرار لأنها في موضع خبر المبتدأ ، وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معموله الاستقرار المقدر في كل ظرف رفع فاعلاً ، وأما على مذهب الجرمي فإن العامل عنده فيها مخرجون التي هي خبر أن ، على ما تقدم ذكره.

وأما قولك بعد السؤال الثاني : إن «إذا» بمعنى الوقت ، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أن المعنى يستحيل إذا جعلت العامل في «إذا» مخرجون ، لأنه يصير التقدير : أنكم مخرجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتصور ، وإجابتك عن ذلك بتقدير ك حذف مضاف قبل «إذا» وهو «بعد» ، فإنك أتيت في هذا المكان بضرب من الهذيان.

أما قولك : إن «إذا» بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر» فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر بصحيح ، وذلك ممتنع فيها وفي إذ وفي لما خاصة ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول في نحو : «آتيك يوم يقدم زيد» : آتيك يوم قدم زيد فتقدّر ما بعد يوم بتقدير المصدر؟ ولو قلت : «آتيك إذا يقوم زيد» لم يحسن أن تقول : آتيك إذا قيام زيد ، وكذلك إذ تقول : آتيته إذ قام ولا- تقول : آتيته إذ قيامه ، وكذلك لَمَّا ، تقول : أكرمته لَمَّا قام ، ولا تقول : أكرمته لَمَّا قيامه ، لأن هذه الظروف لا تضاف إلى مفرد ولا تستعمل إلاً مضافه إلى الجمل ، وأما قولك : «لأنه لا بدّ من تقدير حذف مضاف قبل إذا وهو بعد ليصحّ المعنى ويسلم من الإحالة» فهو قول بين الفساد لا محاله ، وذلك أن المتقرر عند جميع النحويين أنه لا يصح أن يضاف إلى إذا ولا- إلى لَمَّا ، وذلك لتوغلها في البناء وقلة تمكّنها ، ولا- يجوز على هذا أن تقول : أكرمتك بعد إذا أكرمتني ، ولا قبل إذا أكرمتني ولا بعد لَمَّا أكرمتني ، ولا يجوز ذلك في ظروف الزمان ولا غيرها ، ولم يسمع من ذلك شيء إلاً في (إذ) ، والمعنى في الآية يصح على غير هذا التقدير ، إذ في مفهوم الخطاب من قوله عزّ وجلّ : (وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً) أنّ الإخراج ليس هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمان مترخ يقتضى الاستحالة من اللحمية والدموية إلى الترابية ثم الإخراج بعد ذلك ، وإذا وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزم أن يكون وقوع الفعل في أول ذلك الوقت دون آخره ، مثال ذلك قولهم : إذا جاء زيد أحسنت إليه ، ومعلوم من جهة المعنى أن الإحسان لم يكن في أول المجيء ، إنما كان بعده ، وتقدير الإعراب يوجب أن وقت

المجىء وقت الإحسان ، لأنّ (إذا) ظرف ، والعامل فيه «أحسنت» ، فيصير التقدير : أحسنت إليه وقت مجيئه ، وليس الأمر كذلك ، وسبب ذلك أنّه لمّا تقارب الزمانان وتجاور الحالان صارا كأنّهما وقعا في زمان واحد ، وإن كان لا بدّ أن يقدر أنّ زمان الإحسان بعد زمان المجىء ، إذ الإحسان مسبّب عن المجىء ، والسبب يتقدّم المسبّب ، ويكون تقدير الآيه على هذا : أيعدكم أنّكم مخرجون آخر وقت موتكم وكونكم ترابا وعظاما ، ثم قلت بعد هذا : «وأما فائده تكرير أنّ فإنّ العرب تكثر الشىء في الاستفهام استبعادا ، كما يقول الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد : أنت تجاهد ، أنت تجاهد» ، وهذا قول غير محقق ولا محرّر ، وهذه العبارة بتكرير الاستبعاد شىء خارج عن المألوف المعتاد ، وإنما التكرير في كلام العرب لمعنى التأكيد ، على ذلك جاء في كتاب الله عزّ وجلّ وفي الكلام الفصيح ، كقوله تعالى : (إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا) [الفجر : ٢١] ، فكرر دكّا على وجه التأكيد بدلاله قوله تعالى في الأخرى : (فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً) [الحاقة : ١٤] ، وقوله تعالى : (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا) [الشرح : ٥ - ٦] ، وقوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) [يوسف : ٤] ، كرر «رأيتهم» توكيدا ، وقوله تعالى : (لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازِهِمْ مِنَ الْعَذَابِ) [آل عمران : ١٨٨] ، وليس في شىء من ذلك استبعادا.

المسألة الثانية : قال أبو نزار : روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : «مَنْ جَمَعَ مَالًا مِنْ نَهَاوِشٍ أَذْهَبَهُ اللهُ فِي نَهَايْرِ» (١) ، يسأل عن مادة هاتين الكلمتين وزيادتهما ومكان استعمالهما.

فأول ذلك أن تعلم أن نهوشا واحد قدّر أنّه جمع على نهوش ، وهو من الهوش بمعنى الاختلاط ، قال : وكذلك نهابر هو جمع واحد نهبره وهو من الهبر بمعنى القطع المتدارك ، والمعنى من جمع مالا من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلّها وحرمتها قطعه الله عليه ، قال : فإن قيل : ما سمعنا في الواحد نهبرا ونهوشا قلنا : قد نصّ سيويوه على أنّ العرب تأتي بمجموع لم تنطق بواحدتها ، ثم قال : إنّ قياس واحد ملامح ومحاسن ملمحه ومحسنه ، وما سمعنا بلمحه ، وكذلك قدروا أنّ واحد أباطيل إبّطيل أو أبطول ، وأباطيل جمع لم ينطق بواحدته.

ص : ٢٠٠

١- الحديث في مسند الشهاب (١ / ٢٧١ ، ٢٧٢) ، وأمثال الحديث (١ / ١٦٢) ، وميزان الاعتدال (٥ / ٣٠٧) ، وكشف الخفاء (٢ / ٢٩٥) ، وفيض القدير (٦ / ٦٥).

فأجيب بأن قيل له : أبديت عوارك لمناظر ك وأبرزت مقاتلك لسهام مناظلك ، إنّ هذه اللفظه تروى على أوجه مختلفه وجميعها يرجع إلى أصل واحد وعده أوجهها أربعة :

يروى : من جمع مالا- من مهاوش بالميم ، وهذه هي المشهوره عند العلماء باللغه ، ويروى من تهاوش بالتاء وكسر الواو وقد صححوه أيضا ، ويروى من تهاوش بالتاء وضّم الواو ، وهو صحيح أيضا ، ويروى من نهاوش بالنون وكسر الواو ، وهذه هي التي أنكرها أهل اللغه ولم يثبتوا صحّتها ، والظاهر من كلامهم أنّها من غلط الرواه ، وجميع ذلك على اختلاف الروايه فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهوش الذى هو الاختلاط ، فليس الإشكال فى نهاوش من جهه تفسيرها كما ظننته ولا من جهه كونها جمعا لواحد لم ينطق به ، ألا- ترى أنّ مهاوش ونهاوش هما بمعنى الاختلاط ، وكلاهما جمع لم يستعمل واحده؟ وإنما المشكل فى هذه اللفظه هل هي صحيحه فى الاستعمال معروفه عند أهل اللغه أو هي على خلاف ذلك؟ فهذا الذى كان حقك أن تبيّنه وتثبت صحته ، وإذا صح فسرت حقيقه معناها واشتقاقها ، وبينت هل هي جمع أو مفرد وما الزائد منها وما الأصل ، فأما قولك فى نهاير : إنه مشتق من الهير وهو القطع المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللغه ، وإنما هو مستعار من التّهابير والتّهابير وهي تلال الرمل المشرفه ، فسّميت المهالك نهاير من ذلك ، ولذلك قال عمرو بن العاص لعثمان بن عفان رحمه الله : «إنّك ركبت بهذه الأمه نهاير من الأمور فتب عنها» أراد أنّك ركبت بهذه الأمه أمورا شاقه مهلكه بمنزله من كلفهم ركوب التلال من الرمل ، لأنّ المشى فى الرمل يشقّ على من ركبه ، وقولك : «إن واحد النهاير نهير وإن لم ينطق به» ليس بصحيح ، بل الصحيح أن واحدها نهير على ما ذكره أهل اللغه ، لأنّهم جعلوا التّهابير التي هي المهالك مستعاره من التّهابير التي هي الرمال المشرفه وواحدها نهير ، وأسأت العبارة بقولك : «لا يعرف جهات حلّها وحرمتها» ، وكان الصواب أن تقول : وحرمتها ، لأنه يقال : حلّ وحلال وحرم وحرام ، وأخطأت أيضا فى تنظيرك نهاوش فى كونها جمعا لواحد لم ينطق به بقولهم : ملامح وأباطيل ، وكان حقك أن تنظرها بعباديد ونحوها ممّا لم ينطق له بواحد من لفظه ولا من غير لفظه ، ألا ترى أنّ ملامح لها واحد مستعمل من لفظها وهو لمح ، وكذلك أباطيل واحده المستعمل باطل ، وكذلك مشابه واحده المستعمل مشبه ، وإن كُنّا نقدّر أنّ واحد الجموع من جهه القياس ليس هو هذا المستعمل ، إلّا أنّه وإن كان الأمر على ذلك فلا بدّ أن يقال : إنّ هذه الآحاد لهذه الجموع وإنّ هذه الجموع لهذه الآحاد من جهه الاستعمال ، ألا ترى أنّ أبا عليّ الفارسيّ قال فى كتابه العوضى : «هذا باب ما

بناء جمعه على غير بناء واحده المستعمل ، وذلك باطل وأباطيل وحديث وأحاديث وعروض وأعاريض» ولم يختلف أحد من العلماء في أنّ أعاريض وأحاديث واحدها : عروض وحديث من جهة الاستعمال ، كما أنّ قولهم : ليال جمع ليله من جهة الاستعمال ، وإن كان في التقدير كأنه جمع ليلاء ، ولو قلت : إنّ العرب قد تأتي بجمع لم تنطق بواحد الذي يجب من جهة القياس لكنت قد سلمت في قولك من الوهم والإلباس ، ثم أسألك أولاً : ما معنى قولك في صدر مسألتك : «فأول ذلك أن تعلم أن نهوشا واحد قد جمع على نهوش»؟ فإنه كلام لم يستعمله من أهل الجهل والغباوه إلّا من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوه.

المسألة الثالثة : قال أبو نزار : روى سيوييه في كتابه عن العرب أنّهم قالوا : ليس الطيب إلّا المسك (1) ، برفع المسك ، والقياس نصبه لأنه خبر ليس ، و «ليس» لا يبطل عملها بنقض النفي ، إلّا أن سيوييه والسيرافي تخبطا في هذا وما أتيا بطائل ، فأول ذلك أن سيوييه قال : لغه في ليس ، إنها لا تعمل وإنها مثل ما في لغه بنى تميم ، وهذا لا يعرف ، فقد أخطأ سيوييه ، ثم قال السيرافي : «والصحيح أنّ اسمها الشأن والحديث في موضع رفع ، والطيب مبتدأ والمسك خبره» ، وقيل له : هذا باطل ، فإنّ إلّا الناقضه خبر ، إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتيه ، واعتذر السيرافي بأن قال : «إلّا أنّها على الجملة قد تقدّمها نفي» ، وهذا كله متهافت ، والذي صحّ أنّ قولهم : ليس الطيب ، ليس واسمها وإلّا ناقضه للنفي والمسك مبتدأ وخبره محذوف وتقديره : ليس الطيب إلّا المسك أفخره ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النصب لأنّها خبر ليس وفيه وجه آخر وهو أن تكون إلّا بمعنى غير ، وذلك وجه في إلّا معروف ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ، أو ما شابه ذلك فاعرفه.

فصل في الردّ عليه : أيّها المتعالى المتعالم والمتعاطى المتعاطم قد نسبت سيوييه والسيرافي إلى أنّهما تخبطا في هذه المسألة ولم يأتيا بطائل ، وقلت حكاية عنهما ، فأول ذلك أنّ سيوييه قال لغه في (ليس) : إنّها لا تعمل ، وإنّها مثل ما في لغه بنى تميم ، وهذا لا يعرف ، وكان تخبطك فيما عنه نقلته وإليه نسبته بما أسقطته من كلامه وزدته ، وهو عين التخبط الحقيقى ، والذي ذكره سيوييه على فضّه ومنقولاً - عن نصه هو : «وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كما وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد ، وقول حميد الأرقط : [البسيط]

ص: ٢٠٢

وليس كلّ التوى يلتقى المساكين

وقول هشام (٢): [البسيط]

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها

وليس منها شفاء الداء مبدول

والوجه والحدّ فيه أن تحمله على أنّ في ليس إضماراً ، وهذا مبتدأ كقوله : إنّه أمه الله ذاهبه ، إلّا أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال : ليس الطّيب إلّا المسك ، وما كان الطّيب إلّا المسك» إلى هذا انتهى كلام سيويه ، فأحلت عبارته عن الصواب فقلت : قال سيويه : لغه في ليس إنها لا تعمل فبدأت بنكره في اللفظ لم تأت لها بخبر ، وزدت في كلامه أنّها لا تعمل ، ولم يذكر سيويه ذلك ، ولا يصحّ أن يذكره ، لأنّه لم يقطع بكونها غير عامله ، ثم قلت عنه : وإنها مثل ما في لغه بنى تميم ، فردت ما لم يذكره ، وكيف يجعلها مثل ما التميمية التي قد حصل القطع بإبطال عملها ، وهو يقول بعد ذلك : والوجه أن يكون فيها إضمار الشان؟ ثم قلت عنها أيضاً : وهذا لا يعرف ، فأسقطت يكاد ، وبإسقاطها يتناقض الكلام ، لأنّ سيويه قد ثبت عنده معرفه هذا ، وهو قولهم : ليس الطّيب إلّا المسك ، بدليل قوله : إنه يجوز أن يكون عليه قولهم : ليس خلق الله أشعر منه ، وصحّ ذلك بما حكاه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو به العلاء ، قال : ليس في الأرض حجازيّ إلّا وهو ينصب ولا تميميّ إلّا وهو يرفع ، وساق المجلس السابق بين أبي عمرو وعيسى بن عمر ، ثم قال : فقد ثبت من هذه الحكاياه أنّ قولهم : ليس الطّيب إلّا المسك بالرفع معروف في كلام العرب ، فلا يصحّ إذا أن يكون كلام سيويه إلّا بزيادة يكاد ، وقلت عند فراغك من حكايه كلام سيويه بزعمك : ثم قال السيرافي : والصحيح أنّ اسمها شأن وحديث في موضع رفع ، والطّيب مبتدأ والمسك خبره ، وقيل له : هذا باطل فإن «إلّا» الناقضة خبر إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجمله الإثباتيه ، واعتذر السيرافي بأن قال : إلّا أنّها على الجمله قد تقدّمتها نفى ، فإذا بك فيما حكيتّه عن السيرافي أيضاً قد مسخت ما نسخت وغيرت ما عنه عبرت ، وذلك أنّ نصّ كلام السيرافي في هذه المسأله هو ذا : «وقد احتجوا بشيء آخر هو أقوى من الأوّل ، وهو قول بعض العرب : ليس الطّيب إلّا

ص: ٢٠٣

١- ٥٢١- الشاهد لحميد بن ثور في الأزمنه والأمكنه (٢ / ٣١٧) ، وأمالي ابن الحاجب (ص ٦٥٦) ، وتخليص الشواهد (ص ١٨٧) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٨٢) ، وليس في ديوانه ، وبلا- نسبه في خزانه الأدب (٩ / ٢٧٠) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ١٧٥) ، وشرح الأشموني (١ / ١١٧) ، وشرح المفصل (٧ / ١٠٤) ، والمقتضب (٤ / ١٠٠) ، ولحميد الأرقط في الكتاب (١ / ١١٧).

٢- مرّ الشاهد رقم (٣٩٤).



المسك ، قالوا : ولو كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمه بنفسها ونحن لا نقول : الطيب إلما المسك ، وليس الأمر كما ظنوا ، لأنّ الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ما زيد أبوه قائم ، فقد نفيت قيام أبيه ، كما لو قلت : ما زيد قائم ، فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيد أبوه إلّا قائم ، كأنك قلت : ما أبو زيد قائم ، هذا كلام السيرافي رحمه الله ، فأما توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك ، وهو أن تجعل الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره : ليس على الطيب إلّا المسك أفخره أو على أن تكون «إلّا» بمعنى غير ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلا أو مرغوبا فيه ، فشيء لم يسبقك إليه أحد ، ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر ، وهو تقدير ك الاسم مبتدأ وحذف خبره ، وهو أفخره مع كون اللفظ لا يقتضى هذا الخبر ولا يدل عليه ، وتقدير ك في الوجه الآخر إلما بمعنى غير تشير بها إلى أنّها وما بعدها صفة للطيب على حدّ قوله عزّ وجلّ : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ) [الأنبياء : ٢٢] أى : غير الله ، وجعلك الخبر محذوفا وهو مفضلا أو مرغوبا فيه ، فيكون المعنى عندك : أنّ الطيب لا يرغب الناس فيه ، وإنما يرغبون في المسك ، لأنّ هذا تقدير قولك : ليس الطيب غير المسك مرغوبا فيه ، وعلى أنّ سيويوه ذكر في حكايتهم ما أوجب التوقف عمّا أجازه من أنّ الوجه أن يكون في ليس إضمار ولا يكون حذفاً ، فقال بعد أن قدم الوجه في قوله (١) : [البيسط]

... وليس منها شفاء الداء مبذول

وقولهم : ليس خلق الله أشعر منه : إلّا أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال : ليس الطيب إلّا المسك ، وما كان الطيب إلّا المسك ، ووجه توقفه عن أن يحمل ليس في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنّه وجدهم يرفعون المسك في (ليس) وينصبونه في (كان) ، فيقولون : ما كان الطيب إلّا المسك ، فلو كان في (ليس) إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضا ، فكونهم يختصون الرفع بليس دون كان حتى لا يوجد منهم من يرفع المسك في كان ولا ينصب في ليس دليل على أنّ ليس هاهنا حرف لا عمل لها ، وبهذا يبطل قولك : إنه لو كان على إضمار أفخره في الوجه الأول أو إضمار مرغوبا فيه أو مفضلا في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في كان ، فيقال : ما كان الطيب إلّا المسك ، على تقدير : إلّا المسك أفخره ، أو على تقدير : غير المسك مفضلا أو

ص: ٢٠٤

مرغوبا فيه ، ولو وجّهت أيها المتعسف هذه المسألة على ما وجّهه النحويون لأرحت واسترحت ، وهو أن تجعل الطيب اسم ليس وإلا المسك بدلا منه ، والخبر محذوفا ، وتقديره ليس في الدنيا الطيب إلا المسك ، وعلى ذلك حملوا قول الشاعر : [الكامل]

٥٢٢- (١) لهفى عليك للهفه من خائف

يبغى جوارك حين ليس مجير

يريد : حين ليس في الدنيا مجير ، وقد أجاز أبو على أن تكون اللام في الطيب زائده على حدّ زيادتها في قولهم : ادخلوا الأوّل فالأوّل ، فيصير التقدير : ليس طيب إلا المسك ، على تأويل ليس في الوجود طيب إلا المسك ، أى أنّ كل طيب غير المسك فليس بطيب على طريق المبالغه في وصف المسك ، وبالجمله فإنّ هذا القول الذى ذهب إليه النحويون لا- يصح بما حكاه سيويه من قولهم : وما كان الطيب إلا المسك على ما قدمت ذكره ، وليس ذلك لغتين ، فيقال : إنّ «ليس الطيب إلا المسك» لغه قوم ، و «ما كان الطيب إلا- المسك» لغه قوم آخرين ، بل القوم الذين يقولون : ليس الطيب إلا- المسك ، فيرفعون ، هم القائلون : ما كان الطيب إلا المسك ، فينصبون على ما حكاه سيويه ، وبهذا السبب توقف عن حمل (ليس) فى لغتهم على أنّ فيها إضمارا ، وهذه اللغه ليست هى المشهوره ، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب إبطال الأصول.

المسألة الرابعه : قال أبو نزار : قال الله عزّ وجلّ : (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً) [النساء : ١٢] ، وقد ذكر فى نصب كلاله أشياء كلّها فاسده ، وخلط ابن قتيبه غايه التخليط ، والذى يقال : إنّ الكلاله قد فسّرت بتركه ليس فيها ولد ، لا جرم أنّ الإعراب ينطبق على هذا ، فإن المعتاد أنّ الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تعب ، فقوله : يورث يقدر بعده كالأ وكلاله ، فإنّ كلّ قد جاء بمعنى تعب ، والمعنى يورث فى حال ظهور تعب وكلاله ، وكلال مصدر كلّ ، وقد قال سيويه : إنّ تاء التأنيث تدخل على المصدر المجرده وذوات الزوائد دخولا مطردا ، فهى تدل على المره الواحده ، فنصب كلاله لأنّه مصدر منقلب عن حال ، وما أكثر ذلك فى كلامهم ، ومنه : أرسلها العراك فقال الرادّ عليه :

ص: ٢٠٥

١- ٥٢٢- الشاهد للشمردل بن عبد الله الليثى فى شرح التصريح (١ / ٢٠٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٢٧) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٠٣) ، وللتيمي الحماسى فى الدرر (٢ / ٦٣) ، وللتيمي فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٩٥٠) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٨٧) ، وجواهر الأدب (ص ٢٠٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٦) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٣١) ، وهمع الهوامع (١ / ١١٦).

يا هذا غلطت أولاً في التلاوه بإسقاط الواو من قوله عز وجل: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً) ثم قلت: إن العلماء قد ذكروا في نصب كلاله أشياء جميعها عندك فاسد، وإن تخطيط ابن قتيبه فيها على تخليطهم زائد، وسأبين صحه أقوال العلماء فيها، وأن الفساد إنما جاء من قلّه فهمك لمعانيها: [الوافر]

٥٢٣- (١) ومن يك ذا فم مّر مريض

يجد مراً به الماء الزّلالا

اعلم أنّ الكلاله فيما نحن بصدده هي في الأصل مصدر قولك: كلّ الميّت يكلّ كلاله فهو كلّ، وذلك إذا لم يرثه ولد ولا والد، وكذلك أيضا يقال: رجل كلّ إذا لم يكن له ولد ولا والد، فهذا أصل الكلاله، أعني كونها حدثا لا عينا، ثم يوقعونها على العين ولا يريدون بها الحدث، كما يفعلون ذلك بغيرها من المصادر، فيقولون: هذا رجل كلاله أي: كلّ، كما يقولون: عدل أي: عادل، وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغه قول الله عز وجل:

(وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً) [النساء: ١٢] فجعلوا الكلاله اسما للمورث، ولم يريدوا أنّها بمعنى الحدث، فيكون نصب كلاله على هذا من وجهين:

أحدهما: أن يكون خير كان.

والثاني: أن يكون حالا- من الضمير في «يورث» على أنّ تقدير كان هي التامه، فيكون التقدير فيه: وإن وقع أو حضر رجل يورث وهو كلاله أي: كلّ.

وعلى هذين الوجهين أعني في نصب الكلاله ذهب أبو الحسن الأُخفش، وأجاز غيره أن تكون الكلاله في الآيه على بابها، أعني أن تكون اسما للحدث دون العين، فيكون انتصابها أيضا من وجهين:

أحدهما: أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالا، نحو: جاء زيد ركضا، والعامل فيه يورث على حدّ ما تقدّم، وكلاله هاهنا مصدر في موضع الحال كما كان في قولهم: هو ابن عمّي دنيه.

والوجه الآخر: أن يكون انتصاب كلاله في الآيه انتصاب المصادر التي تقع أحوالا، ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره: يورث وراثه كلاله، وعلى ذلك قولهم: ورثته كلاله، وقول الفرزدق: [الطويل]

٥٢٤- (٢) ورثتم قناه الدّين لا عن كلاله

عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

١- ٥٢٣- البيت للمتنبى فى ديوانه (ص ١٣٠).

٢- ٥٢٤- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ١٥٢)، والكامل (٣ / ٢٠٤)، واللسان (كلل).

أى : ورثتموها عن قرب واستحقاق ، فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء فى نصب الكلاله لا شبهه فيها ولا إنكار على مستعملها.

وقد أجاز قوم من أهل اللغه أن تكون الكلاله اسما للوارث وهو شاذٌ والحجّه فيه ما روى عن الحسن أنّه قرأ : وإن كان رجل يورث ويورث كلاله فإن صحّ هذا الوجه جاز أن يكون انتصابها على ما انتصب عليه أولا ، وهو أن تكون خبر كان أو حالا من الضمير فى يورث إذا جعلت كان تامه ، إلّا أنّه لا بدّ من تقدير حذف مضاف تقديره : وإن كان الميت ذا كلاله ، وهذا كله واضح بين بعيد من التخليط والإشكال ، والكلام الذى هو جدير بالنبد والرفض هو قولك : «إنّ الكلاله قد فسرت بتركه ليس فيها ولد ، وإنّ المعتاد أن الإنسان إنّما يدأب ليترك لولده بعد وفاته ، فإذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعب» ، ثم ذكرت بعد ذلك أنّها من المصادر المنصوبه على الحال ، فنقضت كلامك وأوجبت على سامعك ملامك ، وذلك أنّك زعمت أنّ الكلاله قد فسرت بتركه الميت ، وهذا مذهب من يجعل الكلاله اسما للوارث دون الموروث ، فتكون على هذا اسما للشخص دون الحدث ، ثم قلت : إنّها من المصادر المنصوبه على الحال ، وإذا كانت مصدرا فهى اسم للحدث ، فهذا تناقض بين ، وقلت : إنّ الكلاله مشتقه من كلّ إذا تعب وإنّ التقدير : يورث ذا كلاله ، فغلطت ووهمت وفى مهامه الجهاله همت ، ولو كانت الكلاله مصدر كلّ إذا تعب لكان اسم الفاعل منها كالأ أو كليل ، ولجاز فى المصدر أن يقال : كلّا وكلولا ، والمعروف عند أهل اللغه إنّما هو كلّ ، لأنه يقال : رجل كلّ لا ولد له ولا والد ، وقد كلّ يكّل كلاله ، فلمّا ألزموا المصدر بالكلاله واسم الفاعل بالكلّ علم أنّ الكلاله ليست مصدرا لكل إذ تعب.

وأما قولك : «إنّ المعتاد فى الإنسان أنّه إنّما يدأب ليترك لولده ، فإذا حضره الموت وليس له ولد ظهر تعب» فهو بحمد الله كلام غير محصّل ، وذلك أنّه إذا كان إنّما يتعب لولده فينبغى إذا ورث كلاله أن لا يكون له تعب إذ لا ولد له ، وأما قولك : إن سيبويه قال : إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجزّده وذوات الزيادة دخولا مطّردا ، فهى تدل على المرّه الواحده ، فهذا منك غلط فاضح ، وطريق وهمك فيه بين واضح ، وذلك أنّك بينت أنّ الكلاله مصدر كلّ إذا تعب ، ثم وقع فى نفسك أنّه لا يجوز أن يكون مصدر كلّ إلّا الكلاله فقلت : لا ينكر دخول الهاء لأنّ سيبويه قد أجاز دخولها على المصادر فغلطت فى ذلك من وجهين :

أحدهما : أنّ المره الواحده فى باب المصادر الثلاثيه إنّما بابها الفعله كضربته

ضربه ، وذلك هو المطرد فيها ، وأن المصدر الذى هى الجنس يختلف إلى أوزان مختلفه ، ألا ترى أنك تقول : قعدت قعودا وجلست جلوسا؟ ولا يجوز غير ذلك ، لا تقول : جلست جلوسه ولا قعدت قعوده ، ولو كانت الكلاله يراد بها المره الواحده لم يجز هنا إلّا الكله.

والوجه الثانى : من غلطك هو جهلك بكون الكلاله جنسا لا واحدا من جنس يراد بها المره ، وذلك قول الأعشى : [الطويل]

٥٢٥- (١) قآليت لا أرثى لها من كلاله

ولا من حفى حتى تزور محمدا

ألا ترى أنّ الكلاله هنا بمعنى الكلال ، وليس يراد بها المره الواحده؟

وأما قولك : إنّ كلاله مصدر منقلب عن حال فكلام بين الاضطراب مبنى على غير الصواب ، إذ المصدر إذا صار حالا فإنما يقال : انقلب إليها لا انقلب عنها ، لأنه منتقل عن انتصابه على أنه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنه حال.

المسألة الخامسة : قال أبو نزار : قال سيبويه (٢) : لو بنيت من شوى مثل عصفور لقلت : شووى ، ووجهه مذهبه أنّ الأصل شويوى لا- خلاف فيه ، فهو يقلب الياء الأولى واوا كما يفعل فى رحي ، فإثنه رحوى ، ثم يفتح الواو قبلها ، وما قلبها واوا إلّا معتزما كسرهما كما فى النسب ، فلما فعل ذلك انقلب الواو التى بعدها ياء ، وهذا لا يليق بصنعه البناء ، ولا يجوز أن يتظاهر بهذا من له صنعه تامه وقوه فى علم التصريف ، والذى ذكره سيبويه لا- يشهد له أصل ولا يناسب الصنعه ، وإنما هو تحكّم منه ، والصحيح أن يقال : إن الأصل شويوى ، ويجب أن يمضى القياس فى قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، فصار إلى شويى ، فاخترت حركه الياء الثانيه وهى الضمه ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الياء الأخرى لأنه بقى ساكنان أيضا ، فبقى شويى ، فقلبت الضمه التى على الشين إلى الكسره فصار إلى شويى ، كما فعلوا فى بيض جمع أبيض ، وإنما هو بيض بضم الباء ، ثم كسرت الباء المجاوره الياء ، فإن قيل : فقد أجمعت بالكلمه بهذه الحذوف قلت : العرب تمضى القياس وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمه ، وشواهد ذلك كثيره.

قال الراذ عليه : يا هذا لقد خضت بحرا لست من خوآضه ، وركبت جامحا

ص : ٢٠٨

١- ٥٢٥- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١٨٥) ، وخزانه الأدب (١ / ١٧٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥٧٧) ، وشرح المفصل (١٠ / ١٠٠).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٥٥٠).

لست من رَوّاضه ، إنك قلت هذه المسأله عن سيبويه فحرّفت وخرّفت ، وأحلت إذ عليه بخطائك أحلت وأنا أنصّ كلام سيبويه ، ثم أظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت إليه ، وأوجه هذه المسأله على الوجه الصحيح المطرد الجارى على طريق كلام العرب بمشيئه الله وعونه.

أما نصّ كلام سيبويه فيها فهو (1) : «وتقول فى فعلول من شويت وطويت : شووى وطووى ، وإنما حدّها وقد قلبوا الواوين طيى وشيى ، ولكنك كرهت الياءات كما كرهتها فى حيى حين أضفت إلى حيّه فقلت : حيوى».

وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان ، فاستغنى عمّا أوردته فى توجيهك بزعمك من الهذيان.

وأما قولك : «والصحيح فى هذا شويوى ويجب أن يمضى فى القياس فى قلب الواوين ياءين ، فتصير «شيى» ثم تختزل حركه الياء الثانيه وهى الضمه ، ثم تحذف لالتقاء الساكنين ، ثم تحذف الياء الأخرى لالتقاء الساكنين ، فتصير إلى شى ، ثم تكسر الشين فتصير إلى شى ، كما فعلوا فى بيض» فإنك صرفت فى هذا التصريف عن وجه الصواب ، وأتيت فيه بما لا يصدر مثله عن ذوى الألباب ، ما خلا قولك : إن الواوين قلبتا ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، وهو قول سيبويه الذى بدأنا به ، ألم تعلم أنه تقرّر عند جميع النحويين أنّ كل اسم كانت فيه ياء أو واو وسكّن ما قبلها أنّ حركتها لا تختزل لاما كانت أم عينا؟ فمثال اللام قولنا : ظبى ودلو وكرسى وعدو ، ومثال العين : أبيت وأعين وأدون وأسوق وأعينه وأخونه ومخيطة ومقول ، وربما نقلوا حركه الياء أو الواو إلى الساكن الذى قبلها إذا كان يقبل الحركه ، وذلك مثل معيشه ومشوره ، ولهذا قياس يذكر فى التصريف ، فيعلم بهذا فساد قولك : إنّ حركه الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكنا ، وقد تقرّر أنه إذا سكّن ما قبل الياء والواو فى هذا النحو صحّتا ، وإنما تختزل حركه الياء إذا انكسر ما قبلها فى مثل : القاضى ، فإنّ الياء تكون ساكنه فى الرفع والجر لثقل الحركه عليها مع كسر ما قبلها ، ولو سکن ما قبلها لصحّت ، كذلك الواو أيضا تختزل حركتها إذا انضم ، ما قبلها فى مثل يغزو ، والأصل فيها أن تكون متحركه بالضم إلّا أنّه كره ذلك فيها لثقل الضمه عليها مع تحرّك ما قبلها ، وإذا ثبت فساد هذه المقدمه فسد ما بنيت عليها من الحذوف المجحفه الملبسه التى يمنعها جميع النحاه ، ثم قلت : «العرب تمضى القياس وإن أفضى إلى حذف معظم حروف الكلمه» فليس هذا القول بصحيح على

ص: ٢٠٩

الإطلاق ، إنما ذلك في مثل الأمر من وعى ووشى ، فإنه يرجع إلى حرف واحد من قبل أن فعل الأمر من كل فعل معتل اللام لا بد من حذف لامه ، وكل واو وقعت بين ياء وكسره في مثل : يعد ويزن فلا بد من حذفها ، فالضرورة قادت إلى ذلك مع زوال اللبس ، وأما مثل : قاوول وبابع وما يجري مجراه فليست فيه ضرورة موجبه للحذف كوجوبه في الأمر من وعى ووشى .

ثم قال الرادّ عليه : اعلموا أنّ معرفه هذه المسأله إنما تصح بعد معرفه النسب إلى حيّه ، فإذا عرف كيف ينسب إليها عرف كيف يبني من «شوى» مثل عصفور ، وذلك أنّ قياس النسب إلى حيّه يوجب أن يقال فيها على الأصل : حيّ ، فتدخل ياء النسبه المشدّده على ياء حيّه المشدّده ، فيجتمع أربع ياءات ، إلّا أنّ العرب كرهت اجتماع الياءات ، ففتحوا الياء الأولى الساكنه لتتقلب الياء الثانيه ألفا لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فإذا صارت ألفا على هذه الصوره وهى حياىّ وجب قلب الألف واوا لأنّ ياء النسبه لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، والألف لا تقبل الحركه ، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركه وهو الواو ، كما فعلوا ذلك في رحي وعصا حين قالوا : رحوىّ وعصوىّ ، وإنما لم يقلبوها ياء كراهه اجتماع ثلاث ياءات ، فقد صار الأصل في حيوىّ : حيّ وحياىّ ثم حيوىّ ، فهذا هو الأصل المطرد الجارى في كلام العرب ، وعلى هذا يصحّ لكم كيف يبني من شويت مثل عصفور ، وذلك أنّ حقه إذا جاء على الأصل : شويوى ، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، فيصير «شويّ» مثل قولك : حىّ وحيّ قد وجب فيه تحريك الياء الساكنه بالفتحه ثم قلب الياء الثانيه ألفا ثم قلبها واوا بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حيوىّ ، وكذلك في قولهم : شوى فتحو الياء الأولى الساكنه ، فلمّا تحرّكت عادت إلى أصلها أن تكون واوا لأنها عين الكلمه من شوى ، وإنما قلبت ياء لسكونها ، فقلت : شويّ ، ثم قلبت الياء الثانيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار شواىّ ، ثم وجب قلب الألف واوا لمشابهه الياء المشدّده التى بعد الألف المشدّده التى للنسب ، فلمّا كانت ياء النسبه تقلب الألف التى قبلها واوا فى مثل : رحوىّ إذا نسب إلى رحي فكذلك تقلب هذه الياء المشدّده الألف واوا وإن لم تكن للنسب لأنّها صورتها فى مثل هذا الموضع ، فلذلك قلت : شووىّ ، والأصل : شويّ ثم شويّ ثم شواىّ ثم شووىّ على مساق الأمر فى النسب إلى حيّه ، فهذا عليه جميع فضلاء النحاه ، ولم نعلم أنّ أحدا منهم تعدّاه إلى سواه .

المسأله السادسه : قال أبو نزار : قد شاع فى كلام العرب حمل الشىء على معناه



لنوع من الحكمه ، وذلك كثير في القرآن العزيز : ( وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ) [يوسف : ١٠٠] بمعنى : لطف بي ، وكذا قوله : ( وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَوْمِهِ بِطُغْيَانِهِمْ مَعِيشَتَهُمْ ) [القصص : ٥٨] ، فإن ابن السراج حمله على المعنى ، لأن من بطر فقد كره ، والمعنى : كرهت معيشتها ، وهذا أكثر من أن يحصى ، وعليه قول المتنبي (١) : [البسيط]

٥٢٦- (١) لو استطعت ركبت الناس كلهم

إلى سعيد بن عبد الله بعرانا

قالوا : معناه لو استطعت جعلت الناس بعرانا فركبتهم إليه ، لأن في «ركبت» ما يؤدي معنى «جعلت» وليس في «جعلت» معنى «ركبت».

ف قيل في جوابه : غيرت لفظ التلاوه ونقلت معنى الكلمه عما وضعت له ، أما لفظ التلاوه فهو : «وقد أحسن بي» ، وأما نقل الكلمه فهو تأولك «أحسن بي» على «لطف بي» ، وإنما حملك على ذلك أنك وجدت «أحسن» تعدى بإلى في مثل قول القائل : قد أحسنت إليه ، ولا تقول : قد أحسنت به ، وجهلت أن الفعل قد يتعدى بعده من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ، لأن هذه المعاني كامنه في الفعل ، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر ، وذلك أنك إذا قلت : خرجت ، فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت : خرجت من الدار فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلانك قلت : خرجت على الدابه ، فإن أردت المجاوزه للمكان قلت : خرجت عن الدار ، وإن أردت الصحبه قلت : خرجت بسلاحي ، وعلى ذلك قال المتنبي : [الطويل]

٥٢٧- (٢) أسير إلى إقطاعه في ثيابه

على طرفه من داره بحسامه

فقد وضع بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدى إلا بحرف واحد ، ألا ترى أن «مررت» المشهور فيه أنه يتعدى بالباء ، نحو : مررت به ، وقد يتعدى بإلى وعلى ، فتقول : مررت إليه ومررت عليه ، وكذلك قوله سبحانه : ( وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ) ، وذلك أن الباء قد جاءت متصله بحسن وأحسن ، فتقول : حسن به ظني ، ثم تنقله بالهمزه : أحسنت به الظن ، وذلك في الإساءه ، فيكون التقدير في الآية : وقد أحسن الصنع بي ، ثم حذف المفعول لدلاله المعنى عليه ، وحذف المفعول في العريه كثير ، من ذلك قوله تعالى : ( وَأُمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَإِنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ ) [لقمان : ١٧] ، يريد : وأمر الناس بالمعروف وانهم عن المنكر ، وكذا قوله تعالى : ( رَبِّي الَّذِي

ص : ٢١١

١- ٥٢٦- انظر ديوانه (ص ١٦٨).

٢- ٥٢٧- الشاهد للمتنبي في ديوانه (٤ / ١١٥) ، وتاج العروس (سبع).

يُحْيِي وَيُمِيتُ) [البقره : ٢٥٨] ، أى : يحيى الموتى ويميت الأحياء ، فيصير المعنى فى قوله تعالى : (أَحْسَنَ بِي) أى : أوقع جميل صنعه بى ، وإذا عدديته بيالى يصير المعنى فيه الإيصال ، كأنه قال : أوصل إحسانه إليّ ، والمعنى متقارب ، وإن كان تقدير كل واحد منهما غير تقدير الآخر ، فليس ينبغي أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلّا عند انقطاع الأسباب الموجبه لبقاء الشيء على أصله ، كقوله تعالى : (فَلْيُخَذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) [النور : ٦٣] ، والشائع فى الكلام : يخالفوه أمره ، فحمل على معنى : يخرجون عن أمره ، لأنّ المخالفه خروج عن الطاعه ، وكذا قوله تعالى : (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ) [الأعراب : ٢٠٤] ، والشائع فى الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى أنصتوا.

قال : وأما قولك فى بيت أبى الطيب : «إنه على معنى «جعلت» فيصير «ركبت» قد تعدى فى هذا الموضع إلى مفعولين» ، فهو غلط منك ، وإنما غلطك فى ذلك أنك رأيت بعرانا اسما جامدا لا يصح نصبه على الحال ، وإنما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقا من فعل كضاحك ومسرع ، وهذا وهم منك ، وهب أنا سلّمنا لك هذا التوجيه الذى وجهت به بيته هذا ، فكيف تصنع فى بيته الآخر : [الوافر]

٥٢٨- (١) بدت قمرا ومالت خوط بان

وفاحت عنبرا ورنت غزالا

أتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات ، وتتصيد فى كل فعل من هذه الأفعال معنى يصير به متعديا إلى مفعول به؟ وكيف تصنع فى قولهم : بعث الشاء شاه بدرهم ، وبيّنت له حسابه بابا بابا ، وكلمته فاه إلى فى؟ فهذه الأسماء الجامده كلها عند النحويين أحوال ، ويكون تقديره قوله : بدت قمرا : مضيئه كالقمر ، ومالت خوط بان : متشبهه ، وفاحت عنبرا أى : طيبه النّشر كالعنبر ، ورنت غزالا- أى : مليحه النظر كالغزال ، ومما يدلّك على أنّها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت جملة ، كقولك : بدت وهى قمر ، ومالت وهى خوط بان ، وكذلك بيّنت له حسابه بابا بابا ، المعنى : مبوبا مفضّلا ، وبعث الشاء شاه بدرهم ، أى : مسعرا ، ويكون قول أبى الطيب على ذلك : ركبت الناس بعرانا بمعنى مركوبين لى وحاملين ، ومما يدلّ على أنّ بعرانا فى بيت أبى الطيب حال لا مفعول ثان للجعل كونه يجوز إسقاطه ، ولو كان مفعولا ثانيا لم يجز إسقاطه ، ألا ترى أنّه لو قال : ركبت الناس كلّهم إلى سعيد لم يحتج إلى زياده ، ولو قال : جعلت الناس كلّهم إلى سعيد وسكت لم يتمّ الكلام ،

ص: ٢١٢

وهذا مما يشهد بفساد ما ذهب إليه ، وأيضاً فإنّ الركوب لم يجئ في كلام العرب بمعنى الجعل كما جاء الترك في مثل الشاعر [الكامل]:

٥٢٩- (١) وتركتنا لحما على وضم

لو كنت تستبقى على اللحم

فعدت «تركت» لما حملة على معنى «جعلت» ، فأما الركوب بمعنى الجعل فليس بموجود في شيء من كلام العرب.

المسألة السابعة : قال أبو نزار : وهذه المسألة سئلت عنها بغزنه لما دخلتها ، فبيّنت مشكلها للجماعه وأوضحتها ، وذلك أني سئلت عن قول الراجز : [الرجز]

٥٣٠- (٢) وقول إلاً ده فلا ده

فذكرت أنّ هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله ، وبعضها في الأمر وبعضها في الخبر ، نحو : صه ومه ، وبله زيده ، وهيهات بمعنى بعد ، و «ده» في كلام العرب بمعنى صحّ أو يصحّ ، ألا ترى أنّ قوماً جاؤوا إلى سطح الكاهن وخبؤوا له خبيثه فسألوه فلم يصرح فقالوا : لا ده ، أى : لا يصحّ ما قلت ، فقال لهم : «إلاً ده فلا ده ، حبه برّ في إحليل مهر» فأصاب ، فكأنه قال : إلاً يصحّ فلا يصحّ أبداً ، لكننى أقول فى المستقبل ما تشهد له الصّحه ، وكان كما قال ، إلاً أنّ التنوين الداخلى على هذه الكلمه ليس هو على نحو التنوين الداخلى على رجل وفرس ، ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير.

قال الراذ عليه : قولك : «ده اسم من أسماء الفعل» ليس بصحيح على مذهب الجماعه ومن له حذق بهذه الصناعه ، والصحيح فى هذه الكلمه أنّها اسم فاعل من دهى يدهى فهو ده وداه ، والمصدر منه الدّهاء والدّهى فيكون المراد بده أنّه فطن ، لأنّ الدّهاء الفطنه وجوده الرأى ، فكأنه قال : إلاً أكن دهياً أى : فطنا فلا أدهى أبداً ، هذا أصله ، ثم أجريت هذه اللفظه مثلاً إلى أن صارت يعبر بها عن كل فعل تغتم الفرصه فى فعله ، مثال ذلك أن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنت الفرصه فى طلب ثأر : إلاً ده فلا ده أى : تطلب ثأرك الآن فلا تطلبه أبداً ، وهذا الرجز لرؤبه ، وقبله : [الرجز]

ص: ٢١٣

١- ٥٢٩- الشاهد لحارث بن وعله الدهلى فى شرح الحماسه للمرزوقى (ص ٢٠٦).

٢- ٥٣٠- الشاهد لرؤبه بن العجاج فى ديوانه (ص ١٦٦) ، ومجاز القرآن (١ / ١٠٦) ، وشرح المفصل (٤ / ٨١).

٥٣١- (١) فاليوم قد نههني تنهني

وأول حلم ليس بالمسفة

وقول إلاً ده فلا ده

ومعناه: إلاً تفلح اليوم فمتى تفلح؟ أى: إلاً تنته اليوم فلا تنتهى أبداً، فهذا معنى ده فى هذا المثل.

وأما إعرابه فإنه فى موضع نصب على خبر كان المحذوفه، تقديره: إلاً أكن دهيتاً فلا أدهى أبداً، ونظير ذلك من كلام العرب: مررت برجل صالح إلاً صالحاً فطالح، تقديره: إلاً يكن صالحاً فهو طالح، وإنّما أسكن الياء وكان من حقها أن تكون منصوبه من قبل أنّ الأمثال تنزل منزله المنظوم، وهذه الياء حسن إسكانها فى الشعر، كقوله (٢): [البسيط]

يا دار هند عفت إلاً أثافيا

[بين الطوى فصارات فواديا]

فقد ثبت بهذا أنّ «ده» اسم فاعل لا اسم فعل، وهى معربه لا مبنيه، وتويناها تنوين الصرف لا تنوين التنكير، ويذلك على أنّها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعه بعد حرف الشرط، ألا ترى أنه لا يحسن إلاً صه فلا صه وإلاً مه فلا مه وإلاً هيات فلا هيات.

المسألة الثامنة: قال أبو نزار: أنشدنى شيخى الفصيحي للأعشى: [المنسرح]

٥٣٢- (٣) آنس طملا من جديله مش

غوفا بنوه بالسّمار غيل

فسأل عن غيل، فقلت: قد جاء مادتها ساعد غيل للممتلى، ألا ترى إلى قوله: [الرجز]

٥٣٣- [لكاعب مائه فى العطين]

بيضاء ذات ساعدين غيلين

والسّمار: اللبن، كأنه يقول: إنّ بنى هذا الصائد امتلؤوا من شرب اللبن، إلاً أنّ الراجز بناه على فعال، فقدر غيلاً على زنه حمار وكتاب ثم جمعه على غيل كما قالوا: حمر وكتب، فإن قيل: فما سمعنا غيلاً قيل: قد أسلفنا أنّ العرب تنطق بجمع لم يأت واحده، فهى تقدّر وإن لم يسمع.

١- ٥٣١- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ١٦٦).

٢- مرّ الشاهد رقم (٦١).

٣- ٥٣٢- الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى فى تاج العروس (غيل) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (غيل) ، وتهذيب اللغة (٨ / ١٩٥) ،  
والمخصّص (١ / ١٦٨) ، ومقاييس اللغة (٤ / ٤٠٦) ، وديوان الأدب (٣ / ٣٠٥).

وأجيب بأن قيل له : قد أتعبت الأسماع بـلغطك وغلطك ، وأزعجت الطباع بـخطائك وسقطك يا هذا ، إن تفسيرك للغيل بأنهم الذين امتلأوا من شرب اللبن قياسا على الغيل وهو الساعد الممتلئ شىء لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة ، وإنما ذهبوا إلى أن الغيل هو أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل ، واسم ذلك اللبن أيضا الغيل ، ولم يقل أحد منهم : إن الغيل هو الامتلاء من شرب اللبن ، وإنما فسرت لفظه الغيل في بيت الأعشى على غير هذا ، وهو : [البيسط]

٥٣٤- (١) إني لعمر الذي خطت مناسمها

تخدى وسيق إليه الباقر الغيل

على وجهين : أحدهما : أنها الكثيره من قولهم : غيل أى : كثير ، وقيل : الغيل هاهنا السِّمان من قولهم : ساعد غيل أى : سمين ، والغيل بمعنى الكثير هو المراد فى البيت الأول ، لأنه يصف هذا الصائد بالفقر وكثره الأولاد ، وأنهم ليس لهم غذاء إلا السِّمار ، وهو اللبن الرقيق ، وأما قولك : إن غيلا جمع غيال واحد لم ينطق به فمن أفحش غلطاتك وأفضح سقطاتك ، بل هو جمع غيل ، والغيل : الماء الكثير وجمعه غيل ، ونظيره سقف وسقف ، وكذلك الغيل السمان واحدها غيل أيضا ، وإنما غلطك فى ذلك أن الغالب فى فعل أن يكون جمعا لفعل أو فعال ، مثل حمار وحمير وقذال وقذال ، فقضيت أن غيلا جمع غيال ، وأما تفسيرك السِّمار بأنه اللبن على الإطلاق فغلط يجوز على مثلك من أهل التحريف ، وإنما صوابه أن تقول : السِّمار : اللبن الرقيق أو اللبن المخلوط بالماء لأن تسمير اللبن هو خلطه بالماء ، فإن أكثر فيه الماء سمّوه المضيح ، وتفسير البيت على وجه الصواب أنه يصف حمار وحش أو ثور وحش آنس طملا أى : صائدا ، والطمل : الذئب شبهه به ، يقول : هذا الثور الوحشى آنس صائدا له عائله وأطفال ليس لهم غذاء إلا اللبن المخلوط بالماء ، فهو لذلك أشد الناس اجتهادا فى أن ينال صيد هذا الثور الوحشى ، ليشبع به عياله وأولاده.

المسألة التاسعه : قال أبو نزار : وسئلت فى بغداد عن قول الشاعر (٢) : [المديد]

غير مأسوف على زمن

ينفضى بالهَمِّ والحزن

فلم يعرف وجه رفع غير ، وأول من أخطأ فيه شيخنا الفصيحيّ فعرفته ذلك ، والذي ثبت الرأى عليه أن المعنى لا يؤسف على زمن ، فغير مرفوع بالابتداء ، وقد تمّ

ص: ٢١٥

١ - ٥٣٤- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١١٣) ، ولسان العرب (غيل) ، وتهذيب اللغة (٣ / ٤١٦) ، وتاج العروس (غيل) ، وكتاب الجيم (٣ / ١٤).

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٧٢).

الكلام وحصول الفائدة مسدّ الخبر ، ولا خبر فى اللفظ ، كما قالوا : أقائم أخواك ، والمعنى : أيقوم أخواك ، فقائم مبتدأ ، وسدّ تمام الكلام مسدّ الخبر ولا خبر فى اللفظ .

ف قيل له : عجبنا أن أخطأت مره بالصواب ، وجريت فى توجيه هذه المسأله على سنن الإعراب .

المسأله العاشره : قال أبو نزار : تقول العرب : جئت من عنده ، لأنّ من قضى وطرا من شخص فقد صار المعنى عنده غير مهمّ فى نظره ، لأنّ الذى انقضى قد خرج عن حدّ الاهتمام به ، وبقي اختصاص الشخص بالموضع المختص بمن كان الغرض متعلقا به ، فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصه ، فقلت : من عنده ، فأمرًا إذا كان الإنسان قد اعتزم أمرًا يريد من شخص فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهتمه ، وإنما المهم ذكر الإنسان الذى حاجتك عنده ، فالحكمه تقتضى أن تقول : إليه ولم يجز إلى عنده ، هذه حكمه العرب ، فأما سيبويه فقال : استغنوا بإليه عن «عنده» كما استغنوا بمثل وشبه عن ك .

فقال الرادّ عليه : يا هذا كانت إصابتك فى مسألتك آنفا فلتنه اغتفلتها ، وجميع ما وجّهت به فى مسألتك هذه خارج عن الأصل المنقول ، ولم يذهب إليه أحد من ذوى العقول ، وذلك أنّ الذى ذهب إليه المحصّيون من أهل هذه الصناعه هو أنّ الظروف التى ليست بمتمكنه مثل : عند ولدن ومع وقبل وبعد حكمها أن لا يدخل عليها شيء من حروف الجر لعدم تمكّنها وقلة استعمالها استعمال الأسماء ، وإنّما أجازوا دخول من عليها توكيدا لمعناها وتقويه له ، ولمّا لم يجز فى شيء منها أن يكون انتهاء إلّا بذكر إلى لم يجز دخولها عليه توكيدا لمعناه ، كما كان ذلك فى من ، وقد قدمت أنّ حكم هذه الظروف أن لا يدخل عليها شيء البتّه من حروف الجر للزومها الظرفيه وقلة تصرّفها ، ولو لا - قوه الدلاله فيها على الابتداء وقوه من على سائر حروف الجر بكونها ابتداء لكل غايه لما جاز دخول من عليها ، ألا ترى أنّه قد جاء فى كلامهم كون «من» يراد بها الابتداء والانتهاء فى مثل : رأيت الهلال من خلل السّحاب ، فخلل السّحاب هو ابتداء الرّؤيه ومنتهاها ، فهذا مما يدلّ على قوه من وضعت إلى ، فلذلك أجازوا : من عنده ومن معه ومن لانه ومن قبله ومن بعده ولم يجيزوا إلى عنده وإلى قبله وإلى بعده ، فهذه خمس هذه الظروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجاره سوى من ، وسبب ذلك ما تقدم ذكره .

وأما قولك : إنّ سبب ذلك هو أنّ من قضى وطرا إلى آخره فهذه المبرسمين

ودعوى المتحكّمين ، وذلك أنّه لو كان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول : رجعت إلى داره ، فينبغي على هذا أن يكون الصواب : رجعت إليه وعدت إليه ، فيكون قول من قال : رجعت إلى داره وعدت إلى منزله ، لا يصحّ كما لا يصح «إلى عنده» ، لأنّ المهم إنّما هو الشخص دون محلّه ، وإذا امتنع ذلك مع عنده فكذلك يمتنع مع البيت والمنزل وغيرهما ، وأمّا قولك : «إنّ المكان القريب من ذلك الشخص لا يهّمه» فإنّ هذا الكلام يقتضى منه أنه إذا بعد مكانه منه احتيج إلى ذكره فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك أنّه إنّما جاز إسقاطه لقرب المكان الذى فيه الشخص ، واستغنى عن ذكره لقربه ، فيلزمه أن لا يسقطه عند بعده ، ولو قدرنا أنّ جميع ما ذكرته من جواز دخول من على عند وامتناع دخول إلى عليها صحيح لوجب عليك أن تستأنف جوابا آخر عن امتناع دخول إلى على (قبل) و (بعد) و (مع) و (لدى) وجواز دخول من عليها ، وليس فى جميع ما ذكرته جواب عن ذلك ، وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدّمناه فافهم ذلك. انتهت المسائل العشر.

### من أبيات المعانى المشكله الإعراب

قال السخاوى فى (سفر السعاده) : من أبيات المعانى المشكله الإعراب ، قال : ولسنا نعى بأبيات المعانى ما لم يعلم ما فيه من الغريب ، وإنّما يعنون بأبيات المعانى ما أشكل ظاهره وكان باطنه مخالفا لظاهره ، وإن لم يكن فيه غريب ، أو كان غريبه معلوما ، قوله : [الطويل]

٥٣٥- (١) ومن قبل آمنا وقد كان قومنا

يصلون للأوثان قبل محمدا

نصب محمدا بآمنا لأنه بمعنى صدقنا محمدا ، وقيل : بإسقاط الخافض ، وهذا أحسن ، وقوله : [الطويل]

لقد قال عبد الله شصّر مقاله

كفى بك يا عبد العزيز حسيبها

عبد الله مثنى حذف نونه للإضافه وألفه لالتقاء الساكنين وعبد منادى مرخم عبده ، ثم ابتداء فقال : العزيز حسيبها ، كما تقول : الله حسيبك ، انتهى.

### الكلام فى قوله تعالى : (وَرَوْحٌ مِنْهُ)

فى تفسير الثعلبى : كان لهارون الرشيد غلام نصرانى جامعا لخصال الأدب وكان الرشيد يحاوله ليسلم فيأبى ، فألح عليه يوما فقال : إن فى كتابكم حجّه لما

ص: ٢١٧



أنتحله ، قوله تعالى : ( وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ) [النساء : ١٧١] ، فدعا الرشيد العلماء وسألهم عن جوابها ، فلم يجد فيهم من يزيل الشبهه ، فقبل له : قدم حجاج خراسان وفيهم علي بن الحسين بن واقد ، إمام في علم القرآن ، فدعاه وذكر النصراني الشبهه ، فاستعجم عليه الجواب فقال : يا أمير المؤمنين قد سبق في علم الله أن هذا الخبيث يسألني عن هذا ، ولم يخل الله كتابه عن جوابه ولم يحضرنى الآن ، والله علي أن لا أطعم حتى آتى بحقها ، ثم أغلق عليه بيتا مظلما ، واندفع يقرأ القرآن ، فبلغ من سورة الجاثية : ( وَسَيَخْرُ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ ) [الجاثية : ١٣] ، فصاح أقيموا الباب ، ففتح وقرأ الآيه على الغلام بين يدي الرشيد ، وقال : إن كان قوله : ( وَرُوحٌ مِنْهُ ) يوجب كون عيسى بعضا منه فيجب أن يكون ما في السماوات وما في الأرض بعضا منه ، فانقطع النصراني وأسلم ، وفرح الرشيد وأعظم جائزه علي بن واقد وجدت بخط الشيخ شس الدين بن القماح في مجموع له .

### من مراسلات الشيخ ضياء الدين أبي العباس

قال : من مراسلات شيخنا العلامة ضياء الدين أبي العباس أحمد ابن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الأنصاري القرطبي إلى بعض الحكام بقوص (١) وقد جرى كلام في مسأله نحويه جوابا عنها ، كان سيدنا متع الله ببركتي علمه وعمله ، ومنحه راحتي طاعته وأمله في بارحته التي أشرق دجاها بأسرته ، ووضح سناها بعرته ، نثر من جوهر فضله الشفاف ودرره التي تلج حشا الأصداف ، وضوع من عرف علمه الذي هو أضوع من عنبر المستاف ونشر من أرديه لفظه كل رقيق الحاشيه معل الأطراف ، وسأل عن أبيات مساور العبسي : [الرجز]

٥٣٦- (٢) قد سالم الحيات منه القدا

الأفغوان والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضموزا ضرزما

عن ناصب الأفغوان والشجاع ورافع الحيات ، وما معنى ضموزا وضرزم؟ فسقيا لفضيلته التي نور كمامها واشتد تمامها وأمطر غمامها واشتمل على الفضل بدوها

ص: ٢١٨

١- قوص : مدينه في صعيد مصر (معجم البلدان ٤ / ٢٠١).

٢- ٥٣٦- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢ / ٣٣٣) ، وجمهره اللغه (ص ١١٣٩) ، وله أو لأبي صياح الفقعي أو لمساور العبسي أو لعبد بني عبس في خزانه الأدب (١١ / ٤١١) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٨١) ، وبلا نسبه في الكتاب (١ / ٣٤٤).

وختامها ، أمّا الحَيّات ففاعل والأفعوان والشجاع بدل منه منصوب اللفظ ، فإن قيل : كيف يكون بدلا ومن شأن البديل مشابهه المبدل منه فى إعرابه ، وقد قلت : إنّ الحَيّات مرفوع وهذا منصوب؟ قلنا : كل واحد من الأفعوان والشجاع فيه معنى الفاعليه والمفعوليه فالحَيّات ارتفع لفظه بما فيه من معنى الفاعليه وانتصب الأفعوان والشجاع بما فيهما وفى الحيات من معنى المفعوليه ، وإنما قلنا : إنّ كلّا منهما فاعل ومفعول لأنّ لفظ سالم يقتضى الفاعليه من فاعلته ، فلزم أن يكون كلّ منهما فاعلا بما صدر من فعله مفعولا- بما صدر من فعل صاحبه ، لأنّ الحَيّات سالمت القدم وسالمتها فلم تطأها ، فالحَيّات فاعله مفعوله ، والقدم فاعله مفعوله ، فجاز أن يحمل اللفظ فى الأفعوان والشجاع على ما فيهما وفى الحيات من معنى المفعوليه ، وصح به معنى البديل ، وأمّا «ذات قرنين» فارتفع بالعطف على لفظ الحيات ، ولو انتصب لجاز ، وأمّا ضموزا فهو الساكت ، «وضرزما» فهو الصلب ، وهما حالان.

### ما اختلف فيه من شعر أبى القاسم الحريرى

قال الصلاح الصفدى (١) : اختلفت أنا والمولى شرف الدين حسين بن ريان فى قول الحريرى : [السريع]

٥٣٧- (١) فلم يزل يبتّزه دهره

ما فيه من بطش وعود صليب

فذهب هو فى إعراب قوله : «ما فيه» إلى أنّه فى موضع نصب على أنه مفعول ثان ، وذهبت أنا إلى أنه بدل اشتمال من الهاء التى فى قوله : يبتّزه ، فكتب شرف الدين فتيا من صفد وجهّزها إلى الشيخ كمال الدين بن الزّملى ، وهى : ما تقول الساده علماء الدهر وفضلاء هذا العصر ، لا برحوا لطالبي العلم الشريف قبله ، وموطن السؤال ومحله فى رجلين تجادلا فى مسأله نحويه ، وهى فى بيت من المقامات الحريريه ، وهو :

فلم يزل يبتّزه دهره

ما فيه من بطش وعود صليب

ذهب إلى أنّ معنى يبتّزه يسلبه ، وكلّ منهما وافق فى هذا مذهب خصمه مذهبه ، ومواطن سؤالهما الغريب إعراب قوله : «ما فيه من بطش وعود صليب» لم يختلفا فى نصبه ، بل خلفهما فيما انتصب به ، فذهب أحدهما إلى أنّه بدل اشتمال من الهاء المنصوبه فى يبتّزه ، وله على ذلك استدلال ، وذهب الآخر إلى أنّه مفعول ثان ليبتّزه ، وجعل المفعول الهاء ، واختلفا فى ذلك ، وقاصداكم جاء وقد سألا الإجابة عن

ص: ٢١٩

هذه المسأله فقد اضطرّا في ذلك إلى المسأله ، فكتب الشيخ كمال الدين الجواب : الله يهدى إلى الحق ، كلّ من المختلفين المذكورين قد نهج نهج الصواب ، وأتى بحكمه وفصل خطابه ، ولكلّ من القولين مساغ في النظر الصحيح ، ولكنّ النظر إنما هو في الترجيح ، وجعل ذلك مفعولاً- أقوى توجيهها في الإعراب ، وأدقّ بحثاً عند ذوى الألباب ، أما من جهة الصنائه العربيه فلأنّ المفعول متعلق الفعل بذاته التي بوقوع الفعل عليه معنيه ، والبدل مبين بكون الأول معه مطروحا في التيه ، وهذا الفعل بهذا المعنى متعدّد إلى مفعولين ، و «ما فيه من بطش» هو أحد ذينك الاثنين ، لثلا يفوت متعلّق الفعل المستقل ، والبدل بيان يرجع إلى توكيد بتأسيس المعنى محلّ ، وأما من جهة المعنى فلأنّ المقام مقام تشكّ وأخذ بالقلوب ، وتمكين هذا المعنى أقوى إذا ذكر ما سلب منه مع بيان أنّه المسلوب ، فذكر المسلوب منه مقصود كذكر ما سلب ، وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على ذوى الإرب ، ووراء هذا بسط لا تحتمله هذه العجالة ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال الصلاح الصفدى : لا- أعلم أحدا يأتى بهذا الجواب غيره ، لمعرفته بدقائق النحو وبغوامض علمى المعانى والبيان ودرسته بصنائه الإنشاء.

### من الفوائد المتعلّقه بالمقامات

قال القاضى تاج الدين السّيبكى فى (الطبقات الكبرى) (١): ومن الفوائد المتعلّقه بالمقامات : سأل ابن يعيش النحوى زيد بن الحسن الكندى عن قول الحريرى فى المقامه العاشره (٢): «حتى إذا لألأ الأفق ذنب السّرحان وآن انبلاج الفجر وحن» ما يجوز فى قوله : «الأفق ذنب السّرحان» من الإعراب؟ وأشكل عليه الجواب ، حكى ذلك ابن خلّكان (٣) ، وذكر أنّ البندهيّ جوّز فى شرح المقامات رفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثانى وعكسه.

قال ابن خلّكان : ولو لا- خوف الإطاله لأوردت ذلك ، قال : والمختار نصب الأفق ورفع ذنب قال ابن السّيبكى : وقال الشيخ جمال الدين بن هشام ومن خطه نقلت : كأنّ رفعهما على حذف مفعول لألأ- وتقدير ذنب بدلا ، أى : حتى إذا لألأ الوجود والأفق ذنب السّرحان ، وهو بدل اشتمال ، ونظيره : سرق زيد فرسه ، ويضعفه أو يرده

ص: ٢٢٠

١- انظر طبقات الشافعيه الكبرى (٧ / ٢٦٩).

٢- انظر مقامات الحريرى (ص ٧٠).

٣- انظر وفيات الأعيان (٧ / ٤٧).

عدم الضمير ، وقد يقال : إن ال خلف عن الإضافه أى : ذنب سرحانه ، ومثله : (قُتِلَ أَصِيْحَابُ الْأَخْدُوْدِ ، النَّارِ) [البروج : ٥ - ٤] أى : ناره ، أو على حذف الضمير كما قالوا فى الآيه ، أى : ذنب السرحان فيه ، والنار فيه .

وأما نصبهما فعلى أنّ الفاعل ضمير اسمه تعالى ، والأفق مفعول به ، وذنب بدل منه أى : لألأ الله الأفق ذنب السرحان ، أى : سرحانه أو السرحان فيه ، ورفع الذنب ونصب الأفق واضح ، وعكسه مشكل جدا ، إذ الأفق لم ينوّر الذنب ، نعم إن كان تجويزه على أنّ من باب المقلوب أتجه كما قالوا : كسر الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار ، لأنّ اللبس .

### من الفتاوى النحويه لابن هشام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصارى رحمه الله تعالى : سألتى بعض الإخوان وأنا على جناح السفر عن توجيه النصب فى نحو قول القائل : فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار ، وقوله : الإعراب لغه : البيان واصطلاحا : تغيير الآخر لعامل ، والدليل لغه المرشد ، والإجماع لغه العزم والتشبه لغه الطريقه ، وقوله : يجوز كذا خلافا لفلان ، وقوله : وقال أيضا ، وقوله : هلمّ جزّا ، وكلّ هذه التراكيب مشكله ، ولست على ثقه من أنّها عربيّه وإن كانت مشهوره فى عرف الناس ، وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له ، وقفت لبعضها على تفسير لا يشفى عيلا ولا يبيد غليلا ، وها أنا مورد فى هذه الأوراق ما تيسر لى معتذرا بضيق الوقت وسقم خاطر ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

أما قوله : فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار ، فمعناه أنّه لا يملك درهما ولا دينارا ، وأنّ عدم ملكه الدينار أولى من عدم ملكه الدرهم ، فكأنه قال : لا يملك درهما فكيف يملك دينارا؟ وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع ، وأنشد عليه : [الرمل]

٥٣٨- قلما يبقى على هذا القلق

صخره صمّاء فضلا عن رفق

الرّمق : بقيه الحياه ، ولا تستعمل «فضلا عن» هذه إلّا فى النفى ، وهو مستفاد فى البيت من «قلما» ، قال بعضهم ، حدث ل (قلّ) حين كفتّ بما إفاده النفى ، كما حدث ل (إنّ) المكسوره المشدّده حين كفتّ إفاده الاختصاص ، قلت : وهذا خطأ ، فإنّ قلّ تستعمل للنفى مثل الكفّ ، يقال : قلّ أحد يعرف هذا إلّا زيد ، بمعنى لا يعرف هذا إلّا زيد ، ولهذا صحّ استعمال أحد ، وصحّ إبدال المستثنى ، وهو بدل إما

من أحد أو من صغيره ، و «على» فى البيت للمعنى ، مثلها فى قوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ) [الرعد : ٦] ، (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ) [إبراهيم : ٣٩] ، وانتصاب «فضلا» على وجهين محكيين عن الفارسي :

الأول : أن يكون مصدرا لفعل محذوف ، وذلك الفعل نعت للنكرة .

الثانى : أن يكون حالا من معمول الفعل المذكور ، هذا خلاصه ما نقل عنه ويحتاج إلى بسط يوضحه اعلم أنه يقال : فضل عنه وعليه بمعنى زاد ، فإن قدرته مصدرا فالتقدير : لا يملك درهما يفضل فضلا عن دينار ، وذلك الفعل المحذوف صفة ل : «درهما» ، كذا حكى عن الفارسي ، ولا يتعين كون الفعل صفة ، بل يجوز أن يكون حالا ، كما جاز فى «فضلا» أن يكون حالا على ما سيأتى تقريره ، نعم ، وجه الصفة أقوى لأن نعت النكرة كيف كانت أقيس من مجيء الحال منها ، وإن قدرته حالا فصاحبها يحتمل وجهين :

الأول : أن يكون ضميرا لمصدر محذوف ، أى : لا يملكه ، أى : لا يملك الملك على حد قوله : [البسيط]

٥٣٩- (١) هذا سراقه للقرآن يدرسه

[والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب]

أى : يدرس الدرس ، إذ ليس الضمير للقرآن ، لأن اللام متعلقه بيدررس ، ولا يتعدى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعا ، ولهذا وجب فى «زيدا ضربته» تقدير عامل على الأصح ، وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون نحو قوله : ساروا سريعا ، أى : ساروه ، أى : ساروا السير سريعا ، وليس «سريعا» عندهم نعتا لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره ، ولأن الموصوف لا يحذف إلما إن كانت الصفة مختصه بجنسه ، كما فى «رأيت كاتبا» أو حاسبا أو مهندسا ، فإنها مختصه بجنس الإنسان ، ولا يجوز : «رأيت طويلا» ولا «رأيت أحمر» ، وفى هذا الموضوع بحث ليس هذا موضعه .

الثانى : أن يكون قوله : درهما حالا ، فإن قلت : كيف جاز مجيء الحال من النكرة؟ قلت : أما على قول سيبويه فلا إشكال ، لأنه يجوز عنده مجيء الحال من

ص : ٢٢٢

---

١ - ٥٣٩- الشاهد بلا نسبه فى الكتاب (٣ / ٧٦) ، وخزانه الأدب (٢ / ٣) ، والدرر (٤ / ١٧١) ، ورفص المبانى (ص ٢٤٧) ، وشرح التصريح (١ / ٣٢٦) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٥٨٧) ، ولسان العرب (سرق) ، والمقرب (١ / ١١٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ٣٣) .

النكرة ، وإن لم يمكن الابتداء بها ، ومن أمثلته (١) : «فيها رجل قائما» ، ومن كلامهم (٢) : «عليه مائه بيضا» ، وفي الحديث : «وصلّى وراءه رجال قياما» (٣) ، وأما على المشهور من أنّ الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوّغ فلها مسوّغان :

الأول : كونها فى سياق النفى ، والنفى يخرج النكرة من حيّز الإبهام إلى حيّز العموم ، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجىء الحال منها .

الثانى : ضعف الوصف ، ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكرة ، فالأول كقوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ) [البقرة : ٢٥٩] ، وقول الشاعر : [الطويل]

٥٤٠- (٤) مضى زمن والناس يستشفعون بى

[فهل لى إلى ليلى الغداه شفيح]

فإن الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافا للزمخشري ، وقولك : «هذا خاتم حديدا» عند من أعربه حالا ، لأنّ الجامد المحض لا يوصف به ، والثانى كقولهم (٥) : «مررت بماء قعده رجل» ، فإنّ الوصف بالمصدر خارج عن القياس .

فإن قلت : هلما أجاز الفارسي فى «فضلا» كونه صفة ل «درهما» ، قلت : زعم أبو حيان أن ذلك لا يجوز ، لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إذا أريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمراد هنا .

قال : وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين .

قلت : هذا كلام عجيب ، فإنّ القائل بالتأويل الكوفيون ، فيؤوّلون عدلا بعاذل ، ورضى بمرضى ، وكذا يقولون فى نظائرها ، والقائل بالتقدير البصريون ، يقولون : التقدير : ذو عدل وذو رضى ، وإذا كان كذلك فمن المحققون؟ ثم اختلف النقل عن الفريقين ، والمشهور أنّ الخلاف مطلق ، وقال ابن عصفور : «وهو الظاهر ، إنما

ص : ٢٢٣

١- انظر الكتاب (٢ / ٤٨) .

٢- انظر الكتاب (٢ / ١٠٩) .

٣- انظر جامع الأصول لابن الأثير الجزرى (٥ / ٦٢٤) .

٤- ٥٤٠- الشاهد للمجنون فى ديوانه (ص ١٥١) ، والدرر (٧ / ٤) ، وسمط اللآلى (ص ١٣٣) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٤١) ، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢ / ٤٣٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٤٠) .

٥- انظر الكتاب (٢ / ١١٠) .

الخلاف حيث لا تقصد المبالغة ، فإن قصدت فالإتفاق على أنه لا تأويل ولا تقدير».

وهذا الذى قاله ابن عصفور هو الذى فى ذهن أبى حيان ، ولكنّه نسى فتوهم أنّ ابن عصفور قال : إنّهُ لا تأويل مطلقاً ، فمن هنا - والله أعلم - دخل عليه الوهم ، والذى يظهر لى أنّ الفارسيّ إنّما لم يجز فى «فضلاً» الصفة لأنه رآه منصوباً أبداً سواء كان ما قبله منصوباً كما فى المثال أم مرفوعاً كما فى البيت ، أم مخفوضاً كما فى قولك : فلان لا يهتدى إلى ظواهر النحو فضلاً عن دقائق البيان.

فهذا منتهى القول فى توجيه إعراب الفارسيّ ، وأما تنزيله على المعنى المراد فعسر ، وقد خرّج على أنّه من قوله : [الطويل]

٥٤١- (١) على لا حب لا يهتدى بمناره

[إذا سافه العود الدّيافى جرجراً]

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك ، وقال : وقد يسلّطون النفى على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجل عاقل ، أى : لا رجل عاقل فيقوم ، ثم أنشد بيت امرئ القيس المذكور ، فقال : ألا ترى أنه لا يريد إثبات منار للطريق وينفى الاهتداء به؟ إنما يريد نفي المنار فتنفى الهدايه به ، أى : لا منار لهذا الطريق فيهتدى به ، وقال الأفوه الأودى : [السريع]

٥٤٢- (٢) بمهمه ما لأنيس به

حسّ فما فيه له من رسيس

لا يريد أن بهذا القفر أنيساً لا حسّ له ، إنّما يريد : لا أنيس به فيكون له حسّ ، وعلى هذا خرج : (فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ) [المدثر : ٤٨] ، أى : لا شافع لهم فتففعهم شفاعته ، و (لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافًا) [البقره : ٢٣٥] ، أى : لا سؤال فيكون إحفاً ، قال : وعلى هذا يخرج المثال المذكور ، أى : لا يملك درهما فيفضل عن دينار له ، وإذ انتفى ملكه الدرهم كان انتفاء ملكه للدينار أولى.

قلت : وهذا الكلام الذى ذكره لا- تحرير فيه ، فإنّ الأمثله المذكوره من باين مختلفين وقاعدتين متباينتين أميز كلاً منهما عن الأخرى ، ثم أذكر أنّ التخرّيج المذكور لا يتأتى على شىء منهما :

ص: ٢٢٤

١- ٥٤١- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٦٦) ، ولسان العرب (ديف) و (سوف) و (لحف) ، وتهذيب اللغة (٥ / ٧٠) ، وأساس البلاغه (سوف) ، وتاج العروس (سوف) و (لحف) و (ديف) ، وبلا- نسبه فى لسان العرب (نسا) ، ومقاييس اللغة (٢ / ٣١٨) ، ومجمل اللغة (٢ / ٣٠٤).

٢- ٥٤٢- الشاهد فى ديوانه (ص ١٨) ، وسمط اللآلى (ص ٣٦٤).

القاعده الأولى : أنّ القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع ، بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه ، فإذا قيل : ما جاءنى قاضى مكه ولا- ابن الخليفه ، صدقت القضية ، وإن لم يكن بمكه قاض ولا للخليفه ابن ، وهذه القاعده هى التى يتخرج عليها (فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ) وبيت امرئ القيس ، فإن شفاعه الشافعين بالنسبه إلى الكافرين غير موجوده يوم القيامه ، لأنّ الله تعالى لا يأذن لأحد فى أن يشفع لهم ، لأنّه لا يأذن فيما لا ينتفع لتعالى عن العبث ، ولا يشفع أحد عند الله إذا لم يأذن الله له : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) [البقره : ٢٥٥] ، وكذلك المنار غير موجود فى الألاحب المذكور ، لأنّ المراد التمدّح بأنّه يقطع الأرض المجهوله من غيرها ويهتدى به ، فغرضه إنّما تعلق بنفى وجود ما يهتدى به فى تلك الطريق التى سلكها لا بنفى وجود الهدايه عن شىء نصب فيها للاهتداء به ، وأمّا قول أبى حيان وغيره : المراد لا شافع لهم فتنتفعهم شفاعته ولا منار فيهتدى به فليس بشىء ، لأنّ النفى إنّما يتسلّط على المسند لا على المسند إليه ، ولكنهم لمّا رأوا الشفاعه والمنار غير موجودين توهموا أنّ ذلك من اللفظ فرعموا ما زعموا ، وفرق بين قولنا : الكلام صادق مع عدم المسند إليه وقولنا : إنّ الكلام اقتضى عدمه .

القاعده الثانيه : أنّ القضية السالبة المشتمله على مقيد نحو : ما جاءنى رجل شاعر ، تحتل وجهين :

الأول : أن يكون نفي المسند باعتبار القيد ، فيقتضى المفهوم فى المثال المذكور وجود مجيء رجل ما غير شاعر ، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر ، ألا- ترى أنه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقا لكان ذكر الوصف ضائعا ، ولكان زياده فى اللفظ ونقضا فى المعنى المراد؟ .

الثانى : أن يكون نفيه باعتبار المقيد وهو الرجل ، وهذا احتمال مرجوح لا يصار إليه إلّا بدليل ، فلا مفهوم حينئذ للقيد ، لأنّه لم يذكر للتقيد ، بل ذكر لغرض آخر ، كأن يكون المراد مناقضه من أثبت ذلك الوصف ، فقال : جاءك رجل شاعر ، فأردت التنصيص على نفي ما أثبتته ، وكأن يراد التعريض كما أردت فى المثال المذكور أن تعرّض بمن جاءه رجل شاعر ، وهذه هى القاعده التى يتخرج عليها (لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا) [البقره : ٢٧٣] ، فإنّ الإلحاف قيد فى السؤال المنفى ، والمراد من الآيه - والله أعلم - نفي السؤال البته بدليل : (يَحْسَبُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) [البقره : ٢٧٣] ، والتعفف لا- يجامع المسأله ، ولكن أريد بذكر الإلحاف - والله أعلم - التعريض بقوم ملحقين توبيخا لهم على صنيعهم ، والتعريض



بجنس الملحفين ، وذمهم على الإلحاف لأنّ النقيض للوصف الممدوح مذموم ، والمثال المبحوث فيه يتخرج على هذه القاعده فيما زعموا.

فإنّ فضلا مقيد الدرهم ، فلو قدّر النفي مسلّطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنّه يملك الدرهم ولكنّه لا يملك الدينار ، ولما امتنع هذا تعيّن الحمل على الوجه المرجوح ، وهو تسليط النفي على المقيد وهو الدرهم ، فينتفى الدينار لأنّ الذى لا يملك الأقلّ لا يملك الأكثر ، فإنّ المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفيّ ، لأنّه يجوز أن يملك الدينار من لا يملكه ، بل المراد ما يساوى من النقود درهما ، فهذا توجيه التخريج.

وأما الاعتراض عليه فمن جهة أنّ القيد ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى : لا يملك درهما فكيف يملك دينارا؟ وإنما القيد قوله : فضلا عن دينار ، فيصير المعنى لا يملك درهما فكيف يملك زائدا عن دينار ، والكلام لم يسق لنفى ملك الزائد عن الدينار ، بل لنفى ملك الدينار نفسه ، ثم يلزم من ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه ، والذى يظهر لى فى توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه فى الأصل جملتان مستقلتان ، ولكنّ الجمله الثانيه دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه ، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام فى اللفظ أو فى التقدير جوابا لمستخبر قال : أيملك فلان دينارا؟ أو ردّا على مخبر قال : فلان يملك دينارا ، فقيل فى الجواب : فلان لا يملك درهما ، ثم استأنف كلاما آخر ، ولك فى تقديره توجيهان :

الأول : أو يقال : أخبرتك بهذا زياده عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه أو زياده عن دينار ، وأخبرت بملكك له ، ثم حذفت جملة «أخبرتك بهذا» وبقي معمولها وهو «فضلا» كما قالوا : حينئذ الآن ، بتقدير : كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كل منهما معمولها ، ثم حذفت مجرور عن وجار دينار وأدخلت عن الأولى الدينار ، كما قالوا : «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد» ، والأصل : منه فى عين زيد ، ثم حذفت مجرور من وهو الضمير وجازّ العين وهو فى ودخلت من على العين.

الثانى : أن يقدر : فضلا انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار عنه ، ومعنى ذلك أن تكون حال هذا المذكور فى الفقر معروفه عند الناس ، والفقير إنما ينفى عنه فى العاده ملك الأشياء الحقيه لا ملك الأموال الكثيره ، فوقع نفي ملك الدرهم عنه فى الوجود فاضل عن وقوع نفي ملك الدينار عنه أو أكثر منه ، و«فضلا» على التقدير الأول حال وعلى الثانى مصدر ، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي ، لكن توجيه

الإعرابين مخالف لما ذكر ، وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا ، لأنه إنما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على ما وجهوا ، ولعل من لم يقوأنسه بتجوزات العرب في كلامهم يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف ، وهو كما قيل : [الطويل]

٥٤٣- (١) إذا لم يكن إلّا الأستة مركب

فلا أر للمحتاج إلّا ركوبها

وقد بينت في التوجيه الأول أنّ مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم ، قال أبو الفتح : «قال لى أبو على : من عرف ألف ومن جهل استوحش».

### رأى فى قولهم : الإعراب لغة البيان

وأما قوله : الإعراب لغة البيان ونحوه فيتبادر إلى الذهن فيه أربعة أوجه :

الأول : وهو أقربها تبادرا أن يكون على نزع الخافض ، والأصل : الإعراب فى اللغة البيان ، ويشهد لهذا أنهم قد يصرّحون بذلك ، أعنى بأن يقولون : الإعراب فى اللغة البيان وفى هذا الوجه نظر من وجهين :

الأول : أنّ إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس ، واستعمال مثل هذا التركيب مستمرّ فى كلام العلماء.

والثانى : أنهم قد التزموا فى هذه الألفاظ التنكير ، ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذى كان عند وجود الخافض ، كما بقى التعريف فى قوله : [الوافر]

٥٤٤- (٢) تمرّون الدّيار ولم تعوجوا

[كلامكم على إذا حرام]

وأصله : تمرّون على الديار أو بالديار ، وقد يزداد على هذين الوجهين وجهان آخران :

الأول : أنه ليس فى الكلام ما يتعلق به هذا الخافض.

والثانى : أنّ سقوط الخافض لا يقتضى النصب من حيث هو سقوط خافض ، بل من حيث إنّ العامل الذى كان الجار متعلقا به لمّا زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما

ص : ٢٢٧

١- ٥٤٣- انظر زهر الآداب (٢ / ٨٢).

٢- ٥٤٤- الشاهد لجريير فى ديوانه (ص ٢٧٨) ، والأغانى (٢ / ١٧٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٥٠٣) ، وخزانه الأدب (٩ / ١١٨) ،

والدرر (١٨٩ / ٥) ، وشرح شواهد المغنى (٣١١ / ١) ، ولسان العرب (مرر) ، والمقاصد النحويه (٥٦٠ / ٢) ، وبلا نسبه فى خزانه  
الأدب (١٥٨ / ٧) ، ووصف المباني (ص ٢٤٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٧٢) ، وشرح المفصل (٨ / ٨) ، ومغنى اللبيب (١ /  
١٠٠) ، والمقرب (١ / ١١٥).

كان يعارضه ، فإذا لم يكن في الكلام ما يقتضى النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب ، ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في «ما زيد قائما» : إنّ ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع زيد على أنه مبتدأ ونصب «قائما» على إسقاط الباء ، وهذان الوجهان لو صحّا لاقتضيا أن لا- يجوز الإعراب في اللغة البيان ، ولكن نجيذه على التعليق بأعنى مضمرة معترضه بين المبتدأ والخبر ، والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقا ، فإن قلت : هلاّ قدّرت الجارّ المحذوف أو المذكور متعلقا بالخبر المؤخر عنه فإنّ فيه معنى الفعل ، قلت : لفساده معنى وصناعه ، أمّا معنى فلاّنه يصير المعنى : الإعراب البيان الحاصل في اللغة لا البيان الحاصل في غير اللغة ، وليس المراد هذا ، وأمّا صناعه فلاّنّ البيان ونحوه مصادر ، ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفا ، ولهذا قالوا في قول الحماسى : [التهج]

٥٤٥- (١) وبعض الحلم عند الجه

ل للدّله إذعان

إنّ اللام متعلقه بإذعان محذوف يدل عليه الإذعان المذكور ، وليست متعلقه بالإذعان المذكور ، فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر للنصب ولم يتجاوزوا في الجار بالحذف فهم عن تجويز التقديم عند وجود هذين أبعد ، فإن قلت : هب أنّ هذا امتنع حيث الخبر مصدر ، لكنّه لا- يمنع حيث هو وصف كقوله : الدليل لغه المرشد ، قلت بل يمتنع لأنّ اسم الفاعل صله الألف واللام ، أى : الدليل الذى يرشد ، ولا يتقدم معمول الصله على الموصول ولو كان ظرفا ، ولهذا يؤول قول الله سبحانه وتعالى : (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ) [يوسف : ٢٠] ، (إِنِّي لَكُما لَمِنَ النَّاصِحِينَ) [الأعراف : ٢١] ، (إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ) [الشعراء : ١٦٨] ولو قدّرتنا «ال» فى ذلك لمحض التعريف ، كما يقول الأخفش ، لم نخلص من الإشكال الثانى وهو فساد المعنى ، إذ المعنى حينئذ : الدليل الذى يرشد فى اللغة لا الذى يرشد فى غير اللغة ، وأيضا فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرا امتنع فى الباقي لأنّ هذه الأمثلة باب واحد ، فإن قلت : قدّر التعليق بمضاف محذوف ، أى : تفسير الإعراب فى اللغة البيان ، كما قالوا : أنت منى فرسخان على تقدير : بعدك منى فرسخان ، وقدّر فى مثلها فى قولهم : الاسم ما دلّ على معنى فى نفسه ، أى : ما دلّ

ص: ٢٢٨

- ١- ٥٤٥- الشاهد للفند الزمانى (شهل بن شيبان) فى أمالى القالى (١ / ٢٦٠) ، وحماسه البحرى (ص ٥٦) ، وخزانه الأدب (٣ / ٤٣١) ، والدرر (٥ / ٢٥٠) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٤٤) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٢٢) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٢ / ٣٣٨) ، وجمع الهوامع (٢ / ٩٣).

على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ، فإنه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون معنى الاسم وهو المسمى موجودا فى لفظ الاسم وهو محال ، ولذا يكون المعنى : شرح الإعراب باعتبار اللغة البيان ، قلت : هذا تقدير صحيح ، ولكن يبقى الاشكالان الأولان وهما أن إسقاط الجار ليس بقياس وأن التزام التنكير حينئذ لا وجه له .

الوجه الثانى : أن يكون تميزا ، وحينئذ فلا يشكل التزام تنكيره ، ولكنه ممتنع من جهة أن التمييز إما تفسير للمفرد كرتل زيتا أو تفسير للنسبه كطاب زيد نفسا ، وهنا لم تتقدم نسبه البتة ، ولا اسم مبهم وضعا ، فإن قلت : أليس الإعراب فى الحد المذكور يحتمل اللغوى والاصطلاحى فهو مبهم؟ قلنا : الألفاظ المشتركة لا يجىء التمييز باعتبارها ، فلا نقول : رأيت عينا ذهبا على التمييز ، وسرّ ذلك أن : المشترك موضوع للدلاله على ذات المسمى باعتبار حقيقته ، وإنما يجىء الإلباس لعدم القرينه أو للجهل بها ، وأسماء العدد ونحوها مما يميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التى تحصل بالتمييز ، فإنه لا يفهم من عشرين إلا عشرين من أى معدود كان ، فهو موضوع على الإبهام فافتقر إلى التمييز والمشارك إنما وضع لمعين ، والاشتراك إنما حصل عند السامع ، فإن قلت : يمكن أن يكون من تمييز النسبه بأن يقدر قبله مضاف ، أى : شرح الإعراب ، فيكون من باب : أعجبنى طيبه أبا ، فإن كون «أبا» تميزا إنما هو باعتبار قولك : طيبه لا باعتبار الجملة كلها ، قلت : تمييز النسبه الواقع بعد المتضايين لا يكون إلا فاعلا فى المعنى ، ثم قد يكون مع ذلك فاعلا فى الصنائه باعتبار الأصل فيكون محولا عن المضاف إليه ، نحو : أعجبنى طيب زيد أبا ، إذا كان المراد الثناء على أبى زيد ، فإن أصله : أعجبنى طيب أبى زيد ، وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا لدخول من ، نحو : لله درّه فارسا ، وويحه رجلا ، وويله إنسانا ، فإن الدرّ بمعنى الخير ، والويح والويل بمعنى الهلاك ، ونسبتهما إلى الرجل نسبه الفعل إلى فاعله ، ومنه : أعجبنى طيب زيد أبا ، إذا كان الأب نفس زيد ، وتعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم إننا لا نعلم تميزا جاء باعتبار متضايين حذف المضاف منهما .

والوجه الثالث : أن يكون مفعولا مطلقا ، والأصل : الإعراب تغيير الآخر لعامل اصطلاحا على ذلك اصطلاحا ، ثم حذف العامل واعتراض بالمصدر بين المبتدأ والخبر ، وهذا الوجه مردود أيضا لأنه ممتنع فى قولك : الإعراب لغه البيان ، فإنّ اللغة ليست مصدرا لأنها ليست اسما لحدث وإنما هى اسم للفظ المسموع ، ولهذا توصف بما توصف به الألفاظ المسموعه فيقال : لغه فصيحجه كما يقال كلمه

فصيحه ، وزعم أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله في أماليه أنّ ذلك على المفعول المطلق ، وأنّه من المصدر المؤكّد لغيره ، قال : «ذلك لأنّ معنى قولنا : الإجماع لغه العزم ، مدلول الإجماع لغه : العزم ، والدّلاله تنقسم إلى دلاله شرع وإلى دلاله عرف ، فلمّا كانت محتمله وذكر أحد المحتملات كان مصدرا من باب المصدر المؤكّد لغيره» ، وفيما قاله نظر من وجهين :

الأول : ما ذكرنا من أنّ اللغه ليست مصدرا لأنّها ليست اسما لحدث.

والثاني : أنّ ذلك لو كان مصدرا مؤكّدا لغيره لكان إنّما يأتي بعد الجملة ، فإنه لا يجوز أن يتوسّط ولا أن يتقدّم لأنّه لا يقال : زيد حقا ابني ، ولا حقا زيد ابني ، وإن كان الزّجاج يبيّن ذلك ، ولكنّ الجمهور على خلافه.

والوجه الرابع : أن يكون مفعولا لأجله ، والتقدير : تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح ، أى : لأجل بيان الاصطلاح ، وهذا الوجه أيضا لا يستقيم لأنّ المنتصب على المفعول له لا يكون إلّا مصدرا كقمت إجلالا له ، ولا يجوز : جئتكم الماء والعشب بتقدير مضاف أى : ابتغاء الماء والعشب.

الوجه الخامس : وهو الظاهر ، أن يكون حالا- على تقدير مضاف إليه من المجرور ومضافين من المنصوب ، والأصل : تفسير الإعراب موضوع أهل اللغه أو موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المتضايقان على حد حذفهما فى قوله تعالى : (فَقَبَضْتُ قَبْضَهُ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ) [طه : ٩٦] ، أى : من أثر حافر فرس الرسول ، ولمّا أنيب الثالث عمّا هو الحال بالحقيقه التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير ، كما فى قولهم : «قضيه ولا أبا حسن لها» (١) والأصل ولا مثل أبى الحسن لها ، فلمّا أنيب أبو حسن عن مثل جرّد عن أداء التعريف ، ولك أن تقول : الأصل : موضوع اللغه أو موضوع الاصطلاح على نسبه الوضع إلى اللغه أو الاصطلاح مجازا ، وحينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد ، ويصير نظير قول بعض العرب :

«كنت أظنّ العقرب أشدّ لسعه من الزّنبور فإذا هو إيّاها» على تأويل ابن الحاجب فإنّه أعرب إيّاها حالا ، على أنّ الأصل : فإذا هو موجود مثلها ، فحذف الخبر كما حذف من «خرجت فإذا الأسد» ، ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف إليه مقامه ، فتحول الضمير المجرور ضميرا منصوبا ، بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهل ، لأنّ لفظ الضمير معرفه ، فانتصابه على الحال بعيد.

والظاهر فى المثال المذكور أنّه مفعول الفعل محذوف هو الخبر ، والتقدير :

ص : ٢٣٠

فإذا هو يشبهها ولمّا حذف الفعل انفصل الضمير ، أو أنّه هو الخبر ، كما في قول الأكثرين : فإذا هو هي ، ولكن أنيب ضمير النصب عن ضمير الرفع .

### الكلام في قوله يجوز كذا خلافا لفلان

وأما قوله : يجوز كذا وكذا خلافا لفلان ، فقد يقال : إنّه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون مصدرا ، كما أن قولك : يجوز كذا اتفاقا أو إجماعا ، بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا وأجمعوا عليه إجماعا ، ويشكل على هذا أن فعله المقدّر إما اختلفوا أو خالفوا أو خالفت ، فإن كان اختلفوا أشكل عليه أمران :

أحدهما : أن مصدر اختلف إنما هو الاختلاف لا الخلاف .

والثاني : أن ذلك يأتي أن تقول بعده : لفلان ، وإن كان خالفوا أو خالفت أشكل عليه أن «خالف» لا يتعدى باللام بل بنفسه ، وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال : قدّر اللام مثلها في سقيا له ، أي : متعلقه بمحذوف تقديره : أعني له أو إرادتي له ، ألا ترى أنّها لا تتعلّق بسقيا لأنّ سقى يتعدى بنفسه؟

والوجه الثاني : أن يكون حالا ، والتقدير : أقول ذلك خلافا لفلان أي : مخالفا له ، وحذف القول كثير جدا حتى قال أبو علي : «هو من حديث البحر قل ولا حرج» ، ودلّ على هذا العامل أنّ كل حكم ذكره المصنّفون فظاهر أمرهم أنّهم قائلون به ، وكأنّ القول مقدّر قبل كلّ مسأله ، وهذه العله قريبه من العله التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسّع فيها ، وذلك أنّهم قالوا : إن منزله من الأشياء منزله أنفسها لوقوعها فيها ، وإنها لا تنفك عنها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما قوله : «وقال أيضا» فاعلم أنّ (أيضا) مصدر آض ، وآض فعل يستعمل وله معنيان :

الأول : رجع ، فيكون تاما ، قال صاحب المحكم : «وآض إلى أهله : رجع إليهم» انتهى في وكذا قال ابن السكيت وغيرهما : وهذا هو المستعمل مصدره هنا .

والثاني : صار ، فيكون ناقصا عاملا عمل كان ، ذكره ابن مالك وغيره وأنشدوا قول الراجز :

٥٤٦- (١) ربّيته حتّى إذا تمعددا

وآض نهدا كالحصان أجردا

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

ص : ٢٣١

وبلا نسبه فى تاج العروس (عدد) و (معد)، وأساس البلاغه (معد)، والدرر (٤ / ٥٩)، وشرح شافيه ابن الحاجب (٢ / ٣٣٦)،  
وشرح المفصل (٩ / ١٥١)، واللامات (ص ٥٩)، والمنصف (١ / ١٢٩)، وهمع الهوامع (١ / ٨٨)، ولسان العرب (عدد) و (معد)  
، وتهذيب اللغه (٢ / ٢٦٠)، والمخصص (١٤ / ١٧٥).



ورواه الجوهري : وصار نهدا ، يقال تمعدد الغلام : إذا شبَّ وغلظ ، والنَّهْد : عظيم الجسم من الخيل ، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التشبيه ، والأجرد الذي لا شعر عليه .

وانتصاب «أيضا» في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير «قال» كما توهمه جماعه من الناس فزعموا أنَّ التقدير : وقال أيضا أى : راجعا إلى القول وهذا لا يحسن تقديره إلَّا إذا كان هذا القول إنَّما صدر من القائل بعد صدور القول السابق له حتى يصحَّ أن يقال : إنَّه قال راجعا إلى القول بعد ما فرغ منه ، وليس ذلك بشرط فى استعمال أيضا ، ألا ترى أنَّك تقول : قلت اليوم كذا وقلت أمس أيضا كذا؟ وكذلك تقول : كتبت اليوم وكتبت أمس أيضا .

والذى يظهر لى أنَّه مفعول مطلق حذف عامله ، أو حال حذف عاملها وصاحبها ، وذلك أنَّك قلت : وقال فلان ، ثم استأنفت جملة فقلت أرجع إلى الإخبار رجوعا ولا أقتصر على ما قدَّمت ، فيكون مفعولا مطلقا ، أو التقدير : أخبر أيضا أو أحكى أيضا ، فيكون حالا من ضمير المتكلم ، فهذا هو الذى يستمرّ فى جميع المواضع ، وممَّا يؤنسك بما ذكرته من أنَّ العامل محذوف أنَّك تقول : عنده مال وأيضا علم ، فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها ، فلا بدَّ حينئذ من التقدير ، وعلى ذلك قال الشاطبيّ رضى الله عنه وقد ذكر أنَّه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم أو تاء مخاطب أو منونا أو مشددا : [الطويل]

٥٤٧- (١) ككنت ترابا أنت تكره واسع

عليم وأيضا تمّ ميقات مثلا

قال أبو شامه رحمه الله تعالى : «قوله : أيضا أى : أمثل النوع الرابع ولا أقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهو مصدر آض إذا رجع» انتهى كلامه ، فأیضا على تقديره حال من ضمير أمثل الذى قدَّره ، واعلم أنَّ هذه الكلمه إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر ، فلا يجوز : جاء زيد أيضا ، إلَّا أن يتقدّم ذكر شخص آخر أو تدل عليه قرينه ، ولا جاء زيد ومضى عمر أيضا لعدم التوافق ، ولا اختصم زيد وعمر أيضا لأنَّ أحدهما لا يستغنى عن الآخر .

ص : ٢٣٢

١- ٥٤٧- انظر شرح الشاطبيه (ص ٤٣).

## الكلام فى (هلم جزا)

وأما قوله : هلم جزا ، فكلام مستعمل فى العرف كثيرا ، وذكره الجوهري فى صحاحه ، فقال فى فصل الجيم باب الراء : «وتقول : كان ذلك عام كذا وهلم جزا إلى اليوم» ، هذا جميع ما ذكره ، وذكر الصاغانى فى عبايه ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه ، وذكر أبو بكر بن الأنبارى «هلم جزا» فى كتاب الزاهر ، وبسط القول فيه وقال : «معناه : سيروا على هينتكم ، أى : تثبتوا فى سيركم ، ولا تجهدوا أنفسكم» قال : «وهو مأخوذ من الجز وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى فى السير ، قال الراجز :

٥٤٨- (١) لطلما جررتكن جزا

حتى نوى الأعجف واستمرا

فاليوم لا آلو الزكاب شبرا

قلت : الأعجف : الهزيل ، ونوى : صار له نوى بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحم ، وأما النوىء بكسر النون وبالهزم بعد الياء ساكنه فهو اللحم الذى لم ينضج ، واستمر كأنه استفعل من المره بكسر الميم ، وهو القوه ، ومنه قوله : (ذو مره) [النجم : ٦] ، قال : وفى انتصاب «جزا» ثلاثه أوجه :

الأول : أن يكون مصدرا وضع موضع الحال ، والتقدير : هلم جارين ، مثبتين .

الثانى : أن يكون على المصدر لأن فى «هلم» معنى جزوا ، فكأنه قيل : جزوا جزا ، وهذا على قياس قولك : جاء زيد مشيا ، فإن البصريين يقولون : تقديره : ماشيا ، والكوفيون يقولون : المعنى : مشى مشيا ، وقال بعض النحويين : «جزا» نصب على التفسير انتهى كلام أبى بكر ملخصا .

وقال أبو حيان فى الارتشاف : «وهلم جزا معناه : تعال على هينتك مثبتا ، وانتصاب جزا على أنه مصدر فى موضع الحال ، أى : جارين ، قاله البصريون ، وقال الكوفيون : مصدر لأن معنى هلم جزوا ، وقيل : انتصب على التمييز ، وأول من قاله عابد بن يزيد ، قال : [الوافر]

٥٤٩- (٢) فإن جاوزت مقفره رمت بى

إلى أخرى كتلك هلم جزا

وقال آخر من تغلب : [الرجز]

٥٥٠- (٣) المطعمين لدى الشتا

ء سدائفا مل نيب غزا

فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ سؤُ

دَدِ وَائِلٍ فَهَلَّمَ جَرًّا

ص: ٢٣٣

- 
- ١- ٥٤٨- الرجز بلا نسبة في مجمع الأمثال (٢ / ٤٠٣) ، واللسان (جرر) ، وتاج العروس (جرر).
  - ٢- ٥٤٩- البيت لعائذ بن يزيد اليشكري في مجمع الأمثال (٢ / ٤٠٣).
  - ٣- ٥٥٠- الرجز للمؤرج التغلبي في همع الهوامع (٢ / ٢٠٠) ، والدرر (٢ / ٢٣٢).

انتهى ، وبعد فعندى توقف فى كون هذا التركيب عربيا محضا ، والذى رابنى منه أمور :

الأول : أنّ إجماع النحويين واللغويين منعقد على أنّ لهمّ معنيين :

الأول : تعال ، فتكون قاصره ، كقوله تعالى : (هَلُمَّ إِلَيْنَا) [الأحزاب : ١٨] ، أى : تعالوا إلينا.

الثانى : أحضر ، فتكون متعدية ، كقوله تعالى : (هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ) [الأنعام : ١٥٠] ، أى : أحضروهم ، ولا مساغ لأحد المعنيين هنا.

الثانى : أنّ إجماعهم منعقد على أنّ فيها لغتين : حجازيه وهى التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل ، وتميميه وهى أن يتصل بها ضمائر الرفع البارزه ، فيقال : هَلَمَّا وهَلَمَّى وهَلَمَّوْا ، فتكون فعلا ، ولا نعرف لها موضعا أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ، ولم يقل أحد : إنه سمع هَلَمَّا جَرًّا ولا هَلَمَّى جَرًّا ولا هَلَمَّوْا جَرًّا.

الثالث : أنّ تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع أو ضعيف ، وهو لازم هنا إذا قلت : كان ذلك عام كذا وكذا وهَلَمَّ جَرًّا.

الرابع : أنّ أئمه اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثره استيعابه وتتبعه ، وإنما ذكره صاحب الصحاح ، وقد قال أبو عمرو ابن الصلاح فى شرح مشكلات الوسيط : إنه لا يقبل ما تفرّد به ، وكان عله ذلك ما ذكره فى أول كتابه من أنّه ينقل عن العرب الذين سمع منهم ، فإنّ زمانه كان اللغة فيه قد فسدت ، وأمّا صاحب العباب فإنّه قدّ صاحب الصحاح فنسخ كلامه ، وأمّا ابن الأنبارى فليس كتابه موضوعا لتفسير الألفاظ المسموعه من العرب ، بل وضعه أن يتكلم على ما يجرى فى محاورات الناس ، وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربيا ، فإنّه لم يصرّح بأنّه عربى ، وكذلك لا أعلم أحدا من النحاه تكلم عليها غيره.

ولخصّ أبو حيان فى (الارتشاف) أشياء من كلامه ، ووهم فيه ، فإنّه ذكر أن الكوفيين قالوا : إن (جرّا) مصدر ، والبصريين قالوا : إنه حال ، وهذا يقتضى أنّ الفريقين تكلموا فى إعراب ذلك ، وليس كذلك ، وإنما قال أبو بكر : إنّ قياس إعرابه على قواعد البصريين أن يقال : إنه حال ، وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر ، هذا معنى كلامه ، وهذا هو الذى فهمه عنه أبو القاسم الزجاجى ، وردّ عليه فقال : البصريّون لا يوجبون فى نحو «ركضا» أن يكون مفعولا مطلقا ، بل يجيزون أن يكون التقدير : جاء زيد يركض ركضا ، فلذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير :

هَلَمْ يَجَزَّ جَزًّا ، انتهى. ثم أقول : قول أبي بكر : «معناه سيروا على هيتكم أى : اثبتوا فى سيركم فلا تجهدوا أنفسكم» معترض من وجهين :

الأول : أن فيه إثبات معنى لهلم لم يثبت لها أحد.

الثانى : أن هذا التفسير لا- ينطبق على المراد بهذا التركيب ، إنما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم ، فلهذا قال صاحب الصحاح : «وهلم جزًا إلى الآن».

وقول أبي حيان : معناه : «تعال على هيتكم» عليه أيضا اعتراضان :

الأول : أنه تفسير لا ينطبق على المراد.

الثانى : فى إفراده «تعال» مع أنه خطاب للجماعه ، وإنما يقال : تعالوا ، كما قال الله تعالى : (تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ) [آل عمران : ٦٤] ، وكأنه توهم أن «تعال» اسم فعل ، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزه ، وقد توهم ذلك بعض النحويين فيها وفى «هات» ، والصواب أنهما فعلان بدليل الآيه وقوله تعالى : (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ) [الأنبياء : ٢٤] ، وقول الشاعر : [الطويل]

٥٥١- (١) إذا قلت هاتى نؤلىنى تمايلت

[على هضم الكشح ربا المخلخل]

وقوله : «لأن هلم فى معنى جزوا» منقول من كلام ابن الأنبارى ، وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجى فى مختصره ، وقال : لم يقل أحد : إن هلم فى معنى جزوا ، وفيه دليل على ما قدمته من أن الإعرابين المذكورين لم يقلهما البصريون والكوفيون ، وإنما قالهما ابن الأنبارى قياسا على قولهم فى جاء زيد ركضا».

وتقدير البيت الأول : فإن تجاوزت أيضا مقفره أى : ليس بها أنيس رمت بى تلك الأرض المقفره إلى أرض أخرى مقفره كنتلك الأرض المقفره ، وجواب الشرط إما «رمت بى» أو البيت بعده إن كانت «رمت» صفة لمقفره.

وأما البيتان الآخران فمعناهما الثناء على قوم بالكرم والسياده ، والعرب تمدح بالإطعام فى الشتاء لأنه زمن يقل فيه الطعام ، ويكثر الأكل لاحتباس الحرارة فى الباطن ، والسيدائف جمع سديفه ، وهى مفعول بمطعمين ، ومعناها شرائح سنام البعير المقطع وغيره ميا غلب عليه من السمن ، وقوله : مل نيب أصله من النيب ، والنيب جمع ناب وهى الناقه ، سميت بذلك لأنه يستدل على عمرها بنابها ، وحذف نون من لأنه أراد التخفيف حين التقى المتقاربان ، وهما النون واللام ، وتعذر الإدغام لأن اللام

ص : ٢٣٥

ساكنه ونظيره قولهم في بنى الحارث : بلحارث ، وهو شاذ ، والذي في البيت أشد منه لأن شرط هذا الحذف أن لا تكون اللام مدغمه فيما بعدها ، فلا- يقال في بنى النجار وبنى النضير : بنجار وبنضير ، وعلل ابن جنى ذلك بكراهه توالى الإعلالين ، فإن اللام قد أعلت بإدغامها فيما بعدها ، أعلت النون التي قبلها بالحذف توالى الإعلالان ، وقد يرد بأن ذلك إنما يتجنب في الكلمه الواحده ، ويجاب بأن كلاً من المتضايقين والجارّ والمجرور كالكلمه الواحده فأعطيا حكمها ، وقوله : غرّا حال من التيب ، وهو جمع غرّاء كحمرء وحمر وسوداء وسود ، وفي «الجاهليه» خبر كان إن قدرّت ناقصه أو متعلق بها إن قدرّت تامه بمعنى وجد ، وقوله : فهلّم جزاً متعلق المعنى بقوله في الجاهليه ، أى : كان سؤدد وائل في الجاهليه فما بعدها.

وإذ قد أتينا على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما ذكر فيه من نقد فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً ، فنقول : هلّم هذه هي القاصره التي بمعنى ائت وتعال ، إلّا أنّ فيها تجويزين :

الأول : أنه ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحسى ، بل الاستمرار على الشيء والمداومه عليه ، كما تقول : امش على هذا الأمر ، وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى : (وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ) [ص : ٦] ، المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسى بل انطلاق الألسنه بالكلام ، ولهذا أعربوا أن تفسيريه وهى إنما تأتى بعد جمله فيها معنى القول دون حروفه كقوله تعالى : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ) [المؤمنون : ٢٧] ، والمراد بالمشى ليس بالأقدام ، بل الاستمرار والدوام ، أى : دوموا على عباده أصنامكم واحبسوا أنفسكم على ذلك.

الثانى : أنه ليس المراد الطلب حقيقه ، وإنما المراد الخبر ، وعبر عنه بصيغه الطلب كما فى قوله تعالى : (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) [العنكبوت : ١٢] ، (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) [مريم : ٧٥] ، و«جرّاً» مصدر جرّه يجرّه إذا سحبه ، ولكن ليس المراد الجرّ الحسى ، بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى ، ألا ترى أنه يقال : هذا الحكم منسحب على كذا أى شامل له؟ فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلّم جرّاً فكأنه قيل : واستمرّ ذلك فى بقيه الأعوام استمراراً ، فهو مصدر ، واستمر مستمراً فهو حال مؤكده ، وذلك ماش فى جميع الصور ، وهذا هو الذى يفهمه الناس من هذا الكلام ، وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ، فإنّ (هلّم) حينئذ خبر ، وإشكال التزام أفراد الضمير ، إذ فاعل هلّم هذه مفرد أبداً ، كما تقول : واستمرّ ذلك أو واستمرّ ما ذكرته.

فإن قلت : قد اشتملت هذه التوجيهات التي وُجِّهت بها هذه المسألة على تقديرات كثيرة وتأويلات متعقده ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك ، قلت : ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقده مشكله اجتمعت في مكان واحد ، ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله ، والله تعالى أعلم ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

### إعراب قوله صلى الله عليه وسلم : كلمتان خفيفتان...

كلمتان خفيفتان على اللسان سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم لابن الهمام

قال الشيخ الإمام العلامة المحقق كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام الحنفى رحمه الله تعالى :

الحمد لله ، اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ونيبك ورسولك محمد وآله وسلم ، وبعد :

فقد دخلت على امرأه بورقه ذكرت أن رجلا- دفعها إليها يسأل الجواب عما فيها ، فنظرت فإذا فيها سؤال عن إعراب صلى الله عليه وآله وسلم : «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم» (١).

هل «كلمتان» مبتدأ «وسبحان الله» الخبر أو قلبه؟ وهل قول من يجيز «سبحان الله» للابتداء لتعريفه صحيح أم لا؟ وهل قول من رده لزوم «سبحان الله» النصب صحيح أم لا؟ وهل الحديث مما تعدد فيه الخبر أم لا؟

فكتب العبد الضعيف على قلبه البضاعة وطول التترك وعجله الكتابه في الوقت ما نصه :

الوجه الظاهر أن «سبحان الله» إلى آخره الخبر ، لأنه مؤخر لفظا ، والأصل عدم مخالفه اللفظ محلّه إلّا لموجب يوجبه ، وهو من قبيل الخبر المفرد بلا- تعدد ، لأنّ كلّا من «سبحان الله» مع عامله المحذوف الأول والثاني مع معموله الثاني إنّما أريد لفظه ، والجمله الكثيره إذا أريد لفظها فهى من قبيل المفرد الجامد ، ولذا لا تتحمل ضميرا ولأنّه محطّ الفائدة بنفسه بخلاف عكسه ، فإنّه إنّما يكون محطّها باعتبار

ص: ٢٣٧

١- أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣١) ، وابن ماجه في سننه رقم (٣٠٨٦).

وصفه ، ألا ترى أنّ في عكسه يكون الخبر «كلمتان»؟ ومن البين أن ليس متعلق الفرض الإخبار من النبي صلى الله عليه وسلم عن سبحان الله إلخ ... بأنهما كلمتان ، بل بملاحظه وصفه ، أعنى : خفيفتان ثقيلتان حبيبتان فكان اعتبار سبحان الله إلخ ... خيرا أولى ، فهو مثال : «هَجِيرى أبى بكر لا إله إلا الله» ، ونحوه مما أوردوه مثلا للإخبار بالجمله التى أريد لفظها.

وأما منع كونه خبرا أو مبتدأ بسبب لزوم نصب «سبحان الله» فإتّما يصدر ممّن لم يفهم معنى قولنا : إنما أريد بالجمله لفظها ، وعلامه إعراب الخبر فى مثله وهو الرفع فى محله ، فالحاصل أنّ كلّما من حيث العربية يجوز ، وأما من حيث الأولويّه بالنظر إلى المعنى فكلمتان مبتدأ مسوّغ بالأوصاف المختصه ، ولفظ «سبحان الله» وما بعده خبره ، وأما جعل «سبحان الله» معرفه فإن أراد به حال كونه مرادا به معناه فصحيح ، وتعريفه بالإضافه ، وهو ما كان المتكلم ذاكرة مسبّحا ، وإن أراد به حال كونه أريد به مجرد لفظه على معنى أنّ الكلمتين الموصوفتين بتعلق حبّ الله تعالى بهما هاتان اللفظتان اللتان هما سبحان الله صادرتين من مرید معناه وهو تنزيه الله تعالى فلا- ، فإنّ أنواع المعارف محصوره وليس هو منها ، إذ لم يرد على هذا التقدير معنى الإضافه ولا خصوص النسبه التى باعتبارها يحصل التعريف ، فإن ادّعى أنه من قبيل العلم بناء على أنّ كل لفظ وضع ليبدل على نفسه كما وضع ليبدل على غيره كما ذكر ابن الحاجب فليعلم أنه على تقدير صحه هذه الدعوى لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع للدلاله على غيره ، ولذا لم يقل أحد بأنّ كل لفظ مشترك وهو لازم من جعل كل لفظ وضع ليبدل على نفسه كما وضع ليبدل على غيره ، فعلم أنّ إعطاء اسم المعرفه والنكره والمشترك وسائر الألقاب الاصطلاحيه باعتبار الوضع للدلاله على غيره ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم دفعت الورقه للمرأه ، ثم بعد أن مضى على هذا نحو من خمسه أشهر سمعت أنّ بعض الإخوان ذهب بجوابى هذا مقترنا بثلاثه أجوبه لأهل العصر مخالفه لجوابى ، وجواب رابع للذاهب إلى بعض ملوك الدنيا لما كان من أهل العلم والفهم فى الاصطلاحات ليوقف على خطأ المخطئ وإصابه المصيب ، وحاصل ذلك اتفاهم على أنّ الوجه الذى رجّحته جعلوه متعينا بناء على أنّ محط الفائده يتعيّن أن يكون «سبحان الله وبحمده» إلى آخره ، ومنهم من ذكر أوجها لإبطال قلبه :

منها : أنّ «سبحان الله» لزم الإضافه إلى مفرد ، فجرى مجرى الظروف ، والظرف لا يقع إلّا خبرا ، ولأنّه ملزوم النصب ، ولأنّه مركب من معطوف ومعطوف عليه ، وهذه



الأوجه الثلاثة يستقلّ بدفعها على ما فى بعضها من التحكم ما ذكرناه من أنّ الكلام الواقع خبراً إنّما أريد به لفظه ، ومن أمثلتهم من ابتدائيه المتعاطفين إذا أريد به مجرد اللفظ : «لا حول ولا قوه إلّا بالله كثر من كنوز الجنّه».

ومنها : أنّ «سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم» كلمه ، إذ المراد بالكلمه فى الحديث اللغويّه ، فلو جعل مبتدأ لزم الإخبار عمّا هو كلمه بأنّه كلمتان ، ولا يخفى على سامع أنّ المراد اعتبار «سبحان الله وبحمده» كلمه و «سبحان الله العظيم» كلمه ، فالمجموع كما يصحّ أن يعبر عنه بكلمه كذلك يصحّ أن يعبر عن كل جملة منه بكلمه ، غير أنّ لّمّا كان كلّ من الجملتين ، أعنى «سبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم» - ممّا يستقلّ ذكرها تاماً ويفرد بالقصد إليه وبقوله اعتبر كلمه وعبر عنهما بكلمتين ، على أنّ ما ذكره لازم على تقدير جعل «سبحان الله» الخبر كما هو لازم على تقدير جعله مبتدأ ، لأنّه كما لا يصحّ أن يخبر عمّا هو كلمه بأنّه كلمتان بما هو كلمه ، فإنّ الحاصل على تقدير كون «كلمتان» المبتدأ أنّ الكلمتين اللّتين هما كذا وكذا هما الكلمه التى هى «سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم».

وبجوابنا اندفع عن الشقين لا بما قيل فى جوابه : إن سبحان الله إلخ .. تضمن عطفاً فيقوم مقام المتعدد ويخبر عنه بكلمتين ، وهذا إن أريد به الكائن فى «وبحمده» فهو على تقدير كونه خبراً محضاً ، وإلّا فإن جعل «سبحان الله» نقل إلى الإنشاء - وإن كان إخباراً - صيغته كصيغ العقود كبتعت ، وبحمده مع متعلقه خبراً لم يكن عطفاً عليه لأنه إنشاء ، وعلى تقدير حذف العاطف ، أى : وسبحان الله وهو قليل ومختلف فيه ، وعلى تقدير صحتهما لا يندفع السؤال ، فإنّ السائل قال : المراد بالكلمه اللغويه ، فالمجموع من «سبحان الله» إلى آخر الكل كلمه ، ومعلوم أن وجود العطف فى أثناء الكلام الكثير لا يمنع من إطلاق لفظ كلمه عليه ترى قولنا : له كلمه شاعر ، يعنون القصيده ، لا- يصحّ إلّا أن تكون قصيده لم يقع فى مجموعها عطف ، أنّى يكون هذا؟ وحينئذ فالمجموع من المتعاطفين كلمه ، فلا- يخبر عنه بأنّه كلمتان ، ويعود السؤال فلا- يفيد إلّا أن يعود إلى جواب الفقير إن شاء الله تعالى .

ومنها : أنّ جعل المبتدأ «سبحان الله» إلخ .. يفوت نكته ، وهى إرادته حصر الخبر فى المبتدأ ، وأنت لا يخفى عنك أنّ الحصر إمّا أن يكون بالأداه أو بتقديم الخبر أو المعمول ، والتقديم إنّما هو فى جعل «سبحان الله وبحمده» المبتدأ والكلمتان الخبر ، فيصير من قبيل : «تميمىّ أنا» لا فى جعل «كلمتان» المبتدأ

و «سبحان الله» الخبر ، وهو مراده إذ لا تقديم فيه ، وإذا لم يكن تقديم فإنما يجيء الحصر في المعرف بلام الجنس للاستغراق لزوما عقليا ، كقولنا : العالم زيد ، إذا جعلنا العالم مبتدأ ، واليمين على المدعى عليه ، فيفيد أن لا يمين على غيره بسبب جعل الكلّ عليه ، لأنّه ليس وراء الكلّ شيء ، وكأنه ذهب عليه أنّ المذكور في الحديث الكلمتان الخفيفتان حبيبتان سبحان الله إلخ ، وليس مثله بعجيب على الإنسان كما ذهب على الذاهب بجوابي ليرى غلظه أنى جعلت كون الفائدة في جعل «سبحان الله» مبتدأ باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجها لردّ ابتدائه سبحان الله إلخ .. ، فأورد عليه لزوم عدم صحه «زيد رجل صالح» وأنا لست من هذا ، وإنما جعلته كما هو صريح في كتابتي وجه مرجوحته وأولويه كونه خيرا فليرجع إلى نظر الكتابه ، غير أنّ النفس إذا ملئت بقصد الرد يقع لها نحو هذا السهو في الحسّ ، وإذا كان المذكور في الحديث «كلمتان» بلا تعريف جنس استغراقى لم يكن حصر ، بل المراد الإخبار بسبحان الله وبحمده .. إلخ عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين ، أو عن سبحان الله وبحمده بأنهما حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان ، والمعنى أنّ اللفظ الذى عهدتموه وتقولونه وهو سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم له من المقدار عند الله أنّهما كلمتان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن ، ولا يخفى أنّه لا يراد مطلق ثقل ما ومحبه ما ، لأن ذلك معلوم للمؤمنين غير مجهول لهم فى كلّ ذكر لله هذا وغيره أنه كذلك ، فلو أريد ذلك لم تكن الجملة خبريه كلها مجدّده فائده عند السامعين ، سواء جعلت «سبحان الله» مبتدأ أو خيرا ، بل هى حينئذ بمنزله «النار حارّه» ونحوه ، ومثله يجب صون كلام بعض البلغاء عنه ، فكيف بالنبيّ صلى الله عليه وسلّم؟ سواء جعلت تجدد الفائدة شرطا لكون الجملة كلاما أو لم تجعل ، فإن الذى لا يشرطه لا يقول : إنه قد حصل فائده تامه ، إلّا أنّه لا يشرطها فى مسمى الكلام اصطلاحا ، وحينئذ وجب كون المراد زياده ثقل وزياده محبه ممّا لا يلزم كلّ مؤمن يعلم أنّ للذكر ثوبا ، وإذا ظهر أنّ كلّا من «ثقيلتان» وحبيبتان وسبحان الله وبحمده ، يصلح محطّ فائده يكون بها خيرا ، ويزداد جعل «سبحان الله» مبتدأ قدّم خبره بنكته بلاغيه لأجلها قدّم الخبر ، وهى التشويق إلى المبتدأ ، وكلّما طال الخبر حسن هذا النوع ، لأنّه كلّما طال بذكر الأوصاف ازداد الشوق إلى المحدّث عنه بها ، كما هو فى الحديث الكريم حيث قال : «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان فى الميزان حبيبتان إلى الرحمن» فإنّ النفس كثر تشوّقها بذلك إلى سماع المحدّث عنه بها ، فلم يجىء «سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم» إلّا والنفس فى غايه الشوق إلى سماعه ، فهو مثل قوله : [البسيط]

وهذا ما ذكره السيلف الذين أعربوا «سبحان الله» مبتدأ ، ولم يرتضه من وجه سمعه من أهل عصرنا بمثل ما أسمعك ، وأستغفر الله من شغلي سمعك بمثله ، ولو لا ما فيه من كون محطّ الفائده فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته فى الجواب لكان أولى من جعل «كلمتان» مبتدأ ، وعسى أن يكون رجوعى عنه أولى ، لأنّ مراعاة مثل هذه النكته البلاغيه هو الظاهر من تقديم الخبر حينئذ ، فلا يعدل عنه بعد ظهور بطلان انحصار محطّ الفائده فى «سبحان الله» ، وبهذا تمّ ما يتعلّق بالحديث ، بقى أنّه وقع لى نفى كون «سبحان الله» إذا أريد لفظه معرفه ، لأنّ المعارف أنواعها محصوره ، وليس هو منها كما هو مسطور فى أصل جوابى ، فارجع إليه.

ثم قلت : فإن ادعى أنّه يكون من قبيل العلم بناء على أنّ كل لفظ وضع ليبدل على نفسه كما وضع ليبدل على غيره ، فليعلم أنّه على تقدير صحّه هذه الدعوى لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع لغيره ، ولذا صرح بأنّه لا يصير كل لفظ مشتركاً وهو لازم من وضع كل لفظ ليبدل على نفسه ووضع ليبدل على غيره ، فاعترض ذلك الأخ بأنّه من قبيل العلم ، قال الرضى : «وهو عندهم من قبيل المنقول لأنّه نقل من مدلول هو معنى إلى مدلول هو اللفظ» ، ولا يخفى عليك أنّ حاصل هذا الاعتراض لم يزد على نسبه ما ذكرت أنّه ممّا يقال ، ولم أرضه إلى بعض النحاه أنّه قال ، وخفى عليه أنّى أنقله عن خلق ، غير أنّ لى فيه بحثاً مكتتباً من نحو عشرين سنه مع القائلين به فبناء عليه ذكرت ما ذكرت.

وحاصل ذكر البحث كتبه عند نقل المحققين قول ابن الحاجب فى (المنتهى) : «أكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير ، وقد يطلق والمراد اللفظ ، نحو : زيد مبتدأ وزى دلأنهم لو وضعوا له أدى إلى التسلسل ، ولو سلم فنفسه أولى ، يعنى لو سلم أن لا يلزم لو وضعوا له ، فإذا أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى» انتهى.

وذكر هنا أنّه موضوع فخلق لى فيه هذا ، وهو أنّ الحاجه هنا ليست إلّا إلى مجرد التعبير عن اللفظ وقد حصل بنفسه ، فإذا أمكن بطريق المجاز كان أولى ، لأنّه بطريق الوضع يثبت به معنى الاشتراك ، والمجاز خير منه ، ويتأنس هذا بأنّا إذا قلنا : زيد كذا وكذا فليل ذلك الخبر يتبادر إرادته معنى غير لفظ إلى أن يذكر المسند فىرى غير صالح إلّا للفظ فيحكم به حينئذ للقرينه الملازمه للمسند ، فتبادر معنى

على التعيين من مجرد الإطلاق ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعدده لأنه لازم ذلك بحسب الأصل ، والغالب التردد والتوقف ، وقد أمكن جعله مجازا علاقته الاشتراك في الصورة ، فيكون كإطلاق لفظ الفرس على المثال المنقوش في حائط.

فبناء على بحثي هذا معهم قلت في أصل جوابي : فليعلم أنه على تقدير صحه هذه الدعوى يعنى لو تنزلنا عن هذا وقلنا : إنه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفه لا نكره ، بل الألقاب الاصطلاحيه إنما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير لأن ذلك الوضع هو القصدى ، وأما هذا الوضع فقد صرح من قال به من المحققين بأنه ليس بوضع قصدى ، ولذا صرح بأنه لا- يكون اللفظ به مشتركا ، فلمّا تعدّد الوضع للمعاني المحتمله ولم يكن مشتركا علم أنه لم يعتبر فى إطلاق الألقاب الاصطلاحيه إلا- الوضع القصدى ، ثم هذا لا- ينفى تعين المعنى والعلم به لأنّ المنفى الاصطلاحى وهو لا يقتضى عدم تعين المعنى ، أريت لو لم يسم كل نوع باسم خاص أصلا كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح أما كان يصح مبتدأ؟ وكذا جعلنا «سبحان الله» مراد مجرد لفظه مبتدأ مع نفي الحكم بأنه معرفه ولا نكره كما ذكرنا ، لأن صحه الابتدائه والحديث محدث عنه إنما يقتضى تعين معناه كليا كان ذلك المفهوم أو جزئيا لا تسميته ، وكم نكره يتعين معناها فى الاستعمال فتصير كمعنى المعرفه لا يتفاوتان إلا فى أصل الوضع ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

### بحث فى النفى والإثبات عند تعارضهما

وقع سؤال فى مجلس السلطان الملك الأشرف برسباى فى مجلس قراءه البخارى فى شعبان سنه ثمان وثلاثين وثمانمائه ، سئل عنه الإمام العلامة كمال الدين بن الهمام ، وصوره السؤال من قواعد الساده الحنفيه على رأى المحققين منهم أنّ النفى والإثبات إذا تعارضا وكان المنفى مّيا يعلم بدليله ، وهو أن يكون صريحا فى ردّ دعوى المثبت فإنّه يقضى على المثبت كالحكم فى دعوى امرأه على زوجها أنّه طلقها ثلاثا ، وقالت : حصلت الفرقة بينى وبينه ، وقال الزوج استثنيت استثناء متصلا بلفظ الطلاق ، فأنت المرأه بشاهدين فشهدا على الزوج أنّه طلقها ثلاثا ، قالوا : ما سمعناه استثنى ، قالوا : شهداتهم لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء لأنه يجوز أن تقول : قال زيد كلاما ولم أسمعه ، فلا يكون صريحا فى ردّ دعوى الزوج الاستثناء ، ولو قال الشهود : طلقها وما استثنى فشهادتهم صريحه فى ردّ دعوى الزوج ، أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسملة استدلالا بحديث أنس رضى الله عنه فى

روايه أنه صَلَّى خلف رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم قال : فلم أسمعہ يقرأ بيسم الله الرحمن الرحيم (١) ، فأجاب الشيخ كمال الدين بما نصّه :

أما قوله : «إنّ المنفى إذا كان ممّا يعرف بدليله يقدّم على الإثبات» «غير صحيح ، بل الثابت عندهم أنه يعارضه حتى إن لم يوجد مرجح من خارج تساقطا ، وأما قوله في تفسير هذا المنفى : إنه الذى يكون صريحا في ردّ دعوى المثبت تميزا له عن قسيمه من النفى الآخر» فمخالف لتفسيرهم له ، وكلمتهم في تفسيره إنما هي دائره على أنّ المراد به كون النفى ممّا يصح بناؤه على استصحاب عدم متقرّر الثبوت معلوم ، بل أن يكون ثابتا بالبّته بدليل دلّ على طروئه وأفادوا أن ليس المراد بالنافى ما فيه صوره النفى بل ما كان مبقيا للأصل يعنون حاله المقرره المعلوم ثبوتها وأنّ المثبت هو الذى يثبت الأمر العارض على تلك الحال وإن لم يكن في أحد الدليلين صورته نفى أصلا ، وعلى هذا حكموا بأنّ روايه إعتاق بريره وزوجها عبد نافية لأنّها مبقية للحاله المعلوم ثبوتها ، وروايه عتقها وهو حرّ مثبتة لإفادتها وقوع العارض على ذلك الأصل ، فقدّموا هذه تقديمًا للإثبات ، وإنما حكموا بأنّ روايه تزوّجه عليه السّلام ميمونه وهو حلال مثبتة ، وروايه تزوجه وهو محرم نافية ، للاتفاق على أن ليس المراد بالحلّ الذى تزوجها فيه على تلك الروايه الحلّ الأصلى ، بل الحلّ الطارئ على الإحرام ، بمعنى أنّه تزوّجها بعد ما حلّ من إحرامه ، فكان إحرامه عليه الصلاه والسّلام أصلا بالنسبه إليه للعلم بوقوعه وتقرّره ، فكان المفيد له مفيدا للأصل فهو ناف ، والمفيد للحل مفيد للعارض فكان مثبتا ، فحكموا بمعارضته للنفى ثم رجحوها بالراوى وهو ابن عباس على يزيد بن الأصمّ ، وما ذكره السائل ليس موافقهم فيما ذكره ، بل لا يبعد أنّه لا معنى في هذا المقام ، وأما ما ذكره من فرع الشهاده في الطلاق فظاهره أنّهم أوردوه تفرّيعا على الأصل المذكور ، وهو تقديم النفى على ما زعم حيث قدم قول الشهود : «لم يستثن» على قول الزوج : استثنيت ، وليس كذلك ، بل إنما أوردوه شاهدا على معارضه هذا النفى للإثبات ، وكلام فخر الإسلام البزدوى صريح فيه ، وقبول الشهاده ووقوع الحرمة بالشهاده بهذا النفى بناء على أنّه ممّا يعارض الإثبات لأنّه لو لم يكن يعارضه لم تقبل الشهاده به أصلا ، كما هو المشهور على الألسنه من أنّ الشهاده على النفى باطله ، فلما كان بحيث يعارضه ويساويه تفرع قبول الشهاده عليه إذ لا خفاء في أنّ كلّ ما قامت به البيّنه وهو ممّا تصحّ به

ص: ٢٤٣

الشهادة يقدّم على دعوى المشهود عليه الضد أو النقيض ، فظهر أنّ تقديم النفي هنا فرع المعارضه لمرجع الشهاده لا للنفي ، وكلام الناس غير خفى فى هذا.

وأما قوله : أشكل على هذا الأصل ففيهم الجهر بالبسملة فإن أراد بالأصل ما مهّده من أنّ ذلك النوع من النفي مقدّم على الإثبات فلا إشكال ، لأنّه قد قدّم النفي على ذلك التقدير عند معارضه الإثبات ، وإنما الكلام فى تحقيق المعارضه ، ولا شك أنّ رجلا لو واظب الصلاه خلف رجل فى الجهرّيه سنه كامله ، وهو مع ذلك حريص على استعمال أحواله فى الصلاه ، ثم يقول بعد عدم شكه فى سماعه جهره فيما جهر به فى القراءه : لم أسمعته قرأ كذا ، مع فرض أنّ ذلك الذى ذكر أنه لم يسمعه ليس ممّا يقرأ أحيانا ويترك غالبا بل مما هو مواظب عليه فى كل جهرّيه بادر إلى كل عاقل سمعه أنّ ذلك المصلّى لم يجهر بذلك ، وكان أقل الأمر أنّه كقوله : لم يجهر بكذا ، وكل احتمال يروّجه الوهم مع هذه الحاله المفروضه من الراوى مما يثبت العلم العادى فكيف يقرب مع العقل مع مواظبه أنس رضى الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبه النبى صلّى الله عليه وسلّم على الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مره من ألف مره أن يسمعه؟ هذا محال عاده ، فكان قوله : لم أسمع كقوله : لم يجهر فعارض روايه الجهر.

وإن أراد أنه يرد على شقى مسأله الشهاده فى الطلاق وهى ما إذا قال الشهود : لم نسمعه استثنى وقال هو : استثنيت حيث قدم دعوى الإثبات على قولهم ، غير أنّ فى عبارته المورد قصورا عن إفاده مرامه ، فليس بشيء ، فإنّ قبول قولهم لعدم المعارضه بين قوله : استثنيت وقولهم : لم نسمع لجواز الاستثناء مع عدم سماعه بأن يستثنى خفيا بحيث يسمع نفسه ومن توجه لاستعلام حاله ، فإذا كانا مما يجتمعان أعنى الاستثناء وعدم السماع لم تكن شهادتهما تعارض دعواه ، وأين هذا من قول القائل : جهر مع قول المصغى إليه فى عمره : لم أسمع ، قد بيّنا ثبوت المعارضه فيه بما لم يبق بعده إلّا الشغب المحرم.

وإنما كان الإشكال يرد على مسأله الشهاده لو كان الزوج قد قال : جهرت بالاستثناء فقال المتوجهون إليه للشهادة لم نسمعه ، وحكمها على هذا التقدير غير مذکور ، ولنا أن نقول على هذا التقدير : تقدم الشهاده ويحكم بالفرقه.

وإذ قد ظهر أنّ ما وقع فى هذا السؤال من تمهيد الأصل وإيراد التفريغ عليه ثم إيراد الإشكال كله خطأ مع نسبتى ذلك إلى الكتابه لا إلى المورد ، فإنى لم أعلم أنّ الكتابه كتابته ، ولا حول ولا قوه إلا بالله العلى العظيم.

في معجم الأدباء لياقوت الحموي : قال أبو سعيد الضرير : سألتني أبو دلف عن بيت امرئ القيس : [الطويل]

٥٥٣- (١) كبكر المقناه البياض بصفه

[غذاها نمير الماء غير المحلل]

قال : أخبرني عن البكر ، المقناه أم غيرها؟ قلت : هي هي ، قال : أضيف الشيء إلى صفته؟ قلت : نعم ، قال : فأين؟ قلت : قال الله تعالى : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ) [يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٣٠] ، فأضاف الدار إلى الآخرة ، وهي هي بعينها ، والدليل على ذلك أنه قال في سورة أخرى : (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ) [القصص : ٨٣] ، قال : أريد أشهر من هذا ، فأشده لجرير : [الكامل]

٥٥٤- (٢) يا ضب إن هوى القيون أضلكم

كضلال شيعه أعور الدجال

وفيه قال (٣) : قرأت بخط عبد السلام البصري في كتاب محمد بن أبي الأزهر ، قال : حدثني وهب بن إبراهيم خال عبيد الله بن سليمان بن وهب ، قال : كنا يوما بنيسابور في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضرير ، وكان أبو سعيد عالما باللغه إذ هجم علينا مجنون من أهل قم ، فسقط على جماعه من أهل المجلس ، فاضطرب الناس لسقطته ووثب أبو سعيد لا يشك أن آفه قد لحقتنا من سقوط جدار أو شرود بهيمه فلما رآه المجنون على تلك الحال قال : الحمد لله رب العالمين ، على رسلك يا شيخ لا ترع ، آذاني هؤلاء الصبيان ، وأخرجوني عن طبعي إلى ما لا أستحسنه من غيري ، فقال أبو سعيد : امنعوا عنه عافاكم الله ، فوثبنا فشردنا من كان ورجعنا ، فسكت ساعه لا يتكلم إلى أن عدنا إلى ما كنا فيه من المذاكره ، وابتدأ بعضنا يقرأ قصيده من شعر نهشل بن جرير التميمي حتى بلغ قوله : [الطويل]

٥٥٥- غلامان خاضا الموت من كل جانب

فآبا ولم تعقد وراءهما يد

متى يلقيا قرنا فلا بد أنه

سيلقاه مكروه من الموت أسود

فما استتم هذا البيت حتى قال : قف يا أيها القارئ ، تتجاوز المعنى ولا تسأل عنه؟ ما معنى قوله : ولم تعقد وراءهما يد؟ فأمسك من حضر عن القول ، فقال : قل يا شيخ ، فإنك المنظور إليه والمقتدى به ، فقال أبو سعيد : يقول إنهما رميا بأنفسهما في الحرب أقصى مراميها ورجعا موفورين لم يؤسرا فتعقد أيديهما كتفا ، فقال :

- ١- ٥٥٣- الشاهد لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٦)، وشرح المفصل (٦ / ٩١)، ولسان العرب (نمر) و (حلل) و (قنا)، وتاج العروس (حلل) و (قنى).
- ٢- ٥٥٤- الشاهد في ديوانه (ص ٩٦٢).
- ٣- انظر معجم الأدياء (٣ / ١٨).



يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب؟ فأنكرنا ذلك على المجنون ، فنظر بعضنا إلى بعض ، فقال له أبو سعيد : هذا الذى عندنا ، فما عندك؟ فقال : المعنى يا شيخ : آبا ولم تعقد يد بمثل فعلها بعدهما ، لأنهما فعلا ما لم يفعله أحد ، كما قال الشاعر :  
[السريع]

٥٥٦- فتى إذا عدت تميم معا

ساداتها عدوه بالخنصر

ألبسه الله ثياب الندى

فلم تطل عنه ولم تقصر

أى : خلقت له ، وقريب من الأول قوله : [السريع]

٥٥٧- قومي بنو مذحج من خير الأمم

لا يصعدون قدما على قدم

يعنى أنهم يتقدمون الناس ولا يطؤون على عقب أحد ، وهذان فعلا ما لم يفعله أحد ، فلقد رأيت أبا سعيد وقد احمر وجهه واستحى من أصحابه ، ثم غطى المجنون رأسه وخرج وهو يقول : يتصدرون فيغزون الناس من أنفسهم ، فقال أبو سعيد بعد خروجه : اطلبوه ، فإنى أظنه إبليس ، فطلبناه فلم نظفر به. وفيه أيضا :

قال (١) : وحدت محمد بن إسحاق التميمي ، قال : لما أراد المتوكل أن يتخذ المؤدبين لولده جعل ذلك إلى إيتاخ كاتبه أن يتولى ذلك ، فبعث إلى الطوال والأحمر وابن قادم وأبى عصيده وغيرهم من أدباء ذلك العصر ، فأحضرهم مجلسه ، وجاء أبو عصيده فقعده فى آخر الناس ، فقال له من قرب منه : لو ارتفعت فقال : بل أجلس حيث انتهى بى المجلس ، فلما اجتمعوا قال لهم الكاتب : لو تذاكرتم وقفنا على موضعكم من العلم واخترنا فآلقوا بينهم بيت ابن عنقاء الفزارى : [الوافر]

٥٥٨- (٢) ذرينى إنما خطى وصوبى

على وإن ما أنفقت مال

فقالوا : ارتفع مال بآئنا إذ كانت بمعنى الذى ، ثم سكتوا فقال لهم أبو عصيده من آخر الناس : هذا الإعراب فما المعنى؟ فأحجم الناس عن القول ، فقيل : فما المعنى قال : أراد ما لومك إياى وإن ما أنفقت مال ولم أنفق عرضا؟ فالمال لا ألام على إنفاقه ، فجاءه خادم صدر المجلس فأخذ بيده حتى تخطى به إلى أعلاه ، وقال له : ليس هذا موضعك ، فقال : لأن أكون فى مجلس أرفع منه إلا أعلاه أحب إلى من أن أكون فى مجلس أحط عنه ، فاختر هو وابن قادم. وفيه أيضا (٣) :

١- انظر معجم الأدياء (١ / ٤٦٦) ، ومجلس العلماء (ص ٦١) ، والدرر (٢ / ٦٩).

٢- ٥٥٨- الشاهد لأوس بن خلفاء فى إنباه الرواه (١ / ١٢٠) ، وخزانه الأدب (٨ / ٣١٣) ، والدرر (٥ / ٥٦) ، والشعر والشعراء (٢ / ٦٤٠) ، ولسان العرب (صوب) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٢٤٩) ، ونوادر أبى زيد (ص ٤٦) ، وبلا- نسبه فى جمهره اللغه (ص ٣٥١).

٣- انظر معجم الأدياء (٢ / ٩٨).

حدّث ابن عساكر فى تاريخه بإسناد رفعه إلى إبراهيم بن أبى محمد اليزيدى عن أبيه ، قال : كنت مع أبى عمرو بن العلاء فى مجلس إبراهيم بن عبد الله بن حسن ابن حسن بن على بن أبى طالب ، فسأل عن رجل من أصحابه فقده ، فقال لبعض من حضره ، اذهب فسل عنه ، فرجع فقال : تركته يريد أن يموت ، فضحك بعض القوم وقال : فى الدنيا إنسان يريد أن يموت؟ فقال إبراهيم : لقد ضحكتم منها غريبه ، إن «يريد» هاهنا فى معنى «يكاد» ، قال الله تعالى : (جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ) [الكهف : ٧٧] أى يكاد ، قال : فقال أبو عمرو بن العلاء : لا نزال بخير ما دام فىنا مثلك.

وفيه (١) : قال ثعلب : الذى لا- ينسب إليه لأنّه لا- يتم إلّا بصله ، والعرب لا تنسب إلا إلى اسم تامّ ، والذى وما بعده حكاية ، والحكاية لا ينسب إليها لثلاث تغيير ، قال : وسئل ابن قادم عنها وأنا غائب بفارس ، فقال : اللذوى ، فلمّا قدمت سئلت عنها فقلت : لا ينسب إليه ، وأتيت بهذه العلة فبلغته ، فلمّا اجتمعنا تجاذبنا ثم رجع إلى قولى.

وفيه (٢) : قال ثعلب : كنت أصير إلى الرياشى لأسمع منه ، فقال لى يوما وقد قرئ عليه : [الرجز]

٥٥٩- (٣) ما تنقم الحرب العوان منى

بازل عامين حديث سنى

لمثل هذا ولدتنى أمى

كيف تقول : بازل أو بازل؟ فقلت : أتقول لى هذا فى العريبه؟ إتما أقصدك لغير هذا ، يروى بازل وبازل وبازل ، الرفع على الاستئناف والخفض على الإتياع والنصب على الحال ، فاستحيى وأمسك.

وفيه (٤) : قال ثعلب : بعث إلى عبيد الله ابن أخت أبى الوزير رقعته فيها خطّ المبرد : «ضربته بلا- سيف» قال : أيجوز هذا؟ فوجهت إليه لا والله ما سمعت بهذا ، هذا خطأ البتّه لأنّ لا التبرئه لا يقع عليها خافض ولا غيره ، لأنّها أدها وما تقع أدها على أدها.

ص : ٢٤٧

١- انظر معجم الأدباء (٥ / ١١٠).

٢- انظر معجم الأدباء (٥ / ١١٠).

٣- ٥٥٩- الرجز لأبى جهل فى مجمع الأمثال (ص ٤٤) ، وأمالى ابن الشجرى (١ / ٢٧٦) ، واللسان (عون) ، ولعلى بن أبى طالب فى اللسان (نقم) ، وبلا نسبه فى الكامل (٣ / ٨٥) ، والمقتضب (١ / ٢١٨).

٤- انظر معجم الأدباء (٥ / ١١٤).

وفيه : قال العجوزي صرت إلى المبرد مع القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم : سله عن شيء من الشعر ، فقلت : ما تقول أعزك الله في قول أوس : [الطويل]

٥٦٠- (١) وغيّرها عن وصلها الشيب إنّه

شفيع إلى بعض الخدود مدرّب

فقال بعد ما تمكّث وتمهّل وتمطّق : يريد أنّ النساء أنسن به فصرن لا يستترن منه ، ثم صرنا إلى ثعلب ، فلما غصّ المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابي :

إنّ الهاء في «إنّه» للشباب وإن لم يجر له ذكر لأنّه علم ، والتفتّ إلى الحسن والقاسم فقلت : أين صاحبنا من صاحبكم؟

وفيه (٢) : حدّث محمد بن رستم الطبري قال : أخبرنا أبو عثمان المازني ، قال : كنت عند سعيد بن مسعدة الأخفش أنا وأبو الفضل الرياشي ، فقال الأخفش : إن «منذ» إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرها ، كقولك : ما رأيته منذ يومان ، فإذا خفض بها فهي حرف معنى ليس باسم ، كقولك : ما رأيته منذ اليوم ، فقال له الرياشي : فلم لا تكون في الموضعين اسما؟ فقد نرى الأسماء تنصب وتخفض ، كقولك : هذا ضارب زيدا غدا وضارب زيد أمس ، فلم لا تكون بهذه المترله؟ فلم يأت الأخفش بمقنع ، قال أبو عثمان : فقلت له : لا تشبه «منذ» ما ذكرت لأننا لم نر الأسماء هكذا تلزم موضعا إلّا إذا ضارعت حروف المعاني ، نحو : أين وكيف ، فكذلك «منذ» هي مضارعه لحروف المعاني فلزمت موضعا واحدا ، قال الطبري : فقال ابن أبي زرعه للمازني : أفرأيت حروف المعاني تعمل عملين مختلفين متضادين؟ قال : نعم ، كقولك : قام القوم حاشا زيد ، وحاشا زيدا ، وعلى زيد ثوب ، وعلى زيد الفرس ، فتكون مره حرفا ومره فعلا بلفظ واحد.

قال ياقوت (٣) : نقلت من خطّ الشيخ أبي سعيد البستي في كتاب ألفه ، قال : قال الأستاذ أبو العلاء الحسين بن محمد بن سهلويه (٤) في كتابه الذي سمّاه (أجناس الجواهر) : كنت بمدينة السلام أختلف إلى أبي علي الفارسي النحوي ، وكان السلطان رسم له أن ينتصب في كل أسبوع يومين لتصحيح كتاب (التذكرة لخزانه

ص: ٢٤٨

١- ٥٦٠- الشاهد لأوس بن حجر في ديوانه (ص ٥).

٢- انظر معجم الأدباء (٧ / ١٢٣).

٣- انظر معجم الأدباء (٧ / ٢٤٢).

٤- في معجم الأدباء (بن مهرويه).

كافي الكفاه)، فكتنبا إذا قرأنا أوراقا منه تجارينا في فنون الأدب، واجتينا من فوائده ثمار الألباب، ورتعنا في رياض ألفاظه ومعانيه، والتقطنا الدرّ المنتور من سقاط فيه، فأجرى يوما بعض الحاضرين ذكر الأصمعي وأسرف في الثناء عليه، وفضله على أعيان العلماء في أيامه، فرأيت - رحمه الله - كالمنكر لما كان يورده، وكان فيما ذكر من محاسنه ونشر من فضائله أن قال: من ذا الذي يجسر أن يخطئ الفحول من الشعراء غيره؟ فقال أبو علي: وما الذي ردّ عليهم؟ فقال الرجل: أنكر على ذي الرّمه مع إحاطته بلغه العرب ومعانيها، وفضل معرفته باغراضها ومراميها، وأنه سلك نهج الأوائل في وصف المفاوز إذا لعب السراب فيها، ورقص الآل في نواحيها، ونعت الحرباء وقد سرح على جذله، والظلم وكيف ينفر من ظله، وذكر الرّكب وقد مالت طلاهم من غلبه المنام حتى كأنهم صرعتهم كؤوس المدام، فطبّق مفصل الإصابه في كلّ باب، وساوى الصّيدر الأوّل من أرباب الفصاحه، وجارى القروم البزل من أصحاب البلاغه، فقال له أبو علي: وما الذي أنكر على ذي الرّمه؟ فقال: قوله: [الطويل]

٥٦١- (١) وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم

[وكيف بتكليم الديار البلاقع]

لأنه كان يجب أن ينوّنه، فقال: أمّا هذا فالأصمعي مخطئ فيه وذو الرّمه مصيب، والعجب أن يعقوب بن السّكيت قد وقع عليه هذا السّيهو في بعض ما أنشده، فقلت: إن رأى الشيخ أن يصدع لنا بجلّيه هذا الخطأ تفضّل به، فأملى علينا: أنشد ابن السكيت لأعرابي من بنى أسد: [الوافر]

٥٦٢- (٢) وقائله أسيت فقلت: جير

أسى إننى من ذاك إنّه

أصابهم الحمى وهم عواف

وكنّ عليهم نحسا لعنه

فجئت قبورهم بدأ ولما

فناديت القبور ولم يجبه

وكيف تجيب أصداء وهام

وأبدان بدرن وما نخرنه

ص: ٢٤٩

٢٠٨ ، ورصف المبانى (ص ٣٤٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٩٤) ، وشرح المفصل (٣١ / ٤) ، ولسان العرب (أيه) ، وتاج العروس (أيه) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٠٩) ، ومجالس ثعلب (ص ٢٧٥) ، وكتاب العين (٤ / ١٠٤) ، وبلا نسبة في خزانه الأدب (٦ / ٢٣٧) ، والمقتضب (٣ / ١٧٩) ، والمختصص (١٤ / ٨١) .

٢ - ٥٦٢- البيت الأول بلا- نسبة فى اللسان (أس) ، والجنى الدانى (ص ٤٣٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ٧٢) ، والدرر (٢ / ٨٩) ، والبيت الثالث بلا نسبة فى المغنى (ص ٣١٠) ، والأبيات الأربعة فى الدرر (٢ / ٥٢) ، بلا نسبة .

قال يعقوب : قوله : جبر أي : حقًا ، وهي مخفوضه غير منونه فاحتاج إلى التنوين ، قال أبو علي : هذا سهو منه لأنّ هذا يجرى منه مجرى الأصوات ، وباب الأصوات كلّها والمبتدئات بأسرها لا ينون إلّا ما خصّ منها بعله الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها ، فما كان منها معرفه جاء بغير تنوين ، فإذا نكرته نؤنّته من ذلك أنّك تقول في الأمر : صه ومه تريد السكوت فإذا نكرت قلت : صه ومه تريد سكوتا ، وكذلك قال الغراب : غاق ، أي : الصّوت المعروف من صوته ، وقال الغراب : غاق أي صوتا ، وكذلك : إيه يا رجل ، تريد الحديث ، وإيه تريد حديثا ، وزعم الأصمعي أنّ ذا الرّمّه أخطأ في قوله : [الطويل]

وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم

...

وكان يجب أن ينوّنه ويقول : إيه ، وهذا من أوابد الأصمعي التي يقدم عليها من غير علم ، فقوله : جبر بغير تنوين في موضع قوله : فقلت الحقّ ، وتجعله نكره في موضع آخر فتنوّنه ، فيكون معناه : قلت حقا ، ولا مدخل للضرورة في ذلك ، إنما التنوين للمعنى المذكور ، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير ، وبالله التوفيق.

قال يعقوب : قوله أصابهم الحمى يريد : الحمام ، وقوله : بدرن أي : طعن في بوادرههم بالموت ، والبادره : النحر ، وقوله : بدأ أي : سيّدا ، ولما أي : لم أكن سيّدا إلا حين ماتوا فإنني سدت بعدهم.

قال ياقوت (١) : حدّثني شيخنا الإمام علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي ، قال : حدّثني شيخنا تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن الكنديّ قال : بلغني أنّ أبا سعيد السّيرافيّ دخل على ابن دريد وهو يقول : أوّل من أقوى في الشعر أبونا آدم عليه السّلام في قوله : [الوافر]

٥٦٣- (٢) تغيّرت البلاد ومن عليها

فوجه الأرض مغبر قبيح

تغيّر كلّ ذي طعم ولون

وقلّ بشاشه الوجه المليح

فقال أبو سعيد : يمكن إنشاده على وجه لا يكون فيه إقواء ، فقال : وكيف ذلك؟

ص : ٢٥٠

١- انظر معجم البلدان (٨ / ١٨٦).

٢- ٥٦٣- البيتان منسوبان إلى سيدنا آدم عليه السّلام في خزانه الأدب (١١ / ٣٧٧) ، والدرر (٦ / ٢١٤) ، وبلا نسبه في الإنصاف (٢ / ٦٦٢) ، وجمع الهوامع (٢ / ١٥٦).

قال : بأن تنصب بشاشه على التمييز وترفع الوجه المليح بقلّ ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما حذف في قوله (١):  
[المتقارب]

فألفيته غير مستعتب

ولا ذاكر الله إلّا قليلا

قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه.

قال ياقوت (٢): قرأت في كتاب (الموضح في العروض) من تصنيف أبي القاسم عبيد الله بن محمد بن جرو الأسدي (٣) أخبارا أوردها عن نفسه فيه ومناظرات جرت له مع الشيوخ في العروض منها: قرأت على شيخنا أبي سعيد السيرافي (كتاب الوقف والابتداء) عن الفراء روايته عن أبي بكر بن مجاهد عن ابن الجهم عنه فمرّ فيه بيت أنشده الفراء: [الطويل]

٥٦٤- (٤) بأبي امرؤ والشام بيني وبينه

أتنى ببشرى برده ورسائله

فقلت : هذا البيت لا يستقيم ، فقال أبو سعيد : أنشده ابن مجاهد عن الفراء ، وهو كما قال قد أنشدناه غير واحد من شيوخنا عن أبي بكر وعن ابن بكير عن ابن الجهم ، وعن ابن الأنباري عن أحمد بن يحيى عن سلمه عن الفراء هكذا ، فقال أبو سعيد : ما عندك فيه؟ فقلت : رأيت هذا البيت بخط أبي سهل النحوي في هذا الكتاب : يابوي امرؤ ، وقال : ردّ الأب إلى أصله لأنّه في الأصل عند الكوفيين أبو على فعل ، مثل : نحر وغزو ، فقال لي أبو سعيد : لا- ينبغي أن تلتفت إلى هذا ، لأنّ الزواه والناقلين أجمعوا على أنّه مكتوب بأبي ، وكذلك لفظوا به ، ولكن اصطلاحه أن يكون بأبي امرؤ ، فيكون بأبيم فعولن ، وسكن كسره الباء من أبي لأنّه قدره تقدير فخذ ، وهذا لعمرى تشبيه حسن ، لأنهم قد أجروا هذا في المنفصل مجرى المتصل ، فقالوا : اشتر لنا (٥) ، جعلوا ترل بمنزله فخذ ، وأشدّ من هذا قراءه حمزه : (وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا) [فاطر : ٤٣] ، جعل سيئا بمنزله فخذ ثم أسكن كما يقال : فخذ ، والحركة في السّيئى حركة إعراب ، وفي هذا ضربان من التجوّز : جعله المنفصل بمنزله المتصل ، وتشبيهه حركة الإعراب بحركة البناء. انتهى.

ص: ٢٥١

١- مرّ الشاهد رقم (١٥٩).

٢- انظر معجم الأدباء (١٢ / ٦٣).

٣- عبيد الله بن محمد بن جرو الأسديّ أبو القاسم : العروضى النحوى المعتزلىّ ، من أهل الموصل ، كان عارفا بالقراءات والعريبه ، صنّف : تفسير القرآن ، والموضح في العروض ، والمفصح في القوافى وغيرها (ت ٣٨٧ هـ). ترجمته في بغية الوعاة (٢ / ١٢٧).

٤- ٥٦٤- الشاهد لجرير في ديوان المعاني (١ / ٦٦) ، وهو ليس في ديوانه.





قال ياقوت (١): حدّث أبو جعفر الجرجاني قال: قال لنا أبو الحسين المهلبى النحوى: وقع بينى وبين المتنبى فى قول العدائى: [البسيط]

٥٦٥- (٢) يا عمرو إلّا تدع شتى ومنقصتى

أضربك حتّى تقول الهامه اسقونى

وذلك أنّ المتنبى قال: إنّ الناس يخلطون فى هذا البيت، والصواب: اسقونى من شقأت رأسه بالمشقاء وهو المشط، قال المهلبى: فقلت له: أخطأت من وجوه، أحدها: أنّه لم يرو كذلك، والآخر: أنّه يقال: شقأت بالهمز، وأيضا فإنى أظنك لا تعرف الخبر فيه وما كانت العرب تقوله فى الهامه، إنّها إذا لم يثار بصاحبها لا تزال تقول: اسقونى اسقونى، فإذا ثأروا به سكن كأنه شرب ذلك الدّم.

قال ياقوت: قال أبو عمر الخلال: أنفذنى الصيّيدلانى أبو عبد الرحمن المعتزلى غلام أبى على الجبائى إلى أبى الحسن الزمهرمزى وقال لى: قل له: إنّى قرأت البارحه فى كتاب شيخنا أبى على فى تفسير القرآن فى قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا) [الأنعام: ١١٢]، أى: بيّنا لكلّ نبىّ عدوّه، فجعل بمعنى بيّن، ولست أعرف هذا فى اللغة، واحفظ جوابه وجئنى به، فجئت إلى أبى الحسن فأخبرته بذلك فقال: نعم، هذا معروف فى لغة العرب، وقد قال العدينى العنسى بالنون: [الطويل]

٥٦٦- جعلنا لهم نهج الطّريق فأصبحوا

على ثبت من أمرهم حيث يّمموا

فعدت إلى أبى عبد الرحمن فعزّفته ذلك.

قال ياقوت (٣): حدّث المرزبانى عن الأحمر النحوى قال: دخل أبو يوسف القاضى أو محمد بن الحسن على الرشيد وعنده الكسائى يحدثه، فقال: يا أمير المؤمنين قد سعد بك هذا الكوفى وشغلك، فقال الرشيد: النحو يستفزعنى لأننى أستدلّ به على القرآن والشعر، فقال: إنّ علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغايه صار معلّما، والفقّه إذا عرف فيه الرجل جملة أو صدرا صار قاضيا، فقال الكسائى: أنا أفضل منك لأننى أحسن ما تحسن وأحسن ما لا تحسن، ثم التفت إلى الرشيد وقال: إنّ رأى أمير المؤمنين أن يأذن له فى جوابى عن مسأله من الفقّه، فضحك الرشيد

ص: ٢٥٢

١- انظر معجم الأدباء (١٢ / ٢٢٥).

٢- ٥٦٥- الشاهد لذى الإصبع العدوانى فى ديوانه (ص ٩٢)، ولسان العرب (هوم)، وتهذيب اللغة (٤ / ٤٧)، والمخصص (١٣ / ١٨٣)، وتاج العروس (هيم)، وجمهره اللغة (ص ١١٠٠)، والمعانى الكبير (ص ٩٧٧)، والشعر والشعراء (ص ٧١٢)، وسمط اللآلى (ص ٢٨٩)، والكامل (ص ٤٨١)، والمؤتلف والمختلف (ص ١١٨).



وقال: أبلغت يا كسائي إلى هذا؟ ثم قال لأبي يوسف: أجه، فقال الكسائي: ما تقول لرجل قال لامرأته: «أنت طالق إن دخلت الدار»؟ فقال أبو يوسف: إذا دخلت الدار طلقت، فقال الكسائي: خطأ، إذا فتحت أن فقدت وجب الأمر، وإذا كسرت فإنه لم يقع بعد فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو.

وحدث أيضا عمن سمع الكسائي يقول: اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول: ما النحو؟ فقلت وأردت أن أعلمه فضل النحو: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلامك؟ وقال له آخر: أنا قاتل غلامك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعا، فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيى وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتل غلامك، بلا إضافه فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله تعالى: (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) [الكهف: ٢٤]، فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو.

قال أبو عبد الله بن مقله (١): حدثني أبو العباس أحمد بن يحيى قال: اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد، وكانا معه يقيمان بمقامه ويظعنان بطعنه، فأنشد الكسائي: [البسيط]

٥٦٧- (٢) أم كيف ينفع ما تعطى العلق به

رئمان أنف إذا ما ضنَّ باللبن

فقال الأصمعي: رئمان بالرفع، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز رئمان ورئمان ورئمان، ول يكن الأصمعي صاحب عربيته، فسألت أبا العباس كيف جاز ذلك؟ فقال: إذا رفع رفع ب ينفع، أي: أم كيف ينفع رئمان أنف، وإذا نصب نصب بتعطى، وإذا جرَّ جرَّ برده على الهاء في به، قال: والمعنى: وما ينفعني إذا وعدتني بلسانك ثم لم تصدقه بفعلك؟ يقال ذلك للذي يبر ولا يكون منه نفع كهذه الناقه تشم بأنفها مع تمنع درتها، والعلق: التي علق عليها ولدها، وذلك أنه

ص: ٢٥٣

١- انظر معجم الأدباء (١٣ / ١٧٣)، وأمالى ابن الشجري (١ / ٣٧).

٢- ٥٦٧- الشاهد لأفنون التغلبي في خزانه الأدب (١١ / ١٣٩)، والدرر (٦ / ١١١)، وشرح اختيارات المفصل (ص ١١٦٤)، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٤٤)، ولسان العرب (علق)، وبلا نسيه في الاشتقاق (ص ٢٥٩)، وجمهره اللغة (ص ٣٢٢)، وخزانه الأدب (١١ / ٢٨٨)، والخصائص (٢ / ١٨٤)، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي (ص ٤١٨)، وشرح المفصل (٤ / ١٨)، ولسان العرب (رأم)، والمحتسب (١ / ٢٣٥)، مغنى اللبيب (١ / ٤٥)، وهمع الهوامع (٢ / ١٣٣).

نحر عنها ، ثم حشى جلده تبنا أو حشيشا وجعل بين يديها حتى تشمه وتدّر عليه ، فهي تسكن إليه مرّه ثم تنفر عنه ثانيه ، تشمه بأنفها ثم تأباه بقلبها ، فيقول : فما ينفع من هذا البوّ إذا تشمّمته ثم منعت درّتها؟.

وحدّث المرزبانّي عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال : سألت اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد فقال : انظر ، في هذا الشعر عيب وأنشده : [مجزوء الرمل]

٥٦٨- (١) ما رأينا خربا نق

قر عنه البيض صقر

لا يكون العير مهرا

لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي : قد أقوى الشاعر ، فقال له اليزيدي : انظر فيه ، فقال : أقوى ، لا بدّ أن ينصب المهر الثاني على أنّه خبر (كان) ، فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال : أنا أبو محمد ، الشعر صواب ، إنّما ابتداء فقال : المهر مهر ، فقال له يحيى بن خالد : أتكنّي بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحبّ إلينا من صوابك مع سوء فعلك ، فقال : لذّه الغلبه أنستني من هذا ما أحسن. انتهى.

وفي (طبقات الكمال) لابن الأنباري (٢) : قال الدّوريّ : كان أبو يوسف يقع في الكسائي ويقول : أيّ شيء يحسن؟ إنما يحسن شيئا من كلام العرب ، فبلغ ذلك الكسائي ، فالتقيا عند الرشيد ، وكان الرشيد يعظّم الكسائي لتأديبه إياه ، فقال لأبي يوسف : أيش تقول في رجل قال لامرأته : أنت طالق طالق طالق؟ قال : واحده ، قال : فإن قال لها : «أنت طالق أو طالق أو طالق» ، قال : واحده ، قال فإن قال لها : أنت طالق ثم طالق ثم طالق؟ قال : واحده ، قال فإن قال لها : أنت طالق وطالق وطالق؟ قال واحده ، قال الكسائي : يا أمير المؤمنين أخطأ يعقوب في اثنتين وأصاب في اثنتين ، أمّا قوله : أنت طالق طالق طالق فواحده ، لأنّ الثنتين الباقيتين تأكيد ، كما تقول : أنت قائم قائم قائم ، وأنت كريم كريم كريم ، وأمّا قوله : أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شك ، وقعت الأولى التي تتيقّن ، وأمّا قوله : أنت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث لأنه نسق ، وكذلك قوله : أنت طالق وطالق وطالق.

وقال ياقوت (٣) : قرأت بخط أبي سعيد عبد الرحمن بن علي اليزيداني اللغويّ

ص: ٢٥٤

١- ٥٦٨- انظر مجالس العلماء (ص ٢٥٥) ، والغيث المسجم (٢ / ١٤٣) ، معجم الأدباء (٤ / ٩٢).

٢- انظر نزهة الألباء (ص ٧٣).

٣- انظر معجم الأدباء (١٣ / ١٩٤).

الكاتب فى كتاب جلاء المعرفة من تصنيفه : قيل : اجتمع إبراهيم النظام وضرار بن يدي الرشيد ، فتناظرا فى القدر حتى دقت مناظرتهم فلم يفهمها ، فقال لبعض الخدم : اذهب بهذين إلى الكسائي حتى يتناظرا بين يديه ثم يخبرك لمن الفلج منهما ، فلما صارا إلى بعض الطريق قال إبراهيم : أنت تعلم أن الكسائي لا يحسن شيئا من النظر ، وإنما معوله على النحو والحساب ، ولكن تهيت له مسأله نحو ، وأهيت له مسأله حساب ، فنشغله بهما ، لأننا لا نأمن أن يسمع منا ما لم يسمعه ولم يبلغه فهمه أن ينسبنا إلى الزندقه فلما صارا إليه سلما عليه ، ثم بدأ ضرار فقال : أسألك - أصلحك الله - عن مسأله النحو؟ قال : هاتها ، قال : ما حدّ الفاعل والمفعول به؟ فقال الكسائي : حدّ الفاعل الرّفْع أبدا وحدّ المفعول به النصب أبدا ، قال : فكيف تقول : ضرب زيد ، قال : ضرب زيد ، فلم رفعت زيدا وقد شرطت أن المفعول به منصوب أبدا؟ قال : لأنه لم يسم فاعله ، قال : فقد أخطأت فى العبارة إذ لم تقل : إنّ من المفعولين ما إذا لم يسم فاعله كان مرفوعا ، ومن جعل لك الحكم بأن تجعل الرفع لمن لم يسم فاعله؟ قال : لأننا إذا لم نذكر الفاعل أقمنا المفعول به مكانه ، لأنّ الفعل الواقع عليه غير مستحكم النقص وعدم النقص مطابق للرفع ، فإذا ذكرنا من فعل به وأفصحنا بذلك نصبناه قال له : فإن كان النقص مطابقا للنصب فمن لم يسم فاعله أولى به لأننا إذا قلنا : ضرب زيد فقد يمكن أن يكون ضربه مائه رجل ، وإذا قلنا : ضرب عبد الله زيدا فلم يضربه إلّا رجل واحد ، فالذى أمكن أن يضربه مائه رجل أولى بالنصب والنقص ممّن لم يضربه إلّا واحد ، فوقف الكسائي لم يدر ما يقول ، ثم قال له إبراهيم : أسألك - أصلحك الله - عن مسأله من الحساب؟ قال : قل ، قال : كم جذر عشره؟ قال : أجمع الحساب على أنّه لا جذر لعشره ، قال : فهل علم الله جذرها؟ قال : الله تعالى عالم كل شيء ، قال : فما أنكرت أن يكون الله تعالى إذ علم جذرها ألقاه إلى نبي من أنبيائه ، ثم ألقاه ذلك النبي إلى صفى من أصفياه ، ثم لم يزل ذلك العلم ينمى حتى صار علم جذر عشر عندي ، وأكون أنا أعلم جذرها؟ قال : الله عالم ، ولا تعلمه أنت وتكون مخطئا فيما قلت .

قال ياقوت (١) : وحدّ ابن بشكوال فى الصلّه قال : قال عليّ بن عيسى الرّبّع : كان عبد الله بن حمّود الزبيدي الأندلسي قد قرأ يوما على أبى عليّ الفارسيّ فى نوادر الأصمعيّ : أكأت الرجل إذا رددته عنك ، فقال أبو عليّ : ألحق هذه الكلمه بباب أجأ فإنى لم أجد لها نظيرا غيرها ، فسارع من حوله إلى كتابتها ، قال الرّبّع :

ص : ٢٥٥

فقلت : أيها الشيخ ليس أكأت من أجأ في شيء ، قال : وكيف ذلك؟ قلت لأن إسحاق بن إبراهيم الموصلي وقطربا النحوي حكيا أنه يقال : أجأ الرجل إذا جبن ، فخبجل الشيخ وقال : إذا كان كذا فليس منه ، فضرب كل واحد منهم على ما كتب .

قال ياقوت (١) : حدث المرزباني في أخبار الكسائي ممّا أسنده إلى المغيرة بن محمد عن أبيه قال : لمّا دخل الكسائي البصره أوّل دخله جلس في حلقه يونس ينتظر خروجه ، فسأله ابن أبي عيينه : عن أولق هل ينصرف أو لا- ينصرف؟ فقال : أفعل لا ينصرف ، فقال ابن أبي عيينه : خطأ والله ، وخرج يونس ، فسئل عن أولق فقال : هو فوعل وليس بأفعل لأنّ الهمزة فاء الفعل ، لأنك تقول : ألق الرجل فهو مألوق ، فثبت الهمزة ، وكذلك أرنب مصروف لأنّه فعلل لأنك تقول : أرض مؤرنبه فثبت الهمزة ، قال : والمألوق المجنون. انتهى.

قال ياقوت : حدّث أبو محمد اليزيدي قال : كان يجيئني رجل فيسألني عن آيات من القرآن مشكلات فكنت أتبيّن العنت في سؤاله ، وكنت إذا أجبته أرى لونه يربدّ ويسودّ ، فقال لي يوما : أيجوز في كلام العرب أن تقول : أدخلت القوم الدار ثم أخرجتهم رجلا-؟ فقلت لا يجوز ذلك حتى تقول : أخرجتهم رجلا رجلا ، فيدلّ على تفصيل الجنس ، قال : فكيف قال الله عزّ وجل : ( ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ) [غافر : ٦٧]؟ قلت : ليس هذا من ذلك لأنّ الطفل مصدر في الأصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد فتقول : هذا طفل وهذان طفل وهؤلاء طفل ، كما قال تعالى : ( أَوِ الطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ) [النور : ٣١] ، فطفل في الآيه موضع أطفال ، فكأنه قال : ثم يخرجكم أطفالا ، قال : فأخبرني عن قوله عزّ وجلّ : ( يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرُّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ ) [النساء : ٤٢] ، من أين لهم هذه الأرض هناك؟ فقلت له : وهمت ، أما سمعت قوله تعالى : ( يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ ) [إبراهيم : ٤٨] ، فودّوا أنّ تلك الأرض تسوى بهم ، فسكت .

قال ياقوت في معجم الأدباء : حدّثني الإمام صدر الأفاضل قاسم بن حسين الخوارزمي قال : دخل أفضل القضاء يعقوب بن شيرين الجندی على جار الله الزمخشري فقال له : لقد أنشأت البارحة شيئا وأنشده : [الكامل]

ما تابع لم يتبع متبوعه

في لفظه ومحلّه يا ذا الثبّت

ص : ٢٥٦

ما ذا بعلم غير علم نافع

ألغزت في إتقانه حتى ثبت

ألغز فيهما على نحو قولهم : «ما زيد بشيء إلا شيء لا يعاب به» ، فإنه لا يجوز في قولهم : «إلا شيء» سوى الرفع ، وهو بدل من قولهم : «ما ذا بعلم غير علم نافع» برفع غير ، فلما سمع جار الله منه البيتين قال له : لقد جئت شيئا إدا.

قال ياقوت (١) : حدّثني صدر الأفاضل قال : كتب إليّ الصوفيّ المعروف الصيّوّاب يسألني عن قول حسان رضي الله عنه :  
[الوافر]

٥٦٩- (٢) فمن يهجو رسول الله منكم

ويمدحه وينصره سواء

وقولهم : إن فيه ثلاثة عشر مرفوعا ، فأجبتة : [البسيط]

أفدى إماما وميض البرق منصرع

من خلف خاطره الوقاد حين خطا

يبغي الصّواب لدينا من مباحته

وما درى أنّ ما يعدو الصّواب خطا

الذي يحضرني في هذا البيت من المرفوعات اثنا عشر ، فمنها قوله : فمن يهجو ، فيها ثلاثة مرفوعات ، المبتدأ أو الفعل المضارع والضمير المستكن ، ومنها المبتدأ المقدّر في قوله : ويمدحه ، والمعنى : ومن يمدحه فيكون هنا على حسب المثال الأول ثلاثة مرفوعات أيضا ، ومنها المرفوعان في قوله : وينصره ، أحدهما : الفعل المضارع والثاني : الضمير المستكن فيه ، ومنها المرفوعات الأربعة في قوله : سواء ، اثنان من حيث إنّه في مقام الخبرين للمبتدأين واثنان آخران من حيث إنّ في كلّ واحد ضميرا راجعا إلى المبتدأ ، فهذا يا سيدي جهد المقلّ وغير مرجوّ قطع المدى من الكلّ. انتهى.

قال الصّيفديّ بعد حكايته : بل المرفوعات ثلاثة عشر ، والباقي المبتدأ المحذوف المعطوف على قوله : «من» في الأول من قوله : فمن يهجو ، أي : ومن يمدحه ومن ينصره لأنّه قد قرّر أنّ في «يهجو» ثلاثة مرفوعات ، وكذا في «ويمدحه» وتحكّم في قوله : إنّ في «ينصره» مرفوعين ، والصوره واحده في الثلاث. انتهى.

### مناظرات ذكرها أبو بكر الزبيدي في (طبقات النحاه)

قال أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين (٣) : قال المازنيّ : كنت بحضره



- 
- ١- انظر معجم الأدياء (١٦ / ٢٤٥).
  - ٢- ٥٦٩- الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٧٦) ، وتذكره النحاه (ص ٧٠) ، والدرر (١ / ٢٩٦) ، ومغنى اللبيب (ص ٦٢٥) ، والمقتضب (٢ / ١٣٧) ، وبلا نسبه في شرح الأشموني (ص ٨٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٨٨).
  - ٣- انظر طبقات النحويين واللغويين (ص ٨٨).

الواثق يوما ، فقلت لابن قادم : كيف تقول : نفقتك دينارا أصلح من درهم؟ فقال : دينار بالرفع ، قلت : فكيف تقول : ضربك زيدا خير لك؟ فنصب زيدا ، فطالبت بالفرق بينهما فانقطع ، وكان ابن السكيت حاضرا ، فقال الواثق سله عن مسأله ، فقلت له : ما وزن نكتل من الفعل؟ فقال : نفع ، فقال الواثق : غلطت ، ثم قال لى : فسَيَّرَه ، فقلت : نكتل تقديره : نفتعل ، وأصله : نكتيل ، فانقلبت الياء ألفا لفتحه ما قبلها ، فصار لفظها نكتال ، فأسكنت اللام للجزم لأنه جواب الأمر ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فقال الواثق : هذا الجواب لا- جوابك يا يعقوب ، فلما خرجنا قال لى ابن السكيت : ما حملك على هذا وبينى وبينك المودّه الخالصه؟ فقلت والله ما أردت تخطتتك ولم أظنّ أنّه يعزب عنك.

قال : وقال المازنى : حضرت يوما عند الواثق فقال : يا مازنىّ هات مسأله ، وكان عنده نحاه الكوفه ، فقلت : ما تقولون فى قوله تعالى : (وَمَا كَأَنْتَ أُمَّكُ بَعِيًّا) [مريم : ٢٨] ، لم لم يقل بغيه ، وهى صفة لمؤنث؟ فأجابوا بجوابات غير مرضيه ، فقال الواثق : هات ما عندك ، فقلت : لو كانت بغيّ على تقدير فعيل بمعنى فاعله لحقتها الهاء ، مثل : كريمه وظريفه ، وإنّما تحذف الهاء إذا كانت فى معنى مفعول ، نحو : امرأه قتيل وكفّ خضيب ، وبغىّ هاهنا ليس بفعيل إنّما هو فعول ، وفعول لا- تلحقه الهاء فى وصف التأنيث ، نحو : امرأه شكور وبئر شطون إذا كانت بعيدة الرّشاء ، وتقدير بغيّ بغوى ، قلبت الواو ياء ثم أدغمت فى الياء ، فصارت ياء ثقيله نحو : عيّد وميّت ، فاستحسن الجواب.

### ما ذكره أبو الطيب اللغوى فى مراتب النحويين من مسائل

وقال أبو الطيب اللغوى فى مراتب النحويين : أخبرنا علىّ بن محمد الخداشى قال : بلغنا أنّ مغنيّه غنّت بحضره الواثق بالله : [الكامل]

٥٧٠- (١)أظلم إن مصابكم رجلا

أهدى السّلام تحيه ظلم

فردّ عليها الواثق وقال : إنّ مصابكم رجل ، فأعادت رجلا ، فأعاد الرّدّ عليها ،

ص : ٢٥٨

١- ٥٧٠- الشاهد للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه (ص ٩١) ، والاشتقاق (ص ٩٩) ، والأغانى (٩ / ٢٢٥) ، ومعجم ما استعجم (ص ٥٠٤) ، وللعرجى فى ديوانه (ص ١٩٣) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٣٨) ، وللحارث أو للعرجى فى إنباه الرواه (١ / ٢٨٤) ، وشرح التصريح (٢ / ٦٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٩٢) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٥٠٢) ، ولأبى دهبيل الجمحى فى ديوانه (ص ٦٦) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٢١٠) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٣٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ٩٤).

فقلت : لَقننى هذا أعلم أهل زمانه ، قال : ومن هو؟ قالت : المازنى ، فقال : علىّ به ، فأشخص إليها ، فلما مثل بين يديه قال : ما اسمك يا مازنى؟ قال : بكر ، يا أمير المؤمنين ، قال : أحسنت ، كيف تروى : أظلم .. البيت؟ فقال : إنّ مصابكم رجلا ، قال : فأين خبر (إنّ)؟ قال : قوله : ظلم ، ومعنى مصابكم إصابتكم ، قال : صدقت .

قال أبو الطيب : وقد شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات وأحمد بن أبي دؤاد ، فى هذا البيت الذى غلط فيه الواثق ، فقال محمد : إنّ مصابكم رجلا وقال أحمد : رجل ، فسألا عنه يعقوب ابن السكيت فحكّم لأحمد بن أبي دؤاد عصبية لا جهلا .

فأخبرونا عن ثعلب قال : لقيت يعقوب فعاتبته فى هذا عتابا ممّضا فقال لى : اسمع عذرى ، جاءنى رسول ابن أبي دؤاد فمضيت إليه فلتمّ رآنى بشّ بى وقزبى ورفعنى وأحفى فى المسألة عن أخبارى ، ثم قال لى : يا أبا يوسف مالى أرى الكسوه ناقصه؟ يا غلام دستا كاملا- من كسوتى فأحضر ، فقال : كيسا فيه مائتا دينار ، ثم قال لى : أراكب قلت : لا ، بل راجل ، فقال : حمارى الفلانى بسرجه ولجامه ، فأحضر ، وقال : يسلم الجميع إلى غلام أبي يوسف ، فشكرت له ذلك ، ثم قال لى : يا أبا يوسف ، أنشدت هذا البيت : أظلم إنّ مصابكم رجل ، فقال الوزير : إنما هو «رجلا» بالنصب ، وقد تراضينا بك ، فقلت : القول ما قلت ، فخرجت من عنده فإذا رسول محمد بن عبد الملك ، فقال : أجب الوزير ، فلما دخلت إليه بدرنى وأنا واقف ، فقال : يا يعقوب أليس الزوايه : أظلم إنّ مصابكم رجلا؟ فقلت : لا بل رجل ، فقال : اغرب ، قال يعقوب : فكيف كنت ترى لى أن أقول؟

انتهى الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع

وأوله (فى المسائل) لابن السّيد البطليوسى



## فهرس الجزء الثالث

الطراز فى الأغاز ٣

اللغز النحوى قسمان : قسم يطلب به تفسير المعنى وقسم يطلب به تفسير الإعراب ٣

بعض أغاز الحريرى ٣

ما يطلب به تفسير الإعراب ٤

لغز لابن هشام ٤

ذكر بقيه أغاز الحريرى التى ذكرها فى مقاماته ٤

أحاجى الزمخشرى ٥

أحاجى السخاوى ١٤

شذرات من أغاز النحاه ٢٥

من أغاز السيوطى ٣٠

من أغاز الشيخ عز الدين بن عبد السلام ٣٢

طائفه أخرى من أغاز النحاه ٣٣

أغاز ابن لبّ النحوى الأندلسى ٣٧

الفن السادس ٥٥

التبر الذائب فى الأفراد والغرائب ٥٥

باب الكلمه والكلام ٥٥

باب الإعراب ٥٧

باب الإشاره ٥٧

باب أداه التعريف ٥٧

باب الابتداء ٥٧

باب كان ٥٧

باب إنّ ٥٨

باب كاد ٥٨

باب ما ٥٨

باب المفاعيل ٥٩

باب المصدر ٦٠

باب العطف ٦٠

باب لا يجوز جعل مفسر المركب مضمرا ٦٠

باب النداء ٦٠

باب نواصب المضارع ٦١

باب الجوازم ٦٢

باب كم ٦٤

باب جمع التكسير ٦٤

باب التصغير ٦٥

باب النسب ٦٥

فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والوقائع والمكاتبات والمراسلات ٦٦

مناظره سيويه والكسائي في المسأله الزنبريه ٦٦

مجلس الخليل مع سيويه ٦٧

مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعته ٦٨



مناظره بين الكسائي واليزيدي ، النسب إلى البحرين وإلى الحصنين . ٦٩

مجلس بين ثعلب والمبرد ٧١

مناظره بين أبي حاتم والتوزي هل الفردوس مذكر أم مؤنث ٧٢

مناظره بين ابن الأعرابي والأصمعي ، قد يحمل جمع المؤنث على المذكر والعكس ٧٣

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر ، الكلام في قولهم ليس الطيب إلا المسك ٧٤

مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب ، مسائل نحويه متفرقه ٧٤

مجلس ابن دريد مع رجل ٧٤

مجلس بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شيبه ، مسائل لغويه ٧٧

مجالس ذكرها صاحب الكتاب المسمى ، غرائب مجالس النحويين الزائده على تصنيف المصنفين ٧٨

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان ٧٨

مجلس محمد بن زياد الأعرابي مع أحمد بن حاتم ، بعض المعاني اللغويه ٨١

مجلس أبي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات ٨٣

مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت ٨٤

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجرمي ٨٤

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي الحسن سعيد بن مسعده ٨٥

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعه . ٨٦

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان ٨٧

مجلس سعيد الأخفش مع المازني ٨٨

مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد ابن مسعده الأخفش ٨٩

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعه ٨٩



مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين ٩٠

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيده ٩١

مجلس أبي عمرو مع الأصمعي ٩١

مجلس الأصمعي مع الكسائي ٩١

مجلس أبي يوسف مع الكسائي ٩٢

مجلس الرشيد مع المفضل الضبي ٩٣

مسألة بين الزجاجي وبين ابن الأنباري في معنى المصدر ٩٤

مسائل سأل عنها أبو بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي ٩٥

المسألة الأولى ٩٥

المسألة الثانية ٩٦

المسألة الثالثة ٩٧

المسألة الرابعة ٩٨

المسألة الخامسة ١٠٠

المسألة السادسة ١٠٠

المسألة السابعة ١٠١

المسألة الثامنة ١٠٢

ص: ٢٦٢

المسأله التاسعه ١٠٣

المسأله العاشره ١٠٤

المسأله الحاديه عشره ١١٠

رأى ابن خالويه فى تشنيه وجمع البضع ١١١

من الفتاوى النحويه لابن الشجرى ١١١

نسخه جواب الشيخ أبى منصور موهوب بن أحمد ١١٢

مسأله نحويه لابن السيد البطلوسى . ١٢٠

مسأله نحويه من كتاب المسائل للبطلوسى ١٢٣

مسائل أخرى سئل عنها البطلوسى . ١٢٤

جواب المسأله الأولى ١٢٧

جواب المسأله الثانيه ١٢٨

جواب المسأله الثالثه ١٢٩

مسأله نحويه فى أمالى ثعلب ١٢٩

مسأله فى تذكره ابن هشام ١٣٠

مسأله للفارسى ١٣٠

مسأله ذكرها أبو حيان ١٣٠

مسأله فى طبقات النحويين لأبى بكر الزبيدى ١٣١

مناظره بين ابن ولاد وبين ابن النحاس ١٣٢

وزن ارعوى ١٣٣

الأصل فى مهيمن ١٣٣

القول فى فاضت نفسه وفاظت ١٣٤

المسائل التى جرت بين السهلى وابن خروف رحمهما الله تعالى منقوله من تذكره الشيخ تاج الدين ابن مكتوم ١٣٥

مسأله ، مناظره بين ابن خروف والسهلى ١٣٩

مسأله بين السهلى وابن خروف ١٤٠

مسأله لابن العريف يبلغ وجوه إعرابها أكثر من ألفى ألف وجه ١٤٠

رأى نحوى لابن الصائغ ١٤٠

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى تذكرته ومن خطه نقلت ١٤٥

عود الضمير فى لكن فى قول الحسن البصرى ( كأنك بالدنيا لم تكن ) ١٧١

آراء نحويه لابن جنى ١٧٢

مسأله لابن مكتوم فى تذكرته ١٧٤

رأى فى إعراب إن هذان لساجران ١٧٤

مسأله نحويه للحريرى ١٧٧

مسائل جرت بين أبى جعفر بن النحاس وابن ولاد ١٧٩

المسأله الأولى ١٧٩

المسأله الثانیه ١٨٠

المسأله الثالثه ١٨٨

المسأله الرابعه ١٩٠

المسأله الخامسه ١٩٥

المسأله السادسه ١٩٥

المسائل العشر المتبعات إلى الحشر . ١٩٦

المسأله الأولى ١٩٦

المسأله الثانيه ٢٠٠

المسأله الثالثه ٢٠٢

فصل فى الرد عليه ٢٠٢

المسأله الرابعه ٢٠٥

المسأله الخامسه ٢٠٨

المسأله السادسه ٢١٠

المسأله السابعه ٢١٣

ص: ٢٦٣

المسأله الثامنه ٢١٤

المسأله التاسعه ٢١٥

المسأله العاشره ٢١٦

من أبيات المعانى المشكله الإعراب ٢١٧

الكلام فى قوله تعالى : وَرُوِّحْ مِنْهُ ٢١٧

من مراسلات الشيخ ضياء الدين أبى العباس ٢١٨

ما اختلف فيه من شعر أبى القاسم الحريرى ٢١٩

من الفوائد المتعلقة بالمقامات ٢٢٠

من الفتاوى النحويه لابن هشام ٢٢١

القاعده الأولى ٢٢٥

القاعده الثانيه ٢٢٥

رأى فى قولهم الإعراب لغه البيان ٢٢٧

الكلام فى قوله يجوز كذا خلافا لفلان ٢٣١

الكلام فى هلمّ جزا ٢٣٣

سبحان الله العظيم لابن الهمام ٢٣٧

بحث فى النفى والإثبات عند تعارضهما ٢٤٢

فوائد نحويه من معجم الأدباء لياقوت الحموى ٢٤٥

وفى طبقات الكمال لابن الأنبارى ٢٥٤

مناظرات ذكرها أبو بكر الزبيدى فى طبقات النحاه ٢٥٧

ما ذكره أبو الطيب اللغوى فى مراتب النحويين من مسائل ٢٥٨



## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكترونى : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩